السوق العربية المشتركة

بسم الله الرحمن الرحيم

السوق العربية المشتركة

(المجلد الخامس)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت:٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٥ السوق العربية المشتركة (المجلد الخامس)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
من الحياة : الاقتصاد العربى الى أين ؟ عرفان نظام الدين	الحياة	٨٠٨	٩٨-٠٥-٠٧
مبادرة برلمانية عربية لإحياء السوق المشتركة حسن القمحاوى	الشعب	٨١٠	٩٨-٠٥-٠٨
عبيد : مصر تدعم جهود إنشاء السوق العربية المشتركة حسين ثابت	الاهرام	٨١٤	٩٨-٠٥-٠٩
دراسة إقامة مشروعات عربية مشتركة جديدة احمد العطار	الاهرام	٨١٥	٩٨-٠٥-١٠
مقوماتها وشروطها الأساسية وإمكانية تحقيقها -----	العالم اليوم	٨١٧	٩٨-٠٥-١٤
بل التفوق العربى المشترك أكرم -----	الاهرام	٨٢٠	٩٨-٠٥-١٨
النظم الضريبية وتحقيق التكامل الاقتصاد العربى -----	الجمهورية	٨٢١	٩٨-٠٥-١٨
٨ دول عربية متوسطية تبحث فى انشاء منطقة حرة للتجارة -----	الحياة	٨٢٣	٩٨-٠٥-٢٣
النظم الضريبية والتكامل الاقتصادى العربى -----	الجمهورية	٨٢٤	٩٨-٠٦-٠٣
عقبات تواجه مشروع المنطقة العربية الحرة محمد طلبة	الوفد	٨٢٦	٩٨-٠٦-٠٥
هموم مصرية عباس الطرابيلى	الوفد	٨٢٧	٩٨-٠٦-٠٨
التكامل العربى شبكة أمان ضد التهميش والعولمة ! عبلة العجيزى	العالم اليوم	٨٢٨	٩٨-٠٦-٠٩
عملة واحدة لكل العرب -----	الاحرار	٨٣٥	٩٨-٠٦-٠٩

مجلد رقم ٥ السوق العربية المشتركة (المجلد الخامس)

المؤلف	العنوان	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
-----	أحوال عربية : اليوم ... وليس غدا !	الاهرام	٨٣٦	٩٨-٠٦-١٠
عبد الله عبد الجيد	استراتيجية العمل العربى المشترك حبر على ورق	العربى	٨٣٧	٩٨-٠٦-١٥
-----	الاتحاد الجمركى خطوة أساسية قبل إقامة السوق العربية المشتركة	الاهرام	٨٣٩	٩٨-٠٦-١٥
-----	النظم الضريبية ... والتكامل الإقتصادى العربى	الجمهورية	٨٤٠	٩٨-٠٦-١٧
-----	الكويت تدعو الى التوسع فى اقامة المشروعات العربية المشتركة	القبس	٨٤٢	٩٨-٠٦-٢٠
-----	زيادة المبادلات التجارية العربية تمهد الطريق للسوق المشتركة	الاهرام	٨٤٤	٩٨-٠٦-٣٠
خالد حسن	الخبراء : السوق العربية المشتركة لاتزال فى دائرة الحلم	العالم اليوم	٨٤٧	٩٨-٠٧-٠٣
سمير رجب	هذا ... أنسب وقت لإعلان السوق العربية المشتركة .. ؟	المساء	٨٤٨	٩٨-٠٤-٠٧
-----	السوق العربية المستركة بين الحلم والواقع ٢	الاهرام	٨٥١	٩٨-٠٧-٠٦
-----	نحو سوق عربية دولية مشتركة	الجمهورية	٨٥٥	٩٨-٠٧-٠٦
-----	السوق العربية المشتركة ... دعم لوحدة الصف	الاهرام الاقتصادى	٨٥٦	٩٨-٠٧-٠٦
-----	السوق العربية المشتركة "محلك سر"!	العالم اليوم	٨٥٨	٩٨-٠٧-١٣
عبد الرحمن عقل	التكامل الاقتصادى العربى خيار المستقبل	الاهرام	٨٦٣	٩٨-٠٧-١٦
-----	لجنة برلمانية للسوق العربية المشتركة	الاهرام	٨٦٤	٩٨-٠٧-١٧
اشرف بدر	القطاع الخاص ... ودورمهم فى تفعيل السوق العربية المشتركة	الاهرام المسائى	٨٦٥	٩٨-٠٧-١٧
-----	السوق العربية .. هل تبدأ من محطة البورصة ؟	الاهرام	٨٦٦	٩٨-٠٧-٢٧

مجلد رقم ٥ السوق العربية المشتركة (المجلد الخامس)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
السوق المشتركة من أجل مصلحة الأمة العربية -----	الاهرام المسائى	٨٦٨	٩٨-٠٧-٣١
عبد الجواد على السوق العربية ... انقاذ -----	الاهرام الاقتصادى	٨٦٩	٩٨-٠٨-٠٣
تجمع اقتصادى يحقق مصلحة الدول العربية ويقوى اقتصاداتها -----	الاهرام الاقتصادى	٨٧٠	٩٨-٠٨-٠٣
السوق العربية المشتركة ... هل ترى النور ؟ ؟ -----	الجمهورية	٨٧٣	٩٨-٠٨-٠٤
السلوك العربى المقيد بالسيادة وراء الخوف من الانطلاق فى الطريق الصحيح محمد مصطفى	اخبار اليوم	٨٧٤	٩٨-٠٨-٠٨
خير الكلام عبد العزيز خاطر	الجمهورية	٨٧٧	٩٨-٠٨-١١
السوق المشتركة والاقتصاد العربى عبد الرحمن عقل	الاهرام	٨٧٨	٩٨-٠٨-١٩
٦ دول بدأت فى تنفيذ اتفاقية التجارة العربية الحرة علاء البحار	الشعب	٨٧٩	٩٨-٠٨-٢١
السوق العربية المشتركة فى مواجهة الشرق أوسطية محمد عز الدين	الأهرام العربى	٨٨٠	٩٨-٠٨-٢٣
بحث خطوات توحيد التعرفة الجمركية لاقامة السوق المشتركة محمد مطر	الاهرام	٨٨٥	٩٨-٠٨-٢٤
السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى -----	العربى	٨٨٦	٩٨-٠٨-٣١
د.عبد المجيد : منطقة التجارة العربية لاتقف عند حدود حرية التجارية فوزى مخيمر	الاخبار	٨٨٧	٩٨-٠٩-١٠
فى تقرير لوزارة التجارة الخارجية : المزاج السياسى ! -----	الاحرار	٨٨٨	٩٨-٠٩-١١
منطقة حرة : ٢٥٠ مليون "مستهلك "! كمال جاب الله	الاهرام	٨٩٢	٩٨-٠٩-١٤
المطالبة بوضع برامج لإنشاء السوق العربية المشتركة -----	الاهرام المسائى	٨٩٣	٩٨-٠٩-١٦
حجم التجارة بين الدول العربية ماذال أقل من ١٠% من حجم تجارتها الخارجية عادل شفيق	الاهرام	٨٩٤	٩٨-٠٩-١٨

مجلد رقم ٥ السوق العربية المشتركة (المجلد الخامس)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العالم العربى لم يستعد بعد لمواجهة العولمة -----	العالم اليوم	٨٩٥	٩٨-٠٩-١٩
دراسة تؤكد حتمية قيام السوق العربية المشتركة -----	الاهرام	٨٩٩	٩٨-٠٩-٢٠
القاهرة تدعو الى "نواة متوسطية " تمهيدا للسوق العربية المشتركة -----	الحياة	٩٠٠	٩٨-٠٩-٢٤
تقرير اقتصادى عربى يطالب بتفعيل منطقة التجارة العربية -----	العالم اليوم	٩٠١	٩٨-٠٩-٢٧
التعاون الاقتصادى العربى أثناء الحرب -----	الجمهورية	٩٠٢	٩٨-٠١-٠٤
مطلوب خصخصة العلاقات الرسمية العربية بعيدا عن السياسة -----	الاهرام	٩٠٣	٩٨-١٠-٠٥
د.على لطفى : المنطقة العربية تتوافر لديها كل مقومات التكامل الاقتصادى -----	الاهرام	٩٠٥	٩٨-١٠-٠٥
التعرفة الجمركية .... والتنمية -----	القبس	٩٠٦	٩٨-١٠-١٨
السوق العربية المشتركة خطوة أساسية لمواجهة التكتلات الاقتصادية -----	الاهرام المسائى	٩٠٨	٩٨-١٠-٢٦
الاتحادات العربية تبحث دعم المشروعات المشتركة محمد عبد الرشيد	الاهرام	٩٠٩	٩٨-١٠-٢٦
استمرار الجهود لتنشيط السوق العربية المشتركة -----	الاهرام	٩١٠	٩٨-١٠-٢٩
التحذير من ضياع الوقت اذا ستمر عدم قيام السوق المشتركة بدر الدين ادهم	الاخبار	٩١١	٩٨-١٠-٢٩
الشريف فى مؤتمر الأسواق المشتركة : نواجه التكتلات العالمية .. بالسوق العربية فكرى كمون	الجمهورية	٩١٢	٩٨-١١-٠٢
١٠ ركائز لإقامة سوق عربية مشتركة دينا جميل	العالم اليوم	٩١٣	٩٨-١١-٠٣
السوق العربية المشتركة ضرورة لتشغيل أسطول النقل البحرى العربى -----	العالم اليوم	٩١٥	٩٨-١١-٠٤
بعد ٤٠ عاما .. السوق العربية تاهت فى غياهب الشعارات الرنانة -----	السياسة	٩١٧	٩٨-١١-٠٦

مجلد رقم ٥ السوق العربية المشتركة (المجلد الخامس)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
السوق المشتركة بين الأوهام والواقع فتحى غانم	العالم اليوم	٩١٩	٩٨-١١-٠٧
اجتماع لجنة السوق العربية المشتركة اليوم لبحث البرنامج التنفيذى ميرفت عبد العزيز	العالم اليوم	٩٢١	٩٨-١١-٠٨
دول السوق العربية المشتركة تبحث تنفيذ قرار القمة بدر الدين ادهم	الاخبار	٩٢٢	٩٨-١١-٠٨
القاهرة تستضيف اول اجتماع عربى لتطبيق احكام السوق المشتركة -----	السياسة	٩٢٣	٩٨-١١-٠٨
اليوم ... خبراء الجمارك والتجارة العرب -----	الوفد	٩٢٥	٩٨-١١-٠٨
تفعيل قدرات السوق العربية المشتركة -----	الاهرام	٩٢٦	٩٨-١١-٠٩
إبراهيم : السوق الاقتصادية المشتركة لصالح جميع العرب -----	السياسة	٩٢٧	٩٨-١١-٠٩
حسن ابراهيم : خطوات تنفيذية لإقامة السوق العربية المشتركة -----	العالم اليوم	٩٢٩	٩٨-١١-١٠
الانتخابات الأمريكية الأخيرة ونتائجها : أبعاد اقتصادية لمعركة اخلاقية -----	العالم اليوم	٩٣٠	٩٨-١١-١٠
تطبيق برنامج السوق العربية المشتركة يبدأ أول يناير -----	الاخبار	٩٣٢	٩٨-١١-١١
إلغاء الرسوم الجمركية بين أعضاء السوق العربية خلال عامين حسام عبد النبى	الوفد	٩٣٣	٩٨-١١-١١
نسعى لصياغة نظام ضريبى عربى موحد صبحى بحيرى	البيان	٩٣٤	٩٨-١١-١٢
خطوات تنفيذية جادة نحو تكامل اقتصادى وصناعى عربى -----	الاهرام	٩٣٧	٩٨-١١-١٣
وزراء الصناعة العرب : شهادة منشأ وميزات تفضيلية للسلع المحلية هانى صالح	الجمهورية	٩٣٨	٩٨-١١-١٣
إقامة تكتل صناعى عربى فى مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية نصر زعلوك	الاهرام	٩٣٩	٩٨-١١-١٣
مناقشة حول مستقبل مناطق التجارة الحرة العربية عزة على	الاهرام	٩٤٠	٩٨-١١-١٤

مجلد رقم ٥ السوق العربية المشتركة (المجلد الخامس)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المطالبة بتطوير التشريعات والسياسات الاقتصادية لتشجيع تحقيق التكامل الصناعى العربى احمد العطار	الاهرام	٩٤١	١٤-١١-٩٨
مازال امام السوق العربية المشتركة معوقات كثيرة سحر مدين	العالم اليوم	٩٤٢	١٤-١١-٩٨
الخبراء يؤكدون : اتفاقيات المشاركة العربية عزة على	الاهرام	٩٤٣	١٥-١١-٩٨
المطالبة بدمج البنوك الصغيرة وتضييق فجوة العجز الغذائى -----	الاهرام	٩٤٤	١٦-١١-٩٨
العجيل : المتغيرات الدولية المتسارعة تفرض علينا المزيد من التعاون -----	السياسة	٩٤٦	١٦-١١-٩٨
رئيس مجلس الشعب المصرى يدعو الى تكامل اقتصادى عربى -----	الاتحاد	٩٤٧	١٧-١١-٩٨
الشورى يتهم دولا عربية بعرقلة السوق المشتركة -----	الاحرار	٩٤٨	١٨-١١-٩٨
يوميات فتحى غانم	الراية	٩٤٩	٢١-١١-٩٨
السوق العربية المشتركة امام مجلس الوحدة الاقتصادية -----	اخبار اليوم	٩٥٠	٢١-١١-٩٨
السوق العربية المشتركة ... والتكامل الاقتصادى العربى عصام عبد القادر	الاهرام	٩٥١	٢٢-١١-٩٨
ندوة مصرية ليبية تناقش الديمقراطية والسوق العربية حسين فتح الله	الاهرام	٩٥٢	٢٣-١١-٩٨
الشرق اوسطية مخطط إسرائيلى لابتلاع السوق العربية -----	الوفد	٩٥٣	٢٥-١١-٩٨
البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة العربية الحرة مازال متعثرا ايلى قهوجى	العالم اليوم	٩٥٦	٢٥-١١-٩٨
الدول العربية بدون جمارك خلال ٣ سنوات ! -----	الجمهورية	٩٥٧	٢٦-١١-٩٨
٤ محاور أساسية لقواعد المنشاء -----	العالم اليوم	٩٥٩	٢٩-١١-٩٨
هل تصبح البحرين أول منطقة حرة عربية "للتدريب" ؟ -----	الاهرام	٩٦٠	٣٠-١١-٩٨

مجلد رقم ٥ السوق العربية المشتركة (المجلد الخامس)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
د.حسين الجمال : دعوة الرئيس مبارك لإقامة سوق عربية مشتركة ..			
-----	الجمهورية	٩٦٣	٩٨-١٢-٠١
رأى بالعـــــربى			
محمد طنطاوى	اخبار اليوم	٩٦٦	٩٨-٠٥-١٩
وزراء الاقتصاد العرب يناقشون اليوم تطبيق			
محمد مبروك	الاهرام	٩٦٧	٩٨-١٢-٠٦
تأكيدات على بدء خطة عمل واضحة للسوق المشتركة			
حسام عبد النبى	الوفد	٩٦٨	٩٨-١٢-٠٧
خطة عمل لإعادة تفعيل السوق العربية المشتركة			
محمد مبروك	الاهرام	٩٦٩	٩٨-١٢-٠٧
طالبنا برفع الحصار عن الدول العربية ومواجهة التحديات			
احمد عصمت	الاهرام	٩٧٠	٩٨-١٢-٠٧
حوار صريح حول جدول إقامة منطقة تجارة حرة مشتركة			
محمود المناوى	الاهرام	٩٧٢	٩٨-١٢-٠٨
بدء تطبيق السوق العربية الاقتصادية			
-----	البيان	٩٧٤	٩٨-١٢-٠٨
"الجنزورى " و"الطراونة " يؤكد ان رغبة الدول العربية			
-----	الوفد	٩٧٥	٩٨-١٢-١١
السوق العربية المشتركة الحل الوحيد			
زياد السحار	الجمهورية	٩٧٦	٩٨-١٢-١٤
السوق العربية المشتركة الرد الوحيد على تحديات التكتلات العالمية			
-----	الاخبار	٩٧٨	٩٨-١٢-١٥
السوق العربية المشتركة			
عربى اصيل	المساء	٩٧٩	٩٨-١٢-١٥
السوق المشتركة .. وقوة العرب			
-----	الاهرام المسائى	٩٨٠	٩٨-١٢-١٥
اللجنة التجارية باتحاد الغرف العربية تبحث معوقات تطبيق إقامة المنطقة الحرة العربية			
رأفت أمين	الاهرام	٩٨١	٩٨-١٢-١٦
السوق المشـــــتركة ... حلـــم أم حقيقـــة ؟			
-----	الاهرام	٩٨٢	٩٨-١٢-١٨
الكرة فى ملعب من : رجال الأعمال ... أم الحكومة ؟			
احمد عصمت	الاهرام	٩٨٩	٩٩-٠٢-٠٨

مجلد رقم ٥ السوق العربية المشتركة (المجلد الخامس)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلس الشورى يبحث "نواة" السوق العربية المشتركة			
-----	اخبار اليوم	٩٩١	١٣-٠٢-٩٩
اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ولبنان بداية للسوق العربية المشتركة			
عبد الناصر عارف	الاهرام	٩٩٢	٢٣-٠٢-٩٩
مصر والعمل العربى المشترك			
-----	الاهرام المسائى	٩٩٤	٢٨-٠٢-٩٩
الربط بين مصر والأردن .. خطوة على طريق السوق العربية المشتركة			
-----	الشعب	٩٩٦	٠٦-٠٤-٩٩
السوق العربية واجب عربى !			
-----	صباح الخير	١٠٠٠	٢٢-٠٤-٩٩
سرور يدعو الى مؤتمر قمة عربى لإنجاز مشروع السوق العربية المشتركة			
-----	الوفد	١٠٠١	٢٨-٠٤-٩٩
مفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بين مصر وليبيا والسعودية والأمارات			
-----	الوفد	١٠٠٢	٢٩-٠٤-٩٩
هل ينجح البرلمانيون العرب برئاسة سرور فى الإسراع بإنشاء السوق العربية المشتركة ؟!			
حامد محمد حامد	الاهرام المسائى	١٠٠٣	٠٧-٠٥-٩٩
٨ دول عربية تتراجع عن السوق المشتركة			
-----	الأهرام العربى	١٠٠٤	٠٨-٠٥-٩٩
إيجاد قواعد انتاجية جديدة بين الدول العربية قادرة على التكامل			
-----	السياسة	١٠٠٥	٢٤-٠٥-٩٩
مجلس الشعب يدعو الى عقد قمة عربية لبحث مشروع السوق المشتركة			
محمود غلاب	الوفد	١٠٠٦	٠١-٠٦-٩٩



المصدر : الحـيـاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / / ١٩٩٨



الاقتصاد العربي إلى أين؟

■ رغم كل النداءات والدعوات لإقامة سوق عربية مشتركة والشروع بخطوات التكامل الاقتصادي العربي، فإن أية خطوة عملية وجادة لم تتخذ حتى الآن وتلاشت هذه الدعوات وكأنها صرخة في واد.

ولم نتفاءل كثيراً بالاعلان عن انطلاقة مشروع المنطقة التجارية العربية الواحدة بسبب العراقيل الكثيرة التي وضعت في طريقها وعدم توفر اجماع او شبه اجماع عربي عليها، ومع هذا لا بد من اعتبار هذه الخطوة بداية مشجعة لمسيرة طويلة محفوفة بحقول الألغام والأشواك والعقبات.

فالاقتصاد العربي في خطر، على المستوى القومي والوطني، والأرقام والاحصاءات والوقائع تؤكد هذا الواقع المؤسف، رغم كل ما يقال عن انجازات ومشاريع وارتفاع للناتج المحلي الاجمالي من ٥٣١.٢ بليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٥٧٦.١ بليون دولار في عام ١٩٩٦ (أي بمعدل نمو قدره ٨.٤ في المئة بدلاً من ٦.٤ في المئة).

فهناك قائمة طويلة من المشاكل والأزمات الحاصلة والمرتقبة من بينها أزمة المديونية الخارجية، والبطالة (هناك أكثر من ٤٠ مليون عربي عاطل عن العمل) في مجتمعات شابة تقدر نسبة الأطفال والشبان فيها بأكثر من ٧٠ في المئة. كما ان مستوى الدخل قد انخفض من ٢٧٠٠ دولار عام ١٩٨٠ إلى أقل من ١٥٠٠ دولار عام ١٩٩٦، علماً ان هذا المستوى لا يتجاوز المئة دولار في بعض البلدان العربية، ولا ننسى قضايا جوهرية مثل انهيار العملات الوطنية أو انخفاض قيمتها، والهدر والفساد ونفقات التسلح المرهقة.

وفي الوقت الذي يقدر فيه البعض الأموال العربية الهاربة والمستثمرة خارج الوطن العربي بأكثر من ٧٠٠ بليون دولار، فإن اجمالي الدين القائم على الدول العربية بلغ عام ١٩٩٦ أكثر من ١٥٧.٧ بليون دولار مقارنة بما بلغه عام ١٩٩٥ أي ١٥١.١ بليون دولار. وهذا يعني عجزاً متزايداً وعبئاً خطيراً على عاتق الدول المقترضة التي لا تملك امكانات تسديد هذه القروض أو الوفاء بالتزاماتها لدفع فوائدها إن لم تضطر لوقف عمليات التسديد بالكامل.

هذه الاحصاءات الرسمية لا مبالغة فيها، بل ربما كانت تمثل أقل من الواقع، ولا ينفع معها البكاء على الأطلال أو الايحاء بأنها غير صحيحة وأن الدنيا بخير وكل شيء على ما يرام، بل لا بد من وقفة مصارحة وحسم على كافة الأصعدة ولا سيما على الصعيدين الداخلي والعربي.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٦ / ١٩٩٨

صحيح ان معظم الدول العربية بدأت تعترف بالواقع وتتخذ بعض الاجراءات لتصحيح الوضع، إلا أن هذه الاجراءات تبقى شكلية وجزئية لا يمكن أن تكون مجدية إذا لم يتم البدء بعلاج أعماق الأزمة وجذورها وأسبابها وقطع دابر الفساد والهدر والاستعانة بأصحاب الخبرة والسمعة الطيبة. أما على الصعيد العربي، فإن الأمل ضعيف بتحقيق انجاز ما في ظل الظروف الراهنة رغم اعتراف الجميع بأن المستقبل للتجمعات الاقليمية والتكامل بين العرب في مواجهة المتغيرات الدولية ومواكبة عصر التكتلات الكبرى والحرب الاقتصادية الدولية المكشوفة التي يشهدها العالم هذه الأيام.

●●●

● خلجة

من جميل بثينة:
وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا
سوى ان يقولوا انني لك عاشق!

عرفان نظام الدين

مبادرة برلمانية عربية لإحياء السوق المشتركة

٨ سلبيات لمشروع منطقة التجارة الحرة

انتهت اللجنة البرلمانية الخماسية من إعداد مشروع مبادرة جديدة لإحياء مشروع السوق العربية المشتركة الكبرى بهدف إخراج الحلم العربي إلى حيز الوجود.

والجديد في مشروع اللجنة هو انها تمثل أول مبادرة علمية متكاملة لمشروع السوق، فضلاً عن انتقادها لمشروع منطقة التجارة العربية الحرة بشدة، كما أنها تؤكد أن الإرادة السياسية هي العائق الأول أمام تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية.

تفاصيل المبادرة الجديدة جاءت في التقرير المرحلي الاول الذى أعدته اللجنة، الخماسية برئاسة فاروق حسنين مخلوف -أمين عام اللجنة المستشار الاقتصادى لرئيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. ونظرا لاهميته تعرضه «الشعب» على قسمين، الأول: يتضمن مبررات تفضيل صيغة السوق المشتركة وتقييم المحاولات السابقة، واهم الإنجازات التى تحققت من وراء المنطقة الحرة والصعوبات التى واجهتها.

يشير التقرير في البند الاول إلى أن مضمون فكرة السوق على سلم مراحل التكامل يؤكد أنها مرحلة في نقطة متوسطة بين المراحل المتدرجة الخمس للتكامل الاقتصادى الشامل، تسبقها وتمهد لها مرحلتان هما: منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، وتتلوهما مرحلتان اكثر تقدما) هما الاتحاد الاقتصادى، والاتحاد النقدى. ويمكن أن تتوقف الدول الاطراف عند اى مرحلة منها أو تطبق تدابير متداخلة جزئية فيما بين المراحل، ولكنها إذا انجزتها جميعا فإنه يتحقق بها الاندماج الاقتصادى الكامل بين الدول المعنية.

ويرى أن مبررات تفضيل صيغة السوق المشتركة كخيار للتكامل الاقتصادى العربى تتمثل في ان انطلاق عملية التكامل من مدخل التبادل التجارى الذى تتيجه كل مرحلة «منطقة التجارة الحرة ثم مرحلة الاتحاد الجمركى» يسمح للتجارة أن تقود مسيرة التكامل بأن تحدث آثارها الانتشارية في القطاعات الاقتصادية الاخرى، الإنتاجية والخدمية ذات العلاقة المباشرة بالتجارة، إلا أن توقف مسيرة التكامل عند أى منهما ينتج عنه تشويه عملية التكامل وتحجيم آثارها ويحول دون تطورها في المستقبل. كما يؤدى الاقتصار على مرحلة منطقة التجارة والاتحاد الجمركى إلى إخفاق مسيرة التكامل، ويركزها في اقتصادات الدول الأطراف ذات القدرة الإنتاجية التصديرية، ويحجبها عن الدول الاخرى التى ليست لديها نفس الإمكانيات، ويحول دون تطور قدراتها الإنتاجية التصديرية مستقبلاً، امام كثافة الواردات والمنافسة من الدول الأطراف الاخرى، وفضلا عن ذلك، فإنه قد تكون لدى هذه الدول قدرات قابلة للنمو في قطاعات اقتصادية للخدمات لإنتاج لها الإفادة من التكامل إذا انحصر في مجال التجارة والقطاعات المتصلة بها، وهذا الوضع يترك بعض الدول الاطراف خارج عملية التكامل عمليا ويمثل ضغوطا عليها للانسحاب منها، وينطبق نفس الشيء على الدول الاطراف الاقل نموا، إذا لم تشتمل عملية التكامل على ترتيبات مرنة لمعاملة خاصة مرحلية وانتقائية لها تراعى ظروفها وتضيق فجوة التنمية بينها وبين الدول الأطراف تدريجيا.

السوق هدف محدد

وعلى العكس من ذلك، فإن مرحلة «السوق المشتركة» تؤدى إلى تكثيف القواسم المشتركة بين الدول الاطراف وتوسيع قاعدة المشاركة المتكافئة أو المتقاربة في المزايا والتضحيات المنبثقة عن التكامل الاقتصادى، وتنسجم مع تنوع البنية الاقتصادية والهياكل الإنتاجية للدول الاطراف، ويستلزم ذلك أن تتقرر صيغة السوق المشتركة منذ البداية كهدف محدد لأى خطة او برنامج للتكامل، وليس تجاهلها تماما منذ البداية، كما هو الشأن الأن في مشروع «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، الذى يتوقف عند هذه المرحلة، ولايتضمن اى التزام -ولو حتى بالإشارة- لمتابعة مسيرة التكامل في المستقبل وتطويرها نحو المراحل الأعلى وصولاً إلى الهدف المنشود وهو السوق العربية المشتركة.

وفي البند ثانيا: وتحت عنوان «تقييم محاولات إقامة سوق عربية مشتركة موسعة، وتحديد السلبيات والصعوبات التى حالت دون تحقيقها»، يستعرض التقرير الموقف العربى العام من فكرة السوق المشتركة ويخرج بعدد من النقاط المهمة تتمثل في أن هدف إقامة سوق عربية مشتركة موسعة تضم جميع الدول، كان ولايزال مطلبا قوميا ومشروعا أساسيا للعمل الاقتصادى العربي المشترك، وكانت أول محاولة جادة ومحددة لتحقيقها هى تلك التى تمت في إطار اتفاقية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٤.



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٩٩٨/٥/٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومن جهة أخرى، فإنه قد يحسب ضمن معوقات مشروع السوق الموسعة قيام مشاريع شبه إقليمية جزئية للتكامل بين مجموعات محدودة من الدول العربية مثل مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، وعقد اتفاقيات ثنائية لمناطق التجارة الحرة وكلتاهما تعتبر سلاحاً ذا حدين، لأنها قد تلحق الضرر بالهدف الجماعي لإقامة السوق المشتركة الكبرى، إذا ظلت مبعثرة لا رابط بينها.. ولكنها يمكن أن تتحول إلى قوة دفع للمشروع الجماعي الشامل، إذا عملت ضمن آلية تنسيق عربية مشتركة ملزمة تتحرك في إطارها معاً للاقتراب تدريجيا من الهدف الجماعي المنشود وتحقيقه في نهاية المطاف.

إنجازات السوق المصغرة

واستعرض التقرير أهم إنجازات السوق المصغرة التي تضم حاليا ٧ دول عربية هي مصر، وسوريا، والعراق، والأردن، وليبيا، واليمن، وموريتانيا، مشيراً إلى أنها حققت عدة نتائج مهمة لصالح التكامل الاقتصادي العربي تتمثل في:

* توفير إطار اقتصادي وقانوني وتنظيمي لانطلاق مسيرة التكتل الاقتصادي العربي التكاملي يمكن البناء عليه وتفعيله وتعميقه.

* تنمية التجارة البينية بين الدول الأطراف، وتقديم الدليل العملي على التأثير الإيجابي البعيد المدى لتحرير التجارة على زيادة التبادل التجاري.. ويدل على ذلك نمو حجم التجارة بين الدول الأطراف فيها من ٩٧ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٣٢٥ مليون دولار عام ١٩٨٠ «بنسبة ١٣٥٩٪»، وإذا كان التبادل التجاري قد انكمش بعد ذلك مؤقتا لأسباب مختلفة خلال الثمانينيات، إلا أنه عاد إلى الصعود في التسعينيات ليمثل الآن ٥٠٪ من التجارة البينية للدول الأطراف مع جميع الدول العربية.

* تأسيس ٤ شركات عربية مشتركة قابضة عملاقة في مجالات الثروة الحيوانية والتعدين والاستثمار الصناعي والأدوية والمستلزمات الطبية، بلغت رؤوس أموالها ١٥٠٠ مليون دولار أسهمت فيها جميع الدول العربية وانبثقت منها عشرات الشركات الفرعية التي تمتلكها كليا أو جزئيا والتي انتشرت في جميع الدول العربية.

* إقامة ٢٤ اتحاداً نوعيا عربياً متخصصا، تضم مئات المؤسسات والشركات العاملة، في مختلف القطاعات الإنتاجية القائمة في جميع الدول العربية لدعم التعاون والتكامل على مستوى القطاع الخاص العربي.

* إصدار اتفاقيتين لتيسير انتقال رؤوس الأموال العربية الخاصة وتشجيع الاستثمار في الدول العربية وتسوية منازعات الاستثمار، وقد تم إدماجها فيما بعد في الاتفاقية الموحدة للاستثمار الصادرة عن جامعة الدول العربية.

* القيام بمبادرات وإعداد مشروعات لاتفاقيات ومواثيق ومؤسسات اقتصادية عربية مهمة في إطار التعاون مع الجامعة العربية ومختلف أجهزة ومؤسسات العمل العربي المشترك، وقد صدر العديد منها فيما بعد على مستوى القمة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن أهمها مشروع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ومشروع صندوق النقد العربي والاتفاقية العربية للنقل بالعبور «الترانزيت»، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وميثاق العمل الاقتصادي القومي ومشروع قانون عربي موحد للشركات العربية المشتركة «لم يصدر بعد».

حسن القمحاوى[1]

* إصدار عدة اتفاقيات أو أنظمة في إطار العمل بالمجلس والسوق في مجالات التعاون المالي وتنظيم حركة العمالة والتأمينات الاجتماعية لها.

* وضع العديد من الدراسات الأساسية والأنظمة والأطر المشتركة في مجالات التخطيط الإنمائي والتنسيق الإنتاجي القطاعي والتعاون الفني والإحصائي والمعلومات والتدريب، والمشروعات المشتركة والسياسات المالية والنقدية.

* صدور قرارات مهمة عن المجلس خلال عام ٩٧ في دورتيه ٦٦،٦٥ أهمها اعتماد وثيقة استراتيجية وبرامج عمل المجلس للسنوات العشر القادمة واتخاذ خطوات محددة لتفعيل السوق وإزالة ما يعترضها من عقبات والتوجه نحو تأسيس جيل جديد من الشركات العربية المشتركة برؤوس أموال عربية خاصة أو مختلطة في أربعة مجالات هي التسويق والتأجير التمويلي والنقل المتعدد الوسائط والتعبئة والتغليف، وقد دخلت اثنتان من هذه الشركات مرحلة إجراءات التأسيس.

صعوبات في طريق السوق

ويكشف التقرير -كما يقول فاروق مخلوف- العديد من العقبات والمصاعب التي واجهت السوق المصغرة وأعمال المجلس بوجه عام، وتتعلق هذه الصعوبات بمسار العمل بها وبالمجلس ومواقف الدول الأطراف، بينما يعود البعض الآخر لانعكاسات العمل العربي المشترك في مجمله على مسيرتها، وتتلخص أهم الصعوبات التي تتعلق بالمجلس والسوق فيمايلي:

* ضعف مستوى التزام الدول الأطراف بتنفيذ قرارات المجلس في السنوات الأخيرة وخاصة في مجال تحرير التجارة، على عكس الحال في السنوات الخمس عشرة الأولى من قيام «السوق» رغم الطابع التعاقدي لهذه الالتزامات.

* خروج مصر عن دائرة العمل الاقتصادي المشترك لمدة حوالي عشر سنوات، كأكبر دولة في السوق، وأكبر مركز إنتاجي وسوق استهلاكية خلال فترة تجميد عضويتها في جامعة الدول العربية ومؤسساتها واتفاقياتها.

* عدم تطابق عضوية المجلس (١١ دولة) مع عضوية السوق المشتركة (٧ دول)، مما يؤخر اتساع دائرة السوق ويضعف فاعليتها، حيث إن من البديهيات الاقتصادية أن توسيع رقعة التكامل يعتبر أحد الشروط الأساسية لنجاحه.

* استمرار الطابع التقييدي والحمائي في السياسات التجارية والاقتصادية لبعض دول السوق، رغم تجربتها الطويلة السابقة في تحرير



التجارة في إطار «السوق»، وتقارب مستويات التنمية الصناعية فيما بينها مما يحد كثيرا من أي آثار سلبية للمنافسة بين منتجاتها.

* اتجاه بعض دول السوق، لتحرير التجارة في إطار الاتفاقيات الثنائية ، رغم توافر الإطار الجماعي المتعدد الأطراف، والأكثر شمولية في تحرير التجارة فيما بينها.

* غياب مدخل «التنسيق الإنتاجي»، ومن ثم عدم إمكانية الربط بينه وبين مدخل تحرير التجارة، اللذين يعتبران معاً الآلية الفعالة لتنمية التجارة بالموازاة مع تحريرها.

٨ سلبيات للمنطقة الحرة

وتناول التقرير -بمزيد من التفصيل- مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مشيراً إلى أنه صدر توجيه من مؤتمر القمة العربية في يونيو ١٩٩٦ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإسراع في إقامة هذا المشروع الذي كان محل بحث في المجلس بناء على اقتراح من ممثل مصر فيه، وقد وافق المجلس على المشروع بالقرار رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٩/١٢/٩٧، الصادر عن المجلس في دورته التاسعة والخمسين، بإقرار البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري التي كان قد أصدرها المجلس عام ٨١، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨٢، ولم تتحقق في نطاق هذه الاتفاقية أي خطوات حقيقية لتحرير التجارة العربية البينية على مدى خمسة عشر عاماً، لعدم توافر خطة عمل أوجدول زمني أو آلية فعالة لتطبيقها. ورغم إنشاء (لجنة للمفاوضات التجارية)، مهمتها تنفيذ الاتفاقية، وعقدها اجتماعات نصف سنوية طوال هذه الفترة، ورغم النص في الاتفاقية على التحرير المباشر الكامل (دون مفاوضات) تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، فإنها لم تحرر فعليا على الإطلاق، أما المنتجات المصنعة ونصف المصنعة، والتي تحرر بمقتضى قوائم متتابعة يصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإنه لم يحرر منها -رسميا- سوى عشرين سلعة على مدى ١٥ عاماً.

وقد تحدد في البرنامج التنفيذي لمشروع المنطقة أن يدخل حيز التنفيذ في أول يناير ٩٨، وأن يطبق على مدى عشر سنوات، ونص على الخفض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة ١٠٪ سنويا وإلغاء جميع القيود غير الجمركية، وحق الدول الأطراف في الاستثناء من الإعفاء لوارداتها من السلع الزراعية في مواسم إنتاجها، ومنح معاملة تفضيلية خاصة للدول الأطراف الأقل نمواً وهي اليمن، وموريتانيا، والسودان، وجيبوتي، وجزر القمر، والصومال، وفلسطين، وإنشاء آلية للمتابعة والتنفيذ وفض المنازعات!

ورصد التقرير أهم السلبيات ونقاط الضعف في مشروع منطقة التجارة الحرة ملخصا إياها في مجموعتين: الأولى منهما تشمل ٣ سلبيات ترجع جميعها إلى طبيعة المشروع وهي:

* طول مدة التنفيذ وضآلة شرائح الإعفاء الجمركي مما يضعف من نتائجه وانعكاساته على التجارة العربية البينية.

* استثناء السلع الزراعية خلال مدة البرنامج، مما يخرج هذه المجموعة الحيوية من المنتجات من دائرة التجارة المحررة رغم أهميتها في الهياكل الإنتاجية للاقتصاد العربي، وفي التركيب السلعي للتجارة العربية وفي الأمن الغذائي العربي.

* عدم اشتمال المشروع على أي ربط لمرحلة (منطقة التجارة الحرة) بأي من المراحل التالية الأكثر تقدما للتكامل الاقتصادي ونذكر هنا على الأقل كلا من مرحلة الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، وليس المرحلتين التاليتين وهما: الاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي. ويعني ذلك أن المشروع يتحرك في فراغ وليس كحلقة في تسلسل مستقبلي متتابع للتكامل. وفضلاً عن ذلك، فإنه يقتصر على المدخل التجاري للتكامل، مما يركز مزاياه على الدول ذات الإمكانات الإنتاجية التصديرية، ولايفتح الباب للانتقال مستقبلا إلى تحرير حركة الموارد الأخرى التي تتمتع بها دول أخرى وهي رؤوس الأموال والعمالة والخدمات والمواطنة الاقتصادية (حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية، والتي تحققها جميعا صيغة أو مرحلة السوق المشتركة)، وعلى ذلك فإن الاكتفاء بمشروع المنطقة الحرة يقصر مزايا التكامل على عدد محدود من الدول العربية ولايشجع الدول الأخرى على الانخراط فيها والمشاركة في نشاطها.

أما المجموعة الثانية من السلبيات والصعوبات، فتضم خمس سلبيات ترجع جميعها إلى موقف وظروف تنفيذ المشروع، وتشير إليها قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادرة عن دورته الحادية والستين في الفترة من ٩ إلى ١٢ من فبراير الماضي، وكذلك الأعمال التحضيرية لها في اللجان المختصة بمتابعة تنفيذ البرنامج التنفيذي لمشروع المنطقة الحرة وتتمثل هذه السلبيات في الآتي:

* انضمام (٦) دول عربية فقط إلى البرنامج، وهي الدول التي أوفت بمعيار الالتزام بالتنفيذ وهو إصدار التعليمات إلى المنافذ الجمركية بتطبيق التخفيض الجمركي، وإرسال صورة منها إلى الجامعة العربية وهي مصر، وليبيا، والبحرين، والكويت، وتونس، والمغرب، وعدم إلزام الدول التي لم تنفذ بعد، بتطبيق إعفاء تراكمي في حالة التأخر في التنفيذ لسنة أخرى أو أكثر. أما الدول الأخرى التي اكتفت بإبداء استعدادها للتنفيذ، ولم تتخذ إجراءاته، فإن لم تتجاوز المواقف المألوفة على الساحة الاقتصادية العربية على مدى نصف قرن، والتي لم يتقدم بها التعاون والتكامل الاقتصادي العربي على الاطلاق.

* السماح بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل من جانب الدول التي نفذت تجاه الدول المتخلفة عن التنفيذ وهذا يعني تقلص مشروع المنطقة إلى عدد محدود من الدول وإضعاف فعاليتها وتراجع مسيرتها مستقبلاً إذا لم تتسع دائرة العضوية.

* تقدم الدول العربية التي انضمت أو لم تنضم للبرنامج بقوائم مطولة للسلع الزراعية المنتجة على مدار العام التي تستثنيها من التحرير خلال مواسم الإنتاج «الرزنامة الزراعية»، وذلك على مدى السنوات العشر للبرنامج التنفيذي، وهذا يخرج مجموعة حيوية من المنتجات التصديرية العربية من دائرة تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي، وتغلق أمامها فرصة تنمية التبادل مستقبلا، حتى لو



طبقت عليها فيما بعد كل المعايير التى قررها المجلس فى هذه الدورة لاختيار السلع المستثناة.

* لم تتقدم بقوائم السلع الخاضعة للقيود غير الجمركية سوى عشر دول عربية، وقد اشتملت قوائمها على ٦٠٠ سلعة أو مجموعة سلعية، علماً بأن الدول الأطراف تلتزم بإلغاء هذه القيود بمجرد بدء تنفيذ البرنامج أيا كانت صورها أو مسمياتها، وبقاؤها يعتبر غير مشروع أصلاً ويفرغ تحرير التجارة من مضمونه حتى لو تم إلغاء الرسوم الجمركية بالكامل.

* فتح المجلس الاقتصادى الباب أمام الدول الأطراف للتقدم بطلبات لاستثناء ما تراه من السلع من تحرير التجارة لدراستها، ولم يشترط استمرار الالتزام بالتحرير لهذه السلع إلى حين البت فى طلب الاستثناء بالنسبة للسلع المطلوب استثناؤها، ولم يقرر التشدد فى السماح بذلك فى أضيق نطاق، ومناشدة الدول عدم اللجوء لهذا الأسلوب الذى يعطل تحرير التجارة، ويخل بالتوازن بين مصالح الدول المعنية ويشجع الدول الأخرى على انتهاج نفس الأسلوب عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل ومحافظة على مصالحها.. وقد تقدمت بالفعل بعض الدول الأطراف بطلبات استثناء مطولة من تحرير التجارة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٦ / ١٩٩٨

عبيد: مصر تدعم جهود إنشاء السوق العربية المشتركة

مؤتمر أسواق المال العربية يقدر نجاح تجربة مصر الاقتصادية

بيروت - من أسامة غيث وحسين ثابت: أكدت مناقشات المؤتمر السنوى الرابع لأسواق المال العربية، الذى بدأ أعماله أمس فى بيروت التقدير الكبير لنجاح مصر فى الإصلاح الاقتصادى، وتميز التجربة المصرية لقدرتها على تجنب المشكلات التى تعرض لها العديد من تجارب الإصلاح العالمية الأخرى.

كما أكدت المناقشات الثقة فى قدرة الاقتصاد المصرى على دفع التعاون الاقتصادى العربى.

وأعلن الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام أمام المؤتمر أن مصر تنظر باهتمام بالغ إلى الأسواق العربية الشقيقة، وأنها تدعم جهود إنشاء سوق مشتركة.

وأشار إلى أن نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى يعود إلى متابعة الرئيس مبارك المستمرة لأدق تفاصيل برنامج الإصلاح، مع حرصه على مراعاة البعد الاجتماعى.

وأضاف أن برنامج الإصلاح أسفر عن انخفاض معدل التضخم إلى أقل من ٣,٧٪، وارتفاع معدل النمو إلى ٥,٧٪، ومن المتوقع بلوغه نسبة ٨٪ قبل نهاية القرن الحالى.

وطالب السيد رفيق الحريرى رئيس وزراء لبنان فى افتتاح المؤتمر بضرورة الإسراع بتعزيز ودعم التعاون الاقتصادى العربى، باعتباره الطريق الحتمى لتعزيز قدرة الاقتصادات العربية على النمو



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١ / ٩ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراسة إقامة مشروعات عربية مشتركة جديدة

■ جهود لزيادة حجم التجارة العربية البينية فى مجال الصلب

■ ندوة عربية فى دمشق عن تكنولوجيا الافران الكهربائية خلال أكتوبر القادم

رئيس الإتحاد العربى للحديد والصلب:

اكد السيد عادل الدنف رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية ورئيس الاتحاد العربى للحديد والصلب .. انه سيتم اتخاذ وتنفيذا خطوات وإجراءات عديدة لتحقيق نشاط مكثف للاتحاد خلال الفترة القريبة القادمة يتم تطبيقه من خلال برنامج شامل لعمل الاتحاد فى كافة المجالات.

جاء ذلك فى تصريحات للسيد عادل الدنف والذى تم انتخابه رئيسا للاتحاد العربى للحديد والصلب باجماع جميع ممثلى الدول اعضاء الاتحاد فى اجتماع الجمعية العمومية الـ ٢٨ للاتحاد والتى عقدت مؤخرا فى القاهرة ويضم الاتحاد اكثر من ٧٠ شركة عربية تعمل فى مجال صناعة الحديد والصلب والصناعات المرتبطة بها كالمسابك .

واوضح السيد عادل الدنف انه سيتم خلال الفترة القريبة القادمة العمل على زيادة التنسيق بين جميع الشركات الأعضاء بالاتحاد بما يتيح تحقيق زيادة حجم التجارة البينية العربية فى مجال الحديد والصلب وسيتم فى هذا الإطار تطوير مركز المعلومات فى الاتحاد لتوفير جميع المعلومات اللازمة فى مجال تجارة وصناعة الحديد والصلب والصناعات المرتبطة بها على المستوى العربى سواء بالنسبة للشركات بحيث يتم فى هذا المجال زيادة التعاون العربى فى الحصول على المكونات ومستلزمات الانتاج بكما سيتم أيضا اعداد قائمة تضم أسماء الخبراء والتخصصين فى صناعة الحديد والصلب بالدول العربيةبحيث يمكن الاستعانة بها من جانب أى شركة عربية أخرى قد تحتاج خبرة أحد منهم كماسيتم ايضا إقامة مشروعات عربية مشتركة لصناعات الحديد والصلب .. بحيث يشمل ذلك تصنيع بعض المكونات فى دولة والبعض الاخر من المكونات فى دولة اخرى بحيث يتم تصنيع المكونات ثم تحويلها بعد ذلك الى منتجات نهائية بالإضافة الى العمل على زيادة التعاون الفنى فى مجال التدريب كما سيتم ايضا زيادة التعاون فى مجال تقديم خبرات فنية عربية .. حيث تم بالفعل إيفاد مجموعات تضم ٢٨٠ مهندسا وفنيا مصريا فى مجال صناعة الصلب الى مجمع الصلب بمصراته فى ليبيا وذلك للمعاونة فى إجراء عمليات الصيانةوالعمرات الجسيمة بهذا المجمع ومن المنتظران يستمر ذلك مدة ٣ شهور

بالاضافة الى إنه يوجد ٤٠٠ مهندس وفنى مصرى يعملون حاليا بصفة منتظمة للمعاونة فى تشغيل هذا المجمع.

واوضح ان الاتحاد العربى للحديد والصلب سيقوم خلال الفترة القريبة القادمة بتنظيم عدة ندوات ومؤتمرات ودورات متخصصة ، فى العديد من المجالات للتدريب والتعاون الفنى وتبادل الخبرات والتعرف على احدث التكنولوجيات الجديدة واحدث المعدات والاساليب الفنية الحديثة فى هذه الصناعة و تشمل ذلك ندوة ستعقد فى دمشق



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ / ٥ / ١٩٩٨

خلال اكتوبر القادم عن تكنولوجيا الافران الكهربائية فى صناعة الصلب .يتم خلالها بحث احدث التطورات التكنولوجية والفنية فى هذا المجال وامكانيات تصنيعها على نطاق واسع فى العديد من مصانع الدول العربية الاعضاء فى الاتحاد.

واكد السيد عادل الدنف ان هناك نشاطا كبيراً ومتزايداً لصناعات الحديد والصلب على المستوى العربى وتوجد عدة مشروعات تحت التنفيذ سواء للتوسعات او مشروعات جديدة بالكامل لإنتاج عدة نوعيات من منتجات الحديد والصلب تتيح زيادة انتاج الحديد والصلب على المستوى العربى بحيث يزداد هذا الإنتاج من حوالى ٩ ملايين طن سنويافى الوقت الحالى الى حوالى ١٥ مليون طن سنويا وذلك بعد ٣ سنوات .

أحمد العطار



لا مفر من التاكيد للمرة الألف على أهمية التكتلات الاقليمية قبل أن نبدأ فى عرض هذه الدراسة التى تبحث عن امكانية تحقيق السوق العربية المشتركة، هذا الحلم الذى اصبح ضرورة اقتصادية لكل مواطن عربى ومفيدا إلى أقصى حد لجميع البلاد العربية..

حلم السوق العربية المشتركة

مقوماتها وشروطها الأساسية وإمكانية تحقيقها

تنامت فى ظل المتغيرات العالمية أهمية التكتلات الاقليمية بشكل مطرد مما دفع الدول للاتجاه إلى تخطيط استراتيجياتها للدخول فى تكتل اقليمى يكون اساسا للحوار مع التكتلات الاقليمية الاخرى التى بدأت تتنامى مع الاتجاه العالمى نحو حرية التجارة والعولمة والدول العربية ليست بمعزل عن هذه التطورات والاتجاهات العالمية.

ولقد ظلت السوق العربية المشتركة حلما يراود كل عربى منذ سنوات طويلة وغالبا يدعونا هذا لمراجعة اسباب فشلنا فى اقامة سوق عربية مشتركة تجمع العرب خاصة فى ظل وجود روابط عديدة تجمع بيننا مثل اللغة والتاريخ والدين ووحدة المشاعر وتمتلك مقومات اقتصادية لا بأس بها. بينما نجحت الدول الأوروبية التى لا تجمعها روابط مثل التى تجمعنا نحن العرب.

فما هى جدوى اقامة السوق العربية المشتركة؟ وما هى ابعادها فى التعاون الاقليمى العربى؟

وما هى مقوماتها؟ وما الشروط الاساسية والموضوعية لاقامتها؟

جدوى اقامة السوق العربية المشتركة:

ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين وعلى اعتاب مرحلة جديدة تشهد تكتلات اقتصادية كبرى والشركات المتعددة الجنسية التى تسيطر 500 شركة منها على 60٪ من انتاج العالم، والملاحظ أن هذه الشركات بدأت تشترى شركات أخرى صغيرة مما يوضح كبر حجم الكيانات الاقتصادية سواء كانت دولا أو شركات عملاقة تشترى شركات أخرى.

وعلى الصعيد الاقليمى هناك اطروحات عديدة لقيام تكتل اقتصادى بشكل يختلف عن السوق العربية المشتركة وهى الفكرة التى طرحها شيمون بيريز رئيس وزراء اسرائيل السابق والتى تكرس التفوق الاسرائيلى كل ذلك يدعونا إلى الاهتمام بقضية السوق العربية المشتركة.

إننا إذا نظرنا إلى الاستثمار والتجارة كمؤشرين فى اطار التكامل الاقتصادى العربى لوجدنا أن السوق العربية المصغرة التى انشأتها الدول العربية السبع المؤسسة لجامعة الدول العربية قد حققت نتائج ايجابية ومشجعة على الاستمرار فى اطار التجارة البينية بين الدول الاعضاء فى السوق العربية حيث نجد أنها قد مرت بثلاث مراحل بلغت ذروتها فى العقد الأول من اكتمال مراحل السوق العربية فى الفترة من 1970 ـ 1980 حيث ارتفع اجمالى قيمة الصادرات البينية بين الاعضاء السبعة فى السوق من 97,5 مليون دولار عام 1970 إلى 1,3 مليار دولار فى عام 1980.

لكن سرعان ما تراجعت التجارة البينية للدول الاعضاء فى السوق فى حقبة التسعينات لتبلغ 772



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٤/٥/١٩٩٨

مليون دولار فى عام 1991 وارتفعت إلى 1196 مليون دولار ثم 1444 مليون دولار فى عامى 1994 و1995 على التوالى ويمكن مقارنة الرقمين الاخيرين باجمالى الصادرات والبالغ 11 مليار دولار عام 1994 و12,7 مليار دولار عامى 1995.

اما فى مجال الاستثمار فان الاجمالى التراكمى للاستثمارات العربية ـ بجميع صوره فى داخل الوطن العربى فهو حوالى 45 مليار دولار تمثل 6٪ من مجموع الاستثمارات العربية الموظفة فى الخارج ويتم استثمار 11 مليار دولار منها فى صورة مشروعات مشتركة ومع مثل هذا التحسن الذى طرأ على مناخ الاستثمار وتزايد الاسواق والمؤسسات المالية وما رافقه من تحسين فى ادائها فقد بدأت تحدث تطورات ايجابية ملموسة فى اوضاع الاستثمار العربى البينى حيث ارتفعت جملة الاستثمارات العربية المباشرة المسجلة فى الدول العربية إلى 2,1 مليار دولار عام 1996 بالمقارنة بنحو 1,5 مليار دولار عام 1995 ومتوسط سنوى للاعوام 1985 ـ 1992 يقدر بـ0,5 مليار دولار.

إن ذلك يتطلب منا الوقفة الجادة مع جدوى تنفيذ السوق العربية المشتركة.

فكرة السوق العربية المشتركة فى التعاون والتكامل الاقتصادى العربى:

لقد ادركت الدول العربية مبكرا اهمية التكتلات الاقليمية وتمثل ذلك الاهتمام فى قيام الدول العربية السبع المؤسسة للجامعة العربية بالاتفاق عام 1953 على تحرير التجارة بينها وفى سنة 1959 تم التصديق على هذه الاتفاقية.

وفى سنة 1960 بدأ المجلس الاقتصادى للجامعة العربية يتحدث عن سوق عربية مشتركة ثم عقدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية سنة 1962.

وفى سنة 1994 بادر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقرار انشاء السوق العربية المشتركة إلا أن تطبيق قرار السوق كواقع عملى تعثر كثيرا لاسباب يعود معظمها للظروف السياسية التى مرت بها الدول العربية فى الحقب المختلفة فى الفترة السابقة.

اسباب فشل اقامة السوق العربية المشتركة:

– غياب الارادة السياسية.

– لم تفكر الدول العربية فى اسلوب التدرج فى التعاون الاقتصادى العربى.

– لم تلتزم بعض الدول العربية بالنصوص المتفق عليها.

– لم تتضمن اتفاقية اقامة سوق عربية مشتركة نصوصا ملزمة بقدر ما تضمنت توصيات.

– التفاوت فى الثروة بين بعض الدول العربية وخشية البعض تقسيم الثروة على الآخرين.

– لم يكن لدى العرب عند وضع الاتفاقية تفكير مستقبلى وإن كان ذلك قد بدأ يتغير الآن.

– القدرة التصديرية التى انشات السوق ليست كبيرة.

– بعض الدول العربية قامت بحظر استيراد سلع من الدول الاخرى بدلا من تيسيره.

– ضعف وقلة المؤسسات والتسهيلات والقنوات المالية والمصرفية التى تتحرك من خلالها الاموال وتتلقى خدمات المساندة.

– تواضع الجهود العربية المشتركة من خلال التنظيمات العربية الموجهة نحو تشجيع القطاع الخاص العربى بتوفير مناخ تنظيمى وتمويلى يكون رائدا فى توجيه هذا القطاع نحو تحقيق هدف تكتل اقتصادى عربى.

مقومات اقامة السوق العربية المشتركة:

1– وجود اتفاقية لتيسير وتنمية التبادل التجارى العربى.

عقدت هذه الاتفاقية عام 1981 من أجل زيادة حجم التجارة البينية للدول العربية .. وحرصت الاتفاقية على تشجيع الدول العربية الموقعة عليها على تنمية التبادل التجارى من خلال توفير التمويل المباشر للإنتاج وضرورة التحرير الفورى للمنتجات وقد نفذت الدول العربية اقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى اعتبارا من أول يناير 1998 تنفذ على عشر سنوات.

2– وجود مؤسسات للعمل المشترك:

حيث يوجد مجموعة من المؤسسات التى تساهم فى تفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك منها مجلس الوحدة الاقتصادى العربى ـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ـ صندوق النقد العربى ـ صناديق الانماء العربية القطرية الاقليمية.

3– وجود تجمعات اقتصادية عربية شبه اقليمية:

ويقصد بها اتحاد دول مجلس التعاون الخليجى ـ دول الاتحاد المغربى ـ الدول المصدرة للبترول «أوابك» وتهدف هذه التجمعات إلى زيادة حجم التبادل التجارى فيما بينها والسعى إلى اتحاد جمركى بين الدول العربية.

4– وجود اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة العربية:

ترتبط العديد من الدول العربية باتفاقيات ثنائية كالتى بين مصر والكويت ومصر والمغرب وغيرها .. وتنص هذه الاتفاقيات فى الغالب على التحرير الفورى للمنتجات والغاء الرسوم الجمركية.

ومما لاشك فيه أن هذه الاتفاقيات الثنائية يمكن تطويرها فى المستقبل القريب بحيث تتحول إلى منطقة تجارة حرة ومن ثم إلى سوق عربى مشترك يحقق سهولة تدفق التجارة ورأس المال بين الدول العربية.

5– تطوير الهياكل الانتاجية للدول العربية فى اطار برامج الاصلاح الاقتصادى:

معظم الدراسات ترجع عدم نجاح الدول العربية فى تحقيق سوق عربى مشترك إلى أن القصور فى القواعد الانتاجية يؤدى لقصور فى المزايا النسبة التى تتمتع بها فى مجال الانتاج والتصنيع بالنسبة لدول العالم، بالاضافة لتركيز معظم الاقتصاديات العربية على البترول وضعف التكنولوجيا والتركيز على تصدير المواد الأولية مقابل استيراد السلع تامة الصنع كما أن



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١٤/٥/١٩٩٨

جهود الدول العربية لسياسات الاصلاح الاقتصادى من شانها أن تمهد الطريق لتحقيق اندماج البيئة والاستثمار وراس المال وتحقيق تشابك انتاجى يتيح بلورة نوع من التكامل التلقائى على المزايا النسبية والتنافسية المتوافرة لدى الدول العربية من رؤوس الأموال، الطاقة، الموارد البشرية، الموارد الاقتصادية، قاعدة تكنولوجية ملائمة يسهل تطويرها وتنميتها.

جدوى اقامة السوق العربية المشتركة:

لا شك أن اقامة السوق العربية المشتركة اصبحت ضرورة ملحة للوطن العربى أكثر من أى وقت مضى حيث ستحقق مزايا اقتصادية عديدة منها:

- زيادة التبادل التجارى بين الدول العربية.
- اصلاح الخلل الاقتصادى فى الدول العربية وبين الدول العربية وبعضها بعضا.
- رفع متوسط دخل الفرد ومعدل النمو.
- تهيئة مناخ الاستثمار وزيادة الاستثمار العربى والاجنبى.
- حل العديد من المشكلات الاقتصادية فى الدول العربية مثل:
- البطالة.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- المديونية
- الاستفادة من تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة وما تمنحه التكتلات الاقتصادية وفى النهاية نجد أن السوق العربية المشتركة هى الخطوة الاولى للوحدة الاقتصادية ثم الوحدة العربية الشاملة والتى سبقتنا اليها تجمعات عديدة فى تحقيقها.

عضو بالمجالس القومية المتخصصة



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ٥ / ١٩٩٨

بل التفوق العربى المشترك أكرم

السوق العربية المشتركة.. هدف عربى مشترك.. يشترك العرب فى التوجه نحو تحقيقه ولكن بدرجات متفاوتة من الحماس. وهم - على اختلاف درجات حماسهم يتصورون ان ضالة حجم التجارة بين الدول العربية امر مخجل لابد من علاجه ولابد من زيادة حجم هذه التجارة البينية.. وان السبيل الى ذلك هو انشاء السوق العربية المشتركة.. كانما هى الدليل الوحيد على قوة العرب وتضامنهم!!!

د. عبد المجيد فراج

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

ولكنا لا ندرك اننا بذلك قد وضعنا انفسنا فى مازق يبعث على شماتة الشامتين.. وان شماتة الشامتين سوف تظل قائمة وباقية على مر السنين وإلى يوم الدين طالما انه ليس هناك ضمان لزيادة حجم التجارة بين الدول العربية.. حتى بعد قيام السوق العربية المشتركة

فهل يا ترى لا يوجد للسوق العربية المشتركة هدف بديل قد يكون فى تحقيقه اعلاء لشان العرب وتثبيت لتضامنهم وحض على نمائهم؟

ماذا مثلا لو قررنا نحن العرب جميعا انه ليس من الضرورى أن تزيد حجم التجارة بيننا وبين انفسنا.. بل الاجدر بنا ان تزيد حجم التجارة بيننا وبين غير انفسنا.. بيننا وبين الناس.. بيننا وبين الآخرين.. اليس هذا أجدى.. واكرم؟

بمعنى اننا بدلا من ان نجادل بعضنا بعضا فى سبيل الحد من التنافس العربى من العرب بمكننا ان نحاول السكوت على ازدواج نفس الانتاج بين الدول العربية بمعنى عدم الاصرار على منع الاخرين من انتاج ما تنتجه دولة عربية.. كما لا يعنى ذلك الاستغناء عما ينتجه العربى الآخر من نفس السلعة وإنما يعنى ان يتنافس كل العرب فى كل الدول العربية فى تحسين نوعية انتاجهم ولو من نفس السلعة.. لمواجهة العالم الخارجى

فإذا ما استثمر انتاج السلعة الواحدة بمواصفات (عالمية) موحدة ومؤكدة وإذا اتفقنا فيما بيننا - نحن العرب - على الالتزام بهذه المواصفات المتفق عليها سلفا والمستوحاة من المواصفات العالمية فإن معنى ذلك ان العرب - مجتمعين - سوف يصبحون كتلة قادرة على التصدير الجماعى لسلع بعينها بالاضافة الى قدرة كل منها على التصدير المنفرد.

لو تم ذلك فإن معنى ذلك زيادة قوة الامة العربية (مجتمعة) فى التفاوض الجماعى ازاء الغير ومن ثم تحقيق المزيد من النشاط التجارى المشترك ربما فى اطار سوق عربية مشتركة ولكن بمفهوم جديد

وبدهى ان الامر لا يمكن ان يتم بطريقة عفوية او بدافع الحماس ولكن من خلال دراسة امكانات التفوق العربى المشترك فى انتاج سلعة واحدة (او عدد معين من السلع) يتم تسعيره تسعيرا دوليا يكفل الاقبال عليه دوليا مع ضبط وسائل تسويقه دوليا بما ينقل ضموره فى وجه المنافسة العالمية التى نعلم جميعا انها سوف تزداد شراسة على مر الايام والسنين.

هنا يتعين على العرب - من خلال جامعتهم العريقة التى جاوزت خمسين عاما من العمر المديد - أن شاء الله - أن يدرسوا مقومات الجودة (الجماعية) - لأى سلعة يتم الاتفاق على انتاجها فرادى او جماعة.. ودراسة اسباب القدرة التنافسية (الجماعية) وإمكانات التسويق (الجماعية) وبذلك تصبح المهمة الجديدة والهدف الجديد للتعاون العربى المشترك فى مجال التجارة الدولية هو توزيع الادوار التسويقية بين الدول العربية لتسويق نفس السلعة أو نفس الخدمة التى تشترك فى انتاجها اكثر من دولة عربية بدلا من البكاء على فائض مشترك لا يستطيع او لا تريد الدول العربية التعامل فيه فيما بينها وبذلك نخرج من منطق القمع الذى يستهدف التراضى على امتناع دول عربية عن مزاحمة دول عربية اخرى فى انتاج ما تنتجه تلك الدول.

وبدلا من ان تتكاثر مظاهر السلطوية بين الدول العربية.. يمكن ان تتكاثر بدلا منها اسباب التعاونية بينها فى تسويق نفس الشىء خارج حدود كل الدول العربية.

والفيصل فى تحقيق النجاح كما هو معلوم يكمن فى عنصر الجودة.. وهنا يمكن الاتفاق الجماعى على أن تنزل الدول العربية الى الاسواق العالمية متكاتفة فى شكل كتلة عربية موحدة عقدت عزمها وصممت على مراعاة بلوغ اعلى مستويات الجودة فى كل ما تنتجه وعقدت عزمها ايضا على تحقيق فائض (مشترك) يكفى استهلاكها ولو من نوعيات اقل جودة من نفس المنتج اذاكانت اسواقهم المحلية فى حاجة الى استهلاك هذا المنتج بالذات.

مثل هذا التنويع فى مستويات الجودة وفرزها فرزا اول وثانيا وثالثا ورابعا معمول به حاليا فى كثير من المنتجات العربية فى كل سوق من الاسواق العربية ولكن للاسف ان الفرز الاول فى بعض الاحيان لا تتوافق جودته مع الجودة المطلوبة عالميا.. هذه واحدة

اما ان نعمل من الآن على زيادة (حرارة) التجويد بحيث نرقى الى مستويات التصدير العالمية فهذا امر وارد وما عدا ذلك يمكن ان يظل داخل كل سوق او يتم تبادله فى الدائرة العربية العتيقة وليس هذا اختراعا او بدعة فهذا هو ما تتبعه دول اخرى اوروبية ان تحتفظ لنفسها بكل ما لا يرقى الى مستوى التبادل التجارى العالمى او ما يسيىء الى السمعة العالمية للدولة المنتجة

وقد كان هذا هو اسلوب انجلترة (تحديدا) فى اعقاب الحرب العالمية الثانية.. فقد عشنا فيها نستهلك فى الداخل ما لا يليق بانجلترة ان تصدره للخارج بل كانت هناك فى نفس هذه الانجلترة سلع تصنع خصيصا للسوق المحلية اسمها Utility items اما ما يتم تصديره فلابد ان يكون باعثا على الفخار للدولة المصدرة «باعثا على ابهار المستوردين لدرجه أن من بين ما كان معدا للتصدير.. ما كان يحجز للاستهلاك الداخلى اذاكان معيبا عملا بالمثل القائل عندنا «البايرة على بيت ابوها»

واحسب اننا اذا انتهجنا هذا النهج فاننا سوف نستطيع بذلك ان نكفكف الدمع المنهمر والذى استمرانا استمراره حزنا على فشل التعاون العربى او السوق العربية المشتركة.. رغم ان سبل نجاحها مضمون فيما لو غيرنا اتجاه البوصلة وقدرنا انه بدلا من ان ننعى على كل دولة عربية حرصها المستميت على ان تستمر فى انتاج ما كانت ومازالت وما ستظل تنتجه الى يوم الدين.. حتى ولو كانت تنتجه دولة عربية اخرى

فلنعمل اذن على تشجيع كل دولة عربية على ان تنتج ما تريد وأن يتم التنسيق فقط فى مجال التسويق العالمى بشرط ان يسبق ذلك تنسيق او اتفاق على مستوى الجودة الذى يشد المستهلكين من خارج الدائرة العربية فى الاسواق الغربية وباسعار مجزية للعرب اجمعين وعادلة للعالم أجمع.. مادام شرط الجودة قد تحقق.

وعله من المناسب ان تحذو الدول العربية فى تحقيق هذا المنهج حذو الاوابك OAPEC فيما يتعلق بالبترول.. اذ يتم الاتفاق سلفا على الكميات التى يتم انتاجها خشية الاغراق او البوار كما يتم الاتفاق على برامج التنقيب وكميات المخزون ايضا بدافع تحاشى الاغراق وتحاشى البوار..

بذلك نحمى السلع العربية من البوار.. ويتم لنا ما نريد وما سبق دائما ان اردناه.. ويبدو اننا اجهضناه.. كفكر وسياسة اطلقنا عليها اسم السوق العربية المشتركة انسياقا مع فكر وسياسات الدول الاوروبية (مع الفارق) وبنفس الصورة التقليدية المعتادة. بغير مواءمة او ابداع.

قد ان الأوان بعد هذا الاجهاض ان نساعد على تحقيق حمل جديد وولادة جديدة من خلال خصوبة فكرية اكثر جدوى واقل غنا وارحب صدرا واوسع افقا.. و الله المستعان من قبل ومن بعد.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ٥ / ١٩٩٨

النظم الضريبية وتحقيق التكامل الاقتصادى العربى ٧

تبرز اهمية التكامل الاقتصادى بالنسبة للدول العربية اذ انه يمثل الحل الامثل لتنمية وتطوير اقتصاديات هذه الدول حيث يساعد التكامل على اقامة الصناعات الحديثة ذات الحجم الكبير ويتيح فرصة تبادل فوائض عناصر الانتاج فيما بينها ولاشك ان تنمية القطاع الصناعى فى الدول العربية سوف يعالج ما تعانى منه من اختلال فى البنيان الانتاجى الامر الذى ينعكس اثره بالتالى على التجارة الخارجية فالصناعة العربية سوف تعمل على امداد الدول العربية - بقدر الامكان - باحتياجاتها الصناعية وبذلك تقل الواردات من العالم الخارجى تدريجيا وتزيد الصادرات وتزدهر التجارة الاقليمية فيما بينها.

ولاشك ان تحقيق التكامل الاقتصادى العربى سوف يمهد فى المستقبل إلى قيام الوحدة السياسية بين الدول العربية على النمو الذى انتهت اليه السوق الاوربية المشتركة وبذلك تصبح هذه الدول ذات وزن سياسى فى علاقاتها الخارجية مع الدول الاخرى يمكنها من حل الكثير من المشاكل السياسية التى تواجهها وفى مقدمتها الحفاظ على سيادتها واستقلالها الاقتصادى وتحقيق رغبة الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته.

بقلم المستشار:
د. محمد رضا سليمان
نائب رئيس مجلس الدولة

ومن هنا نتعرض لمفهوم التكامل الاقتصادى واهميته للدول العربية:

ازداد بعد الحرب العالمية الثانية اهتمام الدول بالتكامل الاقتصادى لتحقيق توزيع افضل للموارد الاقتصادية والاستفادة من اتساع السوق ومزايا الانتاج الكبير ورفع مستوى معيشة شعوبها وحماية نفسها من التكتلات الاقتصادية الاخرى والدفاع عن مصالحها.

وكلمة «التكامل» تعنى من الناحية اللغوية ربط اجزاء بعضها ببعض بطريقة متناسقة بحيث تغدو شيئا واحدا.. وتأسيسا على ذلك فان التكامل



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٥/١٩٩٨

الاقتصادى يقصد به ان تعمل الدول المعنية على ربط اقتصادياتها القومية بطريقة متناسقة عن طريق اتخاذ ترتيبات معينة بقصد تحقيق مصالح مشتركة فيما بينها ويتم هذا التكامل بين بلدين او اكثر تجمع بينها امور معينة تحفزها على ان تتكامل فى شئونها الاقتصادية كان تكون تلك البلاد متجاورة بحيث تضمها جميعا منطقة جغرافية واحدة، او ان ينتمى سكانها إلى جنس مشترك او ثقافة واحدة او ان تكون فى طريقها إلى النمو وتشعر بضرورة تكاتفها للافادة مما يملكه كل منها من مقومات ومزايا من اجل تنمية مواردها جميعا والارتقاء معا باحوالها الاقتصادية، او ان تؤمن هذه البلاد ان هذا التكامل الاقتصادى هو السبيل لتحقيق اهداف سياسية مشتركة تعود عليها بالنفع كاقامة نوع من الوحدة السياسية بينها.

ويختلف الهدف من التكامل الاقتصادى بين الدول النامية عن الهدف منه بين الدول المتقدمة فهدف الدول النامية من تكاملها الاقتصادى هو تنمية اقتصادياتها وذلك باعتباره اسلوبا للتنمية الاقتصادية ولذا فان مدى النجاح للتكامل الاقتصادى فى الدول النامية يقاس بآثاره الانمائية على اقتصادياتها.

اما الدول المتقدمة فهى تهدف من تكاملها الاقتصادى إلى ازالة العوائق المصطنعة من امام تعاونها الاقتصادى وتحرير تجارتها الخارجية من كافة اشكال التميز حتى تزدهر اقتصادياتها فى ظل مبدا المنافسة الحرة بين المشروعات الاقتصادية.

وتتعدد درجات التكامل الاقتصادى او مراحله من الناحية التطبيقية وليس من الحتم ان تنتقل الدول التى تهدف لتحقيق التكامل الاقتصادى بينها فى هذه المراحل جميعا وفق ترتيبها اذ قد يأخذ بمرحلة معينة منه دون اخرى حسبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفيما يلى الصور المتعددة للتكامل الاقتصادى مرتبة وفقا لدرجة الترابط بين الدول المشاركة فيه:

١ـ التفضيل الجزئى فى التعامل الاقتصادى: ويقصد بذلك الاجراءات التى تتخذها دول معينة للتخفيف من القيود المرقلة لانسياب عناصر الانتاج والسلع فيما بينها كان تتفق دول منطقة معينة على الغاء نظام الحصص الذى تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع ابقاء الرسوم الجمركية او على ان يعطى بعضها امتيازات جمركية متبادلة.

٢ـ منطقة التجارة الحرة: وتلتزم الدول الاعضاء فى هذه الصورة من صور التكامل الاقتصادى بالغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على السلع المستوردة من الدول الاخرى المشتركة على ان تحتفظ كل دولة من هذه الدول بتعريفتها الجمركية ازاء الدول غير الاعضاء فى المنطقة الحرة.

٣ـ الاتحاد الجمركى: ويتضمن هذا الاتحاد فضلا عن الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية فيما بين الدول الاعضاء التزام هذه الدول بتعريفة جمركية موحدة تفرضها على السلع المستوردة من دول العالم الخارجى وتحل هذه التعريفة محل التعريفات الوطنية.

٤ـ السوق المشتركة: وتمثل السوق المشتركة درجة اعلى فى التكامل الاقتصادى ففى ظل هذه السوق لاتختفى العوائق المانعة لانتقال السلع بين الدول الاعضاء فحسب بل تختفى ايضا الحواجز المانعة او المقيدة لحركات راس المال والعمل.

٥ـ الوحدة الاقتصادية: تتميز الوحدة الاقتصادية بانها تلغى القيود على التجارة وعلى انتقال رؤوس الاموال والاشخاص فضلا عن تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء.

٦ـ الاندماج الاقتصادى الكامل: فى ظله تصبح الدول المندمجة وكأنها اقتصادا واحدا تحدد سياساته المختلفة سلطة عليا فوق الدول SUPRA NATIONALé يكون لقراراتها فى الشئون الاقتصادية سلطة الزام جميع الدول الاعضاء.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة

التاريخ: ١٩٩٨/٥/٢٣

٨ دول عربية متوسطية تبحث في انشاء منطقة حرة للتجارة

□ القاهرة - جابر القرموطي

■ قال مساعد وزير الخارجية المصري لشؤون الشراكة مع أوروبا السفير جمال بيومي لـ"الحياة" إن مصر ستستضيف في منتصف تموز (يوليو) المقبل اجتماعاً يضم مسؤولين من وزارتي الخارجية والتجارة في ثماني دول عربية وقعت، أو ستوقع قريباً، اتفاقات مشاركة مع الاتحاد الاوروبي للبحث في انشاء منطقة تجارة حرة عربية متوسطية بين تلك الدول سعياً لزيادة التعاون الاقتصادي والتجاري وتدفق الاستثمارات في ما بينها.

وترغب هذه الدول التي تضم سورية ولبنان والاردن ومصر وتونس والجزائر والمغرب والسلطة الفلسطينية في استغلال العامل الأوروبي المشترك لتنمية العلاقات التجارية وتحقيق التكامل الصناعي.

وحذر بيومي من أن عدم قيام منطقة التجارة الحرة بين الدول المعنية سيؤدي الى تدفق التجارة مع أوروبا في اتجاه واحد والاضرار بالموازين التجارية في هذه الدول.

الى ذلك توقع بيومي التوقيع النهائي على اتفاق الشراكة المصرية - الاوروبية في غضون اسابيع قليلة، مشيراً الى ان الاسابيع الثلاثة الماضية شهدت جهوداً ضخمة اسفرت عن تضييق الفجوة بين الموقفين المصري والاوروبي في شأن مختلف القضايا.

من جانبها قالت منسقة اتفاق المشاركة المصرية - الاوروبية ليومي فام بلانيير ان مجتمع الأعمال المصري لديه القدرة على التعامل التدرجي مع المعايير والمستويات الدولية للصناعة، مشيرة الى أن ذلك يتطلب تعديل النظام الضريبي وخفض التعرفة الجمركية وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على التطور باعتبارها توفر فرص عمل كبيرة.



السفير سليمان عواد نائب مساعد وزير الخارجية لـ «العالم اليوم»:

التكامل العربى شبكة أمان ضد التهميش والعولمة!

التعاون العربى أصبح قصة محزنة لأننا تعاملنا معه بمنطق الحماس لا المصلحة



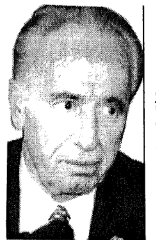
المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/٦/١٩٩٨

إحياء التعاون الاقتصادى بين العرب أولا قبل التفكير فى الشرق أوسطية

لا يجب أن نتحدث عن سوق عربية مشتركة قبل الوقوف فى محطة الاتحاد الجمركى

نقول للدول المانحة التى تضغط علينا: اذهبوا للطرف الآخر أيضا



كلمة بيريز فى «كازبلانكا»

ان الشرق الأوسط قد شهد سلسلة من الحروب وتدهوراً بأوضاع المعيشة وانخفاضا فى معدلات التنمية خلال أربعة عقود تحت زعامة مصر.. فدعونا نرى ما سوف يحمله المستقبل من رخاء فى العقود القادمة تحت زعامة إسرائيل.



الكلمة الإرتجالية لعمرو موسى رداً على بيريز

ان عملية السلام قد بدأتها مصر بمبادرة من الرئيس السادات ، وان مصر لم تسع إلى الحروب ولكن العالم العربى والدول العربية فى اطار الصراع العربى الاسرائيلى ووجهوا بتحد كان يجب ان يتصدوا له ، تحد يتعلق بسيادتهم على أرضهم ، ويتعلق بحقوق مسلوبة للشعب الفلسطينى اننا لم نسع إلى الحرب ولكننا ارغمنا إلى اللجوء على الحرب. ان زعامة مصر ليست مجالاً للتشكيك ، لانها زعامة يفرضها التاريخ والجغرافيا فى المنطقة وتفرضها امكانيات مصر وثقلها اقليمياً ودولياً. ان مصر كما كانت زعيمة فى الحرب فهى ايضاً كانت زعيمة فى بدء عملية السلام التى اخذتنا بعد ذلك إلى مدريد التى تمت فيها قواعد واسس عملية السلام ومبادئها والتى اهمها مبدأ الأرض مقابل السلام.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٩/٦/١٩٩٨

اجتماعات «التعاون» أصبحت فرصة لالتقاط الصور التذكارية

التخوف من غول اسمه الاقتصاد الإسرائيلى مرفوض

التفاعل الإقليمى يحتضر بسبب تعنت إسرائيل

النظم الضريبية والتكامل الاقتصادى العربى

بقلم:
الدكتور محمد رضا سليمان
نائب رئيس مجلس الدولة

سبق ان اوضحنا مفهوم التكامل الاقتصادى وأهميته بالنسبة للدول العربية ونتناول فى هذا المقال أساليب تحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية فالدول العربية مرت بمرحلة الاتفاقيات الثنائية والاتفاقات الجماعية حيث ركزت جهودها فى تلك المرحلة على إزالة العقبات الجمركية والادارية والقانونية لانتقال عناصر الانتاج والسلع فيما بينها.

عقدت الدول العربية مجموعة من الاتفاقيات الثنائية منذ اوائل الخمسينيات لزيادة حركة التبادل التجارى فيما بينها.. ومن هذه الاتفاقيات الثنائية: الاتفاقية التى عقدت بين مصر والاردن سنة ١٩٥١ وبين الاردن والعراق سنة ١٩٥٣ وبين الاردن وسوريا سنة ١٩٥٣ وبين سوريا والعراق سنة ١٩٦١ وبين العراق والكويت سنة ١٩٦٤ غير ان هذه الاتفاقيات كانت محدودة الاثر فى زيادة التبادل التجارى لعدم وجود تنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول المتعاقدة اذ تتشابه الانشطة الانتاجية لهذه الدول مما لا يخلق مجالا للتنوع فى الصادرات يسمح بالتوسع فى الاستيراد كما كان للخلافات السياسية التى نشبت بين الدول المتعاقدة اثرها على تنفيذ هذه الاتفاقيات بطريقة ايجابية.

كما عقدت اتفاقيات جماعية فيما بين الدول العربية لزيادة تعاونها الاقتصادى ومن هذه الاتفاقيات اتفاقيات: احداها لتسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت. والثانية: لتسديد مدفوعات العاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال ابرمتا فى عام ١٩٥٣ وفى سنة ١٩٦٢ عقدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية وفى سنة ١٩٦٤ عقدت اتفاقية السوق العربية المشتركة.

وتلاحظ على اسلوب الاتفاقيات الجماعية بين الدول العربية فى المجالات الاقتصادية ان المصالح الاقتصادية الاقليمية لكل بلد عربي بالاضافة الى الحساسيات السياسية فيما بينها مازالت تحد من فاعلية هذه الاتفاقيات. وهذا ظاهر من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية اذ ان الدول العربية المنتجه للبترول لم تنضم اليها عدا العراق والكويت. كما ان عدد السلع التى طلبت الدول الاعضاء استثناءها من تخفيض الرسوم والضرائب الجمركية كان كبيرا وملحوظا.

ومن هنا تبرز اهمية تحقيق التكامل الاقتصادى العربى فى اطار استراتيجية عربية للتنمية الاقتصادية كما ان السوق العربية المشتركة لم تحقق اهدافها لاسباب كثيرة منها ان الدول العربية الاعضاء ذات انتاج متشابه من المواد الخام فى حين انها فى حاجة ماسة الى السلع الراسمالية والوسيطة لتطوير وتنمية اقتصادياتها وبالتالى تميزت العلاقات التجارية بالعنف لعدم وجود هذه السلع بها.



وهناك اساليب مطروحة على الساحة العربية لتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية منها هل نبدأ بالمناطق الحرة او الاتحاد الجمركي او اقامة سوق عربية مشتركة او باقامة المشروعات المشتركة يلاحظ ان الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية مختلفة ومتباينة ولذلك تقترح الاخذ بالاسلوب التدريجي لتحقيق التكامل الاقتصادى العربي مع الاخذ فى الاعتبار بالظروف السائدة فى المنطقة العربية ولذلك فانه يمكن الاخذ باسلوب المناطق الحرة بين الدول العربية لتسهيل حركة انتقال رؤوس الاموال والعمالة والسلع والخدمات مع العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والتشريعات بين الدول الاعضاء فى المناطق الحرة. وعند نجاح هذا الاسلوب يمكن الانتقال التدريجي الى مراحل اخرى على طريق التكامل الاقتصادى بين الدول اكثرا تقدما مثل الاتحاد الجمركي او السوق المشتركة كما نقترح الاخذ باسلوب المشروعات المشتركة بين الدول العربية.

ويقصد بالمشروع المشترك اتفاق دولتين او اكثر على اقامة او تنمية نشاط اقتصادى سلعى او خدمى معين من اجل تحقيق مصالح مشتركة.

ويمتاز تحقيق التكامل عن طريق المشروعات المشتركة بانه لا يتطلب وضع سياج جمركي تجاه الدول الاجنبية ولا يعرقله مشاكل تحرير التجارة الاقليمية من كافة القيود الواردة عليها فالمشروعات المشتركة لا تتطلب سوى تحرير منتجات هذه المشروعات من قيود التجارة وتمثل المشروعات المشتركة وسيلة فعالة لانتقال رؤوس الاموال والافراد بين الدول العربية اذ تستفيد دول الفائض من استثمار رؤوس اموالها بطريقة تعمل على تطوير اقتصادياتها بدلا من ان تظل محتفظة بها فى البنوك الاجنبية حيث تتعرض لاحتمالات تخفيض اسعار الصرف بالنسبة للعملات التى تكون هذه الارصدة واحتمالات ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية التى تستخدم عادة هذه الارصدة فى شرائها اى تخفيض القيمة الحقيقية للارصدة واحتمالات المخاطر السياسية مثل تجميد هذه الارصدة او مصادرتها او وضع القيود على معدلات سحبها وكيفية استخدامها. كما تمتاز الشروعات المشتركة بتجنب الازدواج فى الاستثمارات فى الدول العربية وقامت بالفعل مشروعات عربية مشتركة عديدة مثل: شركة اليوناس العربية ومؤسسة الخطوط العربية العالمية والشركة العربية للملاحة البحرية والشركة العربية لناقلات البترول والبنك العربى الافريقى والصرف العربى الدولى والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وغيرها ويلاحظ ان المشروعات العربية المشتركة لم تتجه بصورة كافية الى المجال الصناعى والزراعى الذى تحتاجه عملية تطوير وتنمية الاقتصاديات العربية

كما يلاحظ ان المشروعات العربية المشتركة على الرغم من انها اداة من ادوات احداث التكامل العربى غير ان الانسياق غير المدروس بالدقة الكافية وفى ضوء استراتيجية قومية للتنمية العربية قد يعوق عملية التكامل الاقتصادى ذاتها.

عقبات تواجه مشروع المنطقة العربية الحرة

٤ دول لم تحدد موقفها وشكوك حول الالتزام بالتخفيضات الجمركية

برغم بدء الجدول الزمنى لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة مع مطلع يناير الماضى إلا ان الجدل لازال مستمرا حول التزام الدول العربية بتنفيذ هذه الاتفاقية.

ومع أن مدة العشر سنوات التى حددها اعلان القاهرة الصادر فى يونيو «٩٦» لانشاء المنطقة بدأت عداً تنازليا إلا أن الشكوك حول جدية الدول الأعضاء فى الالتزام بخفض الرسوم الجمركية ١٠٪ سنويا تطرح نفسها. على هذه الخلفية غير المشجعة يصبح السؤال المطروح هو هل ستنجح الدول العربية فى انجاز مشروع منطقة التجارة الحركة أم أن الفشل هو مصير المشروع مثل مشاريع عربية عديدة؟!

الجامعة العربية على لسان الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية عبدالرحمن السحيبانى تؤكد ان مجلس الوحدة الاقتصادية تلقى اخطارات من ١٨ دولة عربية تتضمن موافقتها على تنفيذ اتفاق المنطقة الحرة ولم تتلق اخطارات من الجزائر وموريتانيا وجزر القمر وجيبوتى.. ويضيف ان ١١ دولة من التى وافقت

حمدى عبدالعظيم

تحقيق:
محمد طلبه

افادت باستعدادها الكامل لتنفيذ الاتفاق وهى مصر والسعودية وقطر وسلطنة عمان ولبنان والسودان والعراق وفلسطين والامارات والمغرب وسوريا منها ٨ دول قامت بالفعل باخطار منافذها الجمركية بتخفيض الرسوم بنسبة ١٠٪ واتخاذ اجراءات التحرير الكلى من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل المفروضة على السلع العربية المتبادلة فيما بينها.. ويضيف السحيبانى ان اليمن اخطرت مجلس الوحدة الاقتصادية تأكيدها على تنفيذ الاتفاق، الا انها ستؤجل بدء تنفيذه حتى استكمال برنامج الاصلاح الاقتصادى، وحتى الآن لم يصل ما يفيد موقف الصومال من تنفيذ الاتفاق بسبب الظروف السياسية التى تمر بها.. ويؤكد ان الجامعة تتبنى مبدأ المعاملة بالمثل عند نهاية تطبيق المرحلة الاولى من منطقة التجارة الحرة، بحيث تلتزم الدول العربية بالتنفيذ دون تأخير، والدول التى تتأخر فى الالتزام خلال السنة الاولى ستطبق التخفيضات فى السنة الثانية بنسبة ٣٠٪ وهكذا لباقى السنوات..

ويوضح السحيبانى ان الجامعة العربية تسلمت هياكل التعريفة الجمركية لـ١١ دولة عربية ولم تتسلم هياكل التعريفة لعدد من الدول هى سوريا والامارات وفلسطين والكويت وليبيا واليمن.

الدكتورة سميحة فوزى استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ترصد ٣ اسباب رئيسية تفسر وتدعم احياء فكرة التعاون العربى الاقليمى اولها اتجاه العالم نحو تحرير التجارة والتكتلات الاقليمية، وثانيها أن عددا كبيرا من الدول العربية وقعت اتفاقيات شراكة على المستوى الاقليمى الواسع «بحر متوسطى - أوروبى».. وثالثا وعلى المستوى الاقليمى المحدود «الشرق اوسطى» أدى تباطؤ عملية السلام وضعف تحقيق تعاون اقليمى شرق اوسطى فى المستقبل الى تزايد اقتناع الدول العربية بأن افضل الوسائل لتحقيق السلام الشامل والعادل وضمان الحقوق العربية هو التكامل الاقتصادى العربى، ثم التفاوض الجماعى كوسيلة لتحقيق السلام السياسى ولتعظيم المكاسب الاقتصادية.. وتؤكد الدكتورة سميحة أن استفادة الدول العربية من انشاء منطقة التجارة الحرة تتوقف على توافر عدد من الشروط ابرزها تشابه وتنافس هياكل الانتاج فكلما كانت متشابهة تزايد احتمال حدوث الاثر الايجابى والمتمثل فى احلال واستيراد منتجات اقل تكلفة من بعض الدول العربية محل المنتجات المحلية التى يتم انتاجها بتكلفة اعلى.. الى جانب تشابه مستوى التعريفة الجمركية.. ويمكن القول ان الدول العربية يمكن أن تستفيد من انشاء منطقة التجارة الحرة وهو ما يعنى اتساع فرص انشاء التجارة بين هذه الدول وتزايد معدلات الاستثمار المحلى والاجنبى، وتحقيق وفورات، وزيادة حدة المنافسة وتحقيق توزيع اكفأ للموارد الاقتصادية، وانتشار التكنولوجيا وتقدمها.. وتؤكد أن الوضع الحالى للدول العربية افضل من الماضى نتيجة لتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى.

من جانبه يطالب الدكتور حمدى عبدالعظيم عميد اكاديمية السادات للعلوم الإدارية «فرع طنطا» بإقامة المنطقة خلال ٥ سنوات على الأكثر بحيث يكون التخفيض الجمركى ٢٠٪ سنويا وليس ١٠٪، حيث تعتبر المنطقة الحرة من اهم عوامل انشاء السوق العربية المشتركة.

ويضيف ان معدل اداء الدول العربية يعتبر مشجعا حتى الآن ويسير بثقة نحو التطبيق الكامل للاتفاقية، خاصة ان الدول العربية التى لم تلتزم بتنفيذ المرحلة الاولى اعلنت التزامها الكامل بالتنفيذ فى المراحل التالية.. ويضيف انه يجب القضاء على المعوقات التى تحول دون تنفيذ الاتفاقية وأهمها القيود غير الجمركية.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٦/١٩٩٨



آه.. لو كان حجم التجارة الطبيعية بين العرب ٧٠ مليار دولار.. لكنا أقمنا السوق العربية المشتركة منذ عشرات السنين.. اما ان يكون حجم التجارة المحرمة بين العرب هو هذا الرقم الهائل فتلك هى الكارثة بعينها!!

فقد أعلن الامين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب ان نصيب الوطن العربى من الحجم السنوى لتجارة المخدرات يصل إلي ٧٠ مليار دولار من السوق السنوية لتجارة المخدرات العالمية البالغة ٥٠٠ مليار دولار.. جاء ذلك خلال افتتاح المؤتمر العربي لرؤساء اجهزة مكافحة المخدرات الذى انعقد فى تونس منذ أيام.. واضاف ان العام الماضى شهد ضبط ٣٣٠ ألف كيلوجرام من الحشيش واذا كان هذا هو حجم ما تم اكتشافه من الحشيش فماذا عما نجح المهربون فى تهريبه إلي الاسواق العربية. بل ماذا عن الافيون والكوكايين والهيروين والماريجوانا والبانجو وغيرها من سلسلة المخدرات التي تدمر الشعوب وتقتل فيها النخوة والشباب.

●● ولنا أن نتصور ٧٠ ألف مليون دولار يعنى ٢٤ ألف مليون جنيه مصرى مخدرات يتم تداولها فى الوطن العربى وبين الشعوب العربية.. وما الذى يصنعه هذا الرقم الهائل فى تحديث الصناعة العربية.. وتطوير الزراعة العربية.. بل وانشاء حضارة عربية خلال فترة زمنية محدودة.

وتعالوا نسأل كل وزراء التجارة العرب عن حجم التجارة الطبيعية بين الدول العربية. وكيف نعتمد على استيراد القمح من امريكا وفرنسا واستراليا وكندا والارجنتين.. ولا نزرعه بالكم الكافى فى ارضنا الواسعة وكيف نستورد اللحوم من نيوزيلندا شرقا إلى رومانيا شمالا وامريكا الجنوبية غربا ولا نستطيع تربيتها فى بلادها المشهورة بانها بلاد المراعى!!

●● ونسأل: هل لان الانسان يجرى وراء مزاجه قبل غذائه يلهث وراء المخدرات. وربما لا يلتفت إلى لقمة ترم بدنه!! وهل حقيقى أن بين الدول العربية دولا تزرع الحشيش فى ارضها وتصدره لباقى الدول العربية. وان دولا مجاورة لنا صديقة وغير صديقه تزرع الحشيش ايضا لانه من استراتيجيتها ان تدمر العقل العربى سواء كانت تتكلم الفارسية او ترطن بالعبرية. وان من اركان فلسفتها ان تزرع الحشيش وتصدره لمن حولها دون ان يتعاطاه شعبها!!

لقد اقترن الحشيش بالشرق منذ القدم. تماما كما اقترن الافيون بالصين. ولكن الاخيرة أفاقت وايقظت شعبها ووجهته نحو الزراعة والصناعة حتى اصبح من المصارعين على الحضارة الآن.. الا نحن. فمازلنا نهوى الحشيش ونجرى وراء البودرة والحقن.. حتى مخدرات العصر الحديث - تجاوزا - التى تحمل اسم فياجرا يتهافت عليها الكبار والصغار على السواء دون ان يعرفوا مخاطرها حتى اصبحنا شعوبا تجرى وراء غريزتها..

●● ماذا لو قاطع العرب المخدرات لعام واحد فقط لا غير.. ألا نمتلك بعده اكبر ترسانة من الاسلحة النووية تؤمن العرب لمئات السنين..

وياعشاق المخدرات العرب توقفوا عن مزاجكم لعام واحد.. تأمنوا العمر كله!!

عباس الطرابيلى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٦ / ١٩٩٨

أجرت الحوار:
عبلة العجيزى

السفير سليمان عواد نائب مساعد وزير الخارجية للتعاون الاقتصادى الاقليمى التقت معه «العالم اليوم» فى حوار امتد لساعات طويلة وسألته عن موقف التعاون الاقليمى فى ظل حالة الجمود الراهنة فى عملية السلام والتى جعلت منه ملكا لا يحكم أو كما يبدو ظاهريا مسئولا بلا اختصاصات خاصة أن بنك الشرق الأوسط والذى طرحت فكرته فى مؤتمر كازابلانكا والذى يقوم فريق انتقالى الآن بإعادة الحيوية إلى البنك من أجل تفعيل التعاون الاقليمى رغم أن عملية السلام تحتضر منذ تولى نتنياهو الحكم عام 96.

● وهل المطلوب ان تتجمد عملية السلام ويتحرك التعاون الاقتصادى؟

■ ذهبنا إلى السفير عواد كى يحل هذا اللغز ونستوضح منه أيضا آخر خطوات التعاون العربى - العربى وهل مازالت الخلافات السياسية تقف عقبة كئودا ضد التعاون الاقتصادى؟

ونستوضح أيضا مستقبل مصر والعالم العربى فى ظل العولمة والتكتل وهل أعددنا العدة لاقامة كيان اقليمى صلب يحمينا من تقلبات العولمة ومن زلازل الأزمات الاقتصادية العالمية أو بالأحرى هل يمكن للتعاون الاقليمى أن يكون له دور حقيقى؟..

● العالم اليوم: إلى أى مدى وصل قطار التعاون الاقليمى خاصة فى ظل الجمود الحالى لعملية السلام؟

□ السفير سليمان عواد: التعاون الاقليمى خرج من تحت عباءة عملية السلام ولا يستطيع أن يستمر إلا تحت مظلتها فالأصل فى الموضوع هو السلام ولا نهدف بالطبع إلى تعاون اقليمى من أجل ادماج اسرائيل فى نسيج المنطقة، وعندما يتحقق السلام يمكن أن يقابل ذلك قيام تعاون اقليمى قابل للاستدامة، بمعنى ألا يكون مفروضا من أحد أن يقوم لصالح أحد فى المنطقة بل يكون تلقائيا ليعبر عن تطلعات كل دول المنطقة بما فيها اسرائيل لتحقيق منافع ومصالح لكل هذه الدول على نحو متوازن ومتكافىء.

والتعاون الاقليمى حاليا مجمد لان الانعكاسات السلبية والجمود الحالى لعملية السلام لابد أن تنعكس على التعاون الاقليمى.

● وما هو دور مصر فى هذا التعاون؟

□ توجد الآن ضغوط شديدة على مصر لمحاولة حثها على استئناف تفعيل التعاون الاقليمى وتفعيل الاطار المؤسسى المنبثق عنها ولكن نطالب أولا بخروج عملية السلام من مازقها الراهن حتى يمكن أن نتحدث عن تفعيل تعاون اقليمى فنحن كباقى الدول لدينا رأى عام ولابد أن يحترم.. ولا نستطيع أن نتحدث فى ظل الجمود الحالى عن تعاون اقليمى. واجتماعات تعقد لتكون فرصة لالتقاط الصور فقط وكيف نتحدث عن تفعيل هياكل وأطر مؤسسية فى حين يطالع رجل الشارع كل يوم فصلا جديدا من فصول التسويق الاسرائيلى ومحاولة الالتفاف أو التنصل من التزاماتها؟

ونحن نقول للدول التى تمارس علينا هذه الضغوط وهى جميعها دول تنتمى إلى مجتمع المانحين، اذهبوا ومارسوا هذه الضغوط على الجانب الآخر للخروج من عملية السلام بمازقها الراهن بدلا من محاولاتكم اقناعنا باستئناف تعاون اقليمى فى غياب من عملية السلام اذهبوا وتحدثوا إلى الجانب الآخر كى يخرج العملية السلمية من المازق والورطة الراهنة، ونقول



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٦/١٩٩٨

منطقة تجارة حرة ثم اتحادا جمركيا ثم سوقا مشتركة، ثم وحدة اقتصادية سوق أوروبا سيشهد وحدة نقدية باليورو اعتبارا من العام القادم.

● وما الحل فى نظركم؟

□ الحل أن ينظر العرب إلى تجارب الآخرين ويبدأوا السلم من أوله لتحقيق ابسط درجات الاندماج الاقتصادى، واقلها تعقيدا، وهو منطقة تجارة حرة، وهو ما تم عمله فعلا اعتبارا من يناير الماضى، فنحن لا نستطيع أن نقفز درجات السلم فنتحدث عن سوق مشتركة قبل أن نكون قد مررنا بمحطة الاتحاد الجمركى، ولا نستطيع أن نقفز إلى شكل الاتحاد الجمركى ونتحدث عن تكوين هذا الاتحاد فيما بين الدول العربيةدون أن نكون قد مررنا من قبل على محطة التجارة الحرة، والتى تعتبر ابسط مرحلة للاندماج والتعاون الاقتصادى الاقليمى، فبعض الدول تتفق على التخفيض التدريجى للتعريفات الجمركية إلى أن يتم التخفيض بالكامل فى إطار نطاق زمنى محدد، هذا الكلام موجود فى الادراج منذ الثمانينات، وقد اتفقت 18 دولة عربية من بين 22 دولة على أن تفعله وبدأ ذلك بالفعل فى يناير 98 فسوف يتم تخفيض 10٪ من الحواجز الجمركية فيما بينها سنويا إلى أن يتم ازالة هذه الحواجز الجمركية بالكامل بعد عشر سنوات أى تنتهى عام 2007 للاسف رغم أن هذه الخطوة فى الاتجاه الصحيح إلا أن التنفيذ تشوبه عوائق، منها تقدم بعد الدول العربية بقوائم سلبية تستثنى بعض السلع من الخفض الجمركى المتفق عليه، معنى هذا أنها تفرغ ما تم الاتفاق عليه من مضمونه إذن إلى حين الالتزام بتفعيل أطر مدروسة للتعاون العربى - العربى فلن يكون هناك إلا حديث عن ذلك التعاون دون أن ينتقل هذا الحديث إلى الفعل.

سيطرة أم هيمنة

● ما هى أهمية انشاء بنك شرق أوسطى؟

□ إذا كنا نتحدث عن تعاون اقليمى فعال فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا فسوف يكون عصب هذا التعاون بنك تنمية اقليميا يدرس المشروعات المتميزة والتى تتمتع بأولوية، لتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل هذه المشروعات ..ومن هنا لا يستطيع أحد أن يشكك فى أهمية البنك لانه سيكون المسئول فى النهاية عن تعزيز فرص القيام بمشروعات مشتركة وتمويل مشروعات فى جميع دول المنطقة ولا يجب عندما نتحدث عن البنك أن يتبادر إلى الذهن أن هذا يعنى اقامة منطقة تجارة مرة بين «الشرق الأوسط وشمال افريقيا وقبرص على وجه التحديد، بالمفهوم الاقتصادى البحت تنعدم فيه الحواجز الجمركية بين هذه الدول وهذا لم يكن مطروحا على جدول الاعمال الخاص بأى تعاون اقليمى ولكن المقصود هنا العملية التى بدأت فى الدار البيضاء ثم انتقلت إلى عمان ثم القاهرة، والدوحة، هى عملية تستهدف تعزيز التعاون الاقتصادى الاقليمى بين دول المنطقة، وهذا التعاون الاقتصادى الاقليمى يتضمن اطارا مؤسسيا يشمل عدة مكونات منها البنك.

- هناك من يقول أن معظم اموال البنك ستأتى اساسا من المنطقة العربية عامة والدول الغنية فيها خاصة؟ فما صحة ذلك!

= هذا ليس حقيقيا فى الولايات المتحدة الامريكية أكبر ممول لهذا البنك فنسبتها تبلغ 21٪ من رأس المال واليابان هى ثانى بلد بنسبة 9٪ والاطراف الاقليمية لكل منها 4٪ وهى «مصر - اسرائيل الاردن السلطة الفلسطينية.

وقد طالبت الجزائر بنسبة 4٪ ولكن تمت الموافقة على 2٪ فهناك اتجاه لتقليص المساهمات العربية فالسعودية ليست عضوا فى البنك ودول الخليج ايضا لأنهما اساسا لا يعترفان بوجود عملية سلام وحتى الآن لم يدخل اتفاق انشاء بنك الشرق الأوسط حيز النفاذ، لأنه إلى الآن لم تتم المساهمة فى هذا البنك مابين 65٪ من رأس مال البنك.

● **معنى ذلك أن البنك سيكون اداة لتعزيز الهيمنة الامريكية فى المنطقة والدليل على ذلك نسبتهم 21٪.**

□ التحدث عن الهيمنة الامريكية فى ظل ما هو موجود من عولمة يبدو أنه من قبيل المصادرة على المضمون فالتحدث عن الهيمنة من خلال البنك يبدو من قبيل تحميل الامور أكثر مما تطيق، وأنه افضل أن اقول سيطرة وليست هيمنة بنسبة 21٪ نسبة تضمن سيطرة الولايات المتحدة على مجريات وآليات العمل فى البنك ورغم ذلك لم تف بحصتها فى البنك.

● **ولكن الا ترون معى اننا يجب أن نتساءل أولا عن حصة الولايات المتحدة الامريكية وهى نسبة 21٪ من اين ستأتى بها.. هل كما نسمع ستكون خصما من المساعدات المقدمة لكل من مصر واسرائيل.**

□ اعتقد أن الولايات المتحدة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/٦/١٩٩٨

عمن يحاول اغراءنا لتفعيل التعاون الاقليمى مرة أخرى من خلال منطق نرى أنه غير مقنع ومعوج وهو مقولة «دعونا نمضى على مسار التعاون الاقليمى لعل ذلك يسهم فى بناء الثقة، لعل ذلك يكون له أثر ايجابي على تحريك السلام» ونحن نرد بأن هذا الحديث يخالف منطق الاشياء.

السلام والتعاون

وحتى يمكن للتعاون الاقليمى ان يعاد تفعيله بما فى ذلك الاطار المؤسسى المنبثق عنه، فى هذه الحالة سنفتح الادراج وننظر فى هذه الأوراق وننظر فيما وصل إليه الفريق الانتقالى من تطورات بالنسبة للبنك، وتبدأ تونس أيضا فى الحديث عن مؤسسة السياحة والسفر، والأردن تبدأ الحديث عن السكرتارية.

فآلة التعاون الاقليمى الآن واقفة وبالتالى فجميع تروسها فى حالة انعدام حركة.

موقف مصر هو إقامة علاقة ترابط عضوية غير قابلة للانفصال بين التعاون الاقليمى من جهة وجميع مسارات عملية السلام وتحقيق تقدم عليها دون استثناء من جهة أخرى فعندما يتم السلام فبالتالى سيكون هناك تعاون اقليمى.

وبالتالى ليس من المنطقى أن نبدأ التعاون الاقليمى ثم نبدأ السلام وبناء الثقة، ولكن المنطقى أن نبدأ السلام وبناء الثقة ثم ننتقل إلى مرحلة أرقى وهى التعاون الاقليمى.

بنك الشرق الأوسط

يقال إن فكرة انشاء البنك هى فكرة أمريكا لتسهيل دخول اسرائيل للشرق الأوسط لأنه يحقق مصالح حيوية لامريكا .. من ضمنها على سبيل المثال تخفيف العبء على دافع الضرائب الامريكى بتقليص المساعدات الكبيرة لإسرائيل والتي ارهقت ومازالت الخزانة الامريكية.

اننى اختلف مع هذه الآراء، لأن المساعدات الامريكية ستمنع عاجلا أو آجلا، والولايات المتحدة ليست فى حاجة للف أو الدوران لتحقيق ذلك، فهناك حوار استراتيجيا بين اسرائيل والولايات المتحدة حول تخفيض المساعدات بالفعل والرئيس مبارك والقيادة المصرية واعية بأن هذا سوف يتم عاجلا أم آجلا، إذاً موضوع المساعدات وتخفيضه اتجاه موجود ومعترف به، وليست الولايات المتحدة بحاجة لإنشاء بنك الشرق الأوسط من أجل ذلك فإذا كانت فكرة التعاون الاقليمى هى ادخال اسرائيل ودمجها فى نسيج المنطقة ونحن لسنا ضد ذلك، ولكن بشرط أن يحدث هذا التعاون فى اطار سلام، عادل، وشامل، كما قلنا ولكن يجب ألا يتخوف الشرق الأوسط وشمال افريقيا من غول اسمه الاقتصاد الاسرائيلى، ولكن يجب أن يكون لدينا ثقة بامكان أن نعمل على أن يتجه التعاون الاقتصادي ليحقق مصالحنا جميعا إلا يجب أن نفكر أولا في احياء التعاون الاقتصادى العربى - العربى قبل التفكير فى بنك الشرق الأوسط.

التعاون العربى - العربى له الاولوية القصوى التى يجب أن ننظر اليها باعتبارها شبكة الامان للعالم العربى كله من مخاطر التهميش فى وقت يشهد ظاهرة العولمة وتنامى الكيانات والتجمعات الاقتصادية الكبرى وعلينا أن ننظر إلى مرحلة مابعد البترول ونستعد لها من الآن.

فالتعاون العربى - العربى بصرف النظر عن التعاون الاقليمى بمفهومه «الشرق - اوسطية» وبصرف النظر عما إذا كان سيعاد تفعيله فى المستقبل فى ظروف سياسية ملائمة تشهد سلاما شاملا فهو حتمى ولابد منه وكان يجب أن يحدث بالأمس وليس اليوم أو غدا.

التكامل قصة مؤلمة

● **إذن لماذا لا توجد تحركات لتنشيط هذا التعاون العربى - العربى خاصة وأن التعاون الاقليمى بمفهوم الشرق اوسطية متوقف نظرا للظروف التى تمر بها عملية السلام.**

□ إن التعاون العربى عربى قصة محزنة ومؤلمة فارفف المكتبات مليئة بالعديد من الادبيات التى تحدثت عن التعاون العربى والتكامل العربى، وتجارب الاندماج العربى بما فى حوزة الجامعة العربية الكثير من الملفات أو الوثائق التى تتحدث عن مجلس وحدة اقتصادية وعن سوق عربية مشتركة ولكن نجد ذلك كله لم يخرج إلى حيز الوجود لاننا تعاملنا معه بمنطق الحماس العربى وليس بمنطق المصلحة العربية، ولم نتعلم من تجارب الآخرين الناجحة كى نستفيد من دروسها ولم ننظر إلى التجارب الفاشلة كى نستفيد من دروسها وعبرها، ولم ننظر إلى اتفاق روما مثلا وكيف تطور فى الخمسينات إلى أن يصبح اتحاد

الامريكية عليها أن تثبت اهتمامها بانشاء البنك وأن يقترن ذلك بالافعال بان تبادر إلى سداد الحصة الامريكية فى البنك من خلال موارد اضافية وجديدة وليست من خلال الخصم من المساعدات التى تقدمها لمصر أو اسرائيل.

● ماذا يفيد انشاء بنك براسمال بـ5 مليارات دولار والمدفوع منه كما تذكر سيادتك 2 مليار و250 مليون دولار .. أمام المعونات التى قامت بتمويلها هذه المؤسسات؟

□ هذه المبالغ والارقام التى ذكرتها تبدو بالغا فيها إلى درجة كبيرة.

ونحن نامل ونتطلع إلى تعاون عربى - عربى مثمر فنحن نعتقد حتى الآن أن هذا التعاون هو الطريق الصحيح لتعزيز التعاون العربى فيما بين دولة وهو ايضا الطريق الصحيح لضمان تنمية قابلة للاستدامة فى جميع انحاء العالم العربى كما اشرنا.

الفريق الانتقالى

● تستضيف مصر منذ عام 97 الفريق الانتقالى الممثل لبنك الشرق الأوسط ..!!

فى حين أن عملية السلام متوقفة منذ تولى نتنياهو الحكم فى عام 96 فما هذا التناقض؟

□ القاهرة استضافت الفريق الانتقالى والذى يضم خبراء ممثلين للدول التالية اليابان وايطاليا والولايات المتحدة الامريكية واسرائيل والاردن بالاضافة إلى مصر ويترأس هذا الفريق خبير من اليابان، وهذا الفريق يتولى منذ مارس 1997 تمهيد الارض ووضع القواعد المنظمة لعمل البنك فى المستقبل لقيام البنك عندما يدخل الاتفاق المنشا له حيز النفاذ، ولكن لم يدخل حتى الآن، وقد كان من المفترض أن ينهى هذا الفريق مهمته للاعداد لاستراتيجية التشغيل والتنظيم الادارى الخاص بالبنك ولكن لم يحدث ومن هنا تمت الموافقة على تمديد الولاية الخاصة بـ6 اشهر لهذا الفريق تبدأ في مارس 1998 وحتي شهر يونيو الحالي فدور البنك هو دور محوري كآلية تمويل لمشروعات التعاون الاقليمي مستقبلاً عندما تتهيا الظروف الملائمة لذلك وهي وصول عملية السلام لمحطتها النهائية.

أري انه لايوجد تناقض لان هذا يعني انه لا أحد يستطيع ان يشكك في التزام مصر بالتعاون الاقليمي لان من يحاول التشكيك في ذلك ينسي ان مصر هي التي بدأت عملية السلام وانها هي التي سعت لاستضافة البنك من هنا نحن نري انه لايوجد تناقض حيث اننا مقتنعون وملتزمون بالتعاون الاقليمي شريطة ان يتم في التوقيت المناسب.

لم ننضم للآن إلي الاتفاق المنشا للبنك وهذا يعكس ايماننا بان الوقت الحالي لايمثل الظروف المناسبة لإعادة تاهيل التعاون الاقليمي.

ولكن في نفس الوقت علينا ان نكون مستعدين بكل الدراسات حتي لانبدأ من نقطة الصفر حين تتوافر الظروف الملائمة، ونحن علي ثقة بان هذه الظروف ستاتي قريباً لانه لايصح إلا الصحيح، وعملية السلام سوف تستمر رغم أنف المتعنتين الذين يحاولون تسويفها لانهم يسبحون ضد التيار.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٩/٦/١٩٩٨

عملة واحدة لكل العرب

أعلن الاوروبيون انهم سيبداون في يناير القادم التعامل بعملة واحدة اسمها «اليورو» اما عدم امتثال الانجليز لها فيرجع الي نعرتهم الوطنية التي ترفض التخلي عن «الاسترليني» وترفض احلال اية عملة اخري محله ان هذا الاجلال والاحترام والاعتزاز بالاسترليني هو رؤية مثالية ولسوف تفقدهم هذه المثالية الكثير علي ارض الواقع وما اسرع ما يملون عزلتهم وينضمون الي اخوانهم وانني لا احلم بقيام عملة عربية واحدة مشابهة باسم «العربي» باعتبارها البديل لكل العملات العربية من امثال الجنيه والدينار والريال والليرة- الخ.

ان التبادل التجاري بين الدول يتم من خلال صفقات يكون فيها المصدر بائعا والمستورد مشتريا فاذا فرضنا ان احد الطرفين كان يابانيا والاخر صينيا فان حاجة الطرفين الي عملة ثالثة تشبه تماما حاجتهما الي لغة ثالثة وهكذا احتاجت كل الدول الي الدولار الذي احتكر وحده النفوذ النقدي في كل انحاء العالم واصبح «مطلوبا» علي مستوي العالم كله واصبحت العملات الاخري «غير مطلوبة» علي ذات المستوي وهكذا اصبح الدولار بحق ملكا علي كل عملات العالم وبظهور اليورو سوف يكون الدولار هو الخاسر الوحيد وسوف يسقط من علي عرشه التليد ونحن نتعشم أن يظهر «العربي» في المستقبل القريب ليستقطع جانبا من نفوذ العملتين في مجالات كثيرة فضلا عن تسهيله التعاملات بين الدول العربية وبعضها.

والمتوقع ان ترفض الدول العربية الفقيرة الانضمام الي العملة الجديدة بسبب تمسكها ببقاء عملاتها لانها توفر لها معينا لاينضب من «الثروة الكاذبة» في صورة «التمويل بالعجز» عن طريق «الاصدار الجزافي للعملة» وهو الامر الذي يضاعف من التضخم وارتفاع الاسعار لتصل الي ارقام فلكية وهو ما كان يحدث في مصر حتي بدايات التسعينات حينما أصدر مجلس الوزراء المصري قرار شجاعا بوقف طباعة أوراق البنكنوت ومن ذلك الحين ومصر تتمتع بالاستقرار التام في الاسعار وخاصة سعر صرف الدولار وجاء في آخر الاخبار من روسيا انهم حلا لا زمتهم المالية طلبوا من الرئيس يلتسين الموافقة علي طباعة اوراق النقد فرفض ذلك رفضا باتا ولكن لايزال طبع النقود وما يثيره من تضخم منتشرا في بلاد عربية كثيرة خاصة في السودان والعراق.

وكخطوات عملية لتنفيذ مشروع «العربي» اقترح ان تبدا تنفيذه مجموعة من الدول العربية الاكثر رخاء كمصر والسعودية ودول الخليج ومن يرغب من الدول العربية الاخري هذه المجموعة المؤسسة تقوم بالآتي:

١- انشاء بنك عربي مركزي توكل اليه مهمة القيام بانشاء العملة الجديدة خلال مدة اقصاها سنتان اثنتان وهذا البنك هو الذي يقوم بعد باستبدال العملات القديمة بالعملة الجديدة والحذر كل الحذر من ان تنتهز الدول الفقيرة تلك الفرصة وتحاول طباعة قدر كبير من عملتها لاستبداله بالعملة الجديدة وهذا التحذير قائم ايضا بالنسبة للتجربة الاوروبية التي ينبغي علينا أن ندرسها جيدا للاستفادة منها.

٢- انشاء صندوق نقد عربي لاقراض الدول الفقيرة قروضا ضخمة طويلة الاجل وبفائدة رمزية وذلك لتشجيعها علي الانضمام وحتي يمكنها ان تستغني بذلك عن عملية طباعة النقود وحتي يمكنها الاستمرار في سداد التزاماتها الشهرية والسنوية.

مهندس امين محمود العقاد.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠/٦/١٩٩٨

اليوم.. وليس غدا!

الأمن الاقتصادى العربى ركيزة رئيسية لأمن أمتنا العربية سياسيا واجتماعيا وثقافيا، وأحسب أنه بدون العمل على تحقيق ذلك فإن وطننا العربى سوف يتعرض لأخطار جسيمة، حيث يمر العالم بمرحلة مهمة تتنامى فيها ظاهرة التكتلات الإقليمية، كما تشهد العلاقات الاقتصادية الدولية مزيدا من التحرير للتجارة العالمية للسلع والخدمات، وبالتالى فإن مصالحنا القومية الحيوية تتطلب إزالة الحواجز بين الدول العربية، والسعى الجاد والدءوب لفتح الحدود أمام حركة الأفراد والسلع ورؤوس الأموال العربية.

وتملك الدول العربية إمكانات اقتصادية هائلة تتيح للوطن العربى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة بمعدلات نمو كبيرة، وذلك سواء على المستوى القطرى أو القومى، حيث تبلغ نسبة احتياطيات البترول الموجودة لدينا الى الاحتياطى العالمى ٦٢.١٪، كما تبلغ نسبة احتياطيات الغاز الطبيعى ٢٠.٨٪، وتصل مساحة الاراضى القابلة للزراعة بها إلى ٢٩٧ مليون هكتار، ويبلغ حجم العمالة العربية حوالى ٧٩ مليون عامل، أضف الى ذلك توافر فوائض رؤوس أموال هائلة الجزء الأكبر منها يتم استثماره خارج الوطن العربى.

ومن هذا المنطلق يعتبر البرنامج التنفيذى والجدول الزمنى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - الذى أقره المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية وبدأ العمل به فعلا اعتبارا من أول يناير الماضى وتطبقه حاليا ١١ دولة عربية - خطوة إيجابية سيكون لها آثار بعيدة المدى بالنسبة للتعاون الاقتصادى العربى، إذ أنها تشكل إحدى الركائز للتحرك العربى من أجل تحقيق مستويات أعلى من التعاون الاقتصادى الإقليمى، وذلك بإنشاء سوق عربية مشتركة، ثم اتحاد اقتصادى عربى.

إن الحكومات العربية وكذلك القطاع الخاص فى الوطن العربى مطالبان اليوم وليس غدا بالتكاتف والعمل على توفير سبل النجاح لمنطقة التجارة العربية، وعدم السماح لهذا المشروع الحيوى العربى بالفشل باعتباره ركيزة إنطلاقة رئيسية نحو التكامل الاقتصادى العربى، مع ضرورة فصل العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية عن العلاقات السياسية وما يصاحبها من تقلبات وخلافات فى الرؤى - فى بعض الأحيان -، وتفعيل دور المؤسسات الاقتصادية، وكذلك دعوة رأس المال العربى سواء داخل الوطن العربى أو خارجه لتوجيه استثماراته داخل الوطن العربى.

يبقى فى النهاية أن عالمنا العربى كما أكد - مرارا - الرئيس حسنى مبارك كل لا يتجزأ، وأن قوة أية دولة عربية هى قوة للوطن العربى كله، ولذلك فإن التعاون الاقتصادى المشترك بين الدول العربية هو أمر حتمى، وأن المصلحة المشتركة هى الأساس الموضوعى الذى يجب أن ينطلق منه السلوك الاقتصادى للدول العربية وصولا لبناء كيان اقتصادى عربى قوى وقادر على دعم المصالح السياسية والاقتصادية العربية، ونحن قادرون - بكل تأكيد - لو اتحدت الإرادة وخلصت النيات على تحقيق ذلك.

محمد عبدالكريم

٣٦٤ مليار دولار تدفقات استثمارية نصيب العرب منها ٦ مليارات فقط

استراتيجية العمل العربى المشترك حبر على ورق

لم يفلح قرار إقامة منطقة التجارة الحرة العربية حتى الآن فى جذب الأموال العربية المستثمرة خارج الوطن العربى والتى تقدر بحوالى ٨٠٠ مليار دولار.. وفى المقابل فإن نصب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية خلال عام ١٩٩٧ لم يزد على ٦ مليارات دولار من بين ١٣٥ مليارا تدفقت على الدول النامية فى العام ذاته واستأثرت دول جنوب شرق اسيا بنحو ٨٥,١ مليار دولار. وإذا كان تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ١٩٩٧ يشير إلى أن مصر احتلت المقدمة بين الدول العربية المستقبلة للاستثمارات العربية بحوالى ٥٣٢ مليون دولار فإنه لم يشر إلى ان هذا الرقم يعد متواضعا بجانب عام ١٩٩٦ الذى كان نصيب مصر فيه ٧١١ مليون دولار.. أى ان مصر حققت تراجعا ملحوظا فى الاستثمارات العربية الواردة إليها بحوالى ١٧٩ مليون دولار.

مأمون إبراهيم حسن مدير عام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار يقول: المستثمر العربى لا تزال معلوماته عن الاستثمار فى الوطن العربى ضئيلة جدا بالرغم من الجهد الذى تبذله المؤسسة لنشر فرص الاستثمار فى الوطن العربى، ويضيف أن هناك اتهامات للمستثمرين العرب بأنهم يستثمرون اموالهم خارج الوطن العربى بحثا عن الاستقرار والمناخ الملائم وهى امور لابد من حسمها بشكل واضح.

ويشير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر خلال عام ١٩٩٧ بلغ ٣٦٤ مليار دولار (مقابل ٣٥٠ مليارا عام ١٩٩٦) استأثرت مجموعة الدول الصناعية (المتقدمة) بنحو ٦٠٪ منها فى حين بلغ نصيب الدول النامية مجتمعة ٣٧٪ واستحوذت دول الاقتصادات المتحولة (وسط وشرق أوروبا وروسيا واسيا الوسطى) على ٣٪، إلا أنه من الملاحظ أن حوالى ٨٠٪ من إجمالى التدفقات الاستثمارية نحو الدول الصناعية تمثلت فى عمليات الإندماج والتملك، أى ان حوالى ٤٧٪ من جملة التدفقات الاستثمارية العالمية تمت خارج إطار الاستثمار الأجنبى المباشر.

وبهذه التقديرات فإن ما خص الوطن العربى باكمله من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تتعدى نسبته ١,٦٪ من الاستثمارات المتدفقة على العالم وفى المقابل فإن الاستثمارات العربية المتوطنة فى الخارج تتراوح ما بين ٧٠٠ و ٨٠٠ مليار دولار. ويرى مأمون إبراهيم أن تلك المبالغ قدرت على أساس أن كل دولار يستثمر فى الوطن العربى يقابله ٥٠ دولارا استثمارات عربية فى الخارج، خاصة وأنه لا توجد جهة محددة فى الوطن العربى تستطيع رصد الأموال العربية التى يتم استثمارها بالخارج وهو ما يعود بنا إلى موضوع نقص المعلومات فى الوطن العربى بصفة عامة. وطبقا لتقرير مناخ الاستثمار فى الوطن العربى فإن التجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبى (١٥ دولة) بلغت ١٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٧ وفى المقابل فإن التجارة البينية بين الدول العربية (٢١ دولة) مازالت عند حاجز ٨٪ من تجارتها مع دول العالم الخارجى.. ويرجع التقرير النمو الحادث فى التجارة البينية الأوروبية - الذى حقق نموا بلغ ٧,٥٪ عام ١٩٩٦ - إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأوروبية، بينما منطقة التجارة الحرة العربية لم تدخل حيز التنفيذ حتى الآن رغم موافقة الحكومات العربية عليها لتدخل حيز التنفيذ فى يناير الماضى.

٩ دول فقط

ومن جانبه يؤكد محمود العربى رئيس اتحاد الغرف التجارية أن ٩ دول عربية فقط من بين ٢١ دولة بدأت تنفيذ إجراءات المنطقة الحرة العربية بالرغم من أن كل الدول العربية وقعت على الاتفاقية، بل إن هناك ٤٥ بندا سلعيا مختلفا لا تسرى عليها أحكام الاتفاقية من حيث التخفيض الجمركى حسب مطالبة الدول العربية ما بين سلع مهنية او أمنية أو بيئية أو غيرها.

وفى الوقت الذى وقعت فيه الحكومات العربية على مثل هذه الاتفاقية فإن غالبية الدول العربية مازالت تسعى إلى عقد اتفاقيات منطقة حرة ثنائية مثل تلك التى تسعى مصر لتوقيعها مع المغرب وتونس وليبيا وفلسطين.

ويعود مأمون إبراهيم حسن ليؤكد أن استراتيجية العمل العربى المشترك أقرته قمة عمان ولم ينفذ منها شئ حتى الآن وهو الأمر الذى يدعو إلى العجب، ويشير إلى أن عام ١٩٩٧ شهد تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبيا فى ثمانى دول من أصل ١٠ دول توافرت معلومات عنها وكانت قطر فى المقدمة بمعدل نمو ٨,٥٪ وجاءت مصر فى المرتبة الخامسة بمعدل نمو ٢,٥٪ بينما سجل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى خلال العام تراجعا ملحوظا فى المغرب بسبب تراجع النمو فى القطاع الزراعى.

وفيما يتعلق بعجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلى والإجمالى فإنه سجل انخفاضا فى عشر دول كان



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥/٦/١٩٩٨

من بينها مصر التى انخفض فيها العجز من ١,٣٪ عام ١٩٩٦ إلى ٠,٩٪ عام ١٩٩٧ وخلال عام ١٩٩٧ تم إقرار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية والاتفاق على نموذج شهادة منشأ السلع المتبادلة بين الدول العربية ووضع الية لتفعيل دور مركز التحكم التجارى لدول الخليج العربية كما صدرت قوانين جديدة للاستثمارات فى مصر والأردن وتونس وجارى استصدار قانون للاستثمار فى السعودية وتم تعديل القانون المعمول به فى العراق وتم فى فلسطين إعداد ٩ مشروعات لتنظيم التعامل التجارى والاستثمارى والمالى وصدر فى الكويت قانون جديد للاستثمار ويدرس حاليا إقرار مشروع قانون ينظم اعمال المصارف الإسلامية وشركات الاستثمار والمال وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

الأجانب يتملكون المشروعات

ويشير التقرير إلى أن مصر تصدرت الدول العربية من حيث السماح للاجانب بتملك المشروعات الوطنية والسماح لهم بالدخول فى مشاريع القطاع النفطى واعمال الشحن البحرى والتفريغ والصيانة وفى قطر سمحت الحكومة للاجانب بتملك حصص اغلبية فى المشروعات الصناعية وفى تونس تم السماح للاجانب بتهيئة المناطق الصناعية وفى الأردن تم السماح للاجانب بتملك ما نسبته ١٠٠٪ فى خمسة قطاعات.

أسواق المال العربية

وبالنسبة لأسواق المال العربية فقد بلغت قيمتها الإجمالية - بالنسبة للاسواق المشاركة فى قاعدة البيانات - ١٤٥,٥٦ مليار دولار بنهاية عام ١٩٩٧ مقابل ١٠٧,٧٧ مليار دولار عام ١٩٩٦، وجاءت السعودية الأولى بنسبة ٤٠,٧٪ تليها الكويت بنسبة ١٨,٧٪ بنسبة ١٤,٣٪ والمغرب ٨,٤٪. كذلك احتلت مصر المرتبة الثالثة بين أسواق المال العربية من حيث قيمة الأسهم المتداولة حيث جاءت فى الترتيب بعد الكويت والسعودية.. وكانت قيمة الأسهم المتداولة فى الدول العربية ٣٠,٤٧ مليار دولار عام ١٩٩٦ ارتفعت إلى ٦٣,٨٨ مليار دولار عام ١٩٩٧ بزيادة بلغت نسبتها ١٠٩,٦٪ وعلى صعيد تعزيز التكامل الاقتصادى العربى والتوجه نحو خلق تكتلات عربية لمواكبة تطورات الأسواق المالية العالمية قام اتحاد البورصات العربية بجهود مكثفة خلال العام لتدارس إنشاء مؤسسة عربية للتقاص ستتخذ بيروت مقرا لها ويتوقع ان تباشر عملها خلال العام الجارى وتكون مسئولة عن القيام بعمليات المقاصة والتسوية النقدية والإيداع والحفظ.

اتفاقية الربط الثلاثى

ودخلت اتفاقية الربط الثلاثى بين بورصات مصر والكويت ولبنان حيز التنفيذ العام الماضى بهدف تحفيز حركة انتقال رءوس الأموال العربية بين أسواق المال العربية من خلال تسهيل تخليص معاملاتها المالية البينية وبلغ حجم رءوس الأموال التى انتقلت من خلال التداول البينى بين سوقى الكويت ومصر ١,١ مليون دولار من خلال ٢٣ صفقة فى الشهور الثمانية الأولى من العام ١٩٩٧. وتم فى نهاية العام التنفيذ الفعلى لاتفاقيات الربط الجماعى لأربعة أسواق مالية عربية شملت البحرين ومسقط والكويت ومصر.

وجود ضعيف

ولايزال وجود الاسواق المالية العربية فى سوق السندات الدولية والمشتقات المالية ضعيفا وينطبق ذلك على سوق إيصالات الإيداع الدولية الذى دخلت فيه مؤخرا: الأردن وتونس وسلطنة عمان ومصر ولبنان على نحو متواضع، كما لايزال تمثيل الأوراق المالية العربية فى مؤشر مؤسسة التمويل الدولية للأسواق الناشئة ضعيفا ومحصورا فى الأردن ومصر والمغرب.

تقرير:

عبدالله عبدالمجيد

رئيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

الاتحاد الجمركي خطوة أساسية قبل إقامة السوق العربية المشتركة

اقتراح بتأسيس صندوق لمساندة الدول التي تتأثر اقتصادياتها بخفض الرسوم



حسن ابراهيم

بالرغم من الاعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية اعتبارا من بداية العام الحالى والاتفاق على تخفيض الجمارك بنسبة ١٠٪ سنويا وقيام العديد من الدول العربية بإصدار تعليماتها للمنافذ الجمركية بإجراء هذه التخفيضات إلا أن تجاوب عدد آخر من الدول العربية جاء أقل وتأخرت هذه التخفيضات رغم سبق اقرارها.. وقد رأت هذه الدول تأجيل تنفيذ هذه التعديلات حتى لاتتأثر اقتصادياتها التى تعتمد بشكل كبير على العائدات من الرسوم الجمركية وطالبت هذه الدول بإعطائها مهلة لتوفيق أوضاعها.

السيد حسن ابراهيم رئيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى حديث لصفحة اقتصاديات عربية يحث تلك الدول على المبادرة بتنفيذ التخفيضات الجمركية واللحاق بالمسيرة العربية ويطرح فكرة تأسيس صندوق تعويض لدعم الدول التى ستتأثر مواردها بشكل كبير وخاصة تلك التى تتعرض لظروف اقتصادية سيئة.

وحول هذا التوجه يقول السيد حسن ابراهيم ان المطلوب الآن من الجميع الجرأة والتنازل عن بعض الفوائد القطرية فى سبيل تحقيق فوائد اوسع واشمل من خلال التنمية ومن خلال عوائد المشاريع التى ستنشأ فى حالة ازدهار التجارة مابين الدول العربية والتى ستنعكس بالرخاء ورفع مستوى المعيشة على المواطن العربى كما ستنعكس على الناتج الاجمالى للدخل والذى يمكن أن تستعيض به عن الحصيلة الجمركية وهى الحصيلة التى تستطيع بعض البلدان أن تستغنى عنها كلية أما البعض الآخر فيمكن أن نجد لها معالجة خاصة من خلال تأسيس هذا الصندوق المقترح.

السوق المشتركة

وفيما يتعلق بالتطور فى تنفيذ فكرة السوق العربية المشتركة والتى يضعها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى مقدمة اهتماماته. قال السيد حسن ابراهيم إننا حرصنا منذ قيام المجلس على إقامة هذه السوق والكل يعلم ان الهدف منه هو تحرير التجارة.. وتحرير التجارة يتطلب إقامة منطقة تجارة حرة ولذلك بدأت جهود المجلس فى العمل على إزالة العقبات التى تحول دون التنفيذ وكذلك العمل على الغاء الرسوم الجمركية.

ولكن بعد ذلك بسنوات ولاعتبارات عديدة تتعلق بالعلاقات العربية تعطل العمل بأحكام السوق العربية المشتركة من بعض الدول الاعضاء فيها. وقد ظلت الفكرة قائمة حتى تم تجديدها مرة أخرى بعد نداء القمة العربية فى إطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى. ونحن نعتبر أن قيام منطقة التجارة خطوة أساسية قبل قيام السوق ومن هنا كان تأييدنا وعملنا مع المجلس الاقتصادى والاجتماعى لإخراج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الى حيز الوجود.

ولكن فى نفس الوقت نظرا لأن العمل فى مجلس الوحدة الإقتصادية العربية يقوم على عضوية طوعية لمن يريد أن يتحرك فى إتجاه التكامل الاقتصادى العربى الشمولى لمزيد من تطوير إقتصادى فنحن نعمل بنفس الخطوات ولكن بصورة متسارعة من أجل تفضيل احكام السوق التى توصلنا اليها بين الدول الأعضاء فى السوق وهو ٧ دول والباب مفتوح لإنضمام المزيد من الدول فليس هناك تناقض بين قيام منطقة التجارة الحرة والدعوة لقيام السوق العربية المشتركة فى اطار مجلس الوحدة وانما هناك تسارع فى خطوات التنفيذ وخاصة ان منطقة التجارة الحرة تستهدف التحرير بعد ١٠ سنوات بينما نحن ننادى بالتحرير الفورى بين الدول الراغبة، ويلاحظ ان دول اعلان دمشق وافقت على تخفيض ٢٠٪ سنويا وهذا يعنى تحرير تجارتها البينية خلال ٥ سنوات فقط كما ان سوريا ولبنان وافقتا على نسبة ٢٥٪ أى يكون التحرير خلال ٤ سنوات وهناك دعوة لإختصارها الى ٣ سنوات فقط. وإذا كانت منطقة التجارة تستهدف تحرير التجارة فإن السوق العربية المشتركة تريد توحيد السياسات الاقتصادية بالإضافة إلى ان تكون هى التكتل الاقتصادى المعبر عن التكامل الإقتصادى العربى كما إنها تستهدف التنمية العربية بحد ذاتها وتشجيع الاستثمار على اساس تشجيع القطاع الخاص واقامة المشاريع الشمولية الواسعة التى تستوعب البطالة.

تشجيع المعارض العربية

وحول الجهود التى يمكن أن تزيد من معدلات التبادل التجارى بين الدول العربية قال السيد حسن إبراهيم إننا نحمد الله على الجهود التى تكللت بالنجاح وأسفرت عن إنشاء أول اتحاد عربى للمعارض ويأتى اختيار القاهرة كمقر يستضيف هذا الاتحاد اختيارا ملائما حيث ان القاهرة تعتبر قاعدة واسعة سواء من ناحية الانتاج او التسويق او التصدير ولديها امكانيات كبيرة وسوق واسعة وتعطى اهتماما مباشرا لقضايا المعارض.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧/٦/١٩٩٨

النظم الضريبية.. والتكامل الإقتصادى العربى

بقلم:
المستشار د. محمد رضا سليمان
نائب رئيس مجلس الدولة

انتهينا فى المقال السابق إلى التعرض للعقبات التى تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادى العربى ومن اهمها اختلاف النظم الضريبية المطبقة فى الدول العربية التى تعرقل انتقال عناصر الانتاج من راس المال والعمل والسلع فيما بين الدول العربية.

ونتعرض فى هذا المقال لاوجه الشبه بين النظم الضريبية العربية حيث تشترك هذه النظم الضريبية فى خصائص عامة تخلق نوعا من التشابه بينها.

تتفق النظم الضريبية المطبقة فى الدول العربية من خصائص عامة يمكن اجمال اهمها فيما يلى:

الخاصية الاولى:

الاعتماد على الضرائب غير المباشرة بقدر اكبر من الاعتماد على الضرائب المباشرة.

تجمع الدول العربية فى نظمها الضريبية بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة غير ان معظم هذه الدول تعتمد على الضرائب غير المباشرة بدرجة أكبر من الضرائب المباشرة فى تمويل موزنتها شأن سائر الدول النامية بصفة عامة التى لاتستطيع الاعتماد على الضرائب المباشرة لا نخفاض الدخل القومى وسوء توزيعه.

والمعروف ان الضرائب المباشرة هى الفرائض المالية الاجبارية التى تجبى من المال المتخذ وعاء لها بصورة مباشرة دون مواربة او التواء.

أما الضرائب غير المباشرة فتصل إلى المال الموجود فى حوزة الافراد بمناسبة استعماله او تداوله ومن اهم صور الضرائب المباشرة: الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الثروة بينما تعتبر الضرائب المفروضة على تداول الاموال او استهلاكها ضرائب غير مباشرة ويرجع السبب فى اعتماد معظم الدول العربية على الضرائب غير المباشرة بنسبة أكبر إلى ما يأتى:

١- السيطرة الماضية للمستعمرين الاجانب: فقد حرص الاستعمار الأجنبى فى الماضى عن طريق الامتيازات الاجنبية التى فرضت فى الدول العربية على اعفاء رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة من الضرائب المباشرة وتحميل المواطنين وحدهم بالعبء الضريبى من خلال الضرائب غير المباشرة وكانت الدولة العثمانية (فى ذلك الوقت) قد منحت بموجب معاهدات ابرمتها بعض الامتيازات لرعايا



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٦/١٧

بعض الدول الاجنبية المقيمين فى بلادها ومن بينها عدم سريان ضريبة (الجزية) عليهم وسرت هذه المعاهدات على الدول العربية التى كانت تابعة فى ذلك الحين للدولة العثمانية وقيدت سلطتها المالية فى فرض الضرائب على هؤلاء الاجانب.

وجـرت المحاكم المختلطة المختصة برعايا الدول صاحبة الامتيازات فى مصر قبل الغاء هذه المحاكم على التفرقة فى احكامها بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وتقرير عدم خضوع الاجانب للضرائب المباشرة إلا بعد موافقة حكوماتهم ومن ثم لم تستطع الحكومة المصرية فى ذلك الوقت من فرض ضرائب مباشرة عليهم إلا ضريبتى الاطيان والمبانى فى حين كان لها الحرية فى فرض الضرئب غير المباشرة ولم تر الحكومة اثناء سريان نظام الامتيازات الاجنبية فرض الضرائب المباشرة على المصريين وحدهم حتى لا تجعلهم فى مركز اسوأ من الاجانب وقد استمر هذا الوضع إلى ان الغيت الامتيازات الاجنبية بمقتضى اتفاقية مونترو فى ٨ مايو ١٩٣٧ بين مصر والدول الاجنبية صاحبة الامتيازات وبذلك استعادت مصر سيادتها الضريبية وبدات فى فرض الضرائب المباشرة على ايرادات الثروة المنقولة والارباح التجارية والصناعية وكسب العمل اعتبارا من سبتمبر ١٩٣٩.

٢ـ التخلف الاقتصادى:

يقتضى الاعتماد على الضرائب المباشرة للحصول على موارد مالية للخزانة العامة ان تكون الدخول والثروات مرتفعة حتى تاتى بحصيلة كافية ولما كانت اقتصاديات الدول العربية نامية فقد اضطرت حكوماتها للاعتماد اساسا على الضرائب غير المباشرة للحصول على الايرادات اللازمة لتغطية نفقاتها العامة.



المصدر : القبس

التاريخ : ٢/٦/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتحدث عن التوجهات المستقبلية للمنظمة في مجال تشجيع الاستثمار الصناعي في الوطن العربي وقال: «ان من توجهات المنظمة الطلب من الدول العربية اعادة تقييم نظم تراخيص الاستثمار في ضوء التحديات القائمة وطرح اسهم المشروعات العامة باسواق المال العربية بغية تنشيط وتنمية اسواق المال في المنطقة العربية».

واكدت التوجهات الجديدة ان تشجيع التوسع في اقامة المشروعات العربية المشتركة ضرورة حتمية واشراك المستثمرين الاجانب في المشروعات المشتركة وانشاء مؤسسة عربية للترويج التجاري تكون مسؤولة عن تزويد المصدرين بالخدمات المتعلقة بالتجارة.

وستقوم المنظمة بطرح ١٠ مشروعات صناعية للاستثمار من قبل رجال الاعمال المشاركين في المؤتمر الثامن لوزراء الصناعة العرب بكلفة بليون و٢٠٠ مليون دولار.

ومن جهة اخرى تعقد في العاصمة السورية دمشق في الفترة مابين ٢٢ الى ٢٥ يونيو الحالي فعاليات المؤتمر الثامن للتنمية الصناعية العربية الذي تقيمه منظمة التنمية الصناعية العربية بالتعاون مع وزارة الصناعة السورية.

ويتضمن المؤتمر الصناعي انشطة عديدة منها اجتماع مجلس وزراء الصناعة العرب ودراسات فنية حول الصناعة العربية كما سيقام على هامش المؤتمر معرض صناعي كبير اتخذت كافة الاستعدادات لانجاحه.

وقال معاون وزير الصناعة السوري رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر محمد سماق في لقاء مع «كونا»: ان الهدف من عقد مؤتمرات التنمية الصناعية العربية هو زيادة مستوى التعاون والتنسيق بين الدول العربية في مجال الاقتصاد تحقيقا للهدف النهائي وهو التوصل الى صيغة التكامل الاقتصادي العربي او الوحدة الاقتصادية العربية ان امكن.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٦ / ١٩٩٨

الكويت تدعو الى التوسع في اقامة المشروعات العربية المشتركة

دمشق ـ كونا ـ اكد المدير العام للهيئة العامة للصناعة ناصر محمد العجيل ضرورة تطوير التعاون الصناعي والتعديني بين الدول العربية لمواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية في القرن المقبل.

ودعا العجيل في تصريح لـ «كونا» الى ضرورة التوسع في اقامة المشروعات العربية المشتركة كونها اصبحت ضرورة حتمية في ضوء التكتلات الاقليمية والدولية القائمة حاليا وتلك التي ستقام في المستقبل.

وقال العجيل الذي تراس اجتماعات الدورة غير العادية للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية والصناعة والتعدين التي اختتمت فعالياتها في دمشق امس: ان المجلس خرج بتوصيات جيدة من شانها تفعيل دور المنظمة وتعزيز التعاون بين الدول الاعضاء لتعزيز مسيرة العمل العربي المشترك.

واضاف «ان التعاون الذي ساد اجتماعات هذه الدورة كان وراء خروجنا بتوصيات فعالة سيتم رفعها الى المجلس الوزاري للمنظمة الذي سيعقد على مستوى وزراء الصناعة العرب يوم الاثنين المقبل بدمشق لوضعها في حيز التنفيذ الفوري».

واشار الى ان المجلس ناقش ثماني وثائق تتعلق بالهيكل التنظيمي للمنظمة والتوجهات المستقبلية لعملها وتصورا لعلاقة المنظمة بالقطاع الخاص وتحديد مساهمات الدول الاعضاء في موازنة المنظمة ومتابعة ما تم تنفيذه من اجراءات حول انشاء صندوق مكافاة نهاية الخدمة للعاملين في المنظمة.

واضاف العجيل ان المجلس اقر ميزانية المنظمة للعامين ٩٩/٢٠٠٠ البالغة ٦.٥ مليون دولار بواقع ٣.٢٥ مليون دولار للسنة الواحدة.

وحول انشاء صندوق عربي لدعم البحث والتطوير التكنولوجي في مجال الصناعة قال العجيل: لقد راينا اعطاء هذا الموضوع الوقت الكافي لاعداد المزيد من الدراسات والبحث وسيتم عرضه في اجتماع مقبل للمنظمة.

وقال العجيل: «لقد اكدنا في المجلس التنفيذي ضرورة التزام الدول الاعضاء المعنية بسداد متاخراتها اعتبارا من عام ٩٦ وتاييد توجه المنظمة لتعزيز علاقاتها بالقطاع الخاص الصناعي وتقديم الدعم اللازم له».

المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٦ / ٦ / ١٩٩٨

زيادة المبادلات التجارية العربية تمهد الطريق للسوق المشتركة

معارض مصرية متنقلة على أقراص الكمبيوتر للتعريف بمنتجاتنا

في كلمته أمام الهيئة البرلمانية لمجلس الشورى قال الرئيس حسني مبارك إن السوق العربية المشتركة أمر مطلوب ونحن نسعى الى إقامة مناطق حرة مع عدد من الدول العربية، كما ان الجامعة العربية تعد ايضا مشروعا في هذا الشأن ونحن نحاول بقدر الامكان ان ندفع بمشروع السوق العربية المشتركة لصالح الأمة العربية كلها. وأضاف الرئيس مبارك إن المناطق الحرة مع كل من تونس وليبيا والمغرب وغيرها والتي تقيمها مصر، هي في مجموعها يمكن ان تمثل نواة لايجاد السوق العربية المشتركة. وأكد الرئيس أهمية السوق المشتركة حتى يمكن ان تتعامل مع التجمعات الاقتصادية سواء في آسيا أو أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية.

برغم ضخامة حجم التجارة العربية مع العالم الخارجى فإن حركة الصادرات فيما بين الدول العربية نفسها لاتتجاوز ٨٪ من حجم تجارتها ولا يرجع السبب فى ذلك الى نوعية السلع فقط وانما يرجع الى ضعف كفاءة تسويق هذه السلع وهى مشكلة تواجه مصر التى تعد نفسها لتكون قاعدة لتصدير المنتجات التى تفى باحتياجات اشقائها العرب من خلال العديد من الاتفاقيات الثنائية.

ولكن افكارا جديدة ظهرت اخيرا لعلاج مشاكل تسويق المنتجات المصرية فى العالم العربى والاسواق العالمية، وهذه الافكار الجديدة تضطلع بتنفيذها الجمعية المصرية لكنولوجيا التسويق والتى تاسست كجمعية مستقلة بناء على اقتراح من الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال العام والرئيس الفخرى للجمعية من أجل دعم التنمية من خلال فتح مجالات لتسويق السلع والخدمات وغيرها.

الدكتور احمد عبداللطيف شيحة الرئيس التنفيذى لهذه الجمعية واحد خبراء التسويق فى مصر يتناول بعض الافكار الجديدة التى تم تطبيقها وتشمل اقامة معارض للترويج للسلع المصرية وهى ليست معارض كالتى نعرفها وانما معارض على اقراص ديسكات الكمبيوتر (C.D) وكذلك ايفاد المنتجين المصريين للخارج من أجل التعرف على مهارات التسويق والتصدير، وأيضا التحذير من تاخير اقامة السوق العربية المشتركة وهو موضوع الندوة التى نظمتها الجمعية اعتبارا من امس الأحد.

ويضع الدكتور أحمد شيحة يده على ابعاد مشكلة التسويق قائلا إن التسويق يمثل المشكلة الأولى أمام انطلاق صادراتنا للخارج وسبب المشكلة اننا لم نسلك الطرق العلمية فى عملية التسويق، وأيضا لعدم وجود شركات كبيرة متخصصة فى التسويق فقط وكان الوضع السائد هو أن الشركات المنتجة كانت تقوم بالتسويق لنفسها برغم عدم وجود خبرة لها فى التسويق وبالتالى عدم توفير الاعتمادات المالية الكافية من أجل التسويق او انفاق هذه الاعتمادات بدون فائدة ملموسة حيث كانت النظرة «للوسيط» فى الماضى نظرة غير لائقة ولكن التجربة تثبت ان التسويق اهم من المنتج نفسه، وكما تقول القاعدة انه يجب ان ننتج ما يمكن تسويقه وليس تسويق مالدينا من منتجات ننتجها دون دراسةواقعية للسوق، وهذا يستلزم ان نسوق المنتج أولا ثم ننتجه بعد ذلك وأبرز مثال على ذلك الصين التى حققت ارقاما هائلة من المبيعات من انتاجها من «الجلابيب» البيضاء التى يكثر الطلب عليها فى السعودية وباقى دول الخليج.

١٠٠ شركة على قرص الكمبيوتر

وتقديرا لأهمية قضية التسويق فكان لابد من انشاء كيان لايهدف للربح ويقوم بمعاونة المنتجين لتسويق منتجاتهم فى أنحاء العالم ولهذا فقد كان للدكتور عاطف عبيد الفضل فى تشجيع قيام هذه الجمعية - كما يقول الدكتور شيحة - حيث حرصت الجمعية على توفير فرص لتسويق المنتجات للمنتجين حيث تقوم بتزويدهم بنشرات دورية عن احوال الأسواق المختلفة للمنتجات، وتنظيم البعثات التجارية لاعضاء الجمعية لجميع انحاء العالم ويمثلون قطاعات انتاجية مختلفة وقامت الجمعية بعمل بعثة ترويجية لموسكو وجمهورية تتارستان العام الماضى، كما سيتم ايفاد بعثات لمناطق اخرى كما تم ترتيب دورات تدريبية لاصحاب المشروعات


د. عاطف عبيد

الممولة عن طريق الصندوق الاجتماعى للتنمية، وايضا لمجموعة كبيرة من مديرى التصدير بشركات قطاع الاعمال العام وتعقد ندوة شهرية لبحث موضوع يخص التسويق يتحدث فيها كبار رجال الاعمال والمسئولين المهتمين بهذه القضايا.

ويشير الدكتور شيحة الى أن قرص الكمبيوتر الذى قامت الجمعية بإنتاجه يحتوى على معرض دائم لمنتجات اكثر من ١٠٠ شركة مصرية فى مختلف المجالات بالصوت والصورة والفيديو وتم توزيعه على المكاتب التجارية المصرية بالخارج، وتوزيعه على شريحة كبيرة من المستوردين فى انحاء العالم. ويضيف قائلا إننا حرصنا من اجل النجاح فى هذه المهمة على تحقيق عدة أهداف فى مقدمتها نشر الوعى بتكنولوجيا التسويق الداخلى والخارجى للسلع والخدمات المصرية واعداد البحوث والدراسات فى جميع مجالات التسويق وتقديم المشورة الفنية وتطوير نظم المعلومات التسويقية وانشاء مركز استشارى لخدمات تكنولوجيا التسويق والمساعدة فى تطبيق النظم المستحدثة فى مجالات التسويق



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٣ / ٦ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. أحمد شيحة

والتجارة الخارجية وتنمية الموارد البشرية في هذه المجالات لزيادة قدرة الاقتصاد المصرى على النفاذ للأسواق الخارجية، كما تتضمن هذه الاهداف ايضا انشاء معاهد علمية ومراكز للدراسات والابحاث والتدريب لدعم التسويق المحلى والخارجى وانشاء بنك معلومات لخدمة اهداف الجمعية والمعاونة فى انشاء شركات متخصصة فى التسويق والتصدير والاعلام التسويقى داخليا وخارجيا والتعاون والتنسيق مع الهيئات المحلية والاقليمية والدولية والوكالات المتخصصة للامم المتحدة لتحقيق أهداف الجمعية.

ضرورة حتمية

وحول رايه فى اهمية تسويق المنتجات المصرية عربيا والآفاق التى يمكن ان تبلغها الدول العربية عند زيادة معدلات التجارة البينية فيما بينها قال الدكتور احمد شيحة اننا نلمس حاليا اتجاها قويا للتوسع فى اقامة مناطق حرة مع الدول العربية، ولاشك أن هذه الخطوة مهمة على طريق الوحدة الاقتصادية العربية المرجوة ولايمكن ان نغفل الدور الكبير الذى يقوم به الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين فى هذا المجال.. وبالقطع فانه كلما زادت قوة المبادلات العربية البينية كان ذلك تمهيدا لاقامة السوق العربية بصورة واقعية وليس فى صورة قرارات عاطفية وهذا يحقق مصلحة عالمنا العربى لان البقاء لن يكون إلا للتكتلات الاقتصادية الكبيرة وليس للعلاقات الثنائية البسيطة ولعل الأمثلة، كثيرة على تلك التكتلات مثل الاتحاد الاوروبى وتكتل شرق اسيا وكتلة دول القارة الأمريكية.. وهنا نقول ان السوق المشتركة قد أصبحت ضرورة حتمية امام عالمنا العربى لأن السنوات القليلة القادمة ستشهد ازالة جميع الحواجز الجمركية بين دول العالم وبالتالى سيكون من السهل على المنتجات الاجنبية ان تغزو اسواقنا ومنافسة منتجاتنا فى عقر دارنا. وبلا شك فان الجودة العالية والسعر المنخفض سيكونان فى مقدمة العوامل التى تحدد ما تسفر عنه هذه المنافسة وهى معادلة لن تتحقق فى المنتجات العربية الا بمزيد من الاستثمار المشترك بين الشركات العربية لانتاج منتج عالى الجودة ومنخفض السعر وبدون هذا التعاون المشترك اعتقد - والكلام للدكتور شيحة - ان المنتجات العربية بصورة عامة ستكون فى موقف حرج للغاية وهذا ما دفعنا فى الجمعية المصرية لتكنولوجيا التسويق لتنظيم تلك الندوة التى بدات أمس لمناقشة حتمية السوق المشتركة بمشاركة عدد من الخبراء ورجال الاعمال والمهتمين بهذا الموضوع ومن بينهم لدكتور على السلمى وزير التنمية الادارية السابق ورئيس الجمعية العلمية للادارة والدكتور احمد الباز بكلية تجارة الزقازيق والدكتور طه عبدالعليم نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٨

525 مليار دولار فقط حجم الناتج العربى

الخبراء: السوق العربية المشتركة لاتزال فى دائرة الحلم

□ كتب ـ عزة نصر وخالد حسن:

اكد الخبراء الاقتصاديون ان امكانية اقامة سوق عربية مشتركة فى الوقت الحالى هى اقرب للحلم من الواقع حيث ان معظم الدول العربية لاتمتلك المقومات اللازمة لقيامها بالاضافة إلى انعدام وجود المصالح الاقتصادية بين الدول العربية.

واشاروا إلى ان حجم الناتج العربى لايتجاوز 525 مليار دولار عام 97 وهو ما يعادل نصف الناتج المحلى لايطاليا. وأكد الدكتور على السلمى رئيس الجمعية العربية للادارة اننا نتعامل مع السوق العربية المشتركة بدون حقائق وان التوجهات التى انطلقت من قرار وزراء الاقتصاد العرب لاحيائها كانت نتيجة دوافع عاطفية اكثر منها موضوعية والدليل على ذلك ان الحديث عنها ينحصر فقط فى السلع والخدمات التى تدخل للاسواق العربية.

واشار إلى وجود صعوبة فى حرية انتقال المواطنين للدول العربية ورؤوس الاموال وصعوبة اقامة اى مشروعات اقتصادية بالدول العربية باستثناء مصر.

واوضح ان اهم معوقات اقامة سوق مشتركة هو تشابه الهياكل الانتاجية بالدول العربية مع انخفاض نسبة الناتج الصناعى إلى الناتج القومى حيث لاتزيد على 15٪ فى مختلف البلدان العربية واغلبها منتجات استهلاكية غذائية وبالتالى فهناك فقدان السلع العربية الممكن تبادلها. وأكد الدكتور محمد الباز استاذ الادارة المالية بجامعة الزقازيق ان جميع تجارب التعاون العربى الاقتصادى باءت بالفشل ومن ثمة فهناك صعوبة فى اقامة سوق عربية مشتركة فى الوضع الحالى وعلى النقيض من ذلك نجد انه لامفر للدول [illegible]بية إذا ارادت ان يكون لها مكان [illegible]خريطة الاقتصادية للعالم من التكتل الاقتصادى لمواجهة التحديات القادمة وعلينا اختيار الشكل المناسب لهذا التكتل سواء عن طريق تحرير التجارة البينية العربية أو التوسع فى اقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة حيث لايتجاوز حجم الاستثمارات العربية البينية نحو 2,1 مليار دولار مقابل 800 مليار دولار بالدول الاجنبية.

واشار إلى عدد من التحديات التى ستواجه الدول العربية منها ان حجم الفجوة الغذائية بلغ نحو 23 مليار دولار فى عام 97 وينتظر ان تبلغ 30 مليار دولار عام 2000 كما ان احتياجات الدول العربية من الماء تصل إلى 304 مليارات متر مكعب سنويا لاتمتلك منها سوى 180 مليار متر مكعب اى تحتاج إلى 124 مليار متر مكعب كذلك وصل حجم الدين الخارجى العربى إلى 170 مليار دولار فى عام 97. مؤكداً انه لاسبيل امام الدول العربية إلا التعاون فى مواجهة تلك المشكلات.. وقال الدكتور طه عبدالعليم نائب ومدير مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ان التنمية الاقتصادية بالبلدان العربية هى السبيل إلى التكامل لايجاد نوع من التنوع فى الناتج العربى من السلع يوجد مصالح اقتصادية متبادلة. مشيراً إلى ان اغلب الصناعات بالبلدان العربية ذات توجه داخلى اى انه تعمل للتبيع فى السوق المحلى وغير قادرة على المنافسة مع المنتجات الاجنبية فى الاسواق الخارجية كذلك فهى تعتمد على تحقيق ارباح كبيرة فى السوق المحلى نتيجة وجود نوع من الحماية التى تفرضها الدول العربية لصناعتها الوطنية ولم يصل بعد الانتاج فى الدول العربية إلى مستوى التصدير.

واضاف ان الوطن العربى يواجه حاليا خطر التهميش الاقتصادى من جانب الدول المتقدمة ويمكن توقع ذلك من خلال قراءة ارقام التدفقات الاستثمارية الاجنبية والصناعات والتكنولوجيا المتطورة التى تدخل البلدان العربية خلال الفترة الاخيرة كذلك تواجه الدول البترولية العربية خطر التهميش من خلال تقليل الاعتماد على الطاقة ومحاولة ايجاد منطقة اخرى منافسة للخليج العربى وهى منطقة بحر قزوين لذلك على الدول العربية ان تتعاون وتتكتل اقتصاديا لمواجهة هذا الخطر القادم عن طريق محاولة ايجاد تكنولوجيا عربية مناسبة لظروفنا الاقتصادية.

واوضح الدكتور ابراهيم مختار رئيس مجلس ادارة شركة الرواد للاوراق المالية ان هناك فرصا كبيرة لزيادة التعاون العربى فى مجال الخدمات المالية واسواق المال من خلال الربط بين البورصات العربية كمدخل سريع من مداخل التكامل المستقبلى العربى حيث تتيح اسواق المال العربية الفرصة للمستثمرين العرب لاستعادة اموالهم من الخارج لاستثمارها داخل البلدان العربية وايجاد مشروعات استثمارية جديدة أو توسيع ما هو قائم منها.

واشار الدكتور أحمد شيحة رئيس الجمعية المصرية لتكنولوجيا التسويق إلى انه بصفة عامة يلاحظ غياب عنصر التنسيق داخل المنظومة الاقتصادية للدول العربية ولاتوجد دراسات سوقية عن احتياجات لكل سوق عربى من سلع وخدمات حتى يتم انتاجها مؤكدا على امكانية اقامة السوق العربية المشتركة بين عدد قليل من الدول العربية وليس بالضرورة ان تضم جميع الدول العربية.



غداً مساء جديد

بعد انخفاض سعر برميل البترول
إلى ١١,٥ دولار

هذا.. أنسب وقت
لإعلان السوق العربية المشتركة..؟؟
هل يجتمع «الأخوة».. ولو مرة واحدة على كلمة سواء..؟!

بقلم : سمير رجب

اضطرت الدول العربية التى يطلق عليها اسم «نفطية» إلى وضع برنامج «قاس» لضغط الانفاق، وترشيده.. بسبب الانخفاض الكبير الذى طرأ على أسعار البترول مؤخراً والذى أدى إلى بيع البرميل «عالمياً» بسعر يتراوح ما بين ١١,٥ و١٢ دولاراً..!!

من أهم مظاهر ترشيد الإنفاق.. وقف التعيينات فى الوظائف الحكومية سواء بالنسبة لحملة الشهادات المتوسطة، أو خريجى الجامعات..والغاء تنفيذ المشروعات، والتعاقدات مع شركات المقاولات.. والامتناع عن عمليات الصيانة، والنظافة حتى نهاية هذا العام..!

●●●



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٧/١٩٩٨

يقول خبراء الاقتصاد.. إن دول مجلس التعاون الخليجي «الست».. سوف يقل إيرادها بنحو ٦٥ مليار دولار حتى نهاية هذا العام.. الأمر الذى يشكل عبئا ثقيلاً على حياة الناس.. فى شتى المجالات.

●●●

من هنا أقول.. إنه قد حانت الآن اللحظة الحاسمة لانشاء السوق العربية المشتركة.. رغم الظروف الصعبة التى تعيشها الدول الثرية.. وتأكيداً على أن الهدف من «السوق».. هو حسن استثمار الموارد.. بما يؤدى إلى مواجهة إيجابية وفعالة للمفاجآت.. والظروف الطارئة.

●●●

ها هى التجربة تثبت بالدليل القاطع بأن عنصراً واحداً من عناصر الدخل القومى لا يمكن الاعتماد عليه منفرداً.. فمصر ـ على سبيل المثال ـ لو كانت قد ربطت مشروعات التنمية بها بصناعة السياحة فقط.. لتجمدت تلك المشروعات وتوقفت.. بعد الضربة التى أصابت السياحة فى شهر نوفمبر الماضى.. لكن لأننا اعتمدنا على مصادر كثيرة ومتعددة.. لم تتوقف مسيرتنا.. ولم نتراجع عن تنفيذ بند واحد من بنود الخطة التى سبق أن أعددناها ورسمناها.



إذن.. لو انتقلنا بنفس الفكر إلى دائرة أرحب، وأوسع لتبينا مدى أهمية.. استثمار عدة عناصر مجتمعة مع بعضها البعض.. مثل العنصر البشرى، والتكنولوجى، والمادى، والمعنوى.. وغيرها.. وغيرها.. بحيث إذا حدثت هزة فى أسعار البترول كما هو الآن.. لا تتأثر الدول التى تنتجه.. لأن السوق العربية تفى - عندئذ - بالمتطلبات، والاحتياجات بحيث لا تتجه دولة من الدول إلى وقف مشروعاتها الطموحة.. أو إلى خفض الاعتمادات المقررة للبناء، أو للتعليم، أو للصحة.. وهكذا دواليك.

●●●

إذن.. أعود لأكرر.. أن مصر حينما دعت إلى إنشاء السوق العربية.

فقد كان قصدها نبيلاً.. وهدفها واسعاً، وعاماً.. وهى فى جميع الحالات لا تبغى منفعة شخصية.. ولا يحركها هوى ذاتى، بل حسبها دائما.. المصلحة العربية العامة

والآن.. هل يجتمع العرب.. كل العرب.. على كلمة سواء.. ويستفيدون من الواقع الذى يعيشونه.. ويعلنون فى شجاعة، وجرأة إنشاء السوق المأمولة..؟



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٧/١٩٩٨

السوق العربية المشتركة بين الحلم والواقع

٢ مطلوب الاهتمام بالتنمية أولا .. ومواجهة خطر التهميش

الخبراء يتساءلون :

كيف ننشئ سوقا عربية في ظل القيود على حركة الأموال والأفراد؟؟

رغم ان السوق العربية المشتركة حلم عربي قديم وانها قد اصبحت ضرورة ملحة من اجل التكامل الاقتصادى إلا ان الخبراء يرون انها قضية ارادة سياسية قبل ان تكون قضية تعاون اقتصادى ورغم قيام الدول العربية باقرار نظام منطقة التجارة الحرة العربية الا أن السوق العربية المشتركة تظل محصورة فى دائرة الحلم اكثر منها فى دائرة الواقع مالم تتحقق الشروط والضمانات اللازمة لإقامتها. ولكن الارادة السياسية ليست هى العقبة الوحيدة التى تحول دون سرعة التنفيذ ولكن تظهر عقبات اخرى مثل تشابه منتجات هذه الدول العربية وتراجع معدلات التنمية فى العديد من تلك الدول ارتفاع تكلفة التبادل التجارى فيما بينها بالمقارنة مع السلع المتبادلة مع الدول الاجنبية وقد كان الرئيس حسنى مبارك فى مقدمة الزعماء العرب الذين يدعمون فكرة السوق العربية ويساندونها للخروج بالسوق الى حيز التنفيذ. وترصد صفحة اقتصاديات عربية ابرز الاراء التى ابداها الخبراء فى الندوة التى اقامتها الجمعية المصرية لتكنولوجيا التسويق برئاسة الدكتور احمد شيحة وتدور حول موضوع السوق العربية المشتركة بين الحلم والواقع.



فى البـداية د. على السلمى وزير التنمية الادارية السابق ورئيس الجمعية العلمية العربية للإدارة ومقرر الندوة يطرح سؤالا جوهريا هو هل نحن نبحث عن السوق العربية المشتركة باعتبارها اطارا لعمل اقتصادى يؤدى بالدول المشاركة فيه الى وضع افضل من ناحية المعاملات البينية فيما بينها ام نحن ننطلق فى هذه القضية من خلال دوافع عاطفية وغير مدروسة ولا تستند فى الواقع إلى اسس جديرة بأن تحمل هذه السوق من حيث الفكرة الى حيز التنفيذ؟ ويرى د. السلمى ان الدوافع العربية فى كثير من الحالات كانت دوافع عاطفية والدليل على ذلك حصر مفهوم السوق العربية فى التبادل السلعى فقط وكذلك الخدمات بين تلك الدول العربية بينما حرية التنقل بين الدول العربية ذاتها مقيدة ، ويتساءل: كيف نتخيل السوق العربية لا يستطيع الافراد ورؤوس الاموال الانتقال فيما بينها بسهولة؟؟ وكيف نتصور سوقا عربيا بينما لا يستطيع العربى فيها ان يمتلك محلا تجاريا فى بلد عربى اخر؟؟ ان مصر تكاد تكون البلد العربى الوحيد الذى لا يضع قيودا على ممارسة النشاط الاقتصادى او الانتقال بالنسبة بالاشقاء العرب. ومن هنا يقول الدكتور السلمى فإن المقومات الموضوعية لقيام سوق عربية مشتركة فى تصورى ليست جاهزة حتى الآن وانه يمكن القول بان الارادة السياسية بالنسبة لقيام السوق العربية المشتركة غائبة او غير موجودة، باستثناء مصر التى تحرص على فتح افاق ايجابية للعمل العربى سواء على المستوى السياسى او الاقتصادى او الاجتماعى او الثقافى.

منتجات متشابهة ومكررة

ويضيف الدكتور السلمى انه لكى تنشأ سوق عربية فلابد ان يكون هناك «تمايز» بين اقتصاديات الدول التى ترغب الدخول فى هذه السوق حتى يمكن ان يحدث نوع من التكامل فيما بينها لأن التشابه الموجود بين اقتصادات هذه الدول يثير الى حد كبير احتمالات سلبية لعملية اقامة السوق المشتركة وهذا يعنى ان معظم الدول العربية تعتمد على الصناعة الاستخراجية وتعتمد دول الخليج على استخراج البترول والتجارة فيه ولو نظرنا الى هيكل الصناعات التحويلية نجد ان معظمها ينحصر فى مجال الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التى يتم انتاجها بترخيص من المنتج مثل المشروبات الغازية والمعلبات مما يجعل امكانية التكامل وامكانية التبادل التجارى فيما بينها عملية صعبة.

وهنا يمكن ان تلعب الارادة السياسية دورا فى التكامل الاقتصادى كما فعلت المجموعة الاوروبية مثلا حينما حرصت على توزيع الانشطة الاقتصادية فيما بين دول المجموعة على اساس الميزة التنافسية فى كل دولة وعلى سبيل المثال حرصهم على ان تبقى البرتغال دوله سياحية من الدرجة الاولى ولا يقام فيها انشطة صناعية اساسية وتحرص دول المجموعة على مساندتها فى هذا المجال حتى تتفرغ لاقامة المشروعات السياحية ومشروعات البنية الاساسية كالطرق وغيرها وبالتالى لا تضطر البرتغال للانزلاق لمشروعات صناعية تكرر ما هو موجود فى دول اخرى ويمكن الا تتوافر لها فرص النجاح . وهذا المثال الاوروبى نفتقده فى الدول العربية فإن صناعة الحديد والصلب مثلا قد نشأت فى عدة دول عربية ليس لها مقومات هذه الصناعة فتضطر لاغراق الاسواق الاخرى بطرح منتجات بأسعار تقل عن اسعار التكلفة ويشير الدكتور السلمى اننا يجب ان نواجه انفسنا بعدة اسئلة ابرزها هل هناك اسس موضوعية لقيام سوق عربية مشتركة وهل هناك موانع تعوق قيامها وتحد من كفاءتها هناك فعلا حوافز تسمح بنجاح هذه السوق اذا نشأت؟ ويضيف قائلا انه لكى تقوم سوق عربية مشتركة يجب ان تقوم اليات تنظيمية لها إلا ان هذه الاليات غائبة وهذا ما يفسر وجود اتفاقيات قديمة لم تر النور حتى الآن لعدم وجود هذه الاليات التنظيمية لوضعها موضع التنفيذ

ويضيف أنه اذا رجعنا لعنوان الندوة حول السوق العربية ما بين الحلم والواقع فإننى اميل ـ والكلام للدكتور السلمى ـ الى ان السوق حتى الآن تقع فى دائرة الحلم وعلينا ان نستيقظ حتى نضعها فى موضع الواقع.

البنية غير جاهزة

اما الخبير الاقتصادى د. احمد شيحة رئيس الجمعية المصرية لتكنولوجيا التسويق فإنه يطالب بايجاد منظور عربى واحد لمستقبل اقتصادى يحقق امال الدول العربية فى عمل تكتل اقتصادى قادر على الصمود امام التكتلات الاقتصادية الكبرى فى العالم، وهذا يستلزم المزيد من التنسيق لايجاد توازن بين الصناعات المختلفة سواء بين الدول العربية او داخل كل دولة عربية على حدة من خلال دراسات مكثفة لملاءمة اية صناعة من ناحية السعر والجودة والطاقة الاستيعابية للأسواق. ويؤكد الدكتور شيحة اهمية التكامل والسعى لاقامة السوق حتى لو بدأنا بمجموعة من الدول بشرط الا تكون دولا متشابهة من الناحية الاقتصادية بحيث تكون الظروف الاقتصادية فيما بينها مختلفة حتى تكون هناك امكانية للتكامل الاقتصادى، ويرى الدكتور شيحة ايضا ان البنية الاساسية بين الدول العربية ليست جاهزة لايجاد سوق عربية مشتركة فى الوقت الحالى ويضرب مثلا على ذلك بأن تكلفة البضائع التى تصدر من مصر لميناء قابوس فى عمان مثلا توازى ضعف تكلفة البضائع المماثلة التى تنقل من ايطاليا لنفس الميناء مما يشير الى اهمية اصرار الدول العربية على ازالة التعقيدات الاجرائية بالموانى وتقليل الرسوم الخاصة، بالشحن وتبادل التسهيلات اذا كانت هذه الدول راغبة فعلاً فى اقامة سوق مشتركة . ويرى الدكتور شيحة اهمية الاتجاه نحو اقامة السوق ولكن بشرط الحرص على توفير المقومات الاساسية اللازمة لهذه المرحلة وهذه لا تتم بالتخلى عن التحفظات السياسية الموجودة لدى معظم الانظمة العربية حاليا والتى تعرقل اقامة السوق.

التكامل الإقليمى

إلا ان الدكتور طه عبد العليم نائب مدير مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية يقدم عدة أسانيد تدفع الاتجاه للتسليم بضرورة السوق العربية المشتركة مشيرا الى قضية التكامل الاقليمى التى اصبحت هى السمة الرئيسية للتطور الاقتصادى فى العالم كله باعتبارها تعنى تكاملا اقتصاديا بين دول متجاورة وهو ما يدفع مصر والدول العربية إلى ان تحقق هذا التكامل الذى يمكن ان يتسع مستقبلا ليشمل دولا مثل تركيا وايران . وهنا يحذر الدكتور عبد العليم من الخطر الاكبر والتحدى الاعظم الذى يتعين على العرب مواجهته وهو خطر التهميش فى الاقتصاد العالمى ويتمثل هذا الخطر فى ان نجد التزايد العالمى فى تدفق الاستثمارات العالمية وفى معدلات انتقال التكنولوجيا وفى تدفقات التجارة العالمية بينما تتناقص حصة العالم العربى منها رغم اهمية النفط فى العالم ويتضح ذلك من انخفاض الطلب العالمى على النفط العربى والانخفاض العام فى اسعاره نتيجة ترشيد استخدامه وايجاد بدائل له.

وفى مقدمة وسائل مواجهة هذا التهميش ان نصبح قوة اقتصادية حقيقية وان نصبح شركاء حقيقيين للآخرين lreal partners وان يشعر الآخرون بأنهم بحاجة لنا كما نحن بحاجة لهم.

ولذلك فـان التكامل الاقليمى هو ضرورة حتمية كما تكشف عنها اوضاع العالم ويجب ان يتحقق هذا التكامل بين انحاء العالم العربى.

ويرى الدكتور طه ان السوق العربية هى مستوى اعلى من التكامل لأن جوهرها يعتمد على انتقال قوة العمل اضافة لعملية تدفق وتوطن رؤوس الاموال ولا يمكن انتقال قوة العمل إلا بتحقيق اكبر قدر من تحرر مستويات الدخول ورفع مستوياتها بين الدول العربية وهذا سيحتاج الى جهد شاق



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦/٧/١٩٩٨

بسبب الثروات النفطية التى تسببت فى فجوة كبيرة بين مستويات معيشة المواطنين فى الدول العربية ويمكن تضييق هذه الفجوة عن طريق التصنيع وهنا اقول والكلام للدكتور عبد العليم إن التنمية هى الطريق الامثل للتكامل وليس العكس لأن التكامل يتم بين قوى تنتج لبعضها او تنتج ما تحتاجه مع بعضها البعض وهذا رهن بمستوى عال من التصنيع.

ويامل الدكتور طه عبد العليم فى ان تصبح مشروعات التنمية فى الدول العربية دعما للتكامل العربى وليست قيدا عليه بحيث تنزع مشروعات التنمية نحو المنافسة العالمية والتصدير بدلا من ان تنزع نحو الحمائية والاستهلاك الداخلى، ويرى ان الادارة السياسية التى كانت معوقا من معوقات التكامل فى الماضى، يمكن ان تصبح فى المستقبل عنصرا دافعا للتكامل وهذا ما شاهدناه فى تجربة الاتحاد الاوروبى وخاصة لو علمنا أن الناتج الاجمالى للدول العربية مجتمعة لا يزيد على نصف الناتج المحلى لايطاليا .

ويرى نائب مدير مركز الدراسات بالاهرام ان السوق المشتركة ليست حلما ولكنها ضرورة مؤجلة ومشروطة بتحقق شروطها .

مدخلان للتكامل

اما الدكتور محمد الباز الاستاذ بكلية تجارة الزقازيق فيرى ان فكرة التكامل العربى بشكلها الاقتصادى اصبحت مطروحة اليوم إكثر مما مضى حيث كانت مطروحة فى الماضى من خلال المفهوم العاطفى فقط، وحتى تكون بداية تحقيق فكرة السوق العربية بداية واقعية فإنه لا بد من البدء بتطبيقها جزئيا من خلال الدول المتشابهة والدول التى تتلاقى ارادتها السياسية.

ويرى ان هناك مدخلين لتحقيق التكامل اولهما من خلال تحرير التجارة وازالة القيود الجمركية وتكون البداية بتوسيع حجم السوق، وهناك مدخل تنموى يقوم على انشاء صناعات بالعالم العربى وانشاء بنية اساسية لا يكون بينها تماثل وانما تكامل حيث ان المشكلة فى عالمنا العربى هذه مشكلة تنموية يضاف اليها مشكلة ارادة



سياسية. ولهذا فإن المطلوب احداث تغيير نوعى فى البنيان الاقتصادى العربى من خلال خطة استراتيجية نبدأ بها فورا والا فلن يكون للعرب اى وجود فى القرن القادم.

الا ان الدكتور ابراهيم مختار رئيس احدى شركات الاوراق المالية يضيف جانبا مهما فى هذه القضية حينما لا يعتبر السوق العربية حلما مستحيلا ولكنه ينظر لها على انها حلم قابل للتحقيق ببذل الجهد والعرق واعداد الارضية المناسبة له ويرى ان افضل طريق للتكامل هو توسيع دائرة المشاركة العربية، ويمكن دعم هذه المشاركة من خلال اسواق المال العربية التى تستطيع استقطاب رؤوس الاموال العربية لتنمية الشراكة والتعاون العربى واذا نجحنا فى ذلك يمكن الانتقال لخطوات ابعد وكلها اسس واعمدة توضع جنبا الى جنب لتهيئة الطريق الى التكامل العربى.

مقومات اساسية

ويقدم الدكتور على السلمى صياغة نهائية لحصيلة الاراء فى ندوة السوق العربية المشتركة حتى تنتقل من دائرة الحلم الى دائرة الواقع بضرورة العمل على ازالة التناقضات والخلافات العربية - العربية وكذلك على الدول العربية ان تصل الى حد ادنى من المواقف المشتركة سواء فيما بينها او فى مواجهة العالم الخارجى وكذلك اعادة رسم خريطة استثمارية للعالم العربى وفقا للميزة النسبية لكل دولة على حدة وايضا الحرص على تكريس حركة التنمية فى كل دولة عربية مع توسيع السوق العربية لتضم ٢٤٠ او ٢٥٠ مليون مستهلك والتنسيق بين النظم الادارية فى العالم العربى للقضاء على معوقات حركة التجارة فيما بينها وقد اثار الدكتور السلمى قضية ان عددا من الدول العربية لم تعترف حتى الآن بالانترنت!!



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٦/٧/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نحو سوق عربية دوائية مشتركة

بقلم

د . مصطفى ابراهيم

عضو مجلس إدارة الاتحاد العربى لمنتجى الأدوية

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين تقدما تقنيا وتكنولوجيا فى مجال الصناعات الدوائية ، كما شهد قيام تكتلات اقتصادية على المستوى الإقليمى للتعاون فى كافة الأنشطة ومنها السوق الأوروبية المشتركة .. تكتل جنوب شرق آسيا .. التكتل الأمريكى الكندى المكسيكى.. تكتل دول أمريكا اللاتينية .. تكتل دول شرق أفريقيا وغرب أفريقيا وغيرها من التكتلات.

كما شهد قيام الشركات المتعددة الجنسيات الخاصة بإنتاج وتسويق الدواء وأخيرا جاءت اتفاقية التجارة العالمية (الجات) والتى جاء من بين بنودها أن الصناعة الدوائية تخضع بنود حماية الملكية الفكرية والتى تشمل بخلاف الاعمال الفكرية والأدبية الاختراعات والابتكارات والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وغيرها، وعلى أن يتم احتكار هذه الملكية الفكرية ومجهودات أصحابها لفترة معينة تصل إلى عشرين عاما، كما أن اتفاقية الجات تمثل تحديا للصناعة الدوائية العربية حيث شملت بخلاف صناعة المواد الفعالة حماية المنتج النهائى وعليه وضعت قيودا على التصنيع بنظام الاتفاقيات وقد منحت الاتفاقية فترة سماح ما بين خمس إلى عشر سنوات تحدد بناء على متوسط دخل الفرد السنوى وذلك لاتاحة الفرص للدول بموائمة ظروفها خلال تلك الفترة ويهمنا فى هذا المقام الصناعات الدوائية العربية وتوفير الدواء للمواطن العربى بيسر وبسعر مناسب حيث أنه معروف أن المصانع العربية الموجودة حاليا تغطى حوالى ٥٠٪ من احتياجات المنطقة كاشكال صيدلية وما لا يزيد على ١٠٪ من الخامات الدوائية التى تستورد أغلبها من الخارج وأن تأثير الجات سيتم من خلال ضرورة الالتزام بالمواصفات المحددة عالميا للأدوية.. والأسواق المفتوحة وعدم حماية الإنتاج المحلى وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وليس أمام الدول العربية أمام هذا التحدى وخصوصا بعد تطبيق سياسة الأسواق المفتوحة وحماية الملكية الفكرية وعدم تطبيق نظم الحماية المحلية سوى البدء فورا من الآن وقبل فوات فترة السماح بالعمل على المستوى العربى بوضع استراتيجية علمية وعملية دوائية بعيدة عن الشعارات ومن أجل صالح المواطن العربى فى كافة أنحاء الوطن العربى الكبير فى تخطيط أنشطة بحوث وتطوير وتصنيع الدواء وتحديث اقتصادياته واستيعاب التقنية الحديثة فى صناعة الدواء وخصوصا صناعة الخامات الدوائية والمستلزمات الطبية وتطوير البحوث الدوائية وربط مراكز البحث العلمى للجامعات العربية والمراكز المتخصصة بالصناعة الدوائية العربية واستغلال الطاقات الطبيعية المنتشرة فى أنحاء الدول العربية من نباتات طبية ومواد أولية ومن مشتقات البترول للاستفادة من الصناعة الدوائية.

كما أنه قد يكون من الضرورى إنشاء شركات متعددة الجنسيات من الدول العربية لصناعة الأدوية ولعله قد يكون من المفيد العمل وبسرعة خلال فترة السماح على إقامة صناعة دوائية عربية قوية مع تواجد المنافسة المتوقعة بغية أن يحصل المواطن العربى على الدواء بيسر وسهولة وبسعر مناسب.

ولتحقيق ذلك ربما يمكن إقامة سوق عربية مشتركة للدواء هى إحدى الوسائل المهمة لمواجهة ما بعد الجات ولكن قبل القيام بأى سوق مشتركة فإنه لابد من توافر بعض العناصر الأساسية منها رغبة حقيقية فى قيام هذه السوق من كل المشتركين فيها .. توافر منفعة مؤكدة للاطراف المشتركة فى هذه السوق.. واتساع مفهوم السوق لأبعد من مجرد تبادل سلع محددة بل لابد من امتدادها لحرية انتقال السلع والخدمات والأفراد والأموال.

والسوق المشتركة تعنى بالضرورة وجود مزايا خاصة للدول المشتركة فى هذه السوق مثل الاعفاءات الجمركية والمعاملات الحكومية .. الخ.

السوق المشتركة بين مجموعة من الدول تتطلب وجود درجة من التوازن فى قيمة النقد وأسعار الصرف ومستوى التقدم التكنولوجى إلى حد ما.

كما تقوم السوق المشتركة على مبدأ التبادل أى أن تكون حركة التجارة بين البلاد العربية فى اتجاهين وليس فى اتجاه واحد.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٧ / ١٩٩٨

السوق العربية المشتركة .. دعم لوحدة الصف

■ سرور فى المؤتمر البرلمانى العربى:

شارك وفد من مجلس الشعب فى أعمال المؤتمر البرلمانى العربى الذى عقد دورة جديدة له فى العاصمة الموريتانية نواكشوط، وذلك برئاسة الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ورئيس الاتحاد البرلمانى العربى.

وقد ألقى الدكتور فتحى سرور كلمة فى افتتاح أعمال المؤتمر الذى ناقش التطورات السياسية لمسيرة السلام بالشرق الأوسط، وإقامة السوق العربية المشتركة ودعم العلاقات البرلمانية بين الدول العربية وإنشاء برلمان عربى موحد، حيث أكد الدكتور سرور أن التضامن العربى وتحقيق المصالحة العربية اللذين نص عليهما قرار مجلس الاتحاد فى دورته السابقة بصنعاء هدفان لا يمكن أن نحيد عنهما أو يفتر اهتمامنا بهما مهما كانت المشاق والعقبات. وفى الواقع انهما هدف واحد، فلا تضامن دون مصالحة، وأى تضامن لا يبنى على مصالحة حقيقية لن يكون سوى إنجاز هش لا يدوم، ولقد استشعرت الدورة السابقة لمجلس الاتحاد هذا المعنى، فوضعت هذا الموضوع على صدارة اهتماماتها فى الدورة الثانية والثلاثين لمجلس الاتحاد ومؤتمره الثامن.

والواقع أن أمتنا لم تكن بحاجة الى تضامنها مثلما هى الآن فقد تجاوزت الحكومة الإسرائيلية كل الحدود المقبولة والمعقولة فى تجاهل التزاماتها تجاه المجتمع الدولى، والاستخفاف بمبادىء القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة، وذلك على نحو بات يهدد المصالح والحقوق العربية تهديداً خطيراً، بل ويهدد استقرار وأمن المنطقة ككل.

إن هذه التحديات تفرض علينا مزيداً من التضامن لتحقيق الكيان الإقليمى العربى الواحد. ذلك الكيان الطبيعى بحكم جذوره التاريخية والثقافية والاجتماعية، يجب أن يستكمل مقوماته الاقتصادية بتنفيذ مشروع السوق العربية المشتركة. ولسنا فى حاجة إلى أن نشير إلى أنه رغم ظهور العولمة الاقتصادية، فقد ظهرت كيانات اقتصادية إقليمية جبارة كما هو الحال فى الاتحاد الأوروبى، والنافتا التى تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وشيلى، والافتا التى تضم دول جنوب شرق اسيا، ومنتدى التعاون الاقتصادى بين دول اسيا والدول المطلة على المحيط الهادى، والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (الكوميسا)، وغيرها من الكيانات الاقتصادية فى اسيا وامريكا اللاتينية. ومما يدعو للاسف أننا لا نرى فى قائمة التكتلات



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٧/١٩٩٨

الاقتصادية الإقليمية
تكتلا اقتصادية عربيا.
ومازلنا فى مرحلة
بدايات التنفيذ، وقد كنا
من الاوائل فى مراحل
التفكير والتخطيط ولابد
أن نستكمل وبسرعة
مقومات انشاء السوق
العربية المشتركة لكى
نقيم تكتلنا الإقتصادى
العربى الذى يحقق
اعتمادا ذاتيا مشتركا،
ينفتح على العالم وعلى
سائر التكتلات الإقليمية
ويكون نقطة انطلاق
نحو التجارة العالمية. ■



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ٧ / ١٩٩٨

السوق العربية المشتركة.

«محلك سر»!

مقوماتها لم تتوافر بعد بين الدول العربية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٨/٧/١٢

ما الأسباب التي تقف حائلا دون قيام سوق عربية مشتركة.. دون تكتل اقتصادى عربى؟ كيف نستفيد من النموذجين الأوروبى والأسيوى فى حالة الشروع فى بناء هذه السوق أو هذا التكتل؟

وما الوضع الذى يمكن رؤيته من خلال المقارنة مع هذين النموذجين؟ ما هي القاعدة التى يجب الانطلاق منها عند التأسيس؟ .. ما دور القرار السياسى والنظم فى الدول العربية ودور القطاع الخاص ورجال الأعمال فى قيام هذه السوق؟ كل هذه التساؤلات هي محور تحقيقنا.

■ علاء حسين ■

فى البداية اكد رجل الاعمال والخبير الاقتصادى والمالى المصرى الدكتور هانى عبد الجليل العمرى أن ايجاد سوق عربية مشتركة لا يمكن أن يتم من خلال قرار سياسى.. وإنما بناء على سياسة اقتصادية موحدة بين الدول العربية عبر عدد من السنين لايجاد تجانس شامل وتكامل داخل السوق، وقد تنتهى فى المستقبل إلى وحدة سياسية وليس العكس، ويا حبذا لو اسرعنا فى انشاء السوق الاقتصادية العربية قبل أن تجرفنا امواج العولمة الشرسة.

واضاف ان رجل الأعمال العربى لا يمكن أن يستثمر جهده ووقته وماله فى السوق الاقتصادية العربية فقط، وذلك لأسباب عديدة أهمها اولا انه لا توجد سوق اقتصادية عربية، حيث ان ذلك يتطلب العديد من المقومات التى لم نوفرها بعد بين دولنا من المحيط إلى الخليج.

ثانيا: عدم وجود هوية اقتصادية عربية واحدة مثل الانتقال لاقتصاديات السوق، أو اكتمال الحرية الاقتصادية ونظام ضرائبى ونقدى موحد بل حتى يومنا هذا لم تتوازن بين تلك الدول القواعد والقوانين التى توجد المناخ الاستثمارى السليم، وان كان ذلك لا يمنع الاطراء على دول مثل مصر والاردن والمغرب وتونس وبعض الدول الخليجية التى تسعى لاتباع سياسات متشابهة لتعظيم معدلات النمو الاقتصادى بها.



ثالثا: أننا لم نوجد المجال الاستثمارى السليم لكى يقصر المستثمر العربى استثماراته على مثل هذا السوق، وعلى سبيل المثال إزالة جميع القوانين واللوائح التى تمنع الاستثمارات الخارجية.

ويؤكد كذلك الدكتور العمرى أن السوق العربية المشتركة بالمقارنة بين النموذج الاوروبى والنموذج الشرق أسيوى نجدها تتارجح، فالسوق الأوروبية عندما بدأت أولى مراحلها التى ظهرت فى عام 1957 عند انشاء مجموعة منتجى الحديد والفحم الأوروبية، كانت تهدف إلى المرور بمراحل عديدة من التكامل وإزالة العوائق، وذلك لتصل إلى التعامل الشامل بينها كسوق واحدة كبيرة تتصف بصفات موحدة وتتعامل مع الخارج ككتلة قومية اقليمية.

أما سوق شرق أسيا التى أنشأت فى عام 1967 بين ست من دول شرق أسيوية فكانت ومازالت هدفها انجاح التعامل الداخلى مع بعضها أو بصفة الأبمية، وهو نفس مبدأ معاملة الدول الاكثر تميزاً، وقد أدى ذلك إلى مضاعفة صادراتها من خلال اندماجها فى العالم الخارجى 30 مرة خلال الـ 25 سنة الماضية لتصل إلى 850 بليون دولار أمريكى.

إلا أن هذا الاتجاه كان له آثار سلبية منها الأزمة المالية الاقتصادية التى مازالت تمر بها هذه الدول لاعتمادها فقط كاسواق أو كمصادر ائتمان وتمويل لنموها، وهى احد تحديات العولمة وعدم اعتمادها على بعضها ككتلة واحدة.

القاعدة الانتاجية

أما الدكتور محمد محمود امام وزير التخطيط الأسبق فيقول: لابد أن نلجأ إلى الاقتصاد لنبدأ به حتى نصل إلى تكامل اندماجى، فالبدء بالجزء الاقتصادى ليس لأنه أسهل وإنما لأن هناك قدراً كبيراً من العلاقات الجيدة الاقتصادية حيث بلغ حجم التجارة بينهم فى حدود 35 إلى 40٪ إذ كان هناك حيز للدخول فى تكامل ثلث النشاط الاقتصادى..

أما فى الدول العربية فحجم التجارة بينها لا يتعدى 5 إلى 6٪.. وفى مجموعة دول الخمس عشرة لا تزيد على 9٪ وهذا لا يجعل بينها علاقات اقتصادية قوية تدفعها إلى مرحلة السوق المشتركة..

ويضيف د. إمام: عندما يكون هناك قاعدة انتاجية قوية تستطيع أن تزيل العقبات التجاية ينمو الانتاج فيحدث التكامل الاقتصادى والنقدى.

هذه الظروف غير موجودة فى مجتمعنا العربى بل وفى العديد من مجتمعات العالم الثالث التى يراد تنميتها حيث لا توجد القاعدة الانتاجية إذ أن فتح الأسواق لا يؤدى إلى تنشيط التكامل.

ان القاعدة الانتاجية فى حد ذاتها كانت مرتبطة بامتلاك رأس المال ولكن حاليا أصبح الانتاج مرتبطا بالمعرفة والمعرفة ضرورة لتطوير الانتاج وتحسينه، فإذا كانت الأسواق لا توجد بها معرفة وفتحنا الاقتصاد لرأس المال الاجنبى سيؤدى إلى تبعية للاقتصاد العالمى وشركات عابرة القوميات وهى شركات دولية النشاط وشركات متعددة الجنسيات، وهى المسيطرة الأن ورأس المال الموجود حاليا يعد رأسمال مستقل كما هو فى جنوب شرق أسيا .. فيجب أن يمتلك العربى قوة تكنولوجيا علمية وهى تعتمد على كوادر بشرية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ٧ / ١٩٩٨

يساهمون فيه بالتشييد والمعرفة ليتعاملوا مع العالم أخذا وعطاء.

فيجب الدخول فى الصناعة الانتاجية باعادة بناء الهياكل الصناعية وبصورة مترابطة حيث ان السلع الانتاجية تعمل على أن تاخذ الصناعة لتغطى صناعة أخرى.

وقال إن وادى التكنولوجيا الذى تقوم بمصر بانشائه حاليا من المشروعات الجيدة التى يجب أن يراعى فيها أن يقام على نظام ادارى سليم ونظام مالى سليم، مع مراعاة ايجاد نظام انتاجى وتسويقى متخصص فى بعض اجزاء من النايل سات أو مكونات الكمبيوتر ولكنه فى النهاية مشروع جيد يجب أن يتبعه مشروعات أخرى.

كنا الأسبق. ولكن؟

أما الدكتور أحمد يوسف مدير معهد الدراسات العربية بجامعة الدول العربية فيقول: لقد بات هذا الحديث مكررا ومن نافلة القول إن نقول إن الاتحاد قوة أو أننا نعيش عصر التكتلات ويكفى فقط أن نتذكر أن الحديث عن أوروبا كقوة عالمية مؤثرة فى مطلع القرن الواحد والعشرين لم يكن ممكنا دون الوحدة الاقتصادية، كذلك يكفى أن نتذكر الآثار الهائلة مع اقتصاديات الدول العربية عندما يكتمل تطبيق شروط اتفاقية الجات لكى نخلص فى النهاية إلى أنه إذا كان التكامل الاقتصادى العربى أمرا مرغوبا فيه أو مصدر قوة يمكن تركه والتسلح بغيره فإنه أصبح الآن مسألة بقاء والمحزن أن العرب كانوا أول من توصلوا إلى أهمية التكتل الاقتصادى بدليل توقيع اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى فى عام 1950 فى اطار الجامعة العربية أى قبل معاهدة روما التى أنشأت الاتحاد الأوروبى الحالى بسبع سنوات تقريبا. ويلفت النظر أنه بينما ثبتت عملية التكامل الاقتصادى العربى فى مكانها فإن غيرها وعلى رأسها عملية التكامل الاقتصادى الأوروبى قطعت أشواطا هائلة.

ويضيف د. أحمد: يتصور البعض أن الفشل فى تحقيق أدنى درجات التكامل الاقتصادى العربى حتى الآن يعود إلى ارتباط الاقتصاد بالسياسة فى الساحة العربية ومن ثم ينادى بفصل الاقتصاد عن السياسة كى يمكن لعملية التكامل الاقتصادى العربى أن تتقدم ويستشهدون فى ذلك بعملية التكامل الاقتصادى الأوروبى التى نجحت من وجهة نظرهم بسبب هذا الفصل، والواقع أن ثمة خلطا بين اقتصار عملية التوحد الأوروبى على الجانب الاقتصادى وبين فصل الاقتصاد عن السياسة فهذا الفصل مستحيل ببساطة لان القرار الاقتصادى قرار سياسى ولانه لو لم تكن الدول الأوروبية الداخلة فى الاتحاد الآن متشابهة النظم السياسية، فكلها نظم ديمقراطية ليبرالية لاستحالة تقدمها فى طريق الوحدة الاقتصادية، ببساطة لان رؤاها للمستقبل كانت ستختلف باختلاف نظمها السياسية ولانه لو لم تكن الدول الأوروبية الاعضاء فى الاتحاد الأوروبى تملك مؤسسات سياسية ناضجة لتعثرت قراراتها الخاصة بالوحدة الاقتصادية الأوروبية.

قرارات محلك سر!

ويقول زياد سعد الدين رئيس مجلس ادارة شركة سندرا للملابس ش.م.م. أن فكرة الاقتصاد الموحد للدول العربية مرت بالعديد من فترات التحرك والسكون حتى عام 1973 ومع ارتفاع عائدات البترول عندما أدى الثراء البترولى فى الدول البترولية إلى تدفق العمالة العربية من الدول كثيرة السكان إلى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ / ٧ / ١٩٩٨

الدول العربية البترولية وتدفقت بعض أموال عربية من الدول البترولية
إلى الدول العربية الاخرى ولكن ظلت حركة تدفق الاموال محدودة ورغم
قرار توقيع مؤتمر القمة العربى فى 1980 بعمان بدون وجود مصر
لاستراتيجية مشتركة وخطة مشتركة للتنمية فإن ما تم الاتفاق عليه لم
يتخذ أى خطوات تنفيذية.

ويؤكد زياد سعد الدين ان مصر دولة كبيرة تتسع وتسمح بالاشتراك
فى التكتلات العربية لأسواقها الكبيرة ومنتجاتها المتنوعة وذلك ما يمكنها
من ان يكون لها ثقل فى المساومات الدولية الاقتصادية مع الدول
الخارجية.

وعلى سبيل المثال فإن المستثمرين من خارج مصر قد يختلف قرارهم
بالاستثمار فى مصر لو كان السوق المصرى محدودا باطار مصر وحدها
او جزء من سوق عربى يتسع ليضم كل العرب من
المحيط إلى الخليج.

وأن ذلك لن يتم إلا من خلال القطاع الخاص
حيث ان اغلب الدول العربية الآن حدثت فيها
تحولات اقتصادية واجتماعية أدت إلى زيادة دور
القطاع الخاص حيث ان رجال الاعمال العرب عندما
يدخلون فى علاقات اقتصادية يبنون قراراتهم على
أسس اقتصادية بحتة لحماية مصالحهم من
التدخلات السياسية غير الرشيدة فى بعض
الاحيان.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦/٧/١٩٩٨

الناس والاقتصاد

التكامل الاقتصادى العربى خيار المستقبل

هناك ملاحظة تلفت النظر فيما يعرضه تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات ، وهذه الملاحظة هى انه رغم تحسن مناخ الاستثمار فى الاقطار العربية، وظهور تشريعات جديدة هدفها جذب الاستثمارات، فإن الاستثمارات العربية البينية لم تتجاوز فى عام ١٩٩٧ المليارين ونصف المليار دولار من مجموع رؤوس اموال عربية مهاجرة خارج الوطن العربى تصل الى نحو ٨٥٠ مليار دولار، وهذا يعنى ان الاستثمارات البينية العربية تمثل رقما «مخجلا» فى الوقت الذى تنادى فيه بتكامل اقتصادى عربى يواجه التكتلات الاقتصادية العالمية ويهدف الى تدعيم التنمية فى كل دولة من الدول العربية.

ولاننكر ان دعوة الرئيس مبارك بضرورة ايجاد تكامل اقتصادى عربى، وانه لامفر من الوصول الى هذه الصيغة، وبتحرك الرئيس مبارك نحو هذا الهدف كان له تاثيره الايجابى، فقد شهد عام ١٩٩٨ اول تطور ايجابى فى طريق التكامل الاقتصادى العربى بالاعلان عن الموافقة على البرنامج التنفيذى لاتفاقية تنمية وتيسير التجارة العربية البينية بهدف الوصول الى اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتى بدات تدخل حيز التنفيذ مطلع العام الحالى، وان كانت قد بدات على استحياء من حيث عدد الدول المشاركة، ومن حيث عدد السلع التى تطبق عليها التخفيضات الجمركية.

وخروج الكثير من السلع ذات الاهمية من نطاق الاتفاقية واعتبارها سلعا ذات معاملة خاصة، وهو لاشك له تاثير سلبى على تشريع الوصول الى منطقة تجارة حرة حقيقية.

وفى كل الاحوال فإن ما يجرى خطوة على الطريق نامل فى ان تستتبعها خطوات اخرى.

وفى اعتقادى ان الوقت قد حان لتبدا خطوات جادة لسوق عربية مشتركة ومسئولية تنفيذ هذا الهدف تتوقف على حكومات الدول العربية ويتوقف فى جانب كبير منه على القطاع الخاص بمؤسساته المختلفة، فالتكامل بين المؤسسات الخاصة العربية هو بداية التحرك الحقيقى لاقامة سوق عربية مشتركة ..

النيات الحسنة وحدها لاتكفى

.. ولكن لابد ان يتبعها العمل.

ان الاجيال القادمة لن تغفر لنا اى تباطؤ او تاخر فى إقامة تكتل اقتصادى عربى.

عبدالرحمن عقل



المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/٧/١٩٩٨

لجنة برلمانية للسوق العربية المشتركة

جاء قرار مجلس الشعب بموافقته على قرار اللجنة العامة بتشكيل لجنة خاصة لمتابعة انشاء السوق العربية المشتركة بناء على توصية الاتحاد البرلماني العربي.. قرارا سليما وموفقا لدفع ودعم العمل العربي المشترك لتحقيق نداء الرئيس حسني مبارك بانشاء السوق العربية المشتركة ولتصبح امرا واقعا وليس مجرد حلم. وقد شكلت اللجنة برئاسة الدكتور طلبه عويضه رئيس لجنة الخطة والموازنة وبعضوية عبد الله طايل رئيس اللجنة الاقتصادية والدكتور عبد الاحد جمال الدين رئيس لجنة الشئون العربية والدكتور أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة والمهندس ابو بكر الباسل رئيس لجنة الزراعة وكل من عبد الوهاب قوطه ومحمد أبو العينين وكان مجلس الاتحاد البرلماني العربي برئاسة الدكتور فتحي سرور قد وافق في اجتماعه الاخير بصنعاء على ان يقوم كل برلمان عربي بانشاء الية لمتابعة انشاء السوق العربية المشتركة مع حكومة كل دولة عن طريق لجنة برلمانية خاصة يتم تشكيلها لهذا الغرض، وتتولى متابعة إنشاء السوق ودفع قيامها لتحقيق الهدف العربي المشترك في هذا المجال.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ / ٧ / ١٩٩٨

مذكرة تفاهم بين الجامعة العربية ومجلس رجال الأعمال:

القطاع الخاص .. ودورهم فى تفعيل السوق العربية المشتركة

فى اطار تفعيل دور القطاع الأهلى العربى فى خدمة المصالح الاقتصادية العربية بما ينسجم وتوجيهات المجلس الاقتصادى ومؤتمر القمة العربى الاخير بالقاهرة تم امس توقيع مذكرة تفاهم بين الجامعة العربية ومجلس رجال الأعمال العرب. وقع المذكرة د. عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية وحمدى الطباع رئيس مجلس رجال الأعمال العرب.

واكد عبد الرحمن السحيبانى الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية أن مذكرة التفاهم تأتى فى إطار دعم الفاعليات الاقتصادية العربية رسمية كانت ام أهلية وانجاح مسيرة العمل العربى المشترك وبناء منطقة تجارة حرة عربية كبرى مشيرا إلى اهمية القطاع الخاص فى المرحلة الحالية باعتبار انه يلعب دورا اساسيا ومهما للغاية فى دفع العمل العربى المشترك.

وقال: ان المذكرة تعد خطوة أولى هامة فى سبيل اقامة السوق العربية المشتركة، مطالبا بزيادة فاعلية القطاع الخاص فى المشروعات الكبرى بالمنطقة.

وأوضح حمدى الطباع رئيس مجلس رجال الاعمال العرب ان توقيع مذكرة التفاهم مع الجامعة العربية يعطى الضوء الاخضر للتعاون والتنسيق بين الجانبين بما يخدم المصالح الاقتصادية العربية المشتركة. وطالب بأن يكون للمجلس خلال المرحلة القادمة دور واضح عن الجامعة العربية فى شكل مراقب. واشار إلى اهمية التوصيات الصادرة من مجلس رجال الأعمال العرب املا ان تحظى باهتمام الامانه العامة للجامعة العربية خلال عرضها على المجلس الاجتماعى والمجالس الوزارية المتخصصة للجامعة العربية لاتخاذ القرارات المناسبة. وأكدت مصادر الجامعة العربية اهمية توقيع مذكرة التفاهم بين الجامعة ومجلس رجال الأعمال العرب خاصة فى ظل تنامى دور القطاع الخاص بالدول العربية فى دعم وتنمية الاقتصادات الوطنية.

أشرف بدر



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٧/١٩٩٨

دراسات

السوق العربية.. هل تبدأ من محطة البورصة؟

كشفت دراسة عربية عن ان التعاون بين البورصات العربية والسعى لقيام سوق عربية للأوراق المالية يمكن ان يحقق أولى الخطوات المرتقبة فى المسيرة نحو اقامة سوق عربية مشتركة وان قيام سوق عربية للأوراق المالية يمكن اعتباره فى مقدمة الاهداف العربية القابلة للتحقيق على ارض الواقع وتذهب الدراسة الى ان العمل المشترك فى سبيل تحقيق هذا الهدف لن يؤدى فقط الى تجسيد صورة هامة من صور التعاون الاقتصادى بين هذه الدول فحسب بل سيؤدى ايضا الى تحقيق نوع من التكامل (Entegratiion) بين أسواق الأوراق المالية فى الوطن العربى.

وتشير الدراسة المقدمة للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع من الخبير الاقتصادى المصرى سيد عيسى ان مجال الاوراق المالية بالذات يتميز بالعديد من المسوغات التى تساعد على تحقيق التعاون المنشود الذى يرقى الى درجة التكامل وتتضمن هذه العوامل توافر قواعد البنية الاساسية فى عدد متزايد من الدول العربية وهى الهياكل التى تتولى مهام الاشراف والرقابة على التداول من خلال الوسطاء المنوط بهم تنفيذ المعاملات.

اتحاد للبورصات

كما تشمل ايضا توافر ارضية تشريعية وتنظيمية مشتركة فيوجد اتحاد للبورصات وهيئات لاسواق المال العربية وقد نجح هذا الاتحاد فى الربط بين ٣ اسواق للأوراق المالية العربية هى اسواق الكويت ومصر ولبنان وقد عقدت عدة مؤتمرات حول القوانين المنظمة لمهنة الوساطة وقد دلت الدراسات المعروضة على هذه المؤتمرات على أن هناك مساحة لاباس بها للاتفاق بين التشريعات المنظمة للتداول فى الأسواق العربية. كما تتضمن عوامل قيام السوق الواحدة العربية للاوراق المالية ايضا تزايد الوعى بخدمات المقاصة والتسوية والحفظ رغم افتقار كثير من الأسواق العربية للعدد الكافى من المؤسسات التى تقدم هذه الخدمات يضاف الى ذلك التحسن النسبى فى مناخ الاستثمار فى معظم الدول العربية فيما يتعلق بمؤشرات الناتج المحلى الاجمالى وتحسن العجز وانخفاض معدلات التضخم والتطور المؤسساتى ويضاف لهذه العوامل أيضا اتجاه الاستثمارات العربية البينية الى التزايد النسبى وانتشار برامج الخصخصة فى البلاد العربية.

ويرى الباحث ان الاستثمار فى الأوراق المالية يتميز بمميزات عديدة تشجع المستثمرين على ارتياده وتلك المزايا لاتخفى على عدد كبير من الدول العربية وفى مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجى ومصر وتشهد بعض الاسواق العربية هذه الأيام اقبالا متزايدا من المستثمرين العالميين لاقتناص الفرص المتاحة فيها وفى مقدمتها السوق المصرية.

ومن مزايا الاستثمار فى الأوراق المالية العربية حرية الدخول والخروج من هذه الاسواق فى وقت قصير نسبيا وضمان الحصول على الحقوق المتبادلة للمتعاملين كما ان الاستثمار فيها يتيح تنويع المحافظ الكبرى للدول والمؤسسات المالية الضخمة وكبار المتعاملين كما يتيح أيضا كفاءة التوزيع للموارد المستثمرة على افضل المشروعات اضافة لوجود بعض الاسواق العربية التى لاتزال ضحلة لا تستوعب توظيف رؤوس الاموال الفائضة لدى مواطنيها الذين يبحثون عن فرص الاستثمار وهو ما يحقق التكامل بين الاسواق على افضل صورة ممكنة عندما تنتقل هذه الأموال الى أسواق عربية اخرى، كما أن اتساع الاسواق سيؤدى على مدى زمنى أطول الى



...وال فى اكثر من اتجاه فى ...عربية.

آفاق المستقبل

وينتهى الدكتور عيسى الى القول بانه بالرغم من ان فرص التعاون والتكامل تبدو اكثر منالا بين اسواق الاوراق المالية العربية عنها فى القطاعات الاخرى فإن هناك حاجة لمساندة الجهود العربية لتحقيق هذا الهدف خاصة ان من مزايا التكامل بين هذه الأسواق ان اعباءها المالية قليلة نسبيا ولكن مطلوب اجراء بعض الاصلاحات التشريعية من اجل استكمال الأجهزة المؤسسية للسوق فى كل دولة والسماح للأجانب بصفة عامة والعرب بصفة خاصة بتملك الأسهم الوطنية واجازة حرية تنقل الاموال او القيم المنقولة وتوافر الحد الادنى من الشفافية فى البيانات التى يجب ان تنشر بصفة دورية.

كما يجب أيضا العمل على تاسيس شركات كبرى على مستوى الوطى العربى كله بدلا من تكرار تاسيسها على مستوى كل دولة على حدة فى مجال الأوراق المالية كما يجب ايضا العمل على تحسين المركز التنافسى لسوق الأوراق المالية العربية بين الأسواق الدولية الأخرى من خلال تحسين الوزن النسبى للسوق العربية. مجتمعة ويرى الباحث انه بالرغم من الوزن النسبي المتواضع الاسواق أوراق المال العربية فإن ذلك لايدعو ابدا للاحباط لان مقومات تنمية هذه السوق المنشودة متوافرة بل تعتبر فى مقدمة مجالات التعاون العربى البينى وهو تعاون يمكن ان يرقى الى درجة التكامل.

وقد ظلت اسواق راس المال العربية منذ منتصف السبعينات اسواقا مصدرة لرؤوس الاموال وقد ان الأوان لتصبح مستوردة لرؤوس الاموال الاجنبية وفى نفس الوقت مستوردة ومصدرة لرؤوس الاموال البينية من خلال السوق العربية للأوراق المالية.



السوق المشتركة من أجل مصلحة الأمة العربية

قال الرئيس حسنى مبارك ان على الامة العربية أن تجتمع دائما اذا كان هناك مايستحق ذلك ومن يتصور انه بعيد عن خطر تدهور الاوضاع فى قضية السلام فى الشرق الاوسط فهو واهم وان مصر حريصة على التشاور كما أنها حريصة على انعقاد اى قمة عربية تحقق التضامن العربى وليس لديها أى محاذير لانعقاد قمة موسعة .

وحول السوق العربية المشتركة اشار الرئيس مبارك الى أن الدعوة الى السوق العربية المشتركة بدأت فى الاربعينات الا انها لم تحقق تقدما وان تحقيق هذه السوق يلزمه ارادة عربية واضحة هذا من أجل مصلحة الامة العربية كلها ويحقق تكاملا بين المنتج العربى سواء على المستوى الصناعى أو الاستفادة من الموارد المتوفرة لدى العالم العربى من ثروات طبيعية ومواد خام.



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢/ ٨/ ١٩٩٨

عبدالجواد على

السوق العربية... انقاذ

أكدت لجنة الشئون العربية والدفاع والأمن القومى للحزب الوطنى الديمقراطى برئاسة الدكتور مصطفى خليل فى مؤتمر الحزب فى دورته السابعة على تأييدها لدعوة الرئيس محمد حسنى مبارك إلى إنشاء السوق العربية المشتركة على اعتبار أن هذا الموضوع لم يعد مسألة هامة فقط وانما ضرورة حيوية لا مناص من أن نضع اقدامنا على أول الطريق لتحقيقها لمواجهة المتغيرات الاقليمية والدولية . لهذا فانه مع ترحيب مصر ودعمها الكامل لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وبرنامجه التنفيذى الذى بدأ بالفعل فى أول يناير ١٩٩٨، فقد قامت من جانبها بعقد العديد من الاتفاقات الثنائية مع عدد من الدول العربية لانشاء منطقة تبادل حر فيما بينها رغبة منها فى تفعيل العمل العربى المشترك وخلق أمر واقع يساعد على إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبري تعد المحطة الاولي علي طريق السوق العربية المشتركة

التى يمكن أن يتحرر بموجبها انتقال الأشخاص ورأس المال بين الدول العربية، والتى يمكن أن تقف المنطقة العربية بموجبها أيضا موقف الند أمام التكتلات الاقتصادية الأخرى وتدخل معها فى مفاوضات مقبولة ومثمرة ومتوازنة. وتواصل مصر جهودها لتسوية القضايا العربية العالقة ومنها العراق، وليبيا، والسودان، والصومال.



الرئيس فى حوار امتد ساعتين مع رئيس وأعضاء الأمانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب:

تجمع اقتصادى يحقق مصلحة الدول العربية ويقوى اقتصاداتها

توصيات هامة لاتحاد الصحفيين العرب يعلنها ابراهيم نافع رئيس الاتحاد

غطي الحوارالودي الذي امتد ساعتين ودار بين الرئيس حسنى مبارك ورئيس اتحاد الصحفيين العرب ابراهيم نافع وأعضاء الأمانة العامة للاتحاد بمن فيهم نقباء الصحفيين العرب. قضا يا عربية وشرق اوسطية ومحلية.



وقد دعا الرئيس حسنى مبارك إلى قيام تجمع اقتصادى عربى يحقق مصالح الدول العربية، ويكون من شأنه ألا تكون هناك أى دولة عربية محتاجة إلى معونات اقتصادية من أى دولة أخرى، و تقوية اقتصادات الدول العربية .

وقال إن قمة على مستوى كبير سوف تعقد تنفيذا لمبادرة مبارك - شيراك إذا فشلت المبادرة الأمريكية.. فحينئذ سوف ننادى بعقد هذه القمة للدول الساعية إلى إنقاذ عملية السلام ويحدد مكانها وموعدها. وقال إن مبادرة مبارك - شيراك ليست منفصلة عن المبادرة الأمريكية بل مكملة لها. وأضاف أن أطراف عملية السلام لن تحضر هذا المؤتمر الدولى فى مرحلته الأولى.

وحول احتمال عقد قمة عربية قال الرئيس مبارك : أنا مع القمة العربية الشاملة، ولا اعتراض لمصر على حضور أى دولة. المهم أن يقول الفلسطينيون: وصلنا مع إسرائيل إلى طريق مسدود. وطالب الرئيس الفلسطينيين وسوريا ولبنان والأردن بتحديد مواقفها جيدا، حتى يكون ممكنا عقد قمة عربية جادة.

وحول علاقات مصر والسودان قال الرئيس مبارك : لا نحمل أى ضغينة للسودان أو شعبه، ومصر حريصة على استمرار علاقات الأخوة بين شعبى البلدين.

وحول القضايا المحلية قال الرئيس مبارك إنه لم يعين نائبا للرئيس لأنه - فى رأيى - لا وصاية عندنا ولن يكون هناك فراغ دستورى، مضيفا إنه لا تفكير إطلاقا فى أى تعديل وزارى، والمهم عندى هو العمل والإنتاج حتى إذا ظل الوزير فى منصبه ١٠٠ عام.

وحول اتهام مصر بإغراق الأسواق الأوروبية قال الرئيس: فى مواجهة الذين يعاقبوننا فى قضية الإغراق نفكر وندرس ونحن جاهزون للمعاملة بالمثل وإننا ليس من سياستنا إغراق أسواق غيرنا. تجارتنا مع الاتحاد الأوروبى ٥,٢ مليار دولار واردات ومع ذلك فهم يتهموننا بإغراق أسواقهم بسلع قيمتها حوالى ٢٠٠ مليون دولار.

وكان المكتب الدائم لاتحاد الصحفيين العرب قد عقد اجتماعاته على مدى يومين بالإسكندرية، وناقش - فى جدول أعماله - التطورات العربية والدولية الراهنة، وتراجع العملية السلمية، وأوضاع حرية الصحافة فى الوطن العربى، وتأليف لجنة الحريات، وتفعيل نشاطها، وأصدر فيها عددا من التوصيات والقرارات، منها ما يخص المجال المهنى، دعما للحريات الصحفية، وتسهيل أداء الصحفيين لواجباتهم المهنية، مثل السعى إلى وضع تشريع قانونى موحد لحرية الصحافة، وحماية الصحفى، وسوف يتقدم به الاتحاد إلى المجالس النيابية العربية باقتراح دراسته والاقتداء به. وقد أبدى المكتب قلقه الشديد من تراجع حرية الرأى والتعبير، والقيود السياسية والتشريعية المفروضة على الصحافة والصحفيين، وتشديد العقوبات عليهم.

وقال رئيس اتحاد الصحفيين العرب إبراهيم نافع ان الاتحاد اكد فى ختام اجتماعاته علي ضرورة التزام الصحفيين العرب بإعادة بناء التضامن العربى القوى، ليكون سلاحا فى مواجهة العنصرية الإسرائيلية، وتحرير الأرض العربية المحتلة فى فلسطين والجولان وجنوب لبنان، وطالب بالتشدد



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/٨/١٩٩٨

الناس والاقتصاد

السوق المشتركة والاقتصاد العربى

اهدانى الدكتور محمد إبراهيم منصور مدير مركز دراسات المستقبل بجامعة اسيوط كتابا يقع فيما يزيد على ٧٠٠ صفحة من القطع المتوسط وعنوانه السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى والكتاب عبارة عن تحرير للأبحاث التى قدمت فى المؤتمر السنوى الثانى المنعقد فى جامعة اسيوط السنة الماضية والابحاث التى يعرضها الكتاب تتصف بالواقعية من ناحية، وبالشكل الاكاديمى من ناحية أخرى.

فالافكار التى يعرضها الرسميون تتبع الواقعية فيما جرى حول واقع السوق العربية والوحدة الاقتصادية التى نتحدث عنها منذ ٣٣ سنة، فى نفس الوقت الذى بدأت فيه السوق الاوروبية المشتركة تتخذ خطوات حثيثة وهادفة حتى تحققت الوحدة الاوروبية فى الوقت الراهن وبلغت ذروتها بالعملة الاوروبية الموحدة وعرفت اوروبا أن هناك اسبابا استراتيجية توافرت لديها مع توافر الشروط الاقتصادية لاقامة هذه الوحدة.

وحينما يتكلم الرسميون فى موضوع السوق العربية فانهم يتكلمون من مواقعهم القريبة من اتخاذ القرار، ولذلك فان صيغ الاتفاق على الخطوات التى يجب اتباعها تكون اقرب الى التنفيذ.

ونحن يجب الا نتكلم عن السوق العربية والوحدة الاقتصادية على انها حلم، فليس هناك وقت للأحلام فى قرن جديد اصبحت فيه قارات العالم تتجه الى بناء تكتلات اقتصادية واضحة، كما سادت العالم أفكار احلال الصراع الحضارى محل الصراع الايديولوجى.

وقد لمس محرر الكتاب هذه الحقيقة بتصديره الكتاب بمقولة الرئيس مبارك «السوق العربية المشتركة هى المشروع الوحيد الذى يحقق وحدة الهدف والمصلحة والمصير لشعوب تربط بينها منظومة ثقافية واحدة ونسيج اجتماعى متجانس.. ، وهى ايضا ضرورة حياة وبقاء وليس رفاهية او ترفا».

والكتاب فى اعتقادى لايحتاجه فقط الباحثون، ولكن رجال الأعمال الذين يمثلون مركز الانطلاق الاقتصادى يجب ان يكون تحت نظرهم هذا المؤلف ابتداء من التجارب السابقة والتجارب العالمية، وانتهاء بتحديات المستقبل.

وينتهى الكتاب بملاحظات ومقترحات مهمة عن الاطار السياسى للسوق العربية المشتركة حيث يوضح ان الامر يحتاج الى ارادة سياسية مصممة على النجاح.

وهذا الجهد هو انعكاس لما اكده الدكتور اسامه الباز المستشار السياسى لرئيس الجمهورية، عندما نقل الى المؤتمر اعتزاز الرئيس بدور الجامعات المصرية ودور المثقفين المصريين والعرب فى رسم صورة المستقبل.

عبدالرحمن عقل



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٨ / ١٩٩٨

فى مقاطعة إسرائيل بمختلف الوسائل والسبل، ورفض جميع أساليب التطبيع تحت أى مسمى، ودعا المجتمع الدولى إلى رفع الحصار الجائر عن الشعب العراقى ووقف معاناته وانتهاك حرماته، كما طلب من العراق توضيح مصير المفقودين الكويتيين وغير الكويتيين، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بموضوع الكويت، وإزالة كل الآثار السلبية الناتجة عن حرب الخليج الثانية، وطالب برفع الإجراءات الظالمة المفروضة على الشعب الليبى، وأدان التحالف التركى - الإسرائيلى الذى يعد حلقة جديدة وخطيرة من حلقات التآمر لمحاصرة الأمة العربية.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٤/٨/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق العربية المشتركة... هل ترى النور؟؟

مصر من أقوى الدول المطالبة بالكيان الجديد

زيادة فرص التبادل السلعى وحرية انتقال المعلومات

أعلن الدكتور محمد كامل ريحان استاذ ورئيس قسم الاقتصاد بزراعة عين شمس خلال اجتماع لجنة التكامل العربى أن السوق العربية المشتركة بدأت فى عام ١٩٦٤ وان العالم المتقدم بدأ يشعر بخطر الفرقه ولهذا بدأ فى التفكير فى الوحدة الاقتصادية مع بداية التسعينات.

وقال فى الندوة التى عقدت بالمركز المصرى الدولى للزراعة ان غالبية الدول العربية تعتمد على محصول او ناتج واحد عدا بعض الدول القليلة التى تعتمد على أكثر من ناتج مشيرا الى ان هذا الاقتصاد تقع عليه تبعية اقتصادية شديدة اذ يعتمد هذا الدخل على الصادرات المصنعة والمستوردة لهذه المواد.

واوضح أن التباين كبير بين دخول الدول العربية وان متوسط دخل الفرد يقل فى السودان وموريتانيا فى حين يرتفع فى الدول المصدرة للنفط وهذه الظاهرة فى حاجة الى علاج لأنها جزء من التنمية التى تساعد على انجاح السوق العربية المشتركة... هذا بالاضافة الى ضعف دور الصناعة فى الاقتصاد القومى العربى.

اشار الى ضرورة تبنى سياسة التدرج فى تنفيذ السوق العربية المشتركة والوصول الى حجم تبادل سلعى قدره ١٠ و ٢٠٪ للمساعدة فى انتقال السلع والتكامل الاقتصادى واقامة قاعدة بنكية قوية.

د. محمد منصور

اضاف الدكتور محمود منصور مدير معهد بحوث الاقتصاد الزراعى أن الامر يتطلب وضع استراتيجية للعزاء والاستثمار والعوائد النفطية والتصنيع وانتاج المحاصيل الرئيسية وألا يحدث تضارب فى الاستراتيجيات الفرعية أو الكلية لأن تعاظم الوزن السياسى والاقتصادى للدول العربية يأتى بعد التكامل.

وطالب بزيادة كفاءة قوى الانتاج وعلى الأخص الموارد البشرية وان تتعامل المنافع والمصالح بعيدا عن المنافع والمصالح الشخصية وان تنتقل العادات والتقاليد السامية مع التكنولوجيا وان تكون الخطط واقعية وان يتم التكامل مع الدول العربية ككيان قوى واحد وطلب كذلك الاستفادة من أخطاء الوحدة الاقتصادية التى بدأت فى الستينيات وتقييم هذه التجربة قبل الدخول فى التجربة الجديدة.

وأكد ان مصر من أقوى الدول الداعية الى اقامة الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة.

المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/٨/١٩٩٨

مطالباً الانظمة العربية بخلق المناخ الملائم لدفع مسيرة التكامل الاقتصادى العربى

د. حسن ابراهيم : أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

السلوك العربى المقيد بالسيادة وراء الخوف من الانطلاق فى الطريق الصحيح

كتب محمد مصطفى

اكد الدكتور حسن ابراهيم امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على ضرورة خلق المناخ الملائم لدفع مسيرة التكامل الاقتصادى العربى إلى الامام وذلك بوجود اطار عام محدد المعالم على ان يتم فى داخله تحرك وتنسيق متكامل لكافة القوى الفاعلة التى تعمل فى خدمة هذا الاطار.

وقال ان ذلك لا يتحقق إلا بتوافر الارادة القوية الحقيقية التى تعمل على هدى من التخطيط السليم باستراتيجية واضحة المعالم ومحددة الابعاد وعلى ان تتم ترجمة اهداف هذه الاستراتيجية إلى واقع ملموس عبر اليات تنفيذية واخرى مساندة..

واوضح ان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد سعى فى الفترة الاخيرة إلى حشد كافة القوى الفاعلة لدفع مسيرة العمل العربى المشترك. وكان من ثمار هذا الجهد ان اتخذ البرلمانيون العرب مؤخراً قراراً بتشكيل هيئة برلمانية عربية للسوق العربية المشتركة والتى قد تبرز للوجود فى العام المقبل.

وفى هذا الحوار الصريح الذى اجرته بانوراما عربية مع امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اعرب عن امله فى ان ينجح المجلس فى تحقيق آمال الشعوب العربية بالوصول إلى وضع الحلم العربى الكبير موضع التنفيذ من خلال الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة.. هذه الوحدة التى اضحت ضرورة تفرضها المتغيرات التى برزت على الساحة الدولية منذ بداية عقد التسعينات.

● وعندما سالت الدكتور حسن ابراهيم إلى متى سيظل المواطن العربى ينتظر تحقيق هذا الحلم الذى سكن وجدانه منذ انشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية؟

■ قال ان العمل العربى المشترك الذى بدأ فى اطار جامعة الدول العربية استهدف تطوير العلاقات العربية فى مختلف المجالات ومنها المجال الاقتصادى.. ومن ثم جاءت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية شاملة الآمال والتطلعات الوحدوية الاقتصادية بمفهوم التكامل الاقتصادى العربى كهدف ومسار للارادة العربية من اجل التحرر والتنمية والاعتماد على الذات..

وانطلاقاً من هذه الارادة توجه المجلس إلى تعزيز المدخل التجارى وذلك باعلان قرار قيام السوق العربية المشتركة الذى استهدف تحرير التجارة العربية بغرض تسهيل وتعميق التبادل التجارى بين الدول العربية.. ولأن التبادل التجارى ليس كافياً لاحداث تغيير جذرى فى عجلة التطوير والتنمية الاقتصادية بادر المجلس بالتوجه نحو تعزيز المدخل الانتاجى بهدف خلق قاعدة انتاجية تكاملية مشتركة بين الدول العربية..

كما اعتمد المجلس مبدأ المرحلية والتدرج فى التطبيق.. ومن هنا كان السعى لاقامة منطقة التجارة الحرة كمرحلة أولى تتبعها مراحل اخرى تكتمل بقيام السوق العربية المشتركة بالمعنى والمفهوم الذى يجعل منها اساساً راسخاً للوحدة الاقتصادية العربية.

ويواصل د. حسن ابراهيم كلامه موضحاً انه رغم كل الجهود التى بذلت فان عدد الدول العربية الاعضاء فى السوق فى الوقت الراهن لا يتجاوز سبع دول من مجموع احدى عشرة دولة عضواً فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

● سألت د. حسن ابراهيم عن سبب احجام باقى الدول العربية عن الاشتراك فى السوق وبصفة خاصة دول مجلس التعاون الخليجى التى لا يمثلها فى السوق سوى دولة الامارات العربية وحدها؟

■ اجاب قائلاً: ان طبيعة المرحلة التى اتخذ فيها قرار انشاء السوق وهى مرحلة الستينات كان التوجه الاقتصادى فى الدول العربية يأخذ مجرى الاقتصاد الموجه مما كان سبباً فى الاحجام عن الانضمام للسوق من قبل بعض الدول وخاصة دول الخليج، إضافة إلى الظروف الاقتصادية الخاصة بكل دولة من حيث البنى والهياكل الاقتصادية.. ولنفس الاسباب لم تصدر اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بقرار اجماعى ملزم للجميع بل ظل الانضمام اليها متروكاً لحرية اختيار كل دولة.

● وهنا قلت لامين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: أليس غريباً



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/٨/١٩٩٨

والعالم يتجه نحو عولمة الاقتصاد ان تظل السوق العربية المشتركة مجرد حلم بعيد المنال حتى الآن؟

■ فأجاب: علينا ان ندرك ان الاقتصاد العربي فى البداية كان تابعاً فى معظم حالاته.. وكانت الدول العربية فى غالبيتها حديثة الاستقلال.. كما كانت العلاقات العربية العربية تلعب دوراً اساسياً فى حركة المسيرة العربية.. ومن سوء الحظ تزايدت الخلافات العربية وما زالت مستمرة ولعل حرب الخليج اوضح مثال على ذلك بكل ما تركته من تداعيات خطيرة على العمل الاقتصادى العربى.. يضاف إلى ذلك الصراع العربى الاسرائيلى والتداخلات الخارجية مما كان له اثاره السلبية على المسيرة الاقتصادية والمناخ التنموى والاستثمارى بالدول العربية هذا إلى جانب ان المنطقة العربية مستهدفة دائماً بحكم مصالح الدول المتقدمة وخاصة بالنسبة للنفط واهميته لهذه الدول الامر الذى يجعلها تسعى لتوجيه اقتصاد المنطقة بما يخدم مصالحها..

هذا بالاضافة إلى ضعف البنى الاقتصادية والقدرة التكنولوجية والكوادر الفنية.

● قلت: اذن لقد احدث التناقض السياسى تراجعاً فى مسيرة الوحدة الاقتصادية العربية؟

■ اجاب: امر طبيعى ان يحدث هذا التناقض تراجعاً بل وتوقفاً فى المسيرة.. ولكنى استطيع ان اقول انه فى الوقت الحالى هناك وعى كامل بين الدول العربية بما يجرى على الساحة الدولية من تغيرات اقتصادية لا بد من التفاعل معها ومواكبتها، فضلاً عن التطلعات الحقيقية المحلية الرامية إلى التغيير والتقدم.. وقد بدا العالم العربى بالفعل التفاعل مع هذه المتغيرات من خلال المدخل التجارى وذلك تماشياً مع اتفاقيات الجات التى فتحت افاقاً للدول النامية لاعادة ترتيب اوضاعها للالتحاق بالنظام العالمى فقد سمحت هذه الاتفاقيات باقامة التكتلات الاقتصادية خلال مرحلة زمنية معينة تسمح للاستفادة ببعض المزايا.

ولا يمكن تجاهل التجاوب العربى مع هذه المتغيرات من خلال العمل ببرامج الاصلاح الاقتصادى من ناحية ثم السعى لاقامة منطقة تجارة عربية حرة كبرى.

ويستطرد د. حسن ابراهيم قائلاً: انه رغم هذا التجاوب الايجابى إلا ان مشكلتنا اننا نأخذ جانباً ونترك جوانب اخرى.. فنحن لا نعمل فى قنوات متوازية ونقتصر على بعض جوانب العمل الوحدوى.. فعلى سبيل المثال فاننا لكى نضمن قيام منطقة التجارة العربية الحرة بدورها بشكل فعال لا بد ان ترافقها عملية تنموية لخلق قاعدة انتاجية واسعة ترتكز على اقامة المشروعات المشتركة والمزيد من الاستثمارات بما يؤدى إلى زيادة حجم التبادل التجارى بقدر زيادة الانتاج.. كما انه من الضرورى تواجد تكتل اقتصادى عربى له سماته وخصوصيته التى يستطيع بها التعامل مع العالم الخارجى.

هذا مع العلم بان هناك دعوة وإرادة لتحقيق وتفعيل السوق العربية المشتركة على الاقل فى اطار العدد المحدود من الدول المنضمة إليها فضلاً عن التحرك المتانى لاقامة منطقة التجارة العربية الحرة بالاضافة إلى ان هناك دولاً عربية يمكنها بحكم ظروفها وهياكلها الاقتصادية ان تتكامل وتعمل معاً بخطوات متقدمة دون الانتظار لحين نضوج منطقة التجارة العربية الحرة.

وارجو من الدكتور حسن ابراهيم ان تتسع مساحة الصراحة فى حديثى معه واسأله:

● لماذا يبدو العالم العربى وكانه غير واثق بل وغير مقبل على التبادل التجارى العربى العربى لدرجة ان حجم التجارة البينية العربية اقل من ١٠٪؟ ولماذا ايضاً تبدو المجالس العربية وحتى الجامعة العربية غير مغرية للاقبال عليها والتعامل معها من جانب الانظمة العربية؟

يصمت امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لحظات.. ثم يجيب:

■ نستطيع القول ان السلوك العام مقيد باعتبارات ذاتية مرتبطة بالعلاقات العربية العربية الملتزمة فى توجهها السياسى بمسألة السيادة.. وهو الامر الذى يوجد نوعاً من التردد ان لم يكن الخوف من الانطلاق فى الطريق الصحيح نحو الاجماع على الاتفاق بشأن قضية معينة.. هناك اقدام ثم احجام.. موافقة على القرار ثم عدم التزام بتطبيق ذات القرار.. بل ويحتاج الامر فى بعض الاحيان إلى مبادرات للانتقال من مرحلة إلى اخرى.. وعلى سبيل المثال فان منطقة التجارة العربية الحرة جاءت بقرار على مستوى القمة ولكن التنفيذ جاء باضعف الايمان..

واعود واسأله:

● وما سبيلنا لتجاوز هذه التناقضات العربية حتى نستطيع ان نواجه التحديات العالمية القادمة والملحة.. مثلما فعلت دول غرب اوروبا التى سمت فوق خلافاتها التاريخية الطاحنة من اجل صالح شعوبها ولتحقيق التنمية الاقتصادية؟

■ يجيب: الواقع ان هذا الامر نسبى ويرتبط بالتجارب الاخرى.. فقد مر الاوروبيون بتجارب مريرة ومعاناة فى علاقاتهم وفيما بينهم من حروب وغيرها حتى وصلوا إلى مرحلة لابد فيها من التعاون فى اطار السلام والاستقرار الذى اقبلوا عليه نتيجة المعاناة.

● ونحن.. الا نعانى؟

■ اننا نعانى ولكن لم نصل إلى المرحلة التى تدفع إلى الانتقال إلى العمل فى اطار سلمى أو استقرار أمنى أو ما شابه ذلك حتى الآن.. ومن هنا اقول انه لا بد من العمل على خلق المناخ الملائم لدفع مسيرة التكامل الاقتصادى العربى للامام.

اننا ونحن نطبق الافكار الجديدة لا تسير الامور بالسرعة والقوة المطلوبة ذلك لانه دائماً ما توجد اعتبارات تحد من هذه السرعة.. فعلى سبيل المثال هناك دول عربية تاخذ فى الوقت الراهن ببرامج الاصلاح الاقتصادى ومن ثم يصعب عليها أن تندفع فى اتخاذ اجراءات معينة خلال هذه المرحلة.. ومع ذلك فانه يمكنها المساهمة فى خلق مناخ عام طيب شريطة توافر الاطار العام المحدد والمنسق لكافة القوى الفاعلة فى خدمة هذا الاطار.. فمثلاً اذا كانت هناك الاتفاقيات الثنائية ومناطق التجارة الحرة واتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة فى اطار جامعة الدول العربية.. فهناك ايضاً نفس الشئ موجود فى اطار مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى.. والتنسيق بين هذه المجموعات يجعلها تستفيد من خبراتها المختلفة وربما تصل إلى التكامل فى مراحل اعلى.

وهنا لابد وان اضيف انه من الضرورى وقبل كل شئ ان تتوافر الارادة الحقيقية التى تعمل على هدى من التخطيط السليم فى اطار استراتيجية واضحة المعالم ومحددة الابعاد والتى لا يلزم ان توضع موضع التنفيذ برمتها ولكن على الاقل تشكل الاطار العام على ان تتم ترجمة اهداف هذه الاستراتيجية إلى واقع ملموس عبر اليات تنفيذية واخرى مساندة حتى تصل إلى نقطة النضوج والعمل.

وانتقل فى حوارى مع امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى محور اخر يتعلق بأهمية التنسيق بين الدول العربية فى مجال الانتاج فى ظل وجود انتاج متشابه بين الدول العربية مما يخلق نوعاً من المنافسة السلبية



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٨/٨/١٩٩٨

ويباعد بين مسافات التكامل الاقتصادى..

● وأسأله عن دور المجلس فى هذا الشأن..

■ فيجيب مؤكداً: ان هناك جهوداً تبذل لمعالجة هذا الوضع من خلال العديد من الآليات فى مقدمتها الاتحادات المهنية والنوعية المتخصصة والشركات المشتركة.. وان هذه الآليات وغيرها حال تفعيلها بشكل جيد ستتمكن من تجاوز الخطوات السابقة التى كانت تسير فى خطوط متوازية وليست متكاملة..وقد نجحت هذه الجهود فى تحقيق بعض التقدم الذى نلمسه عندما نقارن بين الوضع الراهن وما كان عليه فى الماضى.. هذا الى جانب الدور المأمول من افساح دور اكبر للقطاع الخاص فى دفع مسيرة التكامل الاقتصادى العربى.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٨ / ١٩٩٨

خير الكلام

●● السوق العربية المشتركة حلم يبحث عن «مفسر» وليل«كحل» يتمنى النهار.. لكن «ياخسارة» الاحلام لاتتحقق والنهار تزحف عليه الرياح «والزعابيب» وتحول ايامه إلى سواد لاتطل منه الشمس ولاتسرى فيه النسمات.

●● الامة العربية فى حاجة الى فوارس وعقول تتجرد من الذات وتبحث عن مستقبلها فى عالم تاه فيه «الحابل بالنابل» وضاع كل شىء حتى التاريخ واللغة ولم يبق إلا الدين الذى يحاول المتطرفون الآن جره هو الآخر لتصبح امة بلا تاريخ ولا لغة ولا دين.

●● مصر هى الدولة الوحيدة التى تتحدث بهذه اللغة حتى ان البعض تصور ان لها مصلحة خاصة فى اقامة هذه السوق المشتركة وانها تسعى لمغنم او لسلطان ونسى العرب الدرس الذى تعلموه من سيدنا يوسف حين انقذ هذه الامة من هلاك واقع بسبب حلم تحقق على مر التاريخ ولم يتكرر بعدها او قبلها.. حتى حلم منبجة اسماعيل لم يتحقق.

●● يسدد العرب من اقواتهم ومشروعاتهم المزمع اقامتها ستة مليارات او سبعة مليارات دولار ثمنا لسلاح قديم يستوردونه من ترسانات العالم.. ولو ان هناك جيشا واحدا وسوقا عربية لأمن الناس من جوع ومن خوف.

●● اقامة السوق العربية المشتركة هذا الوقت بالذات سوف يحقق لهذه الامة ريادة وحياة للملايين التى تتولد كل يوم والبحث فى تشكيل جيش او دفاع مشترك على غرار «الناتو» قادر على صيانة ممتلكات وحدود كل دولة ووقف اطماع التتارية العربية وصد الهجمات الخارجية الاتية لاريب فيها.

●● وان صح القول وصدق فلن تجد الامة العربية طريقا غير هذا يعيد لها مقعدا بين دول العالم ويبقى على ما تبقى من الحلم القديم ربما يتحقق.

عبد العزيز خاطر



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢١ / ٨ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٦ دول بدأت فى تنفيذ اتفاقية التجارة العربية الحرة

كتب علاء البحار:

رصدت إحصائية حديثة عن بدء ست دول فقط فى تنفيذ المرحلة الأولى لاتفاقية التجارة العربية الحرة، وهى البحرين وتونس والكويت وليبيا ومصر والمغرب، فى حين أبدت الدول الأخرى استعدادها الكامل للتنفيذ بموجب قرار مجلس الوزراء فى اجتماعه المنعقد فى ٢٨ من ديسمبر الماضى.

وطالبت دراسة حديثة أعدها البنك الأهلى المصرى بإدارة المنطقة التجارية الحرة بمرونة من أجل توسيع التجارة العربية.

وقالت الدراسة: لا يوجد ما يمنع من اختصار الجدول الزمنى (١٠ سنوات) إلى مدة أقصر سعيا لإقامة سوق عربية مشتركة تضم كل الدول العربية كإطار للتكامل العربى المنشود

د.عصمت عبد المجيد

وأشارت الدراسة إلى البطء الشديد فى تحرير التجارة العربية، رغم تطبيق سياسات لتحرير التجارة البينية بين الدول العربية، حيث بلغت نسبة ٥ر٤٪ خلال السبعينيات ٥ر٦٪ خلال الثمانينات، ثم انخفضت إلى ٣٪ خلال الأعوام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦ فى حالة استبعاد صادرات النفط.

وطالبت الدراسة الدول العربية بالالتزام بالقرار العربى واتخاذ جميع الإجراءات التشريعية، والنظامية والإدارية فيها لتوفير الانضباط فى التنفيذ والالتزام بآلية التنفيذ والمتابعة وفقا لما هو منصوص عليه فى البرنامج وإيجاد أساليب عملية وتنظيمية مناسبة للربط المستمر فى إطار الاتفاقية بين تحرير التجارة وتنميتها.



المصدر : الأهـرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٦/١٩٩٨

فى الجزء الثانى من ندوة «الأهرام العربى»

السوق العربية المشتركة فى مواجهة الشرق أوسطية

شارك فى الندوة :

د. محمد محمود الإمام
وزير التخطيط الأسبق

محمود عبدالعزيز
رئيس اتحاد البنوك المصرية واتحاد المصارف العربية

د. سمير طوبار
رئيس اللجنة الاقتصادية
بالحزب الوطنى الديمقراطى

د. طه عبدالعليم
نائب مدير مركز الدراسات
السياسية بالأهرام

حمدى عبدالعظيم
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

بسام الخطيب
سكرتير ثالث بالسفارة السورية بالقاهرة

أعد الندوة للنشر
محمد عز الدين
حنان البيلى

٥٥٠٠٨٨٠



المصدر : الأهـرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٨/١٩٩٨

انتهى الحوار فى الجزء الأول من ندوة «الأهرام العربى» الذى نشر بالعدد الماضى، إلى توصيف دوافع الحركة النشطة الحالية

فى اتجاه إنشاء السوق العربية المشتركة.. وتحديد الشروط التى ينبغى تطبيقها لضمان تنفيذ هذا المشروع «الحلم»، الذى راود العرب على مدى أكثر من أربعة عقود.. وحتى لاتتحول فكرة السوق المشتركة إلى «سراب» مرة أخرى

تركز الحوار فى الجزء الثانى من الندوة حول وضع بعض الأفكار الأساسية على المحك: فكرة الثنائية.. مقابل العمل الجماعى المشترك

فقد طرح أحد المشاركين ضرورة البدء بما يحدث من تعاون ثنائى على أن تنضم بقية الدول العربية إلى ذلك التعاون، حيث ثبت فشل إمكانية تحقيق الإجماع فى العمل العربى المشترك.. تحدث المحاورون أيضا حول كيفية رفع القدرات التنافسية للاقتصادات العربية فى مواجهة إسرائيل... تطرق الحوار أيضا إلى الخيارات الإقليمية المتاحة وإلى التحديات الدولية المختلفة وإلى الجزء الثانى والاخير من الندوة

أدار الندوة ـ **جمال زايدة**

د. محمد محمود الإمام

هناك عدد من النقاط التى أثيرت، و يمكن أن أختلف مع بعضها، ولكنى سأركز على آخر نقطة، وهى الثنائية، وفى رأيى أنها آفة العمل العربى المشترك، لأنه طوال الفترة التى طرح فيها مشروع السوق العربية المشتركة منذ أربعة عقود كانت الاتفاقيات التجارية الثنائية المخرج السهل من الالتزامات التى يفرضها التجمع العربى، فإذا كان عقد اتفاقيات بين دولتين سيجذب دولا أخرى إليهم، فإن ذلك يمثل عودة لمفهوم السوق الأوروبية المشتركة، التى بدأت بست دول، ثم توسعت، ولكن توسعها لم يكن فقط لنجاح هذه الدول، وإنما للاضرار التى حاقت بالآخرين، الذين لم يلحقوا بهم، فعندما تصدت بريطانيا وطالبت بمنطقة حرة فقط، دخلت معها أيرلندا والدنمارك، لأن حجم العلاقات التجارية بين بريطانيا وهاتين الدولتين، كان كبيرا جدا. فالتكامل الذى ننشده لإنشاء علاقات أقوى مما سبق قائم على فكرة التنمية المستقلة، فهناك العديد من السادة الرافضين لهذه الفكرة، الذين يؤكدون أن لدينا إمكانات لم تستغل، ولا يجب أن يفهم من التنمية المستقلة ان يتم عزلنا عن العالم، أو أن نبنى قلعة حولنا، الفكرة تكمن فى تعظيم إمكانية الاستفادة من إمكاناتنا الذاتية، وهذا لا يمكن أن يتم على مستوى قطرى، ولا ثنائى، ولا حتى جزءا إقليميا، فأنا أرفض الثنائيات، لأنها لا تحقق مصالح مشتركة على مستوى العمل العربى.

محمود عبدالعزيز: أنا غير متفق مع الدكتور الإمام، فما لا يدرك كله لا يترك كله، عندما نتحدث عن التجربة الأوروبية، نجد أنها دول كانت ذات مقومات وعناصر قوية، تتراوح فيها التجارة البينية ما بين ٣٠٪ و٦٠٪، أما التجارة العربية البينية، فقد كانت ٤،٥٪ منذ خمس سنوات فقط و الآن أصبحت تقريبا ١٠٪، فإذا دخلت الشعارات السياسية فى اتجاه العمل الاقتصادى العربى، فإنه سيتعطل، فأنا شاركت فى كل المؤتمرات الإقليمية لدول الشرق



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ / ٧ / ١٩٩٨

الأوسط وشمال إفريقيا، وأعرف أن الفكر المصرى فى هذا الموضوع يتم بمنطق أنه إذا تحقق السلام أولا وتم استكماله، فليس هناك من سبيل إلا التعامل التجارى مع إسرائيل، وإنه سيظل تعاملا غير إلزامى بالطبع، وسيظل هناك رفض شعبى وخلافات اجتماعية نتفهمها جيدا، وأعتقد أن «رب ضارة نافعة»، فالتعنت الإسرائيلى طوال الفترة السابقة هو الذى دفع باتجاه ضرورة رفع قدراتنا التنافسية، وكفاءتنا الاقتصادية، للقدرة على التنافس مع إسرائيل، وأؤكد ثانية أن انتخاب نيتانياهو جعل الدول العربية تفيق من غفوتها، ودفعها باتجاه العمل العربى المشترك، وأن شخصيا لا أجادل على أهمية السوق والتكامل العربى، وحتى الوحدة النقدية الموجودة الآن فى التجربة الأوروبية، وأعترف بأن البنوك العربية عليها بدء التعاون مع بعضها البعض، للتعارف على أسس سليمة، ويأتى عقب ذلك التعاون فتح حسابات متبادلة دون إقحام لأطراف أجنبية فى التعامل، ويلى ذلك عملية مدفوعات تبادلية بين الدول العربية، فمنذ أربعين عاما لم يستطع محافظو البنوك المركزية العربية تنفيذ ذلك، لسبب بسيط جدا، هو أن هناك دولا مستفيدة دائما، وهناك دول خاسرة دائما، وقد اتفقنا فى اتحاد المصارف العربية على بدء تطبيق أنظمة المدفوعات التبادلية بين المصارف العربية، على أساس المصارحة والمكاشفة للمراكز المالية فيما بين هذه البنوك، وأنا أختلف مع الدكتور الإمام فى مسألة الثنائيات، فإذا دفعت الاتفاقيات الثنائية بين مجموعة من الدول العربية فى اتجاه التكامل الاقتصادى، فإنها ستعمل لصالحها ولصالح بقية الدول العربية لجذبهم إليها، أما إذا استمرت مجرد اتفاقيات ثنائية تجارية فقط، فأنا معه، فعلى الرغم من التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجى، ووحدة الطباع، والشعور بأن الخليج كله عائلة واحدة، فإن حجم التبادل التجارى فيما بينهم، فى اعتقادى ضئيل جدا، ولا يتناسب مع إمكاناتهم، أما على الصعيد الآخر، فإن تكثيف التعاون بين مصر والمغرب اقتصاديا وتجاريا على سبيل المثال، سيكون له مردود اقتصادى كبير

الخيارات الإقليمية المتاحة

دكتور طه عبدالعليم: أود أن أعلق سريعا على الخيارات الإقليمية المختلفة والمطروحة للنقاش، فهناك خيار شرق أوسطى، وخيار متوسطى - أوروبى، وخيار عربى، وفى رأيى أن الخيار الوحيد المفتوح لإمكانية إقامة سوق مشتركة، هو الخيار العربى، فالشراكة الأوروبية هى طرح أوروبى، وأحد أسبابها المهمة التى دفعت الاتحاد الأوروبى لطرحها، استبعاد الهجرة العربية لأوروبا، أما السوق الشرق أوسطية، فإن إسرائيل لن تسمح بانتقال وإقامة قوة العمل فيها، لأن ذلك ببساطة سيغير من طبيعتها السكانية، فعندما نتحدث عن سوق مشتركة، فإن أحد أساسياتها حق إقامة وانتقال العمالة وتدفق رءوس الأموال، وإسرائيل لن تسمح للعرب مثلا بشراء العقارات والمصانع، فالاقتصاد الإسرائيلى اقتصاد منغلق، لأن الدولة اليهودية لا تعترف بغير اليهود فيها، وسيظل هذا الوضع قائما لفترة طويلة جدا، إذن فالخيار العربى هو الخيار الوحيد المفتوح أمام الدول العربية.

الخدمات البينية العربية

بسام الخطيب: فى البداية أود أن أعتذر عن عدم حضور السفير عيسى درويش، لحدوث اجتماع طارئ، وأوضح أن وجهة النظر السورية لا تختلف عن وجهة النظر المصرية، وعن وجهة نظر السادة الحضور، وخصوصا فيما يتعلق بمؤتمرات الدار البيضاء وعمان والقاهرة، وهذه المؤتمرات من وجهة نظرى شىء مرفوض، وخصوصا فى ضوء السياسات الإسرائيلية التى تقوم بها إسرائيل حاليا، وتعنت رئيس وزرائها الحالى، وأريد أن أركز على مسألة الخدمات البينية العربية، وهى أمر أساسى، ويجب أن نبدأ به فورا، فقد تأخر كثيرا، ولا أذيع سرا إذا تحدثت عن المبادرة السورية لإعادة اللغة العربية إلى منظمة السياحة العالمية، واعتبارها اللغة الخامسة فى العالم، ففى منتصف



المصدر : الأهرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٨/١٩٩٨

الثمانينيات صدر مشروع قرار، وكان يحتاج إلى أغلبية بسيطة، لتصبح اللغة العربية هى اللغة الخامسة بشكل رسمى، ولكن للأسف بعض الدول العربية لم تصدق على المشروع، وأضرب ذلك كمثال على حالتنا والكيفية التى نتعامل بها مع بعضنا البعض، وأعتقد أن البنية الأساسية مطلوبة وحيوية فيما بين الدول العربية، وقد تفضل دكتور طه بتوضيح أن غياب مجلس التعاون الخليجى نقطة ضعف فى السوق العربية، وأنا أتفق معه.

التطبيع الاقتصادى

الأهرام العربى: نترك الفرصة لأى تعقيب نهائى من السادة الحضور

محمود عبدالعزيز: أريد أن أوضح أن مصر هى أول دولة دفعت الكثير فى الحرب، وهى أيضا أول دولة عربية دفعت فى اتجاه السلام، وقادت فكر السلام فى المنطقة، ونحن لانريد أن نترك فرصة السلام لتضيع من بين أيدينا، وأنا لست قلقا من فكرة السوق الشرق أوسطية، أو التعاون التجارى مع إسرائيل، فقط على إسرائيل أن تعيد الحقوق العربية كاملة، لتأخذ ثمار التطبيع الذى تسعى إليه، لتعود كأى دولة فى الإقليم.

التنمية البشرية

دكتور طه عبدالعليم: بعد الحديث عن التحديات التى تواجه الدول العربية، أريد أن أركز على عنصرين مهمين، الأول هو التنمية البشرية، والثانى هو الإصلاح الاقتصادى الذى بدأت تسير فيه بالفعل أغلب الدول العربية، ولابد أن تتم عملية التنمية البشرية فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى، وكما أوضح الدكتور حسين كامل بهاء الدين - وزير التعليم - فإن مصر ضاعفت إنفاقها على التعليم خلال فترة الإصلاح الاقتصادى السابقة، وأننا مازلنا نحتاج إلى المزيد من الإنفاق على التعليم، ونحتاج إلى المزيد من الإصلاح الاقتصادى، ولمزيد من الموارد، ولمزيد من التنمية التى تؤدى إلى المزيد من التنافسية فى الإنتاج، والتكامل العربى فى احتياج إلى دفع التنافسية، أى إنتاج منتج قادر على المنافسة فى الأسواق العربية.

الأهرام العربى: أطرح السؤال الأخير هل فى ظل المبادرة التى أخذتها القيادة السياسية فى مصر وسوريا والمغرب والسعودية، وغيرهم تتوفر الظروف فى اتجاه خطوات عملية تجاه السوق المشتركة؟

محمود عبدالعزيز: نعم هناك فرصة ذهبية، لأننا نتقدم بخطوة تدريجية نحو هدف لا ننساه، وهناك مصلحة مشتركة فى أن يكون لنا وجود إقليمى، ونحن لدينا الكفاءات، ولكنها تحتاج إلى التنمية، سواء تنمية الموارد البشرية، وأن نحسن استخدام مواردنا الطبيعية، وأن نبدأ بالتعامل التجارى، ونعمل على زيادته، ونزيل الحواجز أمام انتقال العمالة بيننا، وصولا إلى الهدف.

■ د. سمير طوبار

أود أن أقول إن نقطة البدء يجب أن تكون قادرة على جذب دول أخرى، ويمكن تنفيذ ذلك عن طريق استغلال الإمكانات، وتدعيم القدرة الذاتية للمجموعة، نكون بذلك قد حققنا معجزة لم تتحقق فى العالم كله، فلابد أن يحدث تدعيم لقطاعات معينة، لزيادة قدراتها التنافسية، والعمل على زيادة قدرة البشر على التنمية، أى أن الأساس هو رفع الكفاءة الإنتاجية العربية، ولن يرفع الكفاءة الإنتاجية العربية سوى العرب أنفسهم.

■ حمدى عبد العظيم

دكتور طه عبدالعليم: بالطبع أتفق مع ما قاله المتحدثون السابقون، ولى ثلاث ملاحظات: الأولى: أن التوجه بدرجات مختلفة تدريجيا نحو



المصدر : الأهرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣/٩/١٩٩٨

التكامل العربى، تمليه تحديات داخلية وإقليمية وعالمية، النقطة الثانية: أن الاقتصاديات العربية اليوم ليست هى الاقتصاديات نفسها منذ أربعين عاما، فقد حدث تغير نوعى فى حجم هذه الاقتصاديات، رغم أنها اقتصاديات مازالت تعانى التخلف وأخطار التهميش، النقطة الثالثة: الكفاءة الاقتصادية، فلابد من رفع كفاءتنا الصناعية، فمزيد من التصنيع يؤدى إلى مزيد من الكفاءة الاقتصادية، واسمحوا لى أن أؤكد ثانية على أهمية الاتفاقيات الثنائية وشكرا.

الأهرام العربى: نتقدم بجزيل الشكر للسادة الحضور على مشاركتنا الحوار فى هذه القضية الحيوية ■



فى الاجتماع القادم لوزراء الاقتصاد الخليجيين

بحث خطوات توحيد التعرفة الجمركية لاقامة السوق المشتركة

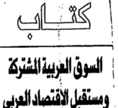
جدة - من محمد مطر:

يجتمع وزراء المالية والاقتصاد لدول مجلس التعاون الخليجى منتصف شهر اكتوبر القادم بمقر الامانة العامة للمجلس بمدينة الرياض حيث يتم مناقشة الخطوات التنفيذية لتوحيد التعرفة الجمركية لدول المجلس على ضوء توصيات وقرارات القمة الخليجية الاخيرة بالكويت.

وصرحت مصادر خليجية مطلعة «لاقتصاديات عربية» أن توحيد التعرفه الجمركية لدول المجلس تجاه العالم الخارجى يمثل الخطوة الاساسية الاولى للدخول في ا جراءات اقامة الاتحاد الجمركى والسوق الخليجية المشتركة، واشارت تلك المصادر الى ان الدول الاعضاء اتفقت على تصنيف اكثر من ١٠٠٠ سلعة من اصل ١٢٨٠٠ سلعة ما بين معفاة واساسية وسلع اخرى واعربت تلك المصادر عن املها باكمال تصنيف باقى قوائم السلع قبل بداية اجتماع وزراء المالية والاقتصاد حيث ان المرحلة المقبلة ستتناول ارتباط هذا الموضوع بالمفاوضات الاقتصادية بين دول المجلس والمجموعات الدولية الاخرى. واضافت المصادر الخليجية لاقتصاديات عربية انه على الرغم من الانجازات التى تحققت فى مجال التكامل الاقتصادى بين دول المجلس الا انها دون الطموحات التى يعقد العزم على تحقيقها خلال فترة زمنية وجيزة مشيرا الى ان توحيد التعرفه الجمركية يشكل عائقا فى طريق التكامل المأمول وزيادة حجم التجارة البينية وقد علمت اقتصاديات عربية ان اجتماع وزراء المالية والاقتصاد لدول المجلس سيناقش ايضا مذكرة الامانة العامة بشأن مسيرة المجلس وتعميق المواطنة فى الشئون الاقتصادية لاهمية تقوية الروابط الاقتصادية بين مواطنى دول المجلس لاسيما ان المجلس حقق العديد من الانجازات بهذا الشأن خلال السنوات السابقة منهاما تم اقراره في تنظيم تملك العقار والسماح لمواطنى المجلس بمزاولة مهن تجارية متنوعة، كما سيستعرض الاجتماع بعض المرئيات من قبل الدول الاعضاء والمتعلقة بمزايا المناطق التجارية الحرة في دول المجلس فى ظل التوجه لدى اغلب دوله بانشاء مناطق حرة فيها، أضافة الى التوجه نحو أنشاء المنطقة الحرة العربية الكبرى والجارى العمل فى تنفيذها، ومن الامور التى يبحثها الاجتماع ايضا اعتماد وثائق استرشادية منها وثيقة سبل ومجالات زيادة مساهمة الصناعات الوطنية في الاقتصاد الوطنى فى دول المجلس حيث تدعو هذه الوثائق الى تطوير وتشجيع الاستثمارات فى المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة وهناك وثيقة استخدام المنتجات الصناعية كجزء من القروض والاعانات التى تقدمها دول المجلس للدول الاخرى والنظام النموذجي الاسترشادى المعدل للتنظيم الصناعى لدول المجلس ويكتسب اجتماع وزراء المالية والاقتصاد اهمية كبرى لكونه يأتى قبل انعقاد القمة الخليجية التاسعة عشرة والمقرر عقدها فى دول الامارات فى منتصف شهر ديسمبر المقبل



المصدر : العربى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢١/٨/١٩٩٨



السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى

خصص مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط مؤتمره السنوى الثانى لبحث مستقبل الاقتصاد العربى والسوق العربية المشتركة فى القرن القادم، وقد تناول المؤتمر بالبحث والدراسة الموضوع من خلال سبعة محاور أساسية قدمت عنها أبحاث تمت مناقشتها وقد أصدرت الجامعة جميع الأبحاث فى كتاب تحرير الدكتور محمد ابراهيم منصور مدير مركز دراسات المستقبل، وقدم له الدكتور محمد رأفت محمود رئيس جامعة أسيوط والمحاور السبعة التى تضمنها الكتاب هى: السوق العربية المشتركة دروس الماضى وتحديات المستقبل - التكامل الاقتصادى تجارب عربية - التكامل الاقتصادى تجارب عالمية - الاقتصاد العربى فى القرن الحادى والعشرين - خيارات التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط - العرب وتحديات النظام التجارى العالمى - دور الإرادة السياسية.

وفى نهاية الكتاب البيان الختامى وتوصيات المؤتمر وقد ورد منها ضرورة اذكاء دعى الجماهير بدور السوق العربية المشتركة ودعم الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية والمنظمات المتخصصة، وتحييد العمل الاقتصادى العربى المشترك وحمايته من تقلبات المزاج السياسى العربى، وإنشاء جهاز تنسيق ومتابعة لمشروع السوق العربية المشتركة، ودعم البنية الأساسية العربية ومشاريع الربط الكبرى وإبداع آليات عربية للتعويض توفر للترتيبات الاقتصادية العربية المشتركة الأمان والاستمرار للإرهاب وإقامة تحالف عربى مناهض وتوفير أكبر قدر من المساندة الشعبية للدول العربية فى مكافحة الإرهاب باعتباره أكبر أعداء الاستقرار المنشود لتحقيق التنمية.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/٩/١٩٩٨

فى افتتاح الدورة ٦٢ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى

د. عبدالمجيد: منطقة التجارة العربية لاتقف عند حدود حرية التجارة

رئيس الدورة: نعمل على خلق موقع عربى متميز فى الاقتصاد العالمى

تثبيت علم فلسطين

تابع الجلسة:
مازن محمود الشوا
فوزى مخيمر

أكد الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لاتقف عند حدود حرية التجارة، وانما ترتبط بما تحققه هذه الحرية من ديناميكية فى الاستثمار والانتاج جاء ذلك فى كلمته فى الجلسة الافتتاحية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى «وزراء الاقتصاد والتجارة والمالية العرب»

وقال: ان نجاحات منطقة التجارة الحرة لاتقتصر على المكاسب فى المجالات التجارية، وانما تتعداها لتشمل توسيع مجالات الاستثمار والانتاج والتطوير التكنولوجى، وبما ينعكس بصورة ايجابية على مستوى معيشة المواطن العربى، وتوفير فرص العمل الكريمة له، وهو هدف تسعى اليه كل دولة عربية، وعنده تتلاقى وتنسجم المصالح القطرية والقومية معا.

واضاف الدكتور عبدالمجيد ان التطورات الاقتصادية الأخيرة، والتى اصابت الاسواق العالمية، تفرض تحديات كبيرة أمام الدول العربية، وتدعونا لنكون أكثر تضامنا، وتكاملا حتى نتمكن من التعامل مع عصر العولمة، ومع التكتلات والتجمعات الدولية، وبما يحافظ على المصالح الاقتصادية العربية العليا، ويقلل من خسائر دولنا العربية.

واشاد الأمين العام للجامعة العربية بالتعامل الجاد للدول العربية مع تطبيق البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة العربية الكبرى فى ١٤ دولة عربية حتى الآن اصدرت توجيهاتها الى منافذها الجمركية بتطبيق التخفيض التدريجى من الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ سنويا على السلع ذات المنشأ العربى، وتمثل تجارة هذه الدول ما يقارب ٨٠٪ من اجمالى التجارة العربية مع العالم الخارجى.

وأكد د. جبارة الصريصرى، نائب وزير المالية والاقتصاد الوطنى السعودى ورئيس الدورة الحالية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى، على الموقف الثابت والراسخ لبلاده فى دعم العمل الاقتصادى العربى المشترك، وتنفيذ كافة الاتفاقيات المعتمدة ومنها اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية، كما اتخذت الحكومة السعودية قرارا بالموافقة على اتخاذ الاجراءات المطلوبة لتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وقال الدكتور جبارة ان التطورات الحالية والمتسارعة التى يمر بها الاقتصاد العالى تفرض علينا مواكبتها، كى نتمكن من حجز موقع عربى متميز فى الاقتصاد العالمى، الامر الذى يعزز من قدراتنا التنافسية لمواجهة التحديات التى يحملها القرن القادم لنا.

ودعا بقية الدول العربية الى الاسراع فى تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وتحدث فى الافتتاح بختى بالعايب وزير التجارة الجزائرى ورئيس الدورة السابقة فقال ان المجلس استطاع بروح الاخوة والتعاون اتخاذ قرارات مهمة تشكل لبنات جديدة من شأنها ان تساهم فى تعزيز وتقوية العمل العربى المشترك، وان الوصول الى اقامة منطقة التجارة العربية الحرة يبقى الشغل الشاغل لأعمال المجلس طوال المدة الانتقالية التى حددت لها.

وطالب بالتخلص من جميع القيود غير الجمركية، لأن مثل هذه القيود ستظل العقبة الكبيرة التى ستعرقل كل المجهودات التى تبذل لتنمية حجم المبادلات التجارية بين الاقطار العربية.

والقى كلمة فلسطين محمد صبيح أمين سر المجلس الوطنى الفلسطينى ومندوب فلسطين لدى الجامعة العربية فأكد ان الشعب الفلسطينى مصمم على خوض معركة الاستقلال والتحرر من اغلال الاقتصادى الاسرائيلى، وأنه عازم على ربط اقتصاده باقتصاد الأمة العربية.

وطالب صبيح بمقاطعة البضائع الاسرائيلية التى تنتجها المستوطنات اليهودية وختم بقوله ان السياسية الاسرائيلية العنصرية تتجلى فى كل مجالات الحياة فى فلسطين سواء فى مجال الزراعة والصناعة والسياحة وقطاع التشييد والاعمار والمصارف مما أدى الى تراجع الاستثمار فى حدود ٥٠٪ وارتفاع البطالة الى ٣٠٪، وان الخسارة السنوية فى الاقتصاد الوطنى الفلسطينى بلغت ٩ مليارات دولار خلال السنوات الخمس الماضية.

وتحدث الدكتور محمد مهدى صالح وزير التجارة العراقى فقال: ان انعقاد الدورة الحالية فرصة لتبادل الرأى من أجل تذليل العقبات والمعوقات التى تواجه العمل الاقتصادى العربى المشترك انطلاقا الى آفاق أوسع من أجل الهدف الاسمى الذى نتطلع اليه جميعا وهو الوحدة الاقتصادية العربية التى ستكفل للأمة العربية الاستقرار والازدهار.



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 11 / 9 / 1998

في تقرير لوزارة التجارة الخارجية:



يعوق التبادل التجارى العربى

حجم التجارة بين العرب لا يتجاوز ١٠٪ من تجارتهم مع العالم

وهذه هى معوقات تنمية التبادل التجارى العربى:

- الإتاوات المفروضة فى المطارات العربية على الطائرات
- الطرق العربية غير المرصوفة وغياب الخدمات
- صعوبة الحصول على تأشيرات الدخول للسائقين
- تفتيش الشاحنات وإفراغها وعرضها على الكلاب البوليسية !
- تركيز الاستثمارات العربية المشتركة فى السياحة والعقارات والأوراق المالية
- عدم التنسيق فى صناعات الأسمدة والكيماويات



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٩/١٩٩٨

تعانى التجارة العربية - العربية من حالة انكماش شديد ولم تصل التجارة بين الدول العربية بعضها البعض لنسبة ١٠٪ من اجمالى التجارة العربية مع العالم، وهو ما يؤكد أن هناك العديد من المعوقات التى تقف حجر عثرة فى مواجهة تطور وزيادة نسبة التجارة العربية - العربية.

فالطرق البرية بين الدول العربية غير ممهدة، والشاحنات التى تقوم بنقل البضائع العربية تعود فى الغالب الى دولها فارغة وهو ما يمثل عبئا اضافيا على عمليات التبادل التجارى.

يضاف إلى ما سبق ان بعض الدول العربية مازالت تستخدم طرقا بدائية فى شحن البضائع وطرق التحميل وهو ما يسبب فاقدا كبيرا، لكن كل ما سبق لا يمنع أن هناك بعض الخطوات الايجابية على الطريق ويأتى على رأسها الاتفاق المصرى - التونسى بتبادل شحن البضائع، اى ان تقوم تونس بتوصيل بضائع مصر لافريقيا ، ومصر بتوصيل بضائع تونس لدول الخليج.

ومن المقرر خلال الفترة القادمة أن يعقد مجلس وزراء المواصلات العرب اجتماعات موسعا بجامعة الدول العربية لبحث المعوقات التى تعوق التجارة البينية العربية والتى تأتى على رأسها الطرق والمواصلات وأسلوب الشحن الذى تفتقره الدول العربية وذلك فى ظل تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقرب دخول القرن الواحد والعشرين.

والاحرار تنفرد بنشر التقرير الذى تلقاه الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين من مركز الدراسات الاقتصادية بقطاع التجارة الخارجية حيث اكد التقرير مدى صعوبة العلاقات العربية فى أسلوب النقل وكيف تتحكم الامزجة السياسية فى سير العلاقات بالرغم من قرارات المجلس الاقتصادى الاجتماعى العربى بالفصل بين المشاكل السياسية والعلاقات التجارية حيث يقضى التبادل التجارى بين الدول العربية عند حدود ثابتة ادنى من ١٠٪ من قيمة التجارة الخارجية العربية وهذا المظهر يعد اكثر ظواهر الضعف وضوحا فى مجمل العلاقات العربية البينية حيث لم يتجاوز ١٤ مليار دولار من اجمالى الصادرات التي بلغت ١٤٣ مليارا اى بنسبة ٩,٨٪ تقريبا فى حين بلغت قيمة المدفوعات العربية مقابل واردات سلعية عالمية التى بلغت قيمتها ١٤١,٨ مليار دولار وقد مثلت الواردات العربية البينية حوالى ١١ مليار إلى اجمالى الواردات العربية البالغة ١٢٥ مليار دولار بنسبة ٨,٨٪.

ويرصد تقرير مركز الدراسات الاقتصادية بقطاع التجارة الخارجية بوزارة التموين معوقات النقل والشحن بين الدول العربية والتى تؤثر بدورها على حجم التبادل التجارى العربى - العربى .. كما يحدد التقرير كيفية علاج تلك المعوقات.

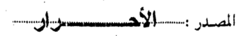
الطرق الترابية

يوضح التقرير ان تحسين مستوى خدمة النقل بين الدول العربية وهي خطوات لابد من اتباعها ومنها تحسين مستوى خدمة النقل البرى من خلال اكمال الوصلات على الطرق الترابية التى ترتبط البلاد العربية وتقوية وتوسيع الشبكات الحالية اضافة الى توحيد المواصفات الفنية للطرق الرئيسية وتأمين الخدمات الضرورية على الطرق كالاستراحات وورش التصليح ومحطات الوقود وتضم اشارات وعلامات الطرق وتأمين صيانة دائمة للطرق من جانب عمالة متخصصة وتوفير معلومات حديثة عن قطاع النقل ورسم الخرائط صحيحة ودقيقة.

الاتفاق على الأسس والمبادىء العامة لسياسة تسعير خدمات النقل بين الدول العربية لضمان المنافسة المتكافئة واستمرارية النشاط والسماح للشاحنات بالعودة محملة مما يزيد من كفاءة التشغيل ورفع نسبة المسافة المحملة للحد من الرحلات الفارغة والعمل على تسهيل حصول السائقين العرب على تأشيرات الدخول الى كافة البلاد العربية على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

- تطبيق قوانين الأوزان المحورية والاجمالية المعدة تدريجيا مما يؤمن حماية الطرق.
- التوحيد القياسى لاجراءات التعاملات الادارية على مراكز الحدود مع الابقاء فترة على هذه المراكز لفترة اطول منها مما يعني الشاحنات تعمل محملة ٥٠٪ من المسافة المقطوعة وتعانى الشاحنات المصرية من هذه الحالة حيث لا تميز السلطات الأردنية قيام الشاحنات المصرية للشاحنات الأردنية العودة محملة.
- المنافسة غير المتكافئة من دول الى أخرى نظرا للاختلافات فى عناصر تكلفة التشغيل تأتى تكلفة مرتفعة فى مصر والاردن وسوريا فى حين تتسم بانخفاضها فى دول الخليج.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٩/١١

كلاب البوليس


عصمت عبد المجيد

ويشير التقرير الى عدم ثبات تعريفات النقل الذى يخضع عادة الى احوال العرض والطلب.

وكذلك فرض القيود على انتقال البضائع بدعوى القضاء على التهريب والدواعى الامنية.. وهذا الاعتقاد جعل بعض الدول العربية تقوم بفرض نظام القافلة والتفتيش المستمر وافراغ الحمولات على الحدود وهذا ما تفعله السلطات السعودية حيث تقوم باخـتراع الشاحنات بالكامل وعرضها على الكلاب البوليسية بدعوى القضاء على اى محاولات لتسريب مواد أو سلع ضارة بالأمن والصحة العامة مع اعادة الشحن على شاحنات سعودية وكثيرا ما يستغرق هذا الاجراء وقتا طويلا يعرض المشحونات للتلف ويزيد من التكلفة.

ويكشف التقرير بأن قطاع النقل البرى على وجه الخصوص يعتمد على المزاج السياسى من الدول العربية بعضها البعض فالخلافات السياسية تؤثر على العلاقات الاقتصادية حيث تتقطع العلاقات التجارية ذلك بالرغم من اتفاق الدول العربية على مبدأ تحييد العمل الاقتصادى العربى المشترك عن الخلافات العربية وابعاده عن النعرات والخلافات السياسية الطارئة والسعى لتحقيق اقصى حد من الاستقرار والتطوير للعلاقات الاقتصادية العربية ومن ثم لا تقطع العلاقات الاقتصادية العربية أو تقلص الا بموجب قرار يصدره المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى.

وتلاحظ فى التقرير بأن الدول العربية لا تتقيد بالاتفاقيات الثنائية الموقعة بينها وبين دول عربية اخرى فالاعتبارات السياسية تتقدم على الاعتبارات التجارية فمازالت بعض الدول العربية تشكو من عدم تطبيق الاتفاقيات التجارية وعادة ما تكون الممارسات الحاصلة بينها فعليا بخلاف الاتفاقيات الموقعة أو غالبا ما تفرض ضرائب غير منصوص عليها كالضرائب على البضائع المنقولة برسم الترانزيت.

تقرير يكتبه:
هشام حامد جاد

ويركز التقرير على أن شبكة الطرق البرية مازالت تعانى من نقص فى الوصلات اختناقات حول المدن الكبرى ووجود اجزاء ومقاطع دون المستوى الفنى الأمر الذى يعيق حركة الشاحنات ويزيد من وقت المرحلة يضاف الى ذلك ضعف صيانة الشبكة مع وجود نقص فى الخدمات الضرورية والاساسية على الطرق كالاستراحات والفنادق والمطاعم والانارة وعدم وجود العدد الكافى من محطات الوقود وورش الاصلاح سواء ثابتة أو متنقلة وهذا يزيد من الوقت اللازم لنقل البضائع ويزيد من تكلفتها.

والح التقرير إلى ضرورة تفعيل الاتفاقات القائمة فى مجال النقل بين الدول العربية والتى تحكمها الاتفاقيات الدولية التى تنظم النقل الدولى على الطرق. CO EVENTION وكذا اتفاقية تيسير تجارة الترانزيت بين الدول العربية وغيرها من اتفاقيات.

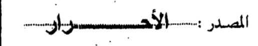
شهادة المنشأ

وأشار التقرير إلى أنه لابد من اعتماد شهادة منشأ واحدة بين جميع الدول العربية مع العمل على تحسين عمل الأجهزة الجمركية على النقاط الحدودية واعادة تقييم الممارسات الجمركية القائمة ووضع برنامج لاصلاح الاجراءات التى تبين عدم كفاءتها.

اتاوات المطارات

وطالب التقرير بالاسراع بالغاء الاتاوات التى تحصلها السلطات فى المطارات العربية على الطائرات وذلك على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.. والعمل على ضرورة التنسيق فى مجالات النقل البحرى من خلال عقد اتفاقيات مشاركة بين الدول العربية بحيث تغطى بعضها البعض على الخطوط الملاحية بدلا من الشحن على السفن الاجنبية وقد نجحت مصر فى عقد بعض



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١/٩/١٩٩٨

الاتفاقيات مع دول الشمال الافريقى بموجبها يتم نقل المنتجات المصرية الى دول غرب افريقيا على متن السفن التونسية نظير قيام السفن المصرية بنقل المنتجات التونسية الى دول الخليج.

يكشف التقرير الذى تلقاه الدكتور احمد جويلى بأن التبادل التجارى بين الدول العربية لا يزال محدودا فهو يدور فى حدود أقل من ١٠٪ من قيمة التجارة الخارجية العربية وهذ المظهر يعد احدي ظواهر الضعف وضوحا فى مجمل العلاقات العربية البينية.

وأشار التقرير بأن هناك العديد من المعوقات أمام تنمية التجارة العربية البينية ومن ابرزها الخلل الهيكلى فى عرض المنتجات والسلع العربية نظرا لافتقاره الى المرونة الكافية لمقابلة الطلب المفاجيء بالاضافة الى أن هناك تركيزا من جانب غالبية الدول العربية فى انتاج السلع الأساسية والصناعات التحويلية مثل الصناعات البتروكيماوية والأسمدة ويتم هذا بدون تنسيق بين الدول بل إنه لا يوجد أدنى حد من التكامل فيما بينها كما يأتى ضعف الاستثمارات العربية المشتركة خاصة فى مجالات انتاج السلع المتداولة القابلة للتجارة وتوجهها الى انتاج غير قابل للتبادل كالسياحة والعقارات والأوراق المالية من أهم عوامل تدنى التجارة العربية البينية كما لا يمكن اغفال دور العلاقات السياسية المتباينة على مستوى العلاقات التجارية.

وأوضح التقرير أنه عندما تكون هناك علاقات ثنائية طبيعية يزيد حجم التبادل التجارى فى حين يتأثر بتدهور العلاقات السياسية وبعيدا عن هذا كله فإن هناك دور النقل بين الدول العربية والذى يعد أحد العناصر الفاعلة فى مستويات حركة التجارة البينية.

تأشيرات السائقين

وأشار التقرير الى استمرار معاناة السائقين فى الحصول على تأشيرات الدخول فلكل دولة نظام للحصول على التأشيرات تبعا لجنسية السائق وجنسية الشاحنة وتتأثر امكانية اعطاء التأشيرات بطبيعة العلاقات السائدة بين البلد المطلوب التأشيرة لدخوله وبالرغم من أن قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى فى دورته الثامنة والثلاثين فى تونس منح تأشيرات سنوية لسائقى شاحنات الدول العربية يجيز لأى سائق يحمل رخصة سارية المفعول فى بلده ممارسة العمل فى اى بلد آخر الا ان هذا القرار لم يطبق بعد.

ويؤكد التقرير بأن الشاحنات تقابل معاناة شديدة من اجراءات التفتيش فى نقاط الحدود هذه الشاحنات تخضع لمعاينة بضائعها اضافة الى تفتيش الشاحنة نفسها ولا يوجد وقت محدد لانتهاء التفتيش وانما الأمور مرتبطة بأمزجة السلطات الجمركية وحالة حدوث اختلاف بالقيود والارقام والوزن ما بين المستندات وبالفعل يفرض على السائق غرامة مالية. كما تختلف الاجراءات الحدودية باختلاف الحمولة ووقت الوصول الي الحدود ومطابقة المستندات واكتمالها، وتجدر الاشارة الى انه على الشاحنة الخضوع لبعض الاجراءات عند كل نقطة حدود على الاقل عند نقطتى حدود كل بلد مركز الدخول ومركز المغادرة وبالطبع فإن تعدد عمليات التفريغ والشحن والتحميل لها آثار ضارة على السلع المنقولة تتمثل فى التلف والتغيير فى المواصفات وارتفاع التكلفة

ويشير التقرير الى نقطة أخرى من ضمن النقاط الكثيرة فى أسلوب التعامل بين الدول العربية من حيث التباين فى القوانين الخاصة بالحمولات المحورية فلكل دولة قيودها التى تضعها على الاوزان الصافية الاجمالية مستندة الى القوانين المتعلقة بالشاحنات والصهاريج للسماح لها بالسير على الطرقات بدعوى الحفاظ على الطرق.

بالاضافة الى انه مازالت الشاحنات العابرة تواجه احتمال عودتها فارغة وذلك بسبب ضعف موقعها التسويقى بعيدا عن مقرها وخاصة عندما يكون سائقها أجنبيا وهو المسئول الوحيد.

اكد التقرير النقص فى اسطول النقل البحرى على مستوى البلدان العربية وطبقا للتقرير المقدم من أمانة الاتكتاد تحت عنوان استعراض النقل البحرى بأنه لا يوجد ضمن منتدى الدول الخمس والثلاثين الاكثر أهمية فى مجالات النقل البرى سوى السعودية والكويت.

وأشار الى افتقار معظم الموانيء العربية للمعدات والتقنيات العالمية المستخدمة فى الشحن والتفريغ مما يعيق من سرعة تداول البضائع فى الموانيء مع عدم كفاية الخطوط الملاحية العاملة بين الموانيء العربية كنتيجة لانخفاض حجم التجارة البينية بين الدول العربية بجانب ارتفاع تكاليف الشحن الجوى بين الدول العربية وفرض بعض الدول العربية اتاوات على التقلبات التى تتم على طائرات خلاف طائراتها.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤/٩/١٩٩٨

منطقة حرة

٢٥٠ مليون «مستهلك»!

كل الآمال لاتزال تراود المتحمسين لإقامة منطقة التجارة العربية الكبرى، بالا يصاب مشروعها «الجنيني» بالاخفاق، وتتبدد الطموحات في انشائها، مثلما الت اليه احوال اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة «الترانزيت» التى دشن بها العمل الاقتصادى العربى المشترك فى اطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى حقبة الخمسينيات، وجددها - فى الثمانينيات - باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى، واضيف عليها «البرنامج التنفيذى» بعد منتصف التسعينيات.

وبصرف النظر عما تردد : «بان البرنامج التنفيذى لهذا المشروع، لا يرقى الى التوقعات، او الى المستوى الملائم الذى يستجيب لمتطلبات التكامل الاقتصادى العربى، بعد مضى قرابة نصف قرن من محاولات الاقتراب منه، وبعد مرور ١٧ عاما من عمر اتفاقية «التيسير والتنمية وقد ضاعت كلها هباء دون تطبيق فعال» فاننا نميل للانحياز الى «جراة الاقتحام» التى يتصدى بها الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية فى تناوله للمشروع نفسه بقوله : «إن معظم المعوقات التى وقفت حائلا دون تطبيق اتفاقيات التكامل الاقتصادى العربى السابقة فى طريقها الى الزوال، لان الانظمة والسياسات الاقتصادية العربية، اقرب - حاليا - للتشابه من التنافر، كما تقوم المؤسسات المالية العربية بدور ملحوظ فى تمويل وضمان الصادرات، وفى توفير المعلومات التجارية، فضلا عن تنامى دور القطاع الخاص فى الدول العربية، مما يجبر الحكومات على تنفيذ الاتفاقيات التى تمس نشاطه.

ومع التسليم التام بجرعة التفاؤل تلك، فى مواجهة عراقيل اقامة منطقة التجارة العربية الكبرى على مدى ١٠ سنوات، فاننا نخشى أن تتحول «دورة فبراير» للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى من كل عام، والتي سيتم تخصيصها لبحث الامور المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة، إلى «منصة» لجلد الذات، او للتباهى بانضمام دول جديدة لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى، وكان آخرها موريتانيا، التى اصبحت الدولة رقم ١٩ (!!) دون أن تكون هناك خطوات فعلية فى تطبيق خطوات البرنامج التنفيذى بحده الادنى.

هل ان الآوان لـ ٢٥٠ مليون مواطن عربى «مستهلك» أن يرى بعينيه اتفاقيات التكامل الاقتصادى، وهى تاخذ طريقها الى التنفيذ، سؤال سوف تظل الاجابة عليه فى علم الغيب على الرغم من أن الدول العربية تحظى بمائة اتفاقية تجارية ثنائية، وبمجلس اقتصادى واجتماعى، ومجلس للوحدة الاقتصادية، ومجالس وزارية ذات صلاحيات محددة، و٢١ منظمة اقتصادية متخصصة، و٢١ اتحادا نوعيا ومشروعا عربيا مشتركا، وبقيمة عجز فى موازنات هذه المجالس والمنظمات والاتحادات والمشروعات تبلغ ٢٢٠ مليون دولار!

كمال جاب الله



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ / ٩ / ١٩٩٨

في تقرير للرئيس مبارك:

المطالبة بوضع برامج لإنشاء السوق العربية المشتركة

رفع الدكتور عاطف صدقى المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة إلى الرئيس حسنى مبارك امس التقرير الكامل لاعمال المجلس القومي للانتاج، والشئون الاقتصادية في دورته الرابعة والعشرين، والتى انتهت فى يونيو الماضى وتم خلالها بحث عدد من القضايا الحيوية المتصلة بالسياسات الاقتصادية وابعادها الاستراتيجية.

ويتضمن التقرير موضوع السوق العربية المشتركة والمنطقة العربية الحرة ودور البنية الأساسية للنقل فى خدمة المشروعات القومية العملاقة.

وتضمن التقرير المطالبة بإعداد البرامج والإجراءات التى تكفل توسيع عضوية السوق العربية المشتركة، وتطوير المنتج السياحى وعمل خريطة طرق جديدة للمحاور المستخدمة وضرورة اعداد دراسات جدوى لتحديد انسب الصناعات الالكترونية التى تحقق مصر من خلالها تنافسية عالمية.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ / ٩ / ١٩٩٨

شفيق جبر فى ندوة عن السوق العربية المشتركة:

حجم التجارة بين الدول العربية مازال أقل من ١٠٪ من حجم تجارتها الخارجية

كتب ـ عادل شفيق:

ناقشت ندوة عن السوق العربية المشتركة فى المؤتمر امكانات قيام هذه السوق خاصة مع نظام العولمة وحرية التجارة عالميا، واعلن شفيق جبر رئيس الندوة ان العولمة تعتبر حاليا اختيارا حاسما لابد من مراعاته سواء رضينا ام ابينا، وان فكرة السوق العربية المشتركة وجدت منذ اكثر من ٥٠ عاما، ولم تظهر إلى حيز الوجود حتى الآن، بينما ظهرت تجمعات اقتصادية اخرى مثل «النافتا» فى امريكا الشمالية و«المجموعة الاوروبية» و«الميركيسور» و«الاسيان»، واضاف ان حجم التجارة البينية بين الدول العربية لايتجاوز حتى الآن ١٠٪ من اجمالى تجارتها الخارجية مقابل ٦٠٪ من حجم التجارة الاوروبية الداخلية، وأكد أهمية ايجاد التحالفات الاستراتيجية فى المنطقة.



محمد شفيق جبر

وطرح السيد عادل الفقيه من السعودية تجربة احدى الشركات السعودية للمنتجات الغذائية فى مصر وكيفية نجاح التجربة وعواملها ومواجهتها للمنافسة العالمية، واحتمالات تكرار التجربة فى أماكن اخرى من الوطن العربى بعد نجاحها فى مصر، وأشار إلى أن أهم عناصر نجاح التجربة كانت المناخ المناسب للاستثمار فى مصر، وأكد أن دور الحكومات حاليا هو ايجاد هذا المناخ وأن العولمة لاتتعارض بالضرورة مع المصالح الاقليمية.

واشار حسين الشبكشى أحد المستثمرين السعوديين إلى أن المشروعات التى قامت الشركة بتنفيذها فى الماضى تعرضت لمشكلات كثيرة جدا، ولكن الوضع اختلف تماما حاليا بعد تعديل القوانين وازالة المعوقات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليـوم

التاريخ : ١٩ / ٩ / ١٩٩٨

عماد الدين أديب فى ندوة السوق العربية المشتركة:

العالم العربى لم يستعد بعد لمواجهة العولمة

أعرب الاستاذ عماد الدين أديب رئيس مجلس الادارة ورئيس تحرير جريدة العالم اليوم عن اعتقاده بأن العالم العربى لم يستعد بعد للتعامل مع التغيرات الدولية الجديدة واهمها العولمة مشيرا الى ضرورة اعادة ترتيب البيت من الداخل أولا قبل التعامل مع ظاهرة العولمة.

وقال عماد اديب اثناء مشاركته فى اعمال ندوة السوق العربية المشتركة والعولمة ضمن اعمال مؤتمر اليورومنى ان العولمة تتطلب الإجابة عن سؤال محورى غاية في الاهمية وهو هل نعرف أنفسنا فى العالم العربي كما يعرفنا باقي العالم. والاجابة على هذا السؤال من وجهة نظرى هي لا.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ / ٩ / ١٩٩٨

وفى اطار التدليل على الفكرة السابقة، استعرض عماد اديب عددا من الاحصائيات المقارنة بين الدول العربية وباقى دول العالم فى مجال استخدام الكمبيوتر وشبكة الانترنت فى الاتصالات وتسهيل الصفقات والاعمال.

واشار عماد اديب الى انه هناك حوالى 100 مليون شخص من مختلف انحاء العالم يتصلون ببعضهم البعض من خلال شبكة الانترنت خلال عام 1998.

وفى يناير 95 كان هناك 27 الف رجل اعمال يتراسلون بالانترنت فى الولايات المتحدة الامريكية قفز هذا الرقم الى 764 الف قبل منتصف 97، وذلك مقابل 18 الف مراسلة خلال نفس الفترة «يناير ـ منتصف 1997» فى 22 دولة عربية مجتمعة.

وذكر اديب ان الاحصائيات تظهر ايضا ان اكبر 5 دول فى العالم استخداما للانترنت فى مجال «البيزنس» هى فنلندا وايسلندا والولايات المتحدة والنرويج واستراليا. واقل 5 دول استخداما له هى مصر والصين وزيمبابوى والهند وفيتنام.

وفيما يتعلق بنسبة امتلاك جهاز الكمبيوتر الى كل 1000 نسمة من السكان فإنه وفقا لاحصائيات عام 97 تاتى فى المقدمة الولايات المتحدة واستراليا وكندا والنرويج وايسلندا بينما فى المؤخرة 5 دول هى زيمبابوى ومصر والصين وفيتنام والهند.

وتناول عماد اديب التجربة الاسيوية وتساءل عن الثمن الباهظ للمنافسة الذى دفعته دول هذه المنطقة مؤخرا فى ظل ظاهرة العولمة. واعرب عن اعتقاده بان السبب المباشر للازمة الاسيوية يرجع الى قيام المستثمرين الاجانب باعادة سحب استثماراتهم من هذه الدول.

ففى عام 94 ضخ المستثمرون الاجانب 47 مليار دولار فى دول اندونيسيا واوروبا وماليزيا والفلبين وتايلاند ثم 70 مليار دولار فى عام 95 و93 مليار دولار فى عام 96 ولكنهم بدلا من ضخ استثمارات جديدة فى عام 97 قاموا بسحب اموال تعادل 11٪ من اجمالى دخل هذه الدول الاسيوية وهو ما مثل كارثة محققة لها.

وتساءل اديب لو كانت هذه العولمة وهذا هو الانفتاح؟! فنحن لا نريد هذه العولمة.

من ناحية اخرى قال عماد أديب ان المنظرين الاقتصاديين يتحدثون دائما عن أن المنافسة من خلال ظاهرة العولمة قادرة على تمكين الاقتصاد العالمى من تحقيق معدلات اعلى للنمو.

كما لا يزال عدد كبير من الاقتصاديين متفقين مع ما ذكره ادم سميث منذ نحو 220 عاما فى كتابه الرئيسى «ثروة الامم» من ان مستوى الانتاج ومعدل النمو يعتمدان على التخصص وتقسيم العمل، ويحدد ذلك التخصص احتياجات السوق العالمى من السلع. وكلما اتسع سوق البضائع العالمى زاد التخصص وكلما ارتفع مستوى الانتاج زادت الربحية.

واضعو النظريات الاقتصادية اذن لايزالون يعتقدون ان العولمة ينبغى ان تزيد من النمو العالمى ككل.

ومع نمو المنافسة تم تصنيف العالم الى 6 مجموعات اساسية متنافسة وللاسف فإن معظم الدول العربية لا وجود لها فى هذا التقسيم.

وذكر اديب ان المجموعة الاولى تضم الدول ذات الاقتصاديات صغيرة الحجم وشديدة الانفتاح والتى تخصصت فى تقديم الخدمات المالية والتجارية لباقى العالم وهى هونج كونج ولوكسمبورج وسنغافورة وسويسرا. بينما تضم المجموعة الثانية الدول الانجلو ـ ساكسونية وهى ايرلندا وانجلترا واستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وتضم الثالثة دول الاتحاد الاوروبى فيما عدا لوكسمبورج وسويسرا.

والمجموعة الرابعة تضم الدول الاسيوية المصنعة وهى الصين واندونيسيا واليابان وكوريا وتايوان وماليزيا وتايلاند والفلبين.

والمجموعة الخامسة دول اوروبا الشرقية وروسيا وجمهورية التشيك وبولندا والمجر وسلوفاكيا واوكرانيا.

والمجموعة السادسة تضم اقتصاديات دول امريكا اللاتينية وهى البرازيل والارجنتين وتشيلى وكولومبيا والمكسيك وفنزويلا وبيرو.

واضاف اديب ان هناك مجموعة اخرى من الدول مصنفة الا ان وضعها لا يتلاءم مع المجموعات السابقة وهى مصر وايسلندا والهند والاردن والنرويج وجنوب افريقيا وتركيا وزيمبابوي. اما باقى الدول العربية فهى غير مصنفة على الاطلاق.

وقال عماد اديب ان الاحصائيات توضح ايضا ان دخل اكبر 3 شركات امريكية يزيد على مجموع دخول 60 دولة مجتمعة من دول العالم. فهل يجوز ان نتحدث عن العولمة فى ظل حالة عدم التوازن وعدم التساوى التى تسود انحاء العالم من هذه التقسيمات والاحصائيات.

وبالرغم من ذلك نجد الرئيس بيل كلينتون يخرج علينا منذ 48 ساعة ليطالب بشبكة للامان الاجتماعى وهذا امر غريب لاننا عندما كنا نستخدم مثل هذه العبارات فإنها كانت توصف من قبل الاقتصاديين العرب بأنها تعبيرات اشتراكية واليوم الرئيس كلينتون يطالب بشبكة للامان الاجتماعي.

نحن نؤمن بالاقتصاد والسوق الحر ولكننا فى نفس الوقت نؤمن بالعدالة الاجتماعي.

وفى سياق ما يحدث فى العالم فى ظل ظاهرة العولمة قال اديب ان الرئيس بيل كلينتون عقد اجتماعا طارئا مع قادة الدول الصناعية الكبرى لوضع استراتيجية لدفع النمو العالمى فى مواجهة الازمة الاسيوية التى لم يشهد لها العالم مثيلا منذ 50 عاما. كما تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولى ليظل جاهزا لاستخدام 50 مليار دولار كاموال للطوارىء لمنع تفاقم الازمة وانتشار تاثيرها الى دول امريكا اللاتينية وكذلك تم ادخال طلب الى الكونجرس لكى يوافق على عدم مساهمة الولايات المتحدة فى صندوق النقد الدولى وبالرغم من كل ذلك فإن السوق لم يتاثر، بينما تاثر السوق ايجابيا نتيجة لشعور



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ / ٩ / ١٩٩٨

المتعاملين بان هناك فرصة كبيرة لكى يظل الرئيس كلينتون فى وظيفته فارتفعت اسعار الاسهم الامريكية 180 نقطة.

وتساءل اديب مجددا: اذا كانت هذه العولمة؟ فنحن لا نريد هذه العولمة التى تتيح لفاتحة سوستة الرئيس الامريكى «مونيكا» ان تؤثر فينا جميعا، فيتأثر الدولار وتواجه الاسواق صعوبات كبيرة، ويعجز ياسر عرفات عن اتمام اتفاقه مع نتنياهو.. نحن لا نريد هذه العولمة. ثم اشار اديب الى المعوقات الداخلية التى تعترض تعامل العالم العربى مع العولمة، قائلا: إن العرب يخشون العولمة بسبب الثمن السياسى الذى يتعين عليهم دفعه.

فالسوق التنافسى يتطلب نظاما رقابيا فعالا كما ينبغى ان تتوافر الشفافية وهى بدورها تحتاج الى التغيير ونحن كعرب نكره التغيير ونحب بل ونعبد ابقاء الوضع كما هو عليه.

كما ان الشفافية تعنى حق الناس فى معرفة مصير ثرواتهم القومية. وتساءل اديب كيف يمكن ان تكون هناك شفافية فى ظل وجود الحسابات السرية فى سويسرا؟

واختتم اديب حديثه بقوله اننا نلوم كثيرا الغرب ونتهمهم بالقسوة وعدم مراعاة الابعاد الاجتماعية، ولكن صدقونى اننا الاولى باللوم، عن اى شخص آخر.

واضاف: إنه ينبغى ان نتصارح وننظف البيت من الداخل ونعيد ترتيب اوراقنا من جديد لنصبح قادرين على التنافس مع العالم الخارجي.. انه الثمن الباهظ الذى لابد ان ندفعه لنصبح اكثر قدرة على المنافسة وعلى تفهم طبيعة النظام الذى يجعلنا نتعامل بحميمية مع العولمة.

من ناحية اخرى قال شفيق جبر رئيس شركة ارتوك للاستثمار الذى رأس الجلسة انه فى الوقت الذى تشاهد فيه قيام الكيانات الاقتصادية الكبرى من حولنا فإننا لانزال نواجه صعوبة فى الترحال بين الدول العربية وفى الاستثمار فى العالم العربي.

واعرب جبر عن اعتقاده بأن العولمة تلاحق العالم العربى سواء شئنا او ابينا ولذلك ينبغى ان نطور تفكيرها وان نفكر فى مصالحنا لكى نستطيع التعامل بايجابية مع العولمة وقال جبر ان احد الاسباب الداعية للاصلاح يتمثل فى اننا لانزال لا نمتلك البنية الاساسية التى تتيح بمستثمر ما ان يستثمر فى مصر على سبيل المثال وان يصدر انتاجه بحرية الى دول عربية اخرى كتونس او دول الخليج.

واعرب جبر عن اعتقاده بانه ما لم يفكر المبادرون من القطاع الخاص فى مصالحهم المشتركة ويبحثون كيفية التأثير على صانعى القرار والسياسيين بالمنطقة لفتح الحدود بين دولها وايجاد تحالف استراتيجى فى المجال الاقتصادى فإن الامر سيكون ضعيفا فى التفاعل بكفاءة مع العولمة.

وفى معرض تعليقه على مداخلة عماد اديب، قال جبر انه يعتقد ان مداخلة عماد قد مست العديد من الموضوعات التى تهدف الجلسة الى التفاعل معها مثل قدرة العالم العربى على التعرف او الاتصال بالظاهرة المسماة بالعولمة .

واضاف لقد صدمنى عماد بشدة بتساؤله: هل نعرف انفسنا كما يعرفنا العالم وكذلك اعتقد ان الاحصائيات التى ذكرها عن الكمبيوتر والانترنت دقيقة للغاية وهى توضح موقفنا بدقة مقارنة بباقى دول العالم.

وقال شفيق جبر ان ما يختلف فيه مع اديب هو ان التجربة الاسيوية لا يمكن الحكم عليها فى اطار انها تخص اقتصاديات ليبرالية مفتوحة فهذه الدول ذات سمات خاصة للغاية ويوجد فيها بدرجة أو باخرى الكثير من الفساد وتعانى هذه الدول من وجود قطاع مالى ضعيف الغاية.

كما اتفق جبر مع اديب فى اهمية الحرية السياسية خاصة ان التجربة الاسيوية قد عانت ايضا نقصا فى هذا المجال.

من ناحية اخرى قال عادل فقيه رئيس مجلس ادارة شركة صافولا السعودية انه يجب ان نضع فى الاعتبار ان العولمة تحدث لنا فالمسألة ليست مسألة اختيار فليس امامنا خيار فنحن فى مجال الاعمال يجب علينا أن ندخل فى نطاق هذه الفكرة شئنا ام ابينا.

وبالرغم من ان هناك الكثير من الاقتصاديين والصحفيين يعملون على تشكيل الرأى العام ويساعدوننا فى فهم العولمة الا انهم يجب ان يؤكدوا فكرة ان العولمة تحدث لنا بدون وجود اى خيار ويجب علينا ان نتعلم كيف نستجيب بذكاء ونضع صيغة مناسبة للدخول فى سياق العولمة وان نتحرك للامام.

وبدأ فى الحديث عن تجربة صافولا واعطى نبذة عن خلفيات الشركة وتجربتها فى السوق السعودية ومحاولتها للاستجابة لعملية العولمة التى تحدث لنا فى العالم العربى ويجب ان نضع فى الاعتبار ان اقتصادنا واللوائح الحكومية الخاصة بالمنطقة وكذلك جميع المؤسسات المالية ليست مؤهلة للدخول فى اطار العولمة وكذلك نشاطاتنا الاقتصادية ليست مؤهلة للدخول فى نظام العولمة. ولكن كيف نستطيع فى هذا الجزء من العالم ان نستجيب للتحديات التى تفرضها العولمة وما احاول ان ابرزه هو فكرة «الاقليمية» كاتجاه فى سبيل العولمة وهو ربما يكون اكثر الاتجاهات منطقية حاليا. ويجب ان نبدأ فى التحرك من داخل الاقتصاديات المحلية الصغيرة تجاه مناطق اخرى فى الشرق الاوسط.

وتحدث عن شركة صافولا وما حققته فى السوق السعودية فى باقى المناطق التى دخلتها كمستثمر وبداية دخولهم للسوق المصرية بعد ان حققوا نموا كبيرا فى السوق السعودية بلغ 80٪ من اجمالى حصة السوق فكان لابد من التوسع خارج السوق المحلية ووقع اختيارنا على مصر وقررنا انها المكان الصحيح فهى سوق جديدة واسعة ومستعدة للتطور كما ان معدلات نمو الاقتصاد المصرى مشجعة للغاية.

وعندما دخلت صافولا الى السوق المصرية كانت مستثمرا باموال اجنبية فى مصر بنسبة 100٪ ولم يكن لنا اى شركاء مصريين وبعد عامين من بداية الاستثمار استطعنا ادخال شريك دنماركى فى عمليات الاستثمار فى مصر ثم اشترينا نصيب المستثمر الدنماركى بعد فترة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ / ٩ / ١٩٩٨

ودخلنا فى شراكة مع شريك ماليزى وفى اطار فكرة العولمة نجد اننا استطعنا ايجاد شركاء اجانب فى مصر بدون دخول شركاء من مصر نفسها.

واجد اننا مررنا بتجربة ناجحة للغاية بدون ايجاد اى شركاء محليين فى الاستثمار. واليوم تعتبر صافولا من اكبر المصنعين للزيوت الغذائية فى مصر بحصة بلغت 30٪ من حصة السوق فى مصر وبلغ حجم الاستثمار 60 مليون جنيه عام 98 وسيصل الى 100 مليون جنيه فى عام 2001.

ثم تحدث عادل فقيه عن دخول السوق المصرية وتحقيق المنافسة وخططه للتوسع والنمو فى مصر والمنطقة.

ثم تحدث مرة اخرى عن اتخاذ التوسع اقليميا قاعدة للتوسع على مستوى عالمى «او اتخاذ الاقليمية قاعدة للعولمة».

فقد اعطتنا تجربتنا فى مصر مزيدا من الثقة للتوسع فى سوريا ودول اخرى فى شمال افريقيا وستبدأ الشركة فى طرح اسهمها فى البورصة المصرية خلال الاسابيع القادمة.

ومن خلال تجربتنا فى مصر اثبتت مصر انها مناخ جيد للاستثمارات متعددة الجوانب والنشاطات ثم تحدث عن عملية ايجاد العلامة التجارية وعلاقتها بالثقافة الموجودة فى الدول التى يدخلها للاستثمار.

فنجاح العلامة التجارية لصافولا فى مصر يعود الى وحدة اللغة والثقافة وان نجاح العلامة التجارية يعتمد فى المقام الاول على الثقافة ومدى تشابهها او اختلافها فدخول سوق مثل مصر وتحقيق نجاح فيه اسهل بكثير من دخول سوق غريبة مختلفة تماما مثل الصين. فدخول دول عربية للاستثمار اسهل من دخول اسواق غريبة مختلفة تماما.

ومع فكرة العولمة فنحن مضطرون للمنافسة مع الشركات متعددة الجنسيات على مستوى عالمى فالعولمة كما قلت سابقا تحدث لنا ونحن مضطرون للاستجابة لها سواء شئنا ام ابينا والحل الوحيد امامنا هو ايجاد طريقة ذكية للاستجابة.

ولن نستطيع ان ندفن رؤوسنا طويلا لان النتيجة ستكون اننا سندفع الثمن غاليا.

وعلق شفيق جبر على عادل فقيه قائلا ان ما يجعل هذه المناقشة مثيرة هو وجود متحدثين من دول وجنسيات مختلفة فنحن نجدنا نتعرض لعدة افكار ايجابية مثل ما قاله عماد وكذلك ما قاله عادل فقيه عن كثب ان عملية العولمة تحدث لنا فى العالم العربى سواء اعجبتنا الفكرة ووافقنا عليها ام لا.

وقد طرح لنا فكرة ايجابية لكيفية التعامل مع العولمة ولمس بعض النقاط المهمة مثل ان الاتجاه للاقليمية هو خطوة ايجابية للمشاركة فى عملية العولمة كما لمس فكرة وحدة الثقافة بين الدول العربية واسهامها فى انجاح الاستثمارات وهى تلعب دورا مهما فى اتساع رقعة الاستثمار فى المنطقة. واشار فقيه الى نقطة مهمة وهى ان العولمة لا تتعارض مع المصالح الوطنية.



دراسة تؤكد حتمية قيام السوق العربية المشتركة

أصدرت الهيئة العامة للاستعلامات دراسة حول السوق العربية المشتركة تناولت الدوافع الدولية والاقليمية والعربية التى تجعل من انشاء هذه السوق خيارا حتميا وذلك فى اطار جهود الهيئة فى مناقشة القضايا الاقتصادية والسياسية المهمة وتعريف الباحثين والدارسين والمواطنين بالجوانب المختلفة منها.

صرح بذلك السيد نبيل عثمان رئيس الهيئة.



المصدر : الحيـــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٩ / ١٩٩٧

القاهرة تدعو إلى "نواة متوسطية" تمهيداً للسوق العربية المشتركة

□ القاهرة - «الحياة»

■ دعا وزير الخارجية المصري عمرو موسى نظراءه العرب في ثماني دول الى اجتماع في القاهرة خلال تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل للبحث في إنشاء «نواة متوسطية» للسوق العربية المشتركة، ومنطقة تجارة عربية حرة لدعم وضعها ومستقبلها الاقتصادي في ضوء دخول هذه الدول في مفاوضات لإبرام اتفاقات شراكة مع الدول الاوروبية، ولمتابعة المناقشات في شأن القضايا المطروحة على روزنامة التعاون الاوروبي - المتوسطي (عملية برشلونة)، ومستقبل هذه العملية في ضوء العقبات التي تعترض تفعيل شقيها السياسي والاقتصادي بسبب سياسات حكومة إسرائيل.

كما وجه وزير التجارة الخارجية المصري السيد أحمد جويلي دعوة مماثلة، وتشمل الدول المدعوة ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وسورية ولبنان وفلسطين والأردن وموريتانيا بالاضافة الى مصر.

وتأتي هذه الاجتماعات في إطار التحضير لمؤتمر الدول الأطراف في عملية برشلونة المقرر عقده في مدينة فالينسيا (اسبانيا) في كانون الثاني (يناير) المقبل لبحث التعاون الاقتصادي متعدد الاطراف في اطار العملية، استعداداً للمؤتمر الوزاري الثالث في شتوتغارت في نيسان (ابريل) العام المقبل.

وفي إطار العملية تشارك مصر غداً في اجتماعات وزراء ثقافة الدول الأطراف في عملية برشلونة في جزيرة رودس اليونانية.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٧/ ٩/ ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقرير اقتصادى عربى يطالب بتفعيل منطقة التجارة العربية

□ العالم اليوم – خاص :

طالب تقرير اقتصادى عربى بضرورة العمل على تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنع اى محاولات للالتفاف عليها او فتح اى منافذ لتعطيلها وعدم السماح لاطراف غير عربية بالاستفادة من التحولات الجارية نحو انفتاح الدول العربية على بعضها البعض الا فى الحدود التى تشكل معها هذه الاطراف الخارجية مصدرا مهما لنقل التكنولوجيا الى البلاد العربية.

وذكر احدث تقرير لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ان النتائج المباشرة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لن تظهر على المدى القصير لان تخفيض 10٪ من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل لن يكون له نفس تاثير التحرير الكامل للسلع العربية من الرسوم الجمركية والذى سيتضح بجلاء فى نهاية المدة المقررة عام 2007.

و لب بالتقرير بالاسراع فى عملية تنسيق التخفيضات والتنازلات داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بشكل يسبق الالتزامات المتعاقد عليها فى منظمة التجارة العالمية حفاظا على ميزة المعاملة التفضيلية فيما بين الدول العربية تجاه الدول الاخرى وحتى تفوق استفادة البلدان العربية من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى استفادتها من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

واشار التقرير الى ان اتفاقات الشراكة الاوروبية المتوسطية لاتزال لاتؤمن النفاذ المطلوب للمنتجات العربية الى الاسواق الاوروبية وخاصة المنتجات التى تهم الدول العربية وفى مقدمتها المنتجات الزراعية والمنسوجات.

وشدد التقرير على ضرورة ان تتمسك الدول العربية التى تجرى مفاوضات مع دول الاتحاد الاوروبى لاقامة مناطق تجارة حرة قدر الامكان بالمزايا الايجابية التى تعطيها لها منظمة التجارة العالمية.

واوضح اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية فى تقريره ان قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى سوف يدعم موقف كل دولة عربية فى مفاوضاتها الثنائية مع الاتحاد الاوروبى الذى تمثل دوله اكبر الشركاء التجاريين للعالم العربى سواء من ناحية التصدير او الاستيراد.

ونوه التقرير الى الدور الكبير الذى يمكن ان يلعبه القطاع الخاص فى تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية من خلال قيام منظماته بتوفير الخدمة والدعم للاستثمار والتجارة العربية البينية وتوفير وسائل واليات تبادل المعلومات فيما بين الدول العربية والقيام بالتدابير اللازمة بهدف حث الحكومات والجهات الاقطاعية للاسراع فى تحسين البيئة المعلوماتية للمستثمرين العرب.

واوضح التقرير ان دور القطاع الخاص فى تفعيل منطقة التجارة العربية يتضح بجلاء من خلال مساعدته فى ايجاد الية للتعرف على المشاكل التى تقع ميدانيا والعمل على توسيع عمليات تمويل التجارة العربية البينية وحشد جهود قطاع المصارف العربية فى منح التمويل للتجار والمصدرين والمستوردين بين الدول العربية.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ١٠ / ١٩٩٨

التعاون الاقتصادى العربى أثناء الحرب

● الدكتور محمد عبدالشفيع عيسى استاذ العلاقات الاقتصادية والدولية بمعهد التخطيط القومى قدم بحثا بعنوان «التعاون الاقتصادى العربى قبل واثناء حرب اكتوبر» اشار فى بدايته الى انه اهم ما يميز الفترة التى سبقت حرب اكتوبر بالنسبة للاقتصاد العربى هو سيطرة شركات النفط الغربية على البترول العربى وان اسعاره كانت فى ادنى مستواها بالمقارنة باسعار النفط فى اماكن اخرى.

وقال ان الفترة ما بين ١٩٦٧ و١٩٧٣ شهدت مؤتمر القمة العربى بالخرطوم سنة ١٩٦٨ وفيه التزمت الدول المصدرة للبترول بتقديم الدعم المالى لمصر فى حربها لازالة آثار العدوان وقدمت الكويت ٥٥ مليون جنيه، السعودية ٥٠ مليون جنيه، ليبيا ٣٠ مليون جنيه بما يساوى ١٣٥ مليون جنيه كما كانت هناك صيغة اخرى لدعم سوريا والاردن ويشير الى ان هذه المبالغ لاتشمل ما انفق بالفعل من جانب معظم الدول العربية لمساندة المجهود الحربى المباشر بعد نشوب العمليات العسكرية يوم السادس من اكتوبر والتى يقدرها البعض بحوالى ٣ بلايين دولار لدعم معركة التحرير.

قرارات حاسمة

ويضيف انه بعد نشوب الحرب اتخذت دول النفط العربية قرارات حاسمة بالنسبة لاسعار وكميات البترول المنتجة مما ادى الى ارتفاع سعر البرميل من النفط الى اربعة اضعاف - من ٣ دولارات الى ١٢ دولارا - ولذلك اطلق على ارتفاع السعر وما تلاه من زيادات حتى اواسط السبعينيات الى ما يسمى «صدمة النفط الاولى» التى مهدت لصدمة النفط الثانية حيث وصل سعر برميل البترول الى نحو ٤٠ دولارا للبرميل.

دور الجامعة العربية

ويشير الدكتور عبدالشفيع عيسى ان اهم دلالات استراتيجية التعاون الاقتصادى للعربى فى حرب اكتوبر كانت ضرورة جامعة الدول العربية التى لعبت دورا هاما فيما يمكن ان نطلق عليه التوافق العربى العام رغم الظروف والمحن التى المت بالامة العربية منذ نهاية حرب اكتوبر وحتى الآن بداية من المقاطعة العربية لمصر وحرب الخليج الثانية ان الجامعة العربية مازالت تستطيع لعب دورها فى مسالة الوفاق العربى ايضا ابرز التعاون الاقتصادى فى حرب اكتوبر اهمية مثلث «مصر - السعودية - سوريا» كقاعدة عمل اخرى للعمل العربى الرسمى المشترك واخيرا فقد رفعت حرب اكتوبر عسكريا ونفطيا من مقام العرب كمجتمع دولى لدرجة ان تنبأت بعض المصادر الدولية بان يمثل العرب (القوة السادسة) فى هيكلة النظام الدولى.

بين حربين

● الدكتور أحمد السيد النجار قدم بحثا بعنوان «الاقتصاد المصرى بين حرب يونيو ٦٧ واكتوبر ٧٣» اشار فيه فى البداية الى ان هزيمة يونيو اصابت الاقتصاد المصرى فى مقتل حيث تعرض لخسائر هائلة بسبب فقدان سيناء لثرواتها البترولية وغلق قناة السويس وحرمان مصر من ايراداتها، كما فقدت مصر جانبا هاما من الايرادات السياحية بالاضافة الى ماخسرته مصر من مواردها البشرية التى تعتبر العنصر الاكثر حيوية فى تحقيق التنمية



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ١٠ / ١٩٩٨

«خبير عربى لاقتصاديات عربية»

مطلوب خصخصة العلاقات الرسمية العربية بعيدا عن السياسة

قوة الأمة العربية تتحدد بأضعف قطر عربى وليس بأغنى دولة

د. على عنانى المستشار الاقتصادى الأردنى:

- معدلات التجارة بين مصر والأردن تراجعت عما كانت عليه عام ١٩٩٦
- الإعلان عن منطقة التجارة الحرة وافتتاح مشروع الربط الكهربائى للبلدين نهاية أكتوبر الحالى

خصخصة العلاقات الرسمية العربية مطلوبة.. ولايوجد شيء أكثر خطرا على الأمة العربية من العقوبات الاقتصادية التى تتبادلها دولتان او اكثر كنتيجة لخلافاتها السياسية كان يتم طرد العمالة او ايقاف العمل بمشروعات مشتركة او وقف استيراد منتجات او سلع أو غيرها.. هذا ما يشير به الخبير الاقتصادى العربى د. على عنانى المستشار الاقتصادى الاردنى لصفحة «اقتصاديات عربية» موضحا ان العكس صحيح فإن المشروعات الاقتصادية التى تربط اكثر من دولة يجب ان تكون حافزا للقادة العرب للارتفاع فوق الازمات وضبط النفس عند الخلاف ومحاولة حصر الخلاف فى اقل حيز ممكن لأن القرارات المتسرعة بايقاف المشروعات وتصفية الشركات وغير ذلك من الاجراءات التى تستهدف بها دولة عربية معاقبة دولة عربية أخرى ستؤدى الى الاضرار بالمصالح الاقتصادية واستنزاف الاموال بلا عائد، والاهم من ذلك ستؤدى الى اضعاف الاقتصاد العربى الذى سيضعف بدوره القرار السياسى.

ونسأل الدكتور عنانى عن امكانية نجاح التكامل العربى رغم التفاوت الكبير فى المستوى الاقتصادى بين الدول العربية فيرد قائلا: ان هذه الاقطار تكون أحوج الى التكامل فى هذه الحالة لأن ذلك يعنى اننا نقلل الفجوات فيما بينها ونحن فى ذلك لانوجد شيئا ولكننا نستمد العبر من الطبيعة التى خلقها الله فإن الأسد يقوم بحك العضلة الضعيفة بالعضلة القوية فتقوى العضلتان معا ونفس الشيء نجده فى علم الاحصاء الذى يقول بعدم شراء أسهم متشابهة ويتحقق أيضا فى عالمنا الاقتصادى حيث ان البنوك القوية التى اندمجت فى امريكا مثلا قد فشلت لان النجاح يتحقق مع اندماج بنك قوى وبنك ضعيف حتى يمكن الاستفادة بمميزات كل منهما وتحقيق التكامل بينها. ولذلك كما يقول الخبير العربى د. عنانى فإن النجاح يتحقق من دمج الاقتصادات الضعيفة مع القوية وبذلك تقل المخاطر ويقوى الاقتصاد فى نفس الوقت.

النسيج الاقتصادى

وحتى يمكن بناء نسيج اقتصادى متين يجمع عالمنا العربى فلابد من تقليل الفجوات الكبيرة بين اقتصادات الدول التى تنتمى له.. ففى عالمنا العربى اليوم دول تعيش تحت خط الفقر بينما هناك دول اخرى تدخل ضمن شريحة أغنى بلاد العالم!! ولهذا فان من مصلحة العالم العربى وجود تفاعل حى بين الاقتصادات القوية والضعيفة. ويقول ان من مصلحة الدول العربية الغنية ان تدرك ذلك وان تعرف ان المساعدات التى تقدمها للدول الفقيرة هى نوع من الاستثمار المفيد لتلك الدول الغنية نفسها.. ويعود الخبير العربى بنا الى المقارنة التى عقدت قديما بين نسيج الغلاف الخارجى للبيضة ونسيج حبيبات الحائط الاسمنتى وما تشير اليه هذه المقارنة من ان نسيج البيضة أقوى لما يكشف عنه التحليل المجهرى من ان فجوات هذا النسيج متساوية وصغيرة وبالتالى فإن من المستحيل كسرها من الوضع الراسى بعكس فجوات الحائط الاسمنتى المتباينة الحجم والمتباعدة بعض الشيء.

ويضيف قائلا: ان هناك بديهية واضحة وهى ان قوة أى نظام تحدد بأضعف نقطة فيه واذا تكلمنا عن الدول العربية فإنه يجب ان ندرك ان قوتهم تتحدد بأضعف قطر عربى وليس أغنى دولة. وهذا مايدفع العالم الى التحالف كما هو الحال بين أمريكا وكندا والمكسيك فإن هذا التحالف يمنع انتقال المشاكل والجرائم المرتبطة بالفقر من بلد مثل المكسيك الى الولايات المتحدة مثلا..

مصر والأردن

واذا كان الحديث عن التكامل العربى يدفعنا للدخول فى موضوع المبادلات التجارية المصرية الاردنية خاصة ان الارقام الحالية للتبادل التجارى ضئيلة جدا فإن الدكتور عنانى يفتح قلبه ويرد بصراحة شديدة قائلا: للأسف فإن حركة التجارة الحالية لاتسر كثيرا فهى لاتتجاوز ١٠ ملايين دولار.. والغريب ان هذه المعدلات تقل كثيرا عن السابق



حينما كانت تصل الى نحو ١٠٠ مليون دولار فى فترة تنفيذ البروتوكول حتى عام ١٩٩٦ اى من خلال أيام الصفقات المتكافئة والتى كانت تنفذ بدون رسوم جمركية وهذا يشير بصورة واضحة الى ان العقبة الاساسية هى الرسوم

الجمركية والتى على أثرها انخفض التبادل الى ١٠ ملايين بدلا من ١٠٠ مليون دولار فى اقل من ٣ سنوات!! ولهذا فإننا نتوقع ان نصل الى هذا المعدل مرة أخرى ونزيد عنه اذا الغينا الرسوم الجمركية وهو الأمر الذى تشرع الحكومتان فى تنفيذه حاليا حيث من المنتظر ان تعقد اللجنة المصرية الاردنية العليا اجتماعها القادم فى عمان نهاية اكتوبر الحالى لاقرار اتفاق اقامة منطقة التجارة الحرة بين البلدين وبموجب هذه الاتفاقية تم ازالة الرسوم الجمركية بنسبة ٢٥٪ اعتبارا من بداية العام القادم ثم تخفض ١٥٪ سنويا على ٣ سنوات لتصل الى ٧٠٪ ثم ١٠٪ سنويا حتى تصل الرسوم الى صفر بعد انقضاء ٥ سنوات من بداية التطبيق وهى اقل من الفترة التى حددتها المنطقة الحرة العربية وهى ١٠ سنوات وهو نموذج متشابه مع الاتفاق مع دول المغرب وتونس من ناحية سنوات الاعفاء الجمركى وايضا من ناحية قواعد تراكم المنشأ التى تتيح التصدير لسلع الاردن ومصر والمغرب وتونس الى دول الاتحاد الاوروبى وهى قواعد تؤدى لزيادة التبادل التجارى وايضا زيادة فرص الاستثمار المشترك بين هذه الدول لأن الجميع فى هذه الحالة يستهدف التصدير للخارج وتساهم كل دولة باضافة جزء من القيمة المضافة للسلعة .

ويضيف أن أهمية الاتفاقية المشتركة ايضا ايجاد اسواق جديدة لمنتجات البلدين فإن مصر مثلا ترتبط بعلاقات متميزة مع أفريقيا وامريكا اللاتينية كما تطل الاردن على دول الخليج ولهذا فإن من مصلحة البلدين اقامة مشروعات مشتركة فى مجال النقل والمواصلات لدعم وصول منتجات كل بلد لتلك الأسواق التى ترتبط بالبلد الآخر.

ولعل مشروع الربط الكهربائى بين البلدين والذى يتم افتتاحه أثناء فعاليات اللجنة العليا هو خير نموذج ونحن نرغب أن يكون تمهيديا للربط فى مجالات أخرى حيث انه يربط أسيا وأفريقيا عن طريق كابلات مصر والاردن.

التنمية المتبادلة

ويكشف د. عنانى عن مضمون الدراسة التى قام بها مؤخرا وتشير الى أنه رغم قلة حجم المبادلات التجارية حاليا إلا أن الارقام تكشف عن ان مايشهده قطاع معين مثل السياحة فى الاردن من نمو ينعكس بالايجاب على قطاع انتاج فى مصر فحينما ينشط التدفق السياحى للاردن فإن صادرات مصر للاردن تزداد وخاصة فى مجال مركزات المياه الغازية والتبغ والعكس صحيح فحينما تنشط السياحة المصرية تزداد وارداتها من الاردن من العبوات الغذائية الصغيرة التى تستخدم فى الفنادق مثل المربى والعسل والزبد. وكذلك الحال حينما ينشط العمران فى الاردن فإن ذلك ينعكس على استقدام العمالة المصرية وهكذا.. كما ان اسناد استيراد الارز للقطاع الخاص فى الاردن أدى لزيادة وارداته من مصر فى الفترة الأخيرة.. وهذا يؤكد ماقلناه سابقا ان التنمية المشتركة بين دول الجوار تقوى الاقتصاد ولا تضعفه .. فإن الاردن مثلا عنده صناعات لأدوية لاتنتج فى مصر ومن المفيد أن يكون هناك جهد مشترك لتسويقها فى مصر.

وسألنا الدكتور عنانى عن أبرز العراقيل بخلاف الجمارك والتى يمكن أن تعوق حركة التبادل التجارى بين مصر والاردن فرد قائلا: ان تكلفة النقل البرى برغم تقارب البلدين - تعد من أبرز العراقيل فإن الاردن ينتج مثلا الاسمنت عالى الجودة وتقوم مصر باستيراد الاسمنت إلا ان ارتفاع تكلفة النقل تصعب من مهمتنا فإن المطلوب من الخبراء فى البلدين دراسة أسهل طرق التداول واذا كان هناك تفكير فى زيادة الصادرات المصرية لباقى الدول فلابد من دراسة تكلفة النقل أيضا.. وإقامة المزيد من الطرق السريعة مثلما أبدعنا فى الربط الكهربائى فنحتاج لهذا الابداع أيضا فى وسيلة الربط البرى.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥/١٠/١٩٩٨

مواجهة المنافسة والتكتلات العالمية بالتعاون العربي ٢

د. علي لطفي: المنطقة العربية تتوافر لديها كل مقومات التكامل الاقتصادي

مع إزالة الحواجز الجمركية وتطبيق اتفاقيات تحرير التجارة العالمية تصبح الدنيا سوقا مفتوحة أمام الجميع،

د. علي لطفي في احدى جلسات المؤتمر

وفي المؤتمر الناجح الذي أقامته الجمعية المصرية لتكنولوجيا التسويق برئاسة الدكتور احمد شيحة رئيس الجمعية ناقش الخبراء علاقة التسويق بالتكتلات العالمية وسياسات التسعير والعوامل السياسية وغيرها والتي بدأت صفحة «اقتصاديات» عربية في عرضها الاسبوع الماضي

الدكتور علي لطفي رئيس الوزراء الأسبق ترأس جلسة المؤتمر حول التكتلات السياسية وتأثيرها على نجاح التسويق لمنتجاتنا.

يؤكد الدكتور علي لطفي أهمية التكامل العربي كوسيلة لمواجهة التكتلات العالمية مشيرا الى انه رغم تعدد المنشآت والمؤسسات العربية المشتركة فإنه لايوجد حتى الآن تكامل حقيقي.. وقد بدأ هذا التكامل بصورة حقيقية ولكن على استحياء ويتمثل ذلك في المحاولات التي بذلت لاقامة منطقة التجارة العربية الكبرى اعتبارا من ١٩٩٨/١/١ ومع ذلك فقد نصت الاتفاقية على تحرير السلع بالكامل على مدى ١٠ سنوات وهي فترة طويلة جدا وكذلك تضمنت قوائم سلبية بعدد كبير من السلع لكل دولة وهي السلع التي لاتطبق عليها الاعفاءات..

مقومات عديدة

ويشير الدكتور علي لطفي الى ان كل المقومات الموجودة تشير الى امكانية التكامل الاقتصادي العربي ويكفي ان نعرف ان مساحة العالم العربي تصل الى ١٤ مليون كيلومتر بما يوازي ١٠٪ من مساحة العالم الذي يمتد الى ١٤٠ مليون كيلومتر مربع كما يصل عدد سكانه الى ٢٧٠ مليون نسمة يمثلون ٤٪ من سكان العالم. كما ينتج العالم العربي ٢٥٪ من الانتاج العالمي من البترول بينما يملك ٦٠٪ من الاحتياطي العالمي اضافة الى انتاج ١١٪ من الغاز بينما يملك ٢٢٪ من الانتاج العالمي.

كل ذلك كما يقول الدكتور لطفي اضافة الى ان العالم العربي يضم بين جنباته مساحات شاسعة من الاراضي المزروعة بخلاف تلك المساحات غير المزروعة التي تصل الى ٢٠٠ مليون فدان يوجد نصفها في السودان.

مجابهة المتغيرات

واذا كانت هذه المحاولات العديدة لم تحقق الطموح الذي ننشده في احداث التكامل الاقتصادي العربي الحقيقي على مدى تلك السنوات فإن الدكتور علي لطفي ينبه الى انه قد آن الأوان لكي نأخذ هذا الأمر بكل جدية في المرحلة القادمة لان القرن الحادي والعشرين يتسم بعدة سمات اساسية أهمها الثورة التكنولوجية الضخمة والتكتلات الاقتصادية العملاقة والجات الجديدة وغير ذلك، وفي ظل هذه المتغيرات لن يكون هناك مكان - في العالم الجديد - لدولة صغيرة او منفردة وانما ستستمد الدول قوتها من التكتلات الضخمة التي تنتمي اليها ومن حرصها على الأخذ بالجديد والجودة الشاملة.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ / ١٠ / ١٩٩٨

التعرفة الجمركية.. والتنمية

الضريبة - الرسوم - الحماية - الدعم - القيود الكمية - الحصة التعريفية - الاعفاء، جميعها مصطلحات ذات علاقة بالشؤون الجمركية ويضمها قاموس موحد تتعارف عليه الدول بجدول التعرفة الجمركية، هذه التعرفة كانت وما زالت تشكل حجر الاساس في تفاوت نمو معدلات التجارة الدولية. وبعيدا عن التفاصيل التي ربما نتناولها في مقالات لاحقة، فان مصطلح التعرفة الجمركية مهما تعددت انظمته واساليب استخداماته بين الدول سوف لن يرقى بمستوى شعوب هذه الدول دون حسابات دقيقة في تحديد الاهداف التنموية التي يسعى اليها صناع القرار لتحقيق المستوى المطلوب من الرفاهية حتى ولو كانت على حساب دول اخرى او فئات اجتماعية معينة داخل المجتمع.

فلا عجب اذن ان نرى صانع القرار الفرنسي أثناء المفاوضات التجارية في جولة الاوروغواي يترقب سلوك المزارع في بلده، حتى وهو على طاولة المفاوضات، وليس من الغريب ايضا ان يصدر الرئيس الاميركي قرارا برفع التعرفة الجمركية على الواردات اليابانية من الالكترونيات الى الولايات المتحدة الاميركية، وليس من المبالغ به اذا ما عرفنا ان للمصالح التجارية دور هام في مجال السياسة الدولية حتى وان تعارض ذلك مع القانون الدولي او حقوق الانسان فهذه المصالح ادت بالولايات المتحدة الى رفع القيود عن الصين ومنحها الدولة الاولى بالرعاية ومساواتها في الافضلية التجارية كسائر الدول الصديقة الاخرى، فلا غرو ايضا ان نرى دول العالم تعطي اهمية بالغة لقرارات الجات وتكافح من اجل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية للحصول على الاسواق اللازمة لاستمرار صادراتها التي تتميز بها لمواصلة مسيرة الرفاه لشعوبها والتخلص من مشاكل البطالة.

واذا ما تلمسنا وضع التعرفة الجمركية في دول المنطقة سواء كان ذلك على مستوى الجامعة العربية او مستوى التجمع الاقتصادي الاقليمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فان وضعها لم يشهد اي تطور ليس على مستوى التجارة البينية فحسب، وانما ايضا على مستوى التجارة الدولية.

تعثر عربي

فالتعرفة في المنطقة العربية ما زالت نامية كحال دولها، وما زالت متهمة في تعثر مفاوضات التجارة العربية وفي جمود مسيرة اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري، اضف الى ذلك تدني قوة التعرفة العربية في مفاوضات الجات على الرغم من ارتفاعها في الكثير من الدول العربية غير النفطية.

وعلى الجانب الآخر نرى دول مجلس التعاون التي بدأت بداية حسنة في اوائل الثمانينات بانشاء منطقة التجارة الحرة بين دولها، نجدها في الآونة الأخيرة تتعثر في انجاز الوحدة الجمركية بين دولها، على الرغم من انخفاض تعريفاتها الجمركية وقلة قيودها التي اخذت ايضا تشكل هاجسا في اعادة تقييم منطقة التجارة الحرة لدول المجلس ودورها في تعزيز التبادل التجاري فيما بينها ومدى قدرتها على خدمة مصالح دول المجلس في تسويق منتجاتها لشركائها التجاريين في اوروبا واليابان والولايات المتحدة الاميركية.

اداة قوة

هذا باختصار شديد وضع التعرفة الجمركية في السياسات التجارية، وهي أداة قوة في تنمية المجتمع وتحقيق الرفاه لمواطنيه. فصانع قرار التعرفة يجب ان يحدد اهدافه وأن يحسب مكاسبه وتضحياته قبل وضعها، فمثلا الحماية الجمركية السعرية والكمية قد تشكل نفعا للصناعة الوطنية، الا انه نظام لن يخرج عن كونه اداة للحد من الاستيراد وهي نتيجة قد تقلل من الايراد الجمركي ولن تحقق اي مزايا او انتعاش يذكر على مستوى الموازنة العامة

٠٠٩٠٦



المصدر : القبس

التاريخ : ١٨/ ١٠/ ١٩٩٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للدولة. اذا لم يقس صانع القرار المردود المادي على الدولة من الصناعة.وكذلك الاعفاءات التي قد تشكل نفعا للقطاعات الاستهلاكية والصناعية سوف لن تشكل قيمة تذكر على قطاعي الدعم والصادرات او في الميزانية العامة اذا لم يحسب صانع القرار درجة حساسية السلعة في حاجة المجتمع لها وقدرة الصناعة على توفير الدخل غير المباشر على الدولة من خلال نمو صادراتها.

والتعرفة الجمركية سوف لن تأخذ دورها التجاري والاجتماعي كقوة في المفاوضات ورفاه المجتمع. الا اذا تحولت من فئة الرسوم او الضرائب غير المباشرة الى ضريبة ذات مردود ايجابي على مستوى الموازنة العامة.

فمسألة انعاش ميزان مدفوعات الدولة ذو علاقة مباشرة في رفاه المواطن والحفاظ على دخله ونموه ودعم حاجاته الاساسية في بناء دولته وتعزيز منتجاته في الأسواق الخارجية.

التنفيذ بعد التشريع

هذا من حيث التشريع.. أما تنفيذ التعرفة فهي مرحلة لا تقل أهمية عما سبق، فسلطات الجمارك في معظم الدول المتقدمة اخذت تحذو في تصنيف سلع التجارة الدولية وفق تصانيف تمكنها من حساب ايراداتها وحماية منتجاتها والتحقق من استفادة القطاعات المستفيدة من الاعفاءات بل وتجنيب المجتمع من آثار دخول السلع غير المطابقة للمواصفات القياسية والعمل على حماية المستهلك والغش التجاري قبل وصوله الى الاسواق، بالاضافة الى اتباع عدة اساليب للتوصل الى القيمة الحقيقية وفق اسس واضحة المعالم للتقدير الجمركي بهدف التحقق من سلامة الضريبة الجمركية والحفاظ على المال العام.

هذا هو دور الجمارك في تنفيذ سياسات التعرفة الجمركية، وهو دور فيما لو تعثر فان آثاره سوف تكون عكسية على صعيد تشريعات التعرفة في خلق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وللتوصل الى العلاقة الوثيقة بين التعرفة الجمركية والتنمية، فلابد لنا ان ندرك بأن الانظمة الجمركية التي تعمل على ايقاف مفعول التعرفة كايراد للدولة

بقلم: جاسم محمد المعلم

قد تشارك في تنمية المجتمع بصورة او باخرى، فمثلا نظام الادخال المؤقت آثاره قد تبدو واضحة في تشييد البنية التحتية للدولة وابراز دور المعارض في الاسواق. كما ان نظام اعادة التصدير ورد الضريبة الجمركية من شأنه ان يساهم في الدخل غير المباشر على الدولة وتحريك قطاعات الاستثمار والنقل.

عجلة تدور

أضف الى ذلك، فان اتباع اسلوب المستودعات العامة والخاصة من شأنه ايضا ان يحرك تجارة اعادة الشحن ويشغل المطارات والموانئ في الدولة ويجعل منها مركزا دوليا لانتقال السلع والخدمات عبر اراضيها والمناطق الحرة في روتردام وسنغافورة وجبل علي خير مثال على مدى الانتعاش التجاري والاقتصادي والرفاه الذي وصلت اليه.

هذه هي التعرفة الجمركية وادواتها في التنظيم الجمركي وهي عجلة تدور اينما وجدت المصالح. فالتعرفة قد ترتفع في الحروب التجارية بين الدول أو لسد العجز في الموازنة وقد تنخفض التعرفة لزيادة التبادل التجاري مع الدول وتحقيق الرفاه للمواطن وقد تتوقف بهدف بناء الدولة وتحريك عجلة النشاط التجاري والاقتصادي.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦/١٠/١٩٩٨

د. الباز فى ندوة بمناسبة عيد السويس القومى:

السوق العربية المشتركة خطوة أساسية لمواجهة التكتلات الاقتصادية

اكد الدكتور أسامة الباز المستشار السياسى للرئيس حسنى مبارك أن السوق العربية المشتركة هى الخطوة الأولى لمواجهة التكتلات الاقتصادية ولها أولوية قبل السوق الشرق الأوسطية حماية للمجتمعات العربية وضمان فرص عمل جديدة للشباب العربى.

وقال د. الباز ان المجتمع المصرى يصعب اختراق ثقافته التى تمثل قوة للثقافة العربية أمام الثقافات الأوروبية والأمريكية والعبرية، وعلى جيل المستقبل أن يتسلح بالعلم والفكر والتكنولوجيا حتى يستطيع تسويق منتجاته فى جميع المجالات فى ظل المنافسة الاقتصادية العالمية.

جاء ذلك خلال ندوة الحوار المفتوح التى نظمها الحزب الوطنى بالسويس بمناسبة اليوبيل الفضى لعيد السويس القومى وشهدها اللواء ممدوح الزهيرى محافظ السويس والمحاسب صلاح شلاضم أمين الحزب الوطنى بالسويس واعضاء مجلسى الشعب والشورى ولفيف من القيادات السياسية والشعبية والتيارات السياسية المختلفة وطلبة الجامعات.

دارت الندوة حول المتغيرات السياسية والاستراتيجية بعد حرب أكتوبر.

وحول كيفية ادارة الرئيس مبارك للسياسة الخارجية والداخلية وأدارة الازمات قال الباز منذ أن كان الرئيس نائبا وله سياسة واضحة وثابتة منحته الطبيعة التى عاشها فى شبابه الهدوء فى التفكير وعدم الانفعال فى قراراته وهو يحترم التخصصات ويؤمن بها لانجاح أى عمل،

كما أن الرئيس يقدر التيارات السياسية والمثقفين فهم عماد المجتمع فى الوصول به إلى مستوى راق يواجه به تحديات العصر التكنولوجية والاقتصادية.

وقال إن الرئيس مبارك يحب الاستماع الى المواطنين والبسطاء بنفسه ليتعرف على أحوالهم ولايعتمد على رأى واحد فى حل المشكلات وانما يطلب البدائل ومن أكثر من جهة حتى تكون الحلول واقعية وتناسب أحوال الدولة. وأضاف د. الباز قائلا إن الرئيس يتحدث بأسلوب صريح ومفتوح مع الشعب ويؤمن بعبقرية المكان. والسويس تمتلك هذه الخاصية وخخاصة انها تعرضت لأزمات عسكرية متعددة على مر العصور وهى مدينة لها تاريخ.

وأثار د. الباز قضية التسليح النووى، قائلا إننا لا نحاول الرد ى ادعاءات اسرائيل بأن مصر تملك صواريخ متطورة لأن الحديث عن التسلح يؤكد انها تملك ترسانة نووية تضم ٢٠٠ قنبلة نووية فالاتهام موجه لها بالتسلح النووى فهى تدين نفسها وفق التقارير. وتحاول إسرائيل تحريض الامريكيين والاوروبيين لتغطية برنامجها النووى والترسانة العسكرية النووية وتنتج سلاحا نوويا وكلما طالبت مصر رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتانياهو بتحويل برنامج التسلح النووى للاغراض المدنية، كما تفعل الحكومة المصرية يتذرع نتانياهو بالمخاطر من ايران تارة والعراق تارة اخرى واخيرا باكستان وتساءل قائلا: كيف ذلك وكلها لا تتعدى حربا كلامية من اجل تحرير القدس، والعراق سيحتاج الى سنوات طويلة حتى يستعيد برامج التسليح لديه من جديد بعد حملات التفتيش التى تعرض لها.

السويس - عمرو غنيمة



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/١٠/١٩٩٨

الاتحادات العربية تبحث دعم المشروعات المشتركة

كتب- محمد عبد الرشيد:

يعقد في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الاجتماع الدورى الرابع والعشرون للاتحادات النوعية العربية المتخصصة العاملة فى نطاق المجلس والتى يبلغ عددها ٢٢ اتحادا عربيا تعمل فى المجالات الانتاجية والبنى الاساسية والخدمات ومن المقرر أن يناقش هذا الاجتماع دور الاتحادات فى دعم وتحقيق التكامل الاقتصادى العربى. قطاع السياحة من خلال أوراق عمل تقدمها هذه الاتحادات، حيث أعد الاتحاد العربي للفنادق والسياحة ورقة عمل عن دورة فى هذا المجال ومقترحاته لتطوير وتنمية السياحة البينية العربية. كما يستعرض الاجتماع تقارير عن انجازات الاتحادات ونشاطاتها فى مجال عقد المؤتمرات والندوات المتخصصة إلى جانب دور الاتحادات فى دعم مسيرة الوحدة الاقتصادية العربية وتحقيق السوق العربية المشتركة فى ظل التطورات العالمية. قال رشيد عليو مدير ادارة الاتحادات العربية بالمجلس إن الاجتماعات ستعقد اعتبارا من بعد غد الاربعاء ٢٨ اكتوبر . ويشارك فيها الاتحاد العربى للصناعات الجلدية بعد استئناف نشاطه، كما يستعرض الاجتماع خطط عمل الاتحادات للفترة القادمة واستنباط مجالات التعاون والتنسيق بين الاتحادات وبعضها البعض ومع المؤسسات العربية المشتركة. وأضاف انه سيتم بحث متابعة التوصية المتعلقة بتفعيل دور الاتحادات فى تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتى بدا تنفيذها فى مطلع العام الحالي ودور الاتحادات فى هذا المجال من خلال اعادة صياغة برامج عملها ونشاطاتها بما يخدم هدف الاسراع فى تطبيق هذه المنطقة وتقليص مدتها الزمنية.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٩/١٠/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

استمرار الجهود لتنشيط السوق العربية المشتركة

كتب ـ ياسر مهران :

أكد حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية ان المجلس سيواصل جهوده الرامية لتنشيط السوق العربية المشتركة في نطاق المجلس، وبحث السبل الكفيلة بالتزام الدول الأعضاء باحكام هذه السوق، على أن يتزامن ذلك مع جهود الأمانة العامة للجامعة العربية لتحقيق منطقة التجارة العربية الحرة.



حسن ابراهيم

جاء ذلك في مناقشات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في الاجتماع الدوري السنوي الرابع والعشرين للاتحادات العربية النوعية الذي عقد أمس بمقر جامعة الدول العربية.

وقال أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية إن دور الاتحادات العربية النوعية يبدو أكثر وضوحا وأهمية في ظل تنامي دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشيرا الى أهمية تطوير اساليب العمل والخطط المستقبلية للاتحادات العربية النوعية، بما يعزز قدرتها على المنافسة.

ومن جانبها أشارت الدكتورة منال الموافي مسئول المجالس والمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك بالجامعة العربية الى التطورات الاقتصادية الايجابية التي شهدتها الدول العربية خلال العام الماضي، مشيرة الى ارتفاع الناتج المحلي العربي من ٥٧٥ مليار دولار عام ٨٦ الى ٦٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٧، أي بمعدل ٤,٣٪.

ونوهت الى النجاحات التي حققتها الدول العربية في مجال تقليص العجز المالي وتحرير التجارة الخارجية بتخليصها من القيود الكمية، وإزالة العوائق لتمكين اقتصاداتها من تعزيز قدراتها التنافسية في ظل التحديات والتكتلات القائمة.

وفيما يتعلق بمنطقة التجارة العربية الحرة أشارت الى ان ١٤ دولة عربية أعلنت انضمامها لمنظمة التجارة الحرة.. وأوضحت ان هذه الدول تمثل ٩٠٪ من التجارة العربية البينية.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩/١٠/١٩٩٨

رؤساء ٢٢ اتحادا عربيا :

التحذير من ضياع الوقت اذا استمر عدم قيام السوق المشتركة

كتب بدر الدين أدهم:

حذر رؤساء ٢٢ اتحادا عربيا اقتصاديا نوعيا فى اجتماعهم بمقر امانة الجامعة العربية بالقاهرة امس من استمرار حالة عدم قيام السوق العربية المشتركة بشكلها الموسع.

وحيا رؤساء الاتحاد دعوة الرئيس حسنى مبارك للخروج من حالة الركود فى التجارة البينية العربية وزيادتها بين الاشقاء وذلك بتفعيل سوق عربية مشتركة جديدة تقوم على اساس تبادل المصالح وزيادة المنتج العربى وفتح الاسواق امام التجارة العربية لتصبح نواة للتكامل الاقتصادى على نمط الاتحاد الاوروبى الذى حقق نجاحات كبيرة.

واكد الرؤساء فى مشروعات التوصيات التى تصدر اليوم فى ختام اجتماعاته على ضرورة الاخذ بالاسلوب العلمى وخلق مزيد من المشروعات المشتركة التى تضم عددا كبيرا من الدول العربية حتى تزداد قاعدة التجارة البنية العربية .. وحذر عدد من رؤساء الاتحادات العربية «للاخبار» من ان الوقت ليس فى صالح الامة العربية اذا استمر الوضع على ما هو عليه وعدم اتخاذ خطوات ايجابية خاصة فى سياسات تحرير الجمارك وفتح الاسواق واكدوا على ضرورة تفعيل منطقة التجارة الحرة الكبرى بأسرع وقت خاصة ان قرار القمة العربية الشاملة اعطى الفرصة نحو ازالة الحواجز الجمركية بنسبة ١٠٪ على قائمة السلع بحيث تصبح ١٠٠٪ بعد مرور ١٠ سنوات اى تلغى الحواجز الجمركية نهائيا وبذلك تبدأ عملية فتح الاسواق دون اى عوائق.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١١/١٩٩٨

الشريف فى مؤتمر الأسواق المشتركة :

نواجه التكتلات العالمية.. بالسوق العربية

كتب ـ فكرى كمون :

أكد صفوت الشريف وزير الاعلام ان التكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية تمثل تحديا هاما أمام الدول العربية والافريقية لانها تتيح اسواقا ومزايا امام اعضائها وتقلل من الفرص المتاحة امام صادرات الدول الاخرى ومن بينها الصادرات العربية والافريقية. قال ان هذا التحدى يفرض علينا تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات العربية من حيث الجودة والاتقان وفقا للمواصفات والمقاييس العالمية.. وضرورة اقامة تكتلات اقتصادية وتجارية عربية وافريقية تفتح اسواقا متبادلة امام صادراتها.

جاء ذلك أمس فى كلمة وزير الاعلام امام مؤتمر الاسواق المشتركة فى حوض البحر المتوسط وافريقيا والعالم العربى الذى نظمته وزارة الاعلام والتعاون مع مؤسسة هانزسايدل الالمانية وغرفة التجارة الالمانية العربية بمناسبة مرور ٢٠ عاما على نشاط المؤسسة فى مصر. وقال وزير الاعلام إن دعوة الرئيس مبارك لانشاء سوق عربية مشتركة جاءت فى توقيت بالغ الأهمية حيث اكد الرئيس فى دعوته على ان اقامة هذه السوق اضحى خيارا حتميا وضرورة حياة وبقاء ولم تعد ابدا ضربا من ضروب الرفاهية الاعلامية أو الترف السياسى. وتحدث الدكتور احمد جويلى و زير التجارة امام المؤتمر حول الاجراءات التى اتخذتها مصر للاندماج فى السوق العالمى مشيرا الى ان اندماج الاسواق العالمية فرض تحديات جديدة على الدول النامية. وقال ان الاسعار التنافسية والجودة هو المعيار الوحيد للنفاذ الى الاسواق بعيدا عن اى علاقات سياسية او صفقات متكافئة. اضاف ان مفاوضات تدور حاليا مع عدد اخر من الدول العربية لاقامة مناطق تجارة حرة.. بخلاف اتفاقيات اخرى للشراكة مع امريكا واوروبا.

وقال ان انضمام مصر لاتفاقية الكوميسا سيطلق فرصا جديدة للصادرات المصرية حيث تستورد افريقيا ١٢٠ مليار دولار سنويا بينما حجم صادراتها ٢٥١ مليون دولار فقط وقال الفريد باير رئيس مؤسسة هانزسايدل الالمانية ان الاتحاد الاوروبى سوف يستمر فى دعمه للدول الافريقية من خلال المساهمة فى تطوير وانشاء البنية الاساسية والتى تسمح للاسواق والافراد بالنمو واقامة انظمة تجارية قوية.

واشار ان تجارة الدول الافريقية لاتجاوز ٥٪ من التجارة العالمية عام ٩٧ بما تصل الى ٧٢ مليار دولار مع الاتحاد الاوروبى.

اضاف ان رؤوس الاموال الاوروبية المتدفقة الى افريقيا بلغت ٢٦,٨ مليار دولار عام ٩٦ منها ٦,١ مليار دولار استثمارات فقط والباقى معونات.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١١/١٩٩٨

10 ركائز لإقامة سوق عربية مشتركة

□ كتبت - دينا جميل :

فى ظل الاتجاه العالمى نحو إقامة التكتلات الاقتصادية، يبرز تساؤل مهم أين يقع الوطن العربى من هذه التكتلات وهل ستستطيع الدول العربية الوقوف والمنافسة مع هذه الكيانات الاقتصادية الكبرى؟

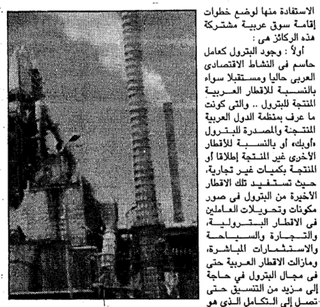
وحول تجربة السوق الأوروبية المشتركة وكيف يمكن الاستفادة منها لإقامة سوق عربية على نفس النسق ظهرت مؤخرا دراسة للدكتور رأفت غنيمى الشيخ استاذ التاريخ الحديث والمعاصر وعميد معهد الدراسات الآسيوية بجامعة الزقازيق بعنوان «السوق العربية المشتركة فى ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة».

فى البداية تؤكد الدراسة على أن انشاء السوق الأوروبية المشتركة لها تاثيرها على النظام الاقليمى العربى. فمن الناحية الاستراتيجية يشغل الاقليم العربى منطقة الجناح الجنوبى لأوروبا الغربية وله معها علاقات ثقافية وتاريخية معقدة، ومن الزاوية الاقتصادية فإن أوروبا الغربية هى أكبر شريك تجارى واقتصادى للوطن العربى، وبين الإقليمية روابط متنوعة جاء بعضها من خلال السياسة التوسطية للجماعة ومن خلال الحوار العربى الأوروبى، والحوار الاوروبى والخليجى. ونتيجة لهذه التفاعلات كلها فإن النقلة الكيفية للجماعة الأوروبية اقتصاديا وسياسيا لابد وأن يكون لها انعكاساتها المهمة والاستراتيجية والسياسية والاقتصادية على النظام العربى.

وتشير الدراسة إلى أنه لاداعى للبدء من حيث بدأت تجربة السوق الأوروبية المشتركة التى مضى على انشائها واحد وأربعون سنة «من 1957 إلى 1998» وذلك لأن المناخ الحالى يدعو إلى التكتل والاندماج فى المصالح الاقتصادية والثقافية والسياسية بين الاقطار المختلفة والاقطار العربية قد خطت خطوات متقدمة على الطريق.

وتتعرض الدراسة لمجموعة من الركائز التى يمكن الاستفادة منها لوضع خطوات إقامة سوق عربية مشتركة هذه الركائز هى :

أولاً : وجود البترول كعامل حاسم فى النشاط الاقتصادى العربى حاليا ومستقبلا سواء بالنسبة للاقطار العربية المنتجة للبترول .. والتى كونت ما عرف بمنظمة الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول «أوبك» أو بالنسبة للأقطار الأخرى غير المنتجة إطلاقا أو المنتجة بكميات غير تجارية، حيث تستفيد تلك الاقطار الأخيرة من البترول فى صور مكونات وتحويلات العاملين فى الاقطار البترولية، والتجارة والسياحة والاستثمارات المباشرة، ومازالت الاقطار العربية حتى فى مجال البترول في حاجة إلى مزيد من التنسيق حتى تصل إلى التكامل الذى هو أساس اقامة سوق عربية مشتركة.



ثانيا : انخفاض اسعار البترول فى الثمانينات من القرن العشرين أضر بالموقف المالى للاقطار العربية سواء المنتجة للبترول أو غير المنتجة ومن ثم كان عليها جميعا اتباع سياسة مالية تعالج هذا النقص فى الموارد، باستحداث مشروعات استثمارية فى مجالات الصناعة والزراعة والتجارة وغيرها فى اطار من التكامل العربى.

ثالثا : الاستثمارات العربية وهجرتها إلى الدول



الاجنبية بسبب عدم قدرة الطاقة الاستيعابية للاقطار البترولية على امتصاص الاموال العربية المتزايدة والمطلوب اتاحة المناخ الجاذب للاستثمارات العربية فى الاقطار العربية.

رابعاً : ازدياد ونمو الفائض المحلى العربى فى البترول والغاز وفى الزراعة والصناعة وغيرها يتطلب التكامل مع الاقطار العربية فيما بينها لتصريف هذه المنتجات المتزايدة عن طريق وضع سياسة تكاملية تساعد على سهولة انتقال السلع الاقتصادية بين الاقطار العربية.

خامسا : الاستفادة من التجارة العربية مع الدول الاجنبية اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، كوريا الجنوبية، وغيرها فى محاولة تفضيل المنتجات العربية أولا قبل السلع الاجنبية، والتنسيق العربى فى السلع والمنتجات العربية الاقتصادية بحيث يتم تداولها فى السوق العربية بسعر منخفض بعكس تبادلها مع الدول الاجنبية اسوة بما تفعله السوق الأوروبية المشتركة.

سادسا : تطوير وتدعيم دور صندوق النقد العربى لإقراض الاقطار العربية المحتاجة لإقامة مشروعات استثمارية بدون شروط مجحفة كالتى يفرضها صندوق النقد الدولى، ولكن عن طريق خطة متفق عليها فى عملية الاقراض وفى المشروعات الاستثمارية بما يمنع تكرار السلع التى تنتجها اقطار عربية بوفرة وبما يساعد على التكامل فى المنتجات.

سابعا : تطوير عمل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التى تستهدف توفير الضمانات للمستثمرين والمصدرين العرب. وتشجيع انتقال رءوس الاموال العربية فيما بين الاقطار العربية فى إطار خطة تستهدف إقامة سوق عربية مشتركة.

ثامنا : تطوير عمل مؤسسات التنمية العربية القطرية والإقليمية بحيث تزيد نسبة ما تقدمه للأقطار العربية عن 58٪ التى تقدمها سنويا للأقطار العربية المحتاجة للمعونة مع تقليل المعونات الأخرى للأقطار الاخرى، لأن التكافل العربى له الأولوية من هذه المؤسسات التنموية العربية.

تاسعا : التجارة العربية البينية فى حاجة إلى مزيد من الاهتمام لأنها مازالت ضئيلة وتعكس فى ضآلتها افتقادها لأية امكانات أو احتمالات حقيقية للزيادة والتطور فى اتجاه قدر معقول من التعارف أو التنسيق التجارى بين الاقطار العربية.

إن ضعف التبادل التجارى بين الدول العربية يعكس حقيقة موضوعية لايمكن انكارها أو التقليل من شانها، مؤداها أن الاقطار العربية تحقق تكاملها فرادى مع السوق الرأسمالية الدولية، وأنها حريصة على هذا التكامل كاستراتيجية بعيدة المدى تحقق مصالح نظم الحكم ومراكز اتخاذ القرار فيها.

عاشرا : التركيز على الوحدة الثقافية العربية التى تربط بين أبناء الاقطار العربية فالعرب جميعا يتكلمون لغة واحدة هى اللغة العربية ومعظم سكان الاقطار العربية يدينون بالدين الاسلامى، والعرب جميعا عاشوا احداثا تاريخية واحدة، ولهم عادات وتقاليد متشابهة، وكل هذه العوامل توحد ولا تفرق، ويمكن الاستناد إليها فى تحقيق السوق العربية المشتركة.



2557 سفينة حمولتها 19 مليون طن وتعمل بنصف طاقتها!

السوق العربية المشتركة ضرورة لتشغيل أسطول النقل البحرى العربى

عمال النقل البحرى يطالبون بتطوير الترسانات للحفاظ على رؤوس الأموال العربية

□ كتب – محمد العمارى:

طالب الاتحاد العربى للنقل بضرورة تطوير الترسانات البحرية الموجودة فى الدول العربية الساحلية حتى تتمكن من اجراء عمليات الصيانة والاحلال والتجديد وبناء السفن الجديدة وجذب سفن بعض الدول المجاورة والسفن المارة بقناة السويس لاجراء عمليات الصيانة الدورية واصلاح بعض الاعطال وذلك للحفاظ على رأس المال العربى ومنعه من التسرب الى ترسانات بعض الدول الاوروبية والآسيوية عند عمل الصيانة الدورية والاحلال والتجديد للسفن العربية خاصة ان هذه العملية تتكلف مبالغ طائلة.

وأكد الاتحاد فى البيان الختامى للندوة العربية للنقل البحرى التى عقدت بالقاهرة بداية الاسبوع الحالى على ضرورة منح المزيد من الحرية امام تنقل الايدى العاملة العربية داخل الوطن العربى واعطاء الاولوية لها فى التشغيل حتى يمكن الحد من استنزاف الموارد العربية ووقف تدفق رؤوس الاموال العربية للخارج من خلال تحويلات العمال الاجانب والتى بلغت حوالى 100 مليار دولار خلال السنوات الخمس الاخيرة من السعودية فقط.

واشار البيان الختامى للندوة الى ان الاعتماد على العمالة الاجنبية يترتب عليه مجموعة من المخاطر والآثار السلبية اهمها اغلاق أسواق العمل المحلية امام العمالة الوطنية مما أسفر عن ارتفاع معدلات البطالة داخل المتوسط العربى لتسجل 14٪ فى المتوسط بعد ان وصل عدد العاطلين الى حوالى 14 مليون شخص من بين 100 مليون شخص هم اجمالى حجم قوة العمل العربية.

«العالم اليوم» استطلعت رأى مجموعة من المشاركين فى الندوة حول ابرز المشاكل التى تواجه قطاع النقل البحرى فى الوطنى العربى بهدف التوصل الى الحلول الكفيلة بحل هذه المشاكل وتنشيط هذا القطاع الحيوى.

يطالب عادل الصبيحى رئيس النقابة العامة للنقل البحرى فى مصر بضرورة تشجيع التجارة العربية بما يتواكب مع اتفاقية التجارة الحرة حتى يمكن اتاحة الفرصة لتشغيل الأسطول العربى واستغلال جميع الطاقات العربية المعطلة بدلا من الاعتماد على السفن الأجنبية فى نقل السلع والبضائع العربية سواء خلال عملية التصدير او الاستيراد مشيرا الى اهمية الربط بين سياسات حرية انتقال السلع والخدمات فى اطار اتفاقية الجات بجانب تسهيل تنقل العاملين والغاء كافة القيود المفروضة على انتقال العمال العرب للعمل فى الدول الاوروبية.

وأكد بشير الشريف الامين العام لاتحاد النقل العربى على ضروة توحد وترابط الدول العربية من خلال روابط اقتصادية اهمها السوق العربية المشتركة وذلك لمواجهة التكتلات والاحلاف الاقتصادية على المستوى الدولى والاقليمى مشيرا الى ان الدول العربية الساحلية تمتلك اسطولا تجاريا كبيرا يمكنه تلبية جميع الاحتياجات

العربية بدلا من الاعتماد على السفن التجارية الاجنبية.

واوضح بشير الشريف ان الاتحاد العربى لعمال النقل يقوم بتنظيم دورات تثقيفية لعمال النقل البحرى في جميع الاقطار العربية وذلك لمواكبة جميع التغيرات والتطورات الاقتصادية وخاصة فى مجال النقل البحرى.

وقال هانى البحرى أمين صندوق النقابة العامة لعمال النقل بالاردن ورئيس الوفد الاردنى المشارك فى الندوة اقامة السوق العربية المشتركة اصبح ضرورة ملحة حتى يمكن ايجاد كيان اقتصادى قوى للعالم العربى وسط التكتلات الدولية والاقليمية الموجودة حوله مثل «الاسيان» و«النافتا» والاتحاد الاوروبى ودول السوق الاوروبية المشتركة مشيزا الى انه فى حالة الفشل فى اقامة السوق العربية المشتركة سيكون البديل الجاهز هو ايجاد كيان جديد تحت مصطلح الشرق اوسطية يضم دولا غير عربية وهو اتجاه قوى تدعمه اسرائيل وتركيا بهدف الحصول على نصيب أكبر من السوق العربية.

وأكد هانى البحرى ان إقامة السوق العربية المشتركة سوف يساعد على تشغيل اسطول النقل البحرى من جميع الدول العربية بدلا من الاعتماد على السفن الاجنبية مشيرا إلى ان الوطن العربى يمتلك عددا كبيرا من السفن التى تختلف حمولتها يمكنها ان تلبي احتياجات جميع الدول العربية.

واضاف البحرى ان عدد السفن العربية التى تزيد حمولتها على 100 طن تصل الى 1899 سفينة تبلغ حمولتها الاجمالية حوالى 9 ملايين و919 الفا و674 طنا حسب أحدث الاحصائيات الصادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية خلال الشهر الماضى تتوزع بواقع 101 سفينة بالجزائر و88 بالبحرين و378 فى مصر و102 فى العراق و7 بالاردن و202 فى الكويت و106 فى لبنان و151 فى ليبيا و135 فى موريتانيا و495 فى المغرب و 20 فى سلطنة عمان و62 فى قطر و 283 فى السعودية و19 فى السودان و219 فى سوريا و77 فى تونس و349 فى الامارات و45 فى اليمن.

وأشار هانى البحرى الى ان عدد السفن العربية التى تزيد حمولتها على 1000 طن يصل الى 628 سفينة تبلغ حمولتها الاجمالية 8 ملايين و962 الفا و 867 طن تتوزع على كل من اليمن 4 سفن والامارات 48 وتونس 21 وسوريا 48 والسودان 10 والصومال 2 والسعودية 72 وقطر 21 والمغرب 41 وسفينة واحدة فى موريتانيا و32 فى ليبيا و 50 فى لبنان و45 فى الكويت و3 فى الاردن و36 فى العراق و 111 فى مصر و4 فى البحرين و79 سفينة فى الجزائر.



في المؤتمر الدولي للأسواق المشتركة في منطقة الشرق الأوسط

بعد 40 عاماً.. السوق العربية تاهت في غياهب الشعارات الرنانة

القاهرة - السياسة:

■ رغم مرور ٤٠ سنة على بداية مشروع السوق العربية المشتركة الا انه ظل حلما لم ير النور حتى الآن.. وخلال هذه الفترة الزمنية الطويلة كانت هناك صيغ كثيرة اعلن عنها، كما خرج من عباءة الدعوة الى انشاء سوق عربية مشتركة ومشروعات اخرى كبيرة من اهمها مجلس التعاون الخليجي.. كخطوة على بداية طريق وحدة عربية شاملة.. ولأن التكتلات الاقتصادية الدولية اصبحت السمة المميزة لعالمنا فقد اصبح مشروع وحدة اقتصادية عربية من الامور التي ينشغل بها الاقتصاديون والمسؤولون على حد سواء ليس على الصعيد العربي فقط بل على الصعيد العالمي.

وفي هذا الاطار خصص المؤتمر الدولي للاسواق المشتركة في منطقة الشرق الاوسط الذي عقد اخيرا بالقاهرة محاور عدة لمناقشة وتقييم الصيغ المختلفة لانماط التعاون العربي الاقتصادي المشترك وتحليل اسباب تعثر قيام سوق عربية مشتركة حتى الآن..

في البداية يقول عصام رفعت رئيس تحرير مجلة الاهرام الاقتصادي القاهرية ان هناك صيغا اقتصادية وسياسية تمت بين العرب منذ عشرات السنين.. فبعد قيام دولة اسرائيل عام ٤٨ تم وضع معاهدة دفاع مشترك ١٩٥٠ وفي عام ١٩٥٣ ظهرت حاجة ملحة لتسهيل التبادل التجاري وتجارة الترانزيت بين الدول العربية.. وادخل على اتفاق ١٩٥٣ تعديلات عدة في اعوام ٥٤، ٥٦، ٥٩ تحفظت عليها بعض الدول العربية عام ١٩٦٠ ويرجع سبب التحفظ الى الخوف على عمليات التنمية الاقتصادية في الدول الاعضاء وخوف هذه الدول على مواردها من الرسوم الجمركية والاغراق نتيجة للتجارة الحرة حتى ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية سمح لبعض الدول ان تنطلق بمفردها دون اتفاق جماعي للتخلص من هذه المشكلة.. وفي العام ١٩٥٧ تم ابرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بهدف تحقيق وحدة اقتصادية كاملة بتحقيق الحريات الاربع وهي حرية انتقال السلع والخدمات والافراد والتملك.. وفي العام ٦٤ انشئت اتفاقية للسوق العربية المشتركة باربع دول والغريب ان حجم التجارة بين هذه الدول كان اكبر منه قبل ابرام الاتفاق ومنذ العام ١٩٥٧ وحتى الان ولم يظهر جديد فما الاسباب الكامنة وراء توقف العمل بها؟!

استراتيجية

وعن هذه الاسباب يشرح عصام رفعت الخبير الاقتصادي قائلا انه في رأي العرب ان انشاء السوق كان متسرعا وان كان ولابد ان يكون بطيئا بالاضافة لسبب آخر وهو عدم توفر معلومات عن الدول العربية الاخرى بجانب سيطرة الحكومات على الاستيراد والاعتماد على حصيلة الرسوم الجمركية في موازنات الدول وعدم تنسيق خطط الانتاج والسياسات التجارية والاغراق وغياب ترتيبات تسوية المدفوعات بين الدول العربية خصوصا وان كثيرا منها كانت تفضل التصدير للحصول على النقد الاجنبي.. ويأتي على رأس قائمة الاسباب التي تعوق التعاون الاقتصادي العربي الخلافات السياسية..

ويشير عصام رفعت الى ضرورة البعد عن الشعارات الرنانة مثل استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي وغيره من الكلمات الضخمة فرغم كل مانمتلكه من مقومات وحدة اقتصادية مازالت البداية متواضعة للغاية بمنطقة تجارة حرة يعقبها اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة قبل ان تتحقق الوحدة الاقتصادية العربية..والمطلوب هو ازالة العقبات التي تواجه قيام منطقة تجارة عربية حرة ومنها المشاكل الحدودية ومشاكل تمويل التجارة العربية البينية ونقص البيانات وفرض التصدير



والاستيراد.. ولكن هناك جانب ايجابي يدعو الخبير الاقتصادي عصام رفعت الى التفاؤل وهو ذلك الجانب المرتبط بوجود آلية للمتابعة والتنفيذ ورفض المنازعات بجانب الدور الكبير الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دراسة للقوانين والاجراءات الجمركية اللازمة لتخفيض الرسوم الجمركية ولكن هناك بعض المشكلات الاخرى التي تتطلب علاجا حاسما لها وهي مشكلتا قواعد المنشأ ومشكلة الاستثناء من تحرير بعض السلع وبشكل عام فإن المناخ الاقتصادي والسياسي حاليا يبشر بنجاح منطقة التجارة العربية الحرة خصوصا وانها لم تعد بين الحكومات بل اصبحت تحت ضغط من رجال الاعمال ومنظماتهم.

التعاون الخليجي

وعن نمط آخر من انماط التعاون العربي - وان كان مصغرا - هو مجلس التعاون الخليجي والذي حظي باهتمام الكثيرين نظرا للاهمية الحيوية لمنطقة الخليج العربي.

وعن تجربة مجلس التعاون الخليجي تحدثت الدكتورة هبة نصار مدير مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وقالت ان هناك تعاونا متزايدا بين دول المجلس الخليجي في الاستثمار ومستويات التعريفات الجمركية وحقوق الملكية الفكرية والمصارف المشتركة..وبالنسبة للتجارة التي هي اساس أي محاولة للتكتل.. فإن دول المجلس الخليجي تعتمد على التعامل الخارجي بشكل كبير وهي تصل الى ٣٥ في المئة في السعودية والى ٤٥ في المئة في الكويت.. اما التجارة بين الدول نفسها فقد تضاعفت وبنظرة فاحصة على اوضاع دول مجلس التعاون الخليجي نجد انها بحاجة الى التعاون مع باقي الدول العربية وما يعني ذلك من اهمية حدوث تكامل اقتصادي بينها خصوصا ان تجارة الدول العربية مع بعضها ضعيفة جدا اذا ما قورنت بالتجارة مع العالم الآخر..

وتضيف الدكتورة هبة نصار، ولابد ان نعتمد على تصدير الفائض في الخدمات وهو ما لم يحدث في حال المجلس الخليجي، كما ان الاكتفاء الذاتي بالنسبة للزراعة غير متوفر كما أن الصناعات التحويلية ضعيفة ولكي تحدث نتائج افضل فلابد من التنسيق بين السياسات الاقتصادية العربية بالاضافة الى ضرورة استغلال البترول في التصنيع في مجال الطاقة والبتروكيماويات والحديد والصلب كما يجب النهوض بالقطاع الزراعي ومصائد الاسماك وهي مناطق خصبة للتعاون خصوصا مع الانهار والبحار التي تحيط الدول العربية..

وتلفت الدكتورة هبة نصار النظر الى انه رغم هذه المجالات الا ان التعاون المالي يظل آخر واهم مجالات التعاون والتنسيق في المنطقة خصوصا عندما يشمل هذا التعاون مشاركة الموارد المالية مشاركة فعالة في مشروعات البنية الاساسية في دول الخليج وغيرها من الدول العربية لخلق علاقة تكامل في جميع المجالات.

ولأن هناك منافسة شديدة الآن بين جميع الدول في الحصول على امتيازات تجارية واقتصادية مع التكتلات الكبرى مثل السوق الاوروبية المشتركة وغيرها فان معدل ازدهار الدول اقتصاديا يتأتى اساسا على التعاون مع هذه التكتلات كما يرى «ايبر هاردراين» مدير الاتحاد الاوروبي الأسبق ومسؤول منطقة المتوسط والعالم العربي ويقول: ان تركيا واسرائيل اكبر شركاء للأوروبيين في منطقة الشرق الاوسط وا ن الدول العربية مازال امامها ١٥ سنة لاكتمال الشراكة تماما مع اوروبا واذا رفعت مستواها الاقتصادي واخذت بالتغيرات الدراماتيكية في العالم فقد تنخفض المدة الى ١٠ سنوات فقط.. واكد انه لا يوجد طريق آخر امام الدول العربية سوى التكتل والدخول في تكتلات اقتصادية لانه لن يكون هناك مكان لدول منفردة بسبب المنافسة الشديدة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ / ١١ / ١٩٩٨

السوق المشتركة بين الأوهام والواقع

فتحي غانم

يسود الاعتقاد بين المشتغلين بقضية التكامل الاقتصادى العربى، أن مدخل التجارة هو الباب الصحيح للوصول إلى التكامل فهى - أى التجارة - تؤدى إلى تشجيع الاستثمار وتهيئ الظروف المناسبة للتفكير فى مشروعات مشتركة والتنسيق فى خطط التنمية وتوفير العمالة وتنظيم اجراءات انتقالها، والشائع الآن أن تعقد دولة عربية ترتيبات ثنائية أو متعددة مع الاعلان عن هذه الترتيبات كخطوة فى طريق اقامة السوق العربية المشتركة، وهذا الاتجاه لا ينتبه فى تقديرى إلى أهمية الارادة السياسية الأكثر شمولا والتى لابد منها لاقامة السوق المشتركة ان هذه الارادة السياسية جمعت بين دول الاتحاد الأوروبى الخمس عشرة مع أن العلاقات التجارية بين بعض هذه الدول لا أهمية لها، فليس هناك نشاط تجارى يذكر بين السويد واليونان وهما عضوان فى سوق واحد تربط بينهما ارادة سياسية واحدة، ودول «الأسيان» تنتج نفس البضائع تقريبا وقوتها ليست فى التجارة المتبادلة بين هذه الدول، بل القوة فى التجارة بين مجموعة «الأسيان» وأسواق العالم.

اننا نتورط فى أوهام عن السوق العربية المشتركة، حتى لا نواجه جوهر القضية وهي أن تكون لدى الدول العربية الارادة السياسية والعزم القومى على إقامة السوق، ومازلنا نشغل أنفسنا بموضوعات ثانوية نزعم انها ذات أهمية كبرى مثل ذلك العنوان الكبير الذى قرأنا عنه أخيرا عن انعقاد مؤتمر للأسواق المشتركة العربية والدولية، ثم تجد أن هذا العنوان الضخم خاص بنشاط دعائى اعلامى لا ننكر أهميته، لكننا لا نستطيع أن نزعم أن له تأثيرا فى القضية العاجلة الملحة التى تواجه عالمنا العربى، وهى قضية إقامة السوق العربية المشتركة، واقامتها الآن قبل أن تلتهم التجمعات الاقتصادية السوق العربى والاقتصاد العربى.

والحديث عن الإرادة السياسية يواجه مراوغة من نوع فريد، لأن أطنانا من الوثائق والتصريحات والقرارات تؤكد بالكلمات والحروف أن الجامعة العربية ومؤتمر القمة العربية يؤكدان أن الارادة السياسية العربية تدعم مسيرة التكامل الاقتصادى العربى، ومع ذلك نجد أن الكلمات والوثائق والقرارات شيء، والواقع شيء آخر، ويبدو أننا برعنا إلى مستوى عبقرى فى الفصل بين أقوالنا وافعالنا، وبين قراراتنا وتنفيذها وبين النوايا التى نعلن عنها وبين ما يدور فى خبايا النفوس.

إن الدعوة الرسمية للتكامل الاقتصادى مازالت قائمة نظريا، أما الواقع فيتعامل بمفاهيم مستقرة تقوم على أولية مصلحة الدولة على ما يسمى بالمصالح القومية، ولأننا لا نعترف حتى الآن بالمصالح القومية رغم أنها فى النظرة بعيدة المدى هى الأفضل للجميع، إننا نبيع المستقبل العربى من أجل تحقيق مصالح فردية وقطرية حاضرة وليس لها الدوام. إننا مازلنا أسرى تأثيرات القوى الأجنبية ومازلنا نعتمد على مساندة هذه الدول الكبرى أو تلك، لاننا لا نثق حتى الآن فى استراتيجية عربية موحدة للتنمية والتبادل التجارى.

ونلاحظ أن البعض يتحدث كما لو كانت العقبة فى انشاء السوق العربية والتكامل الاقتصادى، هى مشكلة الرأى العام العربى، وهذا وهم وخداع للنفس، لأن الانسان العربى فى أى أرض عربية يريد أن ينتقل فى العالم العربى بلا مضايقات الحدود والحواجز الجمركية واجراءات جوازات السفر، إن طبيعة البداوة متأصلة فى شعوبنا العربية وهى طبيعة الترحال والتنقل من مكان إلى مكان، وهى راسخة فى وعينا وذاكرتنا القومية. ولقد بذل الاعلام العربى جهودا فوق التصور لدعم الروح القومية العربية فلا نستطيع ان نقول إن هناك قطاعات لها أهميتها فى الرأى العام العربى تعارض التكامل الاقتصادى أو ترفض أن تتحمل مسئوليات واعباء استراتيجية تمنح الأولوية للمصالح القومية قبل المصالح المحلية، ولا مفر من أن تكون المسئولية



فى تعطيل مسيرة التكامل الاقتصادى عند الذين اتخذوا القرارات واسرفوا فى التصريحات ثم اكتفوا بالكلام وبالوثائق التى تتحول إلى مداد على ورق لا أكثر ولا أقل.

ولعل الحديث المكرر عن مدخل التجارة هو المهرب من أزمة الارادة السياسية المعطلة، ومن هنا ترتفع اصوات تنادى بتجاوز مشاكل السياسة وأزماتها والاعتماد على خبرات وجهود رجال أعمال ومستثمرين يجعلون من العلاقات التجارية والمشروعات المشتركة بينهم هى محور جذب رؤوس الأموال وايجاد فرص العمل وادخال تكنولوجيا حديثة فى الانتاج والخدمات.

لكن مثل هذا الاتجاه دون مساندة من ارادة سياسية سوف يتعرض بالضرورة إلى ضغوط وهجمات شرسة من أسواق وتجمعات اقتصادية قائمة وقوية كالحيتان القادرة على ابتلاع أى ضعيف لا سند له.

خلاصة القول.. لابد من تحرك سياسى فعال وسريع لقيام سوق عربية مشتركة ومشروع للتكامل الاقتصادى العربى.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ١١ / ١٩٩٨

يحضره ممثلو وزراء اقتصاد 11 دولة عربية

اجتماع لجنة السوق العربية المشتركة اليوم لبحث البرنامج التنفيذي

□ كتبت – ميرفت عبدالعزيز:

يبدأ بمقر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالقاهرة اليوم اجتماعات لجنة السوق العربية المشتركة لبحث البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق احكام السوق العربية المشتركة فى نطاق اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادى حيث يجتمع 14 خبيرا للتجارة على مستوى ممثلين عن وزراء الاقتصاد والتجارة الاعضاء فى مجلس الوحدة من 11 دولة عربية هى «الاردن والامارات وليبيا والعراق وفلسطين وسوريا واليمن ومصر والسودان وموريتانيا والصومال».

ويتضمن جدول اعمال الاجتماع بحث مشروع البرنامج التنفيذى للسوق بالاضافة الى بنود اخرى تتعلق بتنمية التبادل التجارى بين دول المجلس.

وفى احدث دراسة لها حول التعاون العربى المشترك أوصت المجالس المتخصصة المصرية بان تبذل الدول الثمانى الموقعة على اعلان دمشق جهودها السياسية المكثفة لاقامة السوق العربية المشتركة دون انتظار للدول الاخرى المتقاعسة عن ذلك، على ان تلحق بهذا التجمع اى دولة عربية راغبة فيه فيما بعد.

واوصت الدراسة كذلك باعتبار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى بدأ تنفيذها فى مطلع هذا العام احد المكونات الاساسية لبناء السوق العربية المشتركة ومرحلة من مراحل انشائها والاهتمام بالبرنامج التنفيذى الخاص بها عن طريق مؤتمرات القمة العربية او الاجهزة المختصة فى الجامعة العربية واكدت الدراسة التى اعدها المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية ان السنوات القادمة تستوجب استيفاء المتطلبات الضرورية لانجاح التجمع الاقتصادى العربى الفعال والمتمثلة فى اصدار قرارات سياسية عليا فى البلاد العربية باقامة هذا التجمع على ان يتوافر لهذه القرارات الشرعية الدستورية والرغبة الشعبية، وايضا استحداث نظم معلومات عالية الكفاءة لتوفير المعلومات على مستوى الدول العربية وعلى ان يتم تحديثها وتطويرها اولا باول، الى جانب بناء كيان مؤسسى قوى ذو سلطة الزامية فوق قطرية وآلية للتحكيم وفض المنازعات وعلى المستوى الداخلى لابد من مشاركة مختلف الاطراف الحكومية وغير الحكومية «القطاع الخاص» فى آلية صنع القرار فى الكيان الخاص بالمجتمع الاقتصادى.

واوصت الدراسة ايضا على المستوى الجماعى العربى بالشروع فورا فى تحقيق تعاون على المستوى العربى فى المجالات القطاعية التى تمثل القاسم المشترك الادنى مثل استيراد الغذاء وتصدير الحاصلات الزراعية والطاقة والمياه والنقل والمواصلات والاتصالات والبحث العلمى. ومع ذلك كله لابد من تنسيق المواقف والسياسات العربية تجاه



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٨ /١١/ ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دول السوق العربية المشتركة تبحث تنفيذ قرار القمة
العراق والأردن ومصر أقرت قوائم السلع المشاركة

كتب بدر الدين أدهم:

تعقد دول السوق العربية المشتركة اليوم اجتماعا لها لمدة يومين بالقاهرة، يرأس الاجتماع الدكتور حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. تأتى الاجتماعات تنفيذا لقرار وزراء مالية واقتصاد دول مجلس الوحدة للنظر فى البرنامج التنفيذى لاستئناف أعمال السوق المشتركة التى توقفت تقريبا قبل أن تبدأ ومنذ توقيع الاتفاقية فى عام ١٩٦٤.

وقد بعث الدكتور حسن إبراهيم أمين مجلس الوحدة الاقتصادية برسائل للقادة العرب شخصيا ضمنها دعوة الرئيس حسنى مبارك بصفته رئيس القمة العربية الحالية لدعم التعاون الاقتصادى واستئناف نشاط السوق العربية المشتركة.

وقد ردت بعض الدول العربية فطالب اليمن بدمج نشاط لجنتى السوق وتخطيط التجارة فى لجنة واحدة، كما أرسلت العراق والأردن ومصر فى خطوة عملية قوائم السلع القابلة للتصدير الى دول مجلس الوحدة الاقتصادية فى إطار البرنامج التكاملى لتنمية التبادل التجارى وذلك من خلال أسس وقواعد السوق المشتركة.

وأكدت مصادر مجلس الوحدة أن نواب وزراء المالية والاقتصاد لدول المجلس ومن بينهم الأردن، سوريا، العراق، ليبيا، مصر، موريتانيا، اليمن، الإمارات.. يحضرون اليوم لبحث ما توصل إليه الخبراء فى مجال المنطقة الحرة الكبرى.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/١١/١٩٩٨

يضم خبراء الجمارك وتخطيط التجارة العربية

القاهرة تستضيف اول اجتماع عربي لتطبيق احكام السوق المشتركة

■ القاهرة - أ ش أ : يبدأ بالقاهرة اليوم اول اجتماع من نوعه لخبراء الجمارك وتخطيط التجارة العربية في الدول الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وخبراء من الجامعة العربية لبحث مشروع البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق احكام السوق العربية المشتركة القائمة في نطاق اتفاقية المجلس بعد ان اصبحت هذه السوق ضرورة ملحة في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى.

وياتي هذا الاجتماع الذي يترأسه حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ويستمر ثلاثة ايام بمقر المجلس بالقاهرة تنفيذا لقرار المجلس الوزاري لدول المجلس الذي اكد في دورته الاخيرة على ضرورة سرعة دعوة الدول الاعضاء في اتفاقية السوق العربية المشتركة في هذا الاجتماع كما ياتي تلبية للرسائل التي بعث بها الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الى ملوك ورؤساء الدول العربية اخيرا والتي اشار فيها الى دعوة الرئيس حسني مبارك المتكررة في شان ضرورة دعم التعاون الاقتصادي العربي وفي مقدمة هذا التعاون قيام السوق العربية المشتركة.

وصرح الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بان اليمن قد طلبت في رسالة عاجلة دمج لجنتي السوق العربية المشتركة وتخطيط التجارة العربية في لجنة لاهمية الموضوعات التي سيتم بحثها في مجال اختصاصهما وارتباطهما بالاهداف المنشودة وقال ان مصر والاردن والعراق واليمن قد بعثت الى الامانة العامة للمجلس بقائمة من السلع القابلة للتصدير الى دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اطار برنامج المتكامل لتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الاعضاء في المجلس .

واشار حسن ابراهيم الى لجنة الخبراء الفنية التي تجتمع اليوم بالقاهرة ستحدد مهام عملها لبحث كيفية تطبيق احكام قرار السوق العربية المشتركة رم ١٧ لعام ١٩٦٤ والقرارات اللاحقة المكملةله.

وقال ان اللجنة ستضم رؤساء وفود الاردن وسورية والعراق ومصر وليبيا وموريتانيا والامارات العربية المتحدة وقد علم ان من اول مهام هذه اللجنة هو وضع الاسس النظامية للبرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق احكام السوق العربية في ضوء التصور الذي اعدته الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية مسبقا لمشروع البرنامج لعرضه على اجتماع اللجنة اليوم.

وقد حسن ابراهيم الى ان هناك قرارات عدة ستطرح على الاجتماع منه القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٦٥ الخاص بتحرير التجارة العربية وانشاء منطقة التجارة الحرة والقرار رقم ١٩ الخاص بتوحيد الرسوم الجمركية وانشاء بالاتحاد الجمركي حيث ادمج هذين القرارين بمقتضى القرار ٤١١ لعام ١٩٧٥.

وقال انه سيتم ايضا بحث اهداف وطبيعة البرنامج التنفيذي من حيث استئناف التطبيق المتزامن لاحكام السوق العربية في جميع الدول الاطراف لدراسة الصعوبات الفردية لاي دولة



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ١١ / ١٩٩٨م

طرف في التنفيذ حيث اعتبر تفعيل السوق الحالية خطوة مشجعة لقيام السوق المشتركة الكبرى مستقبلا اذا امكن للتفعيل ان يقدم نموذجا ناجحا لتجربة التحرير الكامل للتجارة والتكامل الاقتصادي.

واضاف حسن ابراهيم ان اللجنة ستقوم بوضع قواعد عمل وآليات البرنامج مع الاستئناس بالخطوات المتخذة والاجراءات المقررة في نظام منطقة التجارة الحرة الذي اقرته الجامعة العربية وبدأت العمل به.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ١١ / ١٩٩٨

اليوم.. خبراء الجمارك والتجارة العرب يبحثون تطبيق اتفاقية السوق العربية

يبدأ بالقاهرة اليوم اول اجتماع من نوعه لخبراء الجمارك وتخطيط التجارة العربية فى الدول الاعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وخبراء من الجامعة العربية لبحث مشروع البرنامج التنفيذى لاستئناف تطبيق احكام السوق العربية المشتركة القائمة فى نطاق اتفاقية المجلس، ويأتى هذا الاجتماع الذى يترأسه حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ويستمر ثلاثة ايام بمقر المجلس بالقاهرة تنفيذا لقرار المجلس الوزارى لدول المجلس الذى اكد فى دورته الاخيرة على ضرورة سرعة دعوة الدول الاعضاء فى اتفاقية السوق العربية المشتركة للمشاركة فى هذا الاجتماع.

واشار الى ان لجنة الخبراء الفنية التى تجتمع اليوم بالقاهرة سوف تحدد مهام عملها لبحث كيفية تطبيق احكام قرار السوق العربية المشتركة رقم ١٧ لعام ١٩٦٤، ستضم اللجنة رؤساء وفود الاردن وسوريا والعراق ومصر وليبيا وموريتانيا والامارات العربية المتحدة.

تبحث اللجنة وضع الأسس النظامية للبرنامج التنفيذى لاستئناف تطبيق احكام السوق العربية، واشار حسن ابراهيم الى طرح عدة قرارات على الاجتماع منها القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٦٥ الخاص بتحرير التجارة العربية وانشاء منطقة التجارة الحرة والقرار رقم ١٩ الخاص بتوحيد الرسوم الجمركية وانشاء الاتحاد الجمركى.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ١١ / ١٩٩٨

تفعيل قدرات السوق العربية المشتركة

د. جمال الدين صادق

استاذ الاقتصاد

تشير الإحصائيات عن نشاط السوق العربية المشتركة التى انشئت بموجب قرار مجلس الوحدة الاقتصادية فى ٢٣ اغسطس ١٩٦٤ إلى أن منجزات السوق مازالت ضعيفة وهزيلة وقليلة الفائدة والتاثير على العلاقات الاقتصادية العربية وأنها لم تؤد إلى اتساع السوق على مستوى المنطقة العربية لأسباب ترجع إلى:

١ - عدم تضمن قرارات إنشاء السوق لقواعد تحقيق التنسيق الاقتصادى بين اعضائها، حيث إن قيام المشروعات الإنتاجية على أساس من التنسيق يخلق واقعا جديدا من التعاون الاقتصادى والفنى بين دول السوق، والدول الأخرى من حيث امكانية اتساع نطاق الاستثمارات.

٢ - عدم صدور التشريعات المتعلقة بتوحيد السياسات والإجراءات الاقتصادية وغير الاقتصادية، بالإضافة إلى عدم البت فى كثير من الامور المتعلقة بحرية انتقال الأفراد وممارسة النشاط الاقتصادى.

٣ - مازالت معظم الدول العربية تركز تجارتها مع الدول الأجنبية المتقدمة لاعتبارات سياسية ترتبط بماضيها الاستعمارى لها ويتضح ذلك من هيكل التجارة الخارجية للدول العربية.

٤ - عدم وجود التنسيق بين الأنظمة النقدية فى الدول الأعضاء بالسوق، حيث إن قيام التجارة ونموها بينها يتوقف على سهولة تسديد المدفوعات، بالإضافة إلى عدم معالجتها لعملية تحويل العملات المحلية للدول المشتركة وتركت الأمر للدول لتصرفه كيف تشاء.

٥ - افتقار السوق للدراسات العلمية عن الهياكل الاقتصادية والخطط وامكانيات النمو ومشاكل التنسيق لعدم وجود جهاز متخصص لمثل هذه الدراسات.

٦ - عدم وجود هيئة تختص بمتابعة تنفيذ احكام السوق، ودراسة مشاكل التطبيق والفصل فى المنازعات.

٧ - وجود الكثير من القيود الإدارية المفروضة على الصادرات العربية وكثير من التعقيدات على عمليات الاستيراد.

٨ - كثرة الاستثناءات التى تطلبها الدول المختلفة على تطبيق قاعدة إزالة التعريفة الجمركية على وارداتها، خاصة بعد تطبيق اتفاقية الجات.

٩ - قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية ليس لها صفة الإلزام.

١٠ - عدم اتباع سياسة موحدة حيال الدول غير المشتركة فى الاتفاقية.

١١ - قرار منع الدول غير الاعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية فى الاشتراك والدخول ضمن السوق العربية وهو ما يقلل من فاعلية السوق ويشتت من الجهود الرامية إلى التكتل الاقتصادى.

١٢ - تباين نظم واحكام واشكال الحكم فى دول السوق، ومن المعروف ان جميع محاولات التعاون الاقتصادى بين الدول العربية قد ارتبطت بواقع العلاقات السياسية العربية غير المستقرة.

ولا شك أن من عوائق انطلاق البلاد العربية نحو التنمية الاقتصادية - فى عصر التكتلات الاقتصادية - هو ضيق السوق العربية وقيام منافسة غير عادلة بين المنتجات الوطنية والأجنبية والضغوط الاقتصادية والسياسية وسوء توزيع الامكانيات والثروات والتبعية الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة، والتى تستنزف الموارد الطبيعية عن طريق الشركات الاحتكارية، بالإضافة إلى تاثير العوامل السياسية على المسار الاقتصادى للبلاد العربية والتمزق السياسى العربى.

ولكى تتحقق فعالية هذه الاتفاقية لابد من تحريك رؤوس الاموال بين الدول العربية للانتقال بحرية كاملة دون اى قيد أو شرط أو خضوعها للضرائب أو الرسوم أو الحواجز فى حالات الانتقال من دولة لأخرى مع التركيز على تشجيع الدخول فى مشروعات مشتركة بين الدول العربية بعضها البعض او بين الدول العربية والدول الأجنبية كمشروعات دولية سواء كانت المساهمات المتساوية او مساهمات محدودة والاستفادة القصوى من نقل التكنولوجيا المتقدمة من الدول الصناعية الكبرى إلى مشروعاتنا فى الدول العربية والانتقال من محدودية الصناعات الصغيرة إلى عالم الصناعات الثقيلة، حتى تسهم فى زيادة صادراتنا ومنافسة الدول الكبرى.



المصدر : الرايــة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ١١ / ١٩٩٨

مشيداً بتأكيد الرئيس مبارك على أهمية إقامته

إبراهيم: السوق الاقتصادية المشتركة لصالح جميع العرب

■ القاهرة- (أ.ش.أ) : اشاد الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية حسن ابراهيم بما أكده الرئيس حسني مبارك خلال لقائه اول من امس بأعضاء اتحاد الصحافيين الافارقة بأهمية قيام سوق عربية مشتركة تمثل تكتلا اقتصاديا في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى وفي ظل النظام العالمي الجديد. ونوه حسن في كلمته في الجلسة الافتتاحية للاجتماع المشترك للجنة الجمركية ولجنة بحث البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق احكام السوق العربية المشتركة صباح امس بقول الرئيس مبارك ان السوق العربية المشتركة هي لصالح جميع الدول العربية واذا استمر الحال من دون تجمع اقتصادي عربي مشترك فان الدول العربية لن تستطيع ان تتعامل مع التكتلات الاقتصادية العربية. وأشار حسن ابراهيم الى نجاح منظمة جنوب وشرق افريقيا «الكوميسا» في تخفيض الجمارك بين الدول الأعضاء بنسبة ٩٠ في المئة ستصل خلال السنوات القليلة المقبلة الى ١٠٠ في المئة وقال انه يجب الاسراع في قيام السوق العربية والا سنخسر كثيرا كعرب اذا لم ننجح في ذلك.

وأضاف امين مجلس الوحدة الاقتصادية ان قيام السوق العربية المشتركة هي فكرة قديمة منذ العام ١٩٦٤ وجرت محاولات متواصلة في اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لتحقيقها ولكن كانت هناك ظروف وعقبات حالت دون ذلك.

واستدرك قائلا «اما في المرحلة الحالية فنجد ان هناك توجها عاما في العمل الاقتصادي العربي ودعوات واضحة وصريحة على الساحة السياسية العربية من أجل ضرورة قيام السوق العربية المشتركة لخير جميع الدول العربية.. مشيرا الى ان الرئيس حسني مبارك قد نادى بأهمية قيامها منذ اكثر من سنتين وفي كل المناسبات.

وقال الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ان اجتماع اليوم المشترك بين اللجنة الجمركية ولجنة بحث البرنامج التنفيذي لتطبيق احكام السوق العربية المشتركة يستهدف تطبيق قرار مجلس الوحدة بضرورة التطبيق الكامل لاحكام السوق بين الدول الاعضاء في الاتفاقية الخاصة بها وهي مصر والاردن وسورية والعراق والجماهيرية الليبية وموريتانيا واليمن.. معربا عن أمله في ان يتوصل المجلس الى الموافقة عليه بالصيغة التي يستقر عليها الامر بعد المناقشات والمداولات التي يتوصل اليها الاجتماع.

وقال انه ليس هناك أي تعارض بين السوق العربية القائمة بين الدول السبع ومنطقة التجارة العربية الحرة المتدرجة ومجلس التعاون الخليجي بل انها تصب كلها في هدف واحد.. مشيرا الى جهود المجلس لقيام منطقة التجارة الحرة الكبرى عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي التابع للجامعة العربية.

واضاف ان هدفنا هو خلق مناخ ملائم يسهل تحرير التجارة العربية على نطاق الدول العربية باقامة هذه المنطقة المتدرجة اى قبول الفكرة ووضعها عمليا موضع التنفيذ على ان تواصل دول مجموعة السوق العربية المشتركة السبع المقررة والقائمة في اطار مجلس الوحدة الاقتصادية من تفعيل احكام السوق فيما



المصدر : الحياة

التاريخ : ٩ / ١١ / ١٩٩٨

بينها كخطوة متقدمة وتشجيع الدول العربية الاخرى بالانضمام اليها لتكون هذه المجموعة نواة او قاعدة للسوق تنضم اليها الدول الاعضاء في منطقة التجارة في مرحلة لاحقة.

ومن المقرر ان يبحث الاجتماع مشروعا للبرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق السوق العربية المشتركة القائمة في نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية اعدته الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية يوضح ان تفعيل السوق من خلال هذا البرنامج هو مطلب ضروري وشرط اساسي لوضع آلية الانتساب اليها موضع التنفيذ والتي سبق ان قرها المجلس في دورته ال٦٤٠، لاستقطاب الدول غير الاعضاء في المجلس للمشاركة في مسيرة تحرير التجارة فقط دون اشتراط الانضمام المسبق لاتفاقية الوحدة الاقتصاديةوفقا لبروتوكول خاص يعقد مع كل منها يتفق مع الاهداف واوضاع كل حالة.

وجاء في المشروع ان استمرار عدم تفعيل السوق، حتى الان لايوفر مبررا لاي دولة عربية اخرى لاستثمار هذه الالية حيث لايوجد ما يمكن الافادة منه ليس لها فقط بل للدول الاطراف في السوق ذاتها ايضا. واضاف امين المجلس ان مشروع البرنامج التنفيذي يشير الى ان تفعيل السوق المشتركة الحالية يعتبر خطوة مشجعة وممهدة لقيام سوق عربية مشتركة كبرى مستقبلا اذا امكن للتفعيل ان يقدم نموذجا ناجحا لتجربة التحرير الكامل للتجارة والتكامل الاقتصادي بين الدول السبعة الاطراف وبانضمام باقي دول المجلس اليها وبذلك فان البرنامج يخدم تطور المشروع الاقتصادي القومي التكاملي برمته ويساعد على تطويره ايجابيا في المستقبل.

واشار المشروع الى جهود الاتحاد البرلماني العربي في هذا الشأن وصدور قرارات عنه بالدعوة الى تفعيل وتعميق هذه السوق المصغرة وتعجيل وتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارهما ركيزتان اساسيتان للسوق العربية المشتركة الكبرى.

واوضح مشروع البرنامج التنفيذي ان التعجيل باستئناف التحرير الكامل يتيح الفرصة لانجاز مرحلة منطقة التجارة الحرة فيها وتحقيق الاثار التراكمية الايجابية لها في القطاعات الاقتصادية المختلفة ثم الانتقال الى مرحلة الاتحاد الجمركي ومن ثم الوصول الى مرحلة السوق الحقيقية الكاملة مستقبلا التي تتسع فيها دائرة الاثارة الانتشارية للتكامل الاقتصادي من دائرة تحرير التجارة فقط الى دائرة تحرير انتقال الخدمات والاستثمارات والعمالة وتحقيق المواطنة الاقتصادية بالتالي تتسع وتتكثف فرص الافادة المتكافئة لجميع الدول الاطراف من التكامل بما ينسجم مع تنوع هياكلها الانتاجية ومصالحها واهدافها من التكامل.

ويقول المشروع ان استئناف تطبيق السوق بمستوى التحرير الكامل للتجارة والفوري وليس المتدرج وهو التحرير الذي سبق انجازه خلال الفترة الانتقالية ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥ واستمر تطبيقه فعليا حتى عام ١٩٨٠ على الاقل هو الاسلوب الوحيد الكفيل باحداث الاثار الايجابية العميقة على تدفقات التجارة بزيادة معدلات نموها وتنويع مكوناتها وهي ايضا الاثار التي سبق حدوثها خلال الفترة ٨٠/٦٥ حيث زادت التجارة البينية لدول السوق خلالها من نحو ٩٧ مليون دولار الى نحو مليار و ٣٢٦ مليون دولار اي بنسبة ١٣,٥٩ في المئة تقريبا.

وتوقع المشروع ان يؤدي استئناف التطبيق الى اثار ونتائج ابعد مدى بسبب تنوع الهياكل الانتاجية للدول الاطرف وتقارب انظمتها الاقتصادية وتحرير تجارتها الخارجية في اطار برامج الاصلاح الاقتصادي وفي ضوء التزامات الاعضاء منها في الفات المنظمة العالمية للتجارة.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/١١/١٩٩٨

الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية:

تطبيق برنامج السوق العربية المشتركة يبدأ أول يناير

انتهت امس اجتماعات لجنة السوق العربية المشتركة على مستوى مندوبي الدول بالجامعة العربية وأعلن حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية اهم قرارات البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق احكام السوق العربية المشتركة فى ظل اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية. ونص القرار ان يبدأ تطبيق البرنامج من اول يناير القادم بصورة متزامنة فى كافة الدول الاطراف فى السوق.. ويطبق التحرير الكامل للتبادل التجارى فيما بينها من كافة الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم على ٣ مراحل متدرجة بنسبة ٣٠٪ اول يناير القادم و ٣٠٪ فى يناير ٢٠٠٠ و ٤٠٪ فى يناير ٢٠٠١ وتلغى القيود غير الجمركية بالكامل فى اول يناير ٢٠٠٠ مع مراعاة ظروف الدول الاطراف الاقل نموا ونص القرار على تكليف الامانة العامة بمتابعة سير التطبيق وان تطلب من المنظمات الاقتصادية العربية المشتركة موافاتها بمعلومات وبيانات منتظمة تحصل عليها من المصدرين والمستوردين والشركات الانتاجية. وبتقديم تقرير سنوى مستقل الى اللجنة لعرضه على المجلس الوزارى للسوق. وانشاء لجنة تنسيق بين السوق ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واجراء الاتصالات اللازمة مع الدول الاعضاء لبحث امكانية تكوين مؤسسات مالية وتجارية لدعم وتطوير التعاون التجارى بين الدول الاعضاء بما فى ذلك انشاء مصرف للتجارة والتنمية وغرفة تجارية على مستوى دول السوق.



د. حسن ابراهيم

تحرير كامل للتجارة العربية

إلغاء الرسوم الجمركية بين أعضاء السوق العربية خلال عامين

كتب ـ حسام عبدالنبى:

قررت لجنة السوق العربية المشتركة المنبثقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية فى ختام اعمالها امس اقرار مشروع البرنامج التنفيذى لاستئناف تطبيق احكام السوق العربية المشتركة. اكد حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ان البرنامج يهدف الى تحرير عملية التبادل التجارى بين الدول العربية اعضاء السوق من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية. وقال ان البرنامج سيبدأ تطبيقه بصورة متزامنة فى كافة الدول اعضاء السوق فى بداية العام القادم عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٣٠٪ ثم تخفيضها بنسبة ٣٠٪ اخرى فى بداية عام ٢٠٠٠ على ان يتم إلغاء الرسوم الجمركية بالكامل فى بداية شهر يناير عام ٢٠٠١. واضاف انه تقرر الغاء القيود غير الجمركية بالكامل فى الدول العربية اعضاء السوق المشتركة فى بداية عام ٢٠٠٠ مع مراعاة ظروف الدول الاقل نموا حيث ستقرر كل دولة عملية التحرير خلال الاجتماع الوزارى القادم لدول السوق العربية المشتركة. من ناحية اخرى اعلن سليمان عمر أحتاش مندوب الجماهيرية العربية الليبية لدى مجلس الوحدة الاقتصادية توصيات اللجنة الجمركية لشئون تخطيط وتنسيق التجارة العربية. تضمنت التوصيات ثلاثة موضوعات رئيسية هى تنمية التبادل التجارى بين الدول اعضاء المجلس، وسبل تعزيز قنوات التبادل التجارى بين الدول العربية اعضاء السوق العربية المشتركة. بالاضافة الى مشروع الشركة العربية المشتركة القابضة للتعبئة والتغليف حيث وافقت اللجنة على تاجيل تنفيذ المرحلة الاولى من برنامج تنمية التبادل التجارى حتى نهاية العام القادم وطالبت بعقد ندوة لتعزيز قنوات الاتصال التجارى بين الدول العربية خلال النصف الثانى من العام القادم قبل انعقاد اللجنة الجمركية بالاضافة الى ضرورة توسيع نطاق مساهمة شركة قطاع الاعمال العربية فى رؤوس اموال الشركة العربية القابضة للتعبئة والتغليف مع عرض كافة النتائج التى تم التوصل اليها على اللجنة الجمركية لشئون تخطيط وتنسيق التجارة العربية خلال اجتماعها القادم لاتخاذ ما يلزم من اجراءات.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/١١/١٩٩٨

رئيس مصلحة الضرائب المصرية لـ «البيان»

نسعى لصياغة نظام ضريبي عربي موحد

القاهرة ـ صبحي بحيري:

هذا الرجل مسؤول عن تحصيل أكثر من 50 مليار جنيه سنوياً من المصريين.. هي حصيلة الضرائب بكل أنواعها تستخدم في الانفاق وتقدم الحكومة جزءا كبيرا منها في شكل خدمات يستفيد منها كل الأفراد بما فيهم من تهرب من دفع الضرائب.

وحتى العام الماضي كانت قضية التهرب الضريبي تشكل أهم معوقات التحصيل.. ووصل حجم التهرب إلى 7،5 مليارات جنيه العام الماضي كانت نسبة كبيرة منه تخص مؤسسات القطاع الخاص نتيجة للقوانين التي تحكم عمل موظفي هذه المصلحة التي تعد من أكبر المصالح في مصر رغم تبعيتها لوزارة المالية. كانت القوانين التي تحكم العمل تقتضي المطاردة المستمرة للممولين.. والهروب الدائم وتقديم الاقرارات المزورة عن حجم النشاط ونوعيته هروبا من الضرائب الجزافية التي أدت إلى اغلاق العديد من المنشآت نتيجة افلاسها.

فخري سعد الدين رئيس مصلحة الضرائب الذي يعمل الآن على صياغة نظام ضريبي يناسب الأنظمة الضريبية في البلاد العربية.. فلا سبيل لأن ترى السوق العربية المشتركة النور طالما ظلت النظم الضريبية والاجراءات الجمركية في البلاد العربية غير موحدة أو بينها الحدود الدنيا من الاتفاق.

في حواره مع «البيان» قال سعد الدين: «نحن ملتزمون بما تعهدنا بتقديمه من تسهيلات وتيسيرات للمستثمرين سواء كانوا مصريين أو عربا أو أجانب فالقوانين التي تصدر بمنح اعفاءات عن أنشطة معينة لا يشترط أن يكون من يقوم بهذا النشاط مصري فالهدف هو جذب مزيد من رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار في مصر.

التنسيق موجود

* سألت فخري سعد الدين: هل هناك تنسيق بين رؤساء مصالح الضرائب في البلاد العربية.. وكيف ننادي بالسوق العربية المشتركة في الوقت الذي تنتهج كل دولة عربية نظاما ضريبيا خاصا؟

ـ قال: التنسيق موجود.. وقبل نهاية الشهر الحالي هناك اجتماع دعونا إليه جميع رؤساء مصالح الضرائب في البلاد العربية وحتى الآن وافقت تسع دول عربية على حضور هذا الاجتماع بينها دولة الامارات العربية المتحدة وأناشد من خلال «البيان» بقية الدول العربية التي لم تبدو موافقتها بعد لحضور هذا



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/١١/١٩٩٨

الاجتماع الذي اعتبره خطوة هامة في صياغة نظام يمكننا من اعلان السوق العربية المشتركة في الموعد المحدد لها.

وهدفنا في الأساس هو صنع نظام ضريبي جديد تعمل الدول العربية كلها في اطاره مستقبلا. فليس معقولا أن تكون التجارة البينية العربية أقل من 10٪ سنويا في ظل تكتلات اقتصادية اقليمية ودولية.

* ما دمنا نتحدث عن التجارة البينية العربية فما هي مشاكل ومعوقات تنميتها من وجهة نظرك؟

- الضرائب من أهم العوامل التي تحكم التبادل التجاري بين البلاد العربية.. وإذا كان هناك نظام ضريبي عربي موحد فيمكننا الحديث عن تجارة بينية رائجة واستثمارات بينية عالية.

وعلى سبيل المثال إذا كانت مشاكل الضرائب في مصر كثيرة والمعوقات كثيرة فأين رأس المال العربي والأجنبي الذي بلغ 67،2 مليار جنيه حتى بداية أكتوبر الحالي في شكل مشروعات استثمارية سوف تهرب إلى أي مكان آخر وهذا تفهمه الحكومة المصرية جيداً.

وفي مصر تمنح المشروعات اعفاء ضريبيا يصل إلى 20 عاما في بعض المناطق، و15 عاما في مناطق أخرى وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار الذي صدر قبل عام كان فاتحة خير على مصر حيث تدفقت رؤوس الأموال العربية والأجنبية على مصر وأستطيع القول أن مصر شهدت طفرة استثمارية خلال العامين الماضيين نتيجة للقرارات والقوانين التي صدرت خلال العامين الماضيين ففي عام 1996 بلغ عدد الشركات التي تم تأسيسها 582 شركة برأسمال 8،9 مليارات جنيه وفي عام 1997 بلغ عدد الشركات 1054 شركة برأس مال 17،7 مليار جنيه ولو ان قوانين الضرائب المصرية لم تتطور خلال الفترة الماضية ما جاء ذلك المال العربي والأجنبي إلى مصر.

* نعود إلى اجتماع رؤساء مصالح الضرائب العربية الذي سيعقد نهاية هذا الشهر ما هو جدول أعمال هذا الاجتماع؟

- في هذا الاجتماع نبحث كيفية تلافي الازدواج الضريبي بين البلاد العربية واستحداث آليات جديدة تتوافق مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة بهدف تنشيط رؤوس الأموال العربية داخل القطر نفسه وبين الأقطار العربية وبعضها وكما قلت ان الهدف هو العمل على تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية التي تم الاعلان عنها في فبراير من العام الماضي. فلا يعقل أن تكون على بعد خطوات من تطبيق اتفاقية التجارة الحرة «الجات» وبيننا مشاكل ضريبية تعوق حركة رؤوس الأموال أو السلع بين البلاد العربية.

* وهل تتوقعون مشاركة عربية فعالة في هذا الاجتماع؟

- حتى الآن لم نتلق سوى موافقة تسع دول عربية ونأمل ان تشارك كل الدول العربية في هذا الاجتماع لأن القضية تحتاج إلى اجتماعات ومؤتمرات وقوانين حيث ان كل بلد عربي له نظامه الضريبي الخاص به وهذا النظام معوق لحركة رؤوس الأموال أو السلع بين البلاد العربية.

* لنفرض ان الدول العربية مجتمعة أصبحت تعمل بنظام ضريبي موحد هل يكفي ذلك لمواجهة التحديات التي تفرضها التكتلات الاقتصادية في المنطقة؟

- البلاد العربية تمثل ثقلا ووضعا متميزا ولو أمكنها استغلال ما لديها من امكانيات سوف تصبح قوة اقتصادية عالمية وأرى ان العمل على تجميع أمور متناثرة كثيرة وتوفير مجهودات فردية تبذل بين دولة عربية وأخرى أجنبية من شأنه انه يمثل تكفلا قويا أمام الاقتصاديات الأخرى فالمجهود الذي تبذله دولة عربية لكي تدخل في اتفاقيات شراكة مع دول أوروبية أكبر كثيرا من الجهد المطلوب لدخول الدول العربية مجتمعة في اتفاقيات شراكة يمكن من خلالها الاستفادة من الامكانيات العربية.

حوافز الاستثمار

* وما الذي يمكن أن تقدمه مصلحة الضرائب للمستثمر العربي؟

- المستثمر في مصر سواء كان مصريا أو عربيا أو أجنبيا يتعامل الآن طبقا لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 وأرى ان رغبة الدول في جذب المزيد من رؤوس الأموال العربية كبيرة لان فائدة هذا الاستثمار مزدوجة سياسيا واقتصاديا والاستثمار منفعة متبادلة للمستثمر والدولة في وقت واحد.

* وإذا انتقلنا إلى الوضع الداخلي وقلنا ان هناك 30 دعوى قضائية أمام المحاكم المصرية ضد مصلحة الضرائب أقامها التجار ورجال الأعمال ألا يعد ذلك صورة غير مطمئنة أمام المستثمر العربي والأجنبي؟

- طالما ان هناك تعامل لابد ان تتولد عنه المشاكل القانونية وليس هذا خاصا بمصر وحدها ففي كل بلاد العالم تنشأ المشاكل الضريبية بين الممول والحكومة ولكن طالما هناك آليات للتعامل وقانون يحكم عمل الطرفين فلا خوف من ذلك.. فهناك الآن قانون لفض المنازعات الضريبية بين



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢/١١/١٩٩٨

طرفيها بطرق ودية من خلال لجان تصالح مشكلة لهذا الغرض.

* لكن الكل يشكو من الضرائب الجزافية. وهو ما يبرر التهرب ووصول حجمه إلى 7.5 مليارات جنيه خلال العام الماضي طبقا لبياناتكم؟

ـ لقد كفل وزير المالية لمأمور الضرائب حرية التراجع في تقديراته الضريبية دون عقاب.. وكذلك الحال بالنسبة للجان التصالح التي عهد إليها الوزير بفض مشاكل الضرائب الجزافية التي تمثل النصيب الأكبر من المشاكل الضريبية.

* لكن قطاع السياحة يشكو طوال الوقت من مطاردة مصلحة الضرائب لهذه الأنشطة التي يعتبر عائدها أحد أهم موارد النقد الأجنبي في البلاد. فما تعليقكم؟

ـ أعتقد ان ما قدمته مصلحة الضرائب للقطاع السياحي خلال الفترة الماضية كثير.. وأذكر انه بعد حادث الأقصر الارهابي الذي وقع في نوفمبر الماضي وبناء على توجهات القيادة السياسية أوقفنا تحصيل الضرائب من أية منشآت سياحية تقليلا للخسائر والآن تعمل المصلحة من خلال خطة عامة للدولة هدفها في المقام الأول تشجيع النشاط السياحي باعتباره أحد أهم دعائم الاقتصاد. وما ينطبق على المشروعات الصناعية أو التجارية ينطبق على المشروعات السياحية فالهدف هو التشجيع قبل التحصيل لأن عائد التشجيع قد يكون أكثر من صب كل الاهتمام على التحصيل مباشرة وأقول ان تحصيل الضرائب لصالح المجتمع حيث ان ما يتم تحصيله من ضرائب يعاد توزيعه على أفراد المجتمع في محاولة لاعادة توزيع الدخول.. وكلما زاد التهرب الضريبي زادت المسؤولية الملقاة على عاتق مصلحة الضرائب وقل بالتالي ما يتم تحصيله من ضرائب.

واعترف بأن هناك صورة غير صحيحة مسيطرة على أذهان المولين وهي نتيجة لأساليب خاطئة في العلاقة بين موظف الضرائب وصاحب المشروع ونعمل الآن على تصحيح هذه الصورة وأعتقد اننا نجحنا إلى حد كبير.



المصدر : الأهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/ ١١/ ١٩٩٨

الوزراء ورؤساء الوفود في تصريحات لـ«الأهرام»:

خطوات تنفيذية جادة نحو تكامل اقتصادى وصناعى عربى

اكد الدكتور احمد نظام الدين وزير الصناعة السورى اهمية توطيد التعاون الاقتصادى والصناعى العربى فى مواجهة التكتلات والتحديات العالمية وأشار إلى التطور الكبير الذى تشهده الصناعة المصرية حاليا والاستفادة السورية منها فى العديد من القطاعات خاصة فى مجال المراجل البخارية وصناعة السكر، والصناعات الكيماوية، والغزل والنسيج والصباغة.

وأوضح ان التوصل إلى قواعد منشأ عربية موحدة سيدفع الي مزيد من التعاون الصناعى وزيادة حجم التبادل التجارى نظرا لما يتيحه من مزايا تفضيلية للسلع والمنتجات العربية.

وأشار السيد نديم سالم وزير الصناعة اللبناني إلى اهمية اجتماعات الصناعة العرب لزيادة حجم التعاون العربى.

واضاف ان هناك فرصا كبيرة امام بعض الصناعات المصرية لدخول السوق اللبنانية ومنها صناعة السيارات خاصة فى إطار الاتفاقية الثنائية لإقامة منطقة تجارة حرة تتيح لبعض السلع اعفاء كاملا من الرسوم خلال ٤ سنوات.

وأشار السيد ناصر العجيل رئيس الوفد الكويتى إلي اهمية اللقاءات الدورية بين المسئولين ورجال الأعمال واتحاد الصناعات في الدول العربية لتحقيق مزيد من التكامل الصناعى واتاحة الفرصة امام المنتجات العربية لدخول الأسواق العربية والتعرف على التطورات التى تشهدها الصناعات العربية فى المجالات المختلفة.

وأوضح الدكتور سعدي الكرنز رئيس الوفد الفلسطينى أهمية التكامل الصناعى العربى في ظل تحرير التجارة العالمية والاحتكام إلى المعايير العالمية

بهدف تجويد وخفض قيمة المنتجات العربية من خلال الاستفادة بالمزايا التفضيلية في كل منها وتعظيم دور الصناعات المغذية بين هذه الدول بتخصيص كل دولة فى تصنيع اجزاء معينة مما يسهم بدوره فى تعظيم نسبة الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالي وسبل التنسيق والتكامل فى الصناعات المغذية بشكل خاص.

واوضح ان هناك فرصة اخرى للاستثمار المشترك في مجال تطوير صناعة البرمجيات بين لبنان ومصر.

واكد السيد محمد على بن زايد رئيس وفد الامارات فى اجتماعات وزراء الصناعة العرب توافر الامكانيات العديدة لتطوير التعاون التجارى والصناعى بين مصر والامارات خاصة بعد وضع قواعد منشأ عربية موحدة وامكانية اقامة مشروعات صناعية مشتركة فى ضوء الفرص المتاحة فى مصر .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/١١/١٩٩٨

وزراء الصناعة العرب: شهادة منشأ وميزات تفضيلية للسلع المحلية

سليمان رضا: إعفاءات جمركية كاملة.. خلال ٥ سنوات

كتب ـ جلال راشد ـ هانى صالح
محمد العزاوى:

ناقش أمس وزراء الصناعة العرب قواعد انشاء شهادة منشأ للمنتجات العربية حدها الادنى من المكونات والخامات العربية.. اعلن هذا أمس المهندس سليمان رضا وزير الصناعة عقب افتتاح الملتقى الاول للصناعات الهندسية وحضره ٥ من وزراء الصناعة العرب ورؤساء وفود ١١ دولة عربية أخرى.

قال الوزير ان وزراء الصناعة العرب ناقشوا ورقة العمل التى تم اعدادها فى اجتماع الخبراء بحيث يتم التوصل لمنتج عربى له مواصفات يحصل على ميزة تفضيلية امام المنتجات الاخرى ويكون الحد الادنى لنسبة التصنيع العربية بها ٤٠٪.

قال الوزير ان الاتفاق على شهادة منشأ عربية يمثل خطوة جادة لها مغزاها على طريق اقامة سوق عربية مشتركة مشيرا إلى ان المواصفات العالمية ستكون هى المواصفة العربية المطبقة فى الاسواق العربية.

قال بدر الدين سليمان وزير الصناعة السودانى ان اصعب شىء فى شهادة المنشأ العربية هو كيفية حساب القيمة المضافة للمنتج العربى ونسبة حساب المواد الخام فى كل منتج.

واضاف انه يمكن خلال ٥ سنوات اقامة سوق عربية مشتركة يتم فى نهايتها حصول المنتج والسلع الصناعية على اعفاء كامل من الرسوم الجمركية.

قال المهندس سليمان رضا وزير الصناعة ان الدول العربية ستكون مسئولة عن تقديم شهادة منشأ سليمة لمنتجاتها حتى لاتتسرب سلع غير عربية بشهادات منشأ عربية لهذه الاسواق.

قال المهندس احمد نظام الدين وزير الصناعة السورى انه بمقتضى الاتفاق الموقع بين الدول العربية فسيتم تحقيق خفض ٢٠٪ فى الرسوم الجمركية بين الدول الموقعة على الاتفاقية وبعد ٥ سنوات يتم تحرير كامل لحركة السلع بين الاقطار العربية وقال عبدالمنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعات ان الاستثمارات العربية العربية قليلة وتراجعت نسبتها حوالى ٢٣،٥٪ عام ٩٧ عما كانت عليه العام السابق.

وقال ان السوق العربية تمثل مستقبلا لدعم الصناعات العربية حتى يتم الوصول بالانتاجية فى المصانع إلى الحجم الاقتصادى مشيرا إلى انه آن الأوان للصناع العرب للقيام بدور هام فى دعم التكامل الصناعى العربى.

واقترح رئيس اتحاد الصناعات على اعضاء الملتقى الاول للصناعات الهندسية انشاء شبكة معلومات صناعية عربية تبدأ بالصناعات الهندسية تضم الطاقات المتاحة والمستغلة وصفات المنتج ووسيلة التكامل وتوفير البيانات اللازمة لرجال الاعمال العرب والعمل مع الحكومات العربية لتوحيد المواصفات وازالة المعوقات الادارية وتوفير الحرية لانتقال راسمال وانشاء خطوط ملاحية منتظمة بين الدول العربية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/١١/١٢

وزراء الصناعة العرب يبحثون فى اجتماعاتهم بالقاهرة:

إقامة تكتل صناعى عربى فى مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية

إعداد قواعد منشأ عربية موحدة للسلع وتخفيض تدريجي للرسوم الجمركية

بحث وزراء الصناعة العرب فى اجتماعاتهم امس بالقاهرة اقامة تكتل صناعى عربى لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية وتحديات تحرير التجارة الخارجية الدولية.

وصرح المهندس سليمان رضا وزير الصناعة والثروة المعدنية بأن هناك طاقات انتاجية وطفرات صناعية فى العديد من الدول العربية تشكل اساسا قويا لاقامة هذا التكتل. واضاف ان وزراء الصناعة سيبحثون فى اجتماعاتهم على مدى يومين وضع قواعد منشأ عربية موحدة للسلع والمنتجات تستلزم وجود حد أدنى من المكون المحلى بحيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا على هذه المنتجات فى الاسواق العربية على مدى ٥ سنوات.

واشار إلى ان هذا التكتل يسمح ايضا بمزيد من التعاون الصناعى والاقتصادى العربى بما يتيح تصنيع وتجميع بعض الاجزاء في عدد من الدول العربية حسب المزايا التفضيلية فى كل منها وهو ما يؤدى إلى زيادة القدرة التنافسية واوضح ان هناك زيادة كبيرة متوقعة فى حجم التعاون الصناعى العربى، وفى هذا الاطار تقرر عقد اجتماعات وزراء الصناعة العرب مرتين سنويا لمواكبة التطورات الحديثة للتعاون العربى .

وقد شهد الاجتماعات ٦ وزراء صناعة عرب من مصر وسوريا ولبنان وليبيا والسودان واليمن بالاضافة إلى وفود ٩ دول على مستوى السفراء ووكلاء الوزراء وقد حضر الوزراء واعضاء الوفود العربية افتتاح الملتقى العربى الاول للصناعات الهندسية امس ومعرض المنتجات الصناعية المصاحب له.

واكد وزير الصناعة خلال الافتتاح علي الاهتمام الكبير الذى توليه الحكومة المصرية بدفع التعاون والتكامل الاقتصادى مع الدول العربية والافريقية والاسلامية والسعى الى زيادة التعاون

متابعة
أحمد العطار
خليفة أدهم
نصر زعلوك

الاقتصادية مع هذه الدول لمواجهة التطورات العالمية .

واضاف ان هناك فرصا عديدة للتعاون العربى فى مجال الصناعات الهندسية نظرا لما تتمتع به هذه الصناعات من قيمة مضافة عالية بالاضافة إلى تنوع هذه الصناعات.

ودعا إلى انشاء مراكز معلومات قطاعية تتيح تدفق البيانات من الشركات العربية، والتوسع فى اقامة المعارض والمؤتمرات الدورية لتفعيل التعاون بين رجال الاعمال العرب بالاضافة الى السعى لاعداد الاطار التشريعى لزيادة ودفع التعاون الاقتصادى والاستثمارى والصناعى بين الدول العربية. وأشار إلى اهمية صياغة قواعد عربية للمنشأ كخطوة اساسية في سبيل اقامة تكتل صناعى عربي يتيح للمنتجات العربية مزايا تفضيلية في الاسواق العربية.

وطالب الدكتور عبدالمنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعات بضرورة الاسراع فى انشاء شبكة معلومات صناعية عربية تشمل الطاقة المتاحة والمستقبلية ومواصفات المنتج العربى وفرص استغلال الطاقات الانتاجية بما يسمح بوجود منتج عربى بطاقة اقتصادية تمكنه من غزو الاسواق العالمية . وأشار الى البدء في اقامة قاعدة معلومات في مجال صناعة السيارات والصناعات المغذية لها على المستوى العربى ودعا الي التنسيق بين اتحادات الصناعات العربية والجهات الحكومية لتشجيع وتيسير انتقال السلع وتنشيط التبادل التجارى وحرية انتقال عناصر الانتاج وضرورة السعى بشكل جاد لايجاد خطوط نقل سريعة وقوية ملاحيا وبريا بين الدول العربية.

واوضح ان حجم الاستثمارات العربية المشتركة مازال محدودا وشهد خلال العام الماضى تراجعا بنسبة ٢٣,٩٪ مقارنة بعام ٩٦ فى حين ان هناك فرصا كبيرة لزيادة حجم هذه الاستثمارات.

وقد أوضح السيد عادل شعيب مدير غرفة الصناعات الهندسية.. انه توجد إمكانات كبيرة لتحقيق مزيد من التعاون فى مجال الصناعات الهندسية على المستوى العربى.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤/ ١١/ ١٩٩٨

مناقشة حول مستقبل مناطق التجارة الحرة العربية

كتبت ـ عزة على :

يبدأ اليوم المؤتمر العلمى الخامس للجمعية العربية للبحوث الإقتصادية تحت عنوان الإقتصاد العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين. يناقش المؤتمر التحديات التى تواجه الاقتصاد العربى مثل العلاقات المالية للدول العربية وأثر الجات على النفط العربى وقضايا البيئة والزراعة والغذاء ومستقبل مناطق التجارة الحرة العربية ومنطقة التبادل الحر المغاربية الأوروبية كما يناقش خيار الاقتصاد الإسلامى كخيار مطروح فى المنطقة العربية وسوف تعقد على هامش المؤتمر حلقة نقاشية حول خيارات التنمية العربية فى مطلع القرن الـ ٢١. ويقدم الخبير الاقتصادى الدكتور محمد محمود الامام ورقة عمل حول التنمية فى عالم متغير وصرح الدكتور إبراهيم العيسوى الامين العام للجمعية ومنسق عام المؤتمر بانه ستتم مناقشة الاوراق البحثية التى تقدم بها عدد من الخبراء الاقتصاديين العرب ومنهم الدكاترة عبد الصاحب العلوان الاستاذ بجامعة بغداد وحسين عبدالله وكيل اول وزارة البترول سابقاً وطه عبد العليم بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.



المطالبة بتطوير التشريعات والسياسات الاقتصادية لتشجيع تحقيق التكامل الصناعى العربى

متابعة:
أحمد العطار
خليفة أدهم
نصر زعلوك

اختتم أمس وزراء الصناعة العرب اجتماعاتهم فى القاهرة والتى استمرت يومين .. حيث بحث الوزراء وسائل زيادة التكامل والتنسيق العربى فى مجال الصناعة.

وصرح المهندس سليمان رضا وزير الصناعة والثروة المعدنية بأنه تم اصدار توصيات فى ختام هذه الاجتماعات تضمنت التركيز على اهمية تطوير وصياغة التشريعات والسياسات الاقتصادية المشجعة والمحفزة لتحقيق التنسيق والتكامل الصناعى على مستوى كل الدول العربية. بالاضافة الى ضرورة الاستفادة من دراسات القطاعات الصناعية على مستوى الدول العربية لتحديد الصناعات القائمة فى كل قطاع وطاقاتها الإنتاجية واحتياجات الوطن العربى منها وقدراتها التنافسية بهدف وضع قواعد منشأ تفصيلية عربية للسلع بحيث يتم صياغة قواعد المنشأ بأستخدام النظام المنسق للتصنيف الجمركى بحيث يراعى ان تكون هذه القواعد على أسس تفضيلية، والظروف الاقتصادية للدول العربية الأقل ومنحها معاملة استثنائية، قدرات الصناعة فى الدول العربية والتوجه نحو تراكم المنشأ والتكامل فى العمليات الصناعية والمكونات والأجزاء

كما تضمنت التوصيات ايضا أن تكون قواعد المنشأ التفصيلية العربية أساسا لكل الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية وكذلك لمنطقة التجارة الحرة العربية مع مراعاة ارتباطات الدول العربية مع التكتلات العالمية، بالإضافة إلى اعطاء اولوية وضع قواعد المنشأ للقطاعات الصناعية التى تحقق قدرا اكبر من التكامل الصناعى ومنها مثلا صناعة الغزل والنسيج والملابس، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والصناعات الغذائية، والصناعات الهندسية والمعدنية. بالإضافة الى الدعوة الى تفعيل دور الاتحادات الصناعية العربية المتخصصة مع التركيز على دعم منطقة التجارة الحره العربية الكبرى من خلال إنشاء مراكز معلومات قطاعية تضم بيانات عامة عن الشركات ومنتجاتها، والتوسع فى إقامة المعارض والمؤتمرات لعرض المنتجات والتعريف بها فى الدول العربية ومشاركة رجال الاعمال فى هذا المجال للتعاون والتنسيق فيما بينهم مع التأكيد على اصدار أدلة قطاعية للشركات تتضمن البيانات الاساسية وتعريف المستهلكين بالمنتجات العربية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ / ١١ / ١٩٩٨

وزير النقل السعودى :

مازال امام السوق العربية المشتركة معوقات كثيرة


ناصر السلوم

□ **كتبت – سحر مدين :**

اكد وزير النقل السعودى ناصر محمد السلوم انه توجد معوقات امام السوق العربية المشتركة ولكن مجالس وزراء النقل العرب والتجارة والاقتصاد تسعى دائما لايجاد التكامل العربى فى جميع المجالات وايجاد الحلول لجميع ما يعيق ذلك حيث ان التكامل هدف اساسى وسام اتفق عليه قادة الدول العربية والاجهزة التنفيذية.

وحول اجتماع مجلس وزراء النقل العرب بالقاهرة صرح وزير النقل السعودى بان المجلس يدرس الان اتفاقية نقل الركاب بين الدول العربية وكذلك نقل البضائع بين الدول العربية فالمملكة تمضى مع التعاون العربى ولذلك فاسواقنا مفتوحة ولاتوجد اى ارصدة مجمدة لدينا والعلاقة بين مصر والسعودية فى تعاون وثيق.

وتوجهت العالم اليوم بسؤال حول سعودة الوظائف بالمملكة فاجاب «ان توطين الوظائف برنامج جيد ولاشك انه حتى تصل المملكة السعودية الى ماوصلت اليه فلابد ان يكون ذلك بشكل مدروس وبرامج محددة ومثال على ذلك اننا كوزارة للنقل والمواصلات كنا ننتج 2000 كم فى السنة وهذا ليس شيئا هينا ايضا فتحت مدارس كثيرة وتوسعت التجارة والموانئ فلدينا موانئ جدة والدمام وجيزان وينبع وضبباء وكذلك المطارات الدولية كمطار جدة والرياض وفى خلال سنة ستفتح مطار الظهران الدولى وحتى تتم هذه المشاريع بوقت قصير فان الامر يستلزم الاستعانة بشركات من جميع مناطق العالم بما ذلك مصرية ونحن نقدر من خدمنا ولاننساه ومع ذلك فان هذا لايمنع ان نمضى فى برنامج السعودة كى يجد ابناؤنا المواطنون الفرصة فى ان يعملوا فى بلدهم فالطفرة اصبحت كبيرة فى السعودية ولدينا عمالة كبيرة من السعوديين فاذا لم يجدوا فرصة فى بلدهم فاين يجدونها لذلك فالمملكة تسعى لايجاد فرص عمل لمواطنيها ومن لايعرف يتم تدريبه خاصة وان البرامج التدريبية فى السعودية جيدة جدا.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/١١/١٥

الخبراء يؤكدون:

اتفاقيات المشاركة العربية - الأوروبية تهدد إنشاء سوق عربية مشتركة

كتبت - عزة على:

ناقش مؤتمر الاقتصاد العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين العلاقات المالية للدول العربية فى ظل المتغيرات التى تواجه المنطقة العربية ومستقبل منطقة التجارة الحرة للبلاد العربية فى ظل الاقليمية الجديدة بما تمثله من اطار عملى للدول العربية فى مواجهة التجمعات الاقليمية الجديدة، كما ناقش اثر الجات على البترول العربى والبيئة والزراعة والغذاء واثر انضمام عدد من الدول العربية ومنها دول المغرب العربى لاتفاقيات المشاركة الاوروبية على امكان وجود تكتل اقتصادى عربى يمثل سوقا عربية مشتركة.

حيث اكد عدد من المتحدثين ان شروط الانضمام للمشاركة الاوروبية تهدد بتجزئة الدول العربية وتتعارض مع وجود سوق عربية مشتركة وقد اعلن الدكتور شفيق الأخرس، رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية التى نظمت المؤتمر ان التجارب التى حققناها فى القرن العشرين ادت الى استخلاص العديد من الدروس يمكن ان نواجه بها التحديات للقرن الحادى والعشرين.

وقال ان قراءة مستقبل المنطقة العربية فى القرن القادم يجب الا يخضع لأسر ما يمكن ان يسمى «ثقافة المؤامرة» وطرح العديد من التساؤلات حول مستقبل الثورات الاجتماعية التى تحققت فى القرن العشرين وانتهت بانتكاسها مثل الثورة ضد نظام الاقطاع، وكذلك مستقبل توزيع مسئولية التنمية الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص، ومستقبل الصراع العربى - الاسرائيلى فى القرن الحادى والعشرين.

وتحدث الدكتور ابراهيم العيسوى منسق المؤتمر وامين عام الجمعية عن القضايا التى يتبادلها المؤتمر وقال انها تستهدف تقديم مساهمات نظرية جديدة خاصة فى موضوع النموذج الانمائى العربى وموضوع العمل الاقتصادى العربى المشترك ، كما يطرح فى النقاش عدد من التحديات المتوقعة فى القرن الحادى والعشرين.

ويستأنف المؤتمر مناقشاته اليوم حول خيار الاقتصاد الاسلامى كما تدار حلقة نقاشية حول خيارات التنمية العربية فى مطلع القرن الحادى والعشرين من خلال بحث الدكتور محمد محمود الامام الخبير الاقتصادى العربى حول التنمية العربية فى عالم متغير.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦ / ١١ / ١٩٩٨

فى مؤتمر الاقتصاد العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين

المطالبة بدمج البنوك الصغيرة وتضييق فجوة العجز الغذائى

نجحت العديد من الدول العربية وفى مقدمتها مصر فى أن تصبح دولا جاذبة للاستثمار نتيجة لجهود الإصلاح الاقتصادى بها مما أدى لانخفاض عجز الموازنات العامة ومعدلات التضخم وكشف تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٨ عن تحول رئيسى فالاستثمار الأجنبى المباشر فى المنطقة حيث زاد فى مصر ولبنان والمغرب وتونس بحوالى ٤٠٠ مليون دولار ليصل الى ٢ بليون دولار عام ١٩٩٧ وتستحوذ هذه الدول الأربع على مانسبته ٧٥٪ من إجمالى الاستثمار المباشر الموجه لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

ومع ذلك فإن هناك تحديات عديدة يتعين على الاقتصاد العربى مواجهتها مع حلول القرن الحادى والعشرين وفى مقدمتها تحديات التنمية وتجاوز الفجوة الغذائية وانخفاض عائدات النفط وتطبيق اتفاقية الجات.. وقد كانت هذه التحديات هي الموضوع الرئيسى للمؤتمر الذى نظمته مؤخرا الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية برئاسة الدكتور شفيق الاخرس. وقد كان تقرير البنك الدولى ضمن بحوث الوثائق الهامة التى بحثها هذا المؤتمر.

وقد حث الدكتور ابراهيم العيسوى امين عام الجمعية ومنسق المؤتمر الدول العربية على مواجهة تلك التحديات وضرورة مناقشة البدائل المستقبلية قبل فوات الأوان.

صفحة «اقتصاديات عربية» حاولت رصد ابرز الاتجاهات المطروحة داخل المؤتمر.

فقد أثبتت ورقة العمل التى طرحها الدكتور نبيل حشاد ان الاستثمار الأجنبى المباشر يفيد الدول النامية بدرجة تفوق الاستثمار الأجنبى غير المباشر لذا يجب على الدول العربية ان تعمل على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر وخصوصا إلى القطاعات الاقتصادية الحيوية والمنتجة وذلك بالعمل على تهيئة اقتصادية وسياسية مستقرة مع توفير حرية حركة راس المال وإزالة القيود المتعلقة بالصرف الأجنبى وتقديم بعض الحوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبى وخفض معدلات الضرائب خاصة فى السنوات الأولى من بدء المشروع الأجنبى.

وتشير دراسة د. حشاد الى ان حجم البنوك العربية بصفة عامة يعتبر صغيرا مقارنة بحجم البنوك فى الدول المتقدمة وكثير من الدول النامية ونظرا لأن ظاهرة الاندماج قد أصبحت عالمية لما تتميز به المنشآت ذات الحجم الكبير من مزايا اقتصادية لا تتوافر لدى المنشآت صغيرة الحجم فإنه يجب على البنوك العربية أن تندمج مع بعضها لتكون كيانات اكبر تستطيع منافسة البنوك والمؤسسات المالية الدولية التى ستجد مرتعا خصبا لها فى الدول العربية بعد تطبيق اتفاقية «الجات» فى إطار تفعيل آليات العمل العربى المشترك فى مجال البورصات يجب العمل على التوسع فى ربط البورصات العربية لتحقيق مشروع إقامة السوق المالية العربية المشتركة.

تنسيق المواقف فى مواجهة الجات وسرعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة

إشكاليات عربية

وفى ورقة بعنوان «اية علاقة وأى مستقبل لمنطقة التجارة الحرة العربية ومنطقة التبادل الحر المغاربية الاوروبية فى ظل الاقليمية الجديدة» يرصد الدكتور عبد الفتاح العموص العديد من الاشكاليات الاقتصادية التى مازال العديد من الدول العربية يعانى منها وفى مقدمتها التردد فى برامج الخصخصة بحيث أن عديدا من البلدان العربية لا هى قد نفذت برامج الخصخصة ولا هى قد طورت واستثمرت فى القطاع العام. وكذلك عدم كفاية الهياكل التنظيمية القادرة على ضبط السوق بعد انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادى المباشر والتنافس. وتتضمن هذه الاشكاليات أيضا مشكلة تفاقم أزمات الدين المحلى فى بعض الدول العربية التى أفرطت فى اللجوء إليه بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية (عجز الموازنة العامة واصدار النقود) يضاف الى ذلك وجود تشوهات فى سوق العمل وتدنى كفاءة الموارد البشرية وتواضع مستوى الادخار المحلى والوطنى وعجز الاستثمار عن الوفاء بمتطلبات التنمية.

العجز فى الغذاء

إلا ان الدكتور عبد الصاحب العلوان يطلق فى ورقته - التى ناقشها المؤتمر - تحذيرا من ان المنطقة العربية تعد من أكثر مناطق العالم عجزا فى إمدادات الغذاء وان الآثار والانعكاسات المرتقبة للمتغيرات الدولية نتيجة لتحرير التجارة العالمية فى السلع الزراعية ستؤدى الى تكبد كافة الدول العربية خسائر جسيمة فى صورة نقص حصيلتها من النقد الأجنبى بسبب ارتفاع اسعار السلع الزراعية التى تستوردها من الخارج وتقدر الخسائر الكلية المتوقعة بحوالى ٦٦٠ مليون دولار سنويا.

وأشار الباحث فى ورقته بعنوان المشكلات المتعلقة بحماية البيئة وتدهور الموارد وانعدام الأمن الغذائى فى الأقطار العربية إلى الوضع الراهن وافاق المستقبل إلى أن معظم الأقطار العربية تعانى من اختلال حاد فى التوازن الاقتصادى العام وبالأخص فى الاختلال الموجود بين انتاج المواد الغذائية واستهلاكها حيث تستهلك الأقطار العربية أكثر مما تنتج من المحاصيل الغذائية الاساسية وقد تفاقمت الفجوة الغذائية العربية منذ عام ١٩٧٠ حيث كانت قيمتها ٨٠٠ مليون دولار فأصبحت فى عام ١٩٩٥ ١٢٧٠٠ مليون دولار والاتجاه العام يتجه نحو الزيادة فى الفجوة وليس انحسارها بسبب بعض التغيرات الدولية والسياسات المتعلقة بإلغاء الدعم على السلع الزراعية وارتفاع أسعارها تبعا لذلك

مجلس عربى

ويطرح الدكتور حسين عبد الله فى دراسته بعنوان أثر الجات على النفط العربى - اقتراحا بأن يتم إقامة مركز عربى دائم لتعميق الدراسات وطرح التوصيات التى تستهدف تحقيق المصالح الفردية والمشتركة للدول العربية فى إطار الجات لمساندة المفاوض العربى بالرؤية العلمية السليمة ولمعاونته ليكون عنصرا فاعلا فى مفاوضات الجات. ولا يبقى إلا أن تقوم الدول النامية وبخاصة الدول العربية بتوحيد مواقفها وتنسيق سياساتها بما يمنع التصادم بينها ووقوعها فى الفخاخ المنصوبة لها سواء فى إطار «جات» أو غيرها من السياسات الاقتصادية التى تصمم خارج المنطقة العربية.

ويشير الى انه ينبغى استكمال وتنفيذ السياسات التى تستهدف إقامة منطقة تجارة عربية حرة وذلك كخطوة على طريق التكامل الاقتصادى وتحقيق السوق العربية المشتركة فى ظل التوجه العالمى نحو التكتل الاقتصادى ليس فقط على النطاق الجغرافى بل أيضا على مستوى التكتلات التى نضجت اقتصاديا وان باعدت بينها مسافات جغرافية شاسعة. ولعل أحدث الأمثلة على ذلك اجتماع القمة الاوروبية الآسيوية فى لانجوك اوائل مارس ١٩٩٦ والتي ضمت نحو ٢٥ دولة اوروبية واسيوية واستهدفت ضمن أغراض أخرى تعميق وتوسيع اطار التعاون الاقتصادى بين الكتلتين الكبيرتين.

وبديهى أن التعاون بين كتلتين متكافئتين فى القوة التنافسية لا يمكن ان يقارن بما يطرح على الساحة العربية من مشروعات للتعاون مع كتلة او اكثر من التكتلات الاقتصادية المتقدمة.



المصدر : السياسة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/١١/١٩٩٨

طالب الدول العربية بتنسيق مواقفها بشكل جماعي

العجيل: المتغيرات الدولية المتسارعة تفرض علينا المزيد من التعاون

■ القاهرة - كونا، قال مدير عام الهيئة العامة للصناعة ناصر محمد العجيل ان المتغيرات الدولية المتسارعة تفرض على الدول العربية ان تعمل وتتعاون وتنسق مواقفها بشكل جماعي كحد ادنى لمواجهتها.

وابلغ وكالة الانباء الكويتية امس في ختام زيارة الى القاهرة ترأس خلالها وفد الكويت الى الملتقى العربي الاول للصناعات الهندسية واجتماع وزراء الصناعة العرب اللذين عقدا في القاهرة على مدى اليومين الماضيين ان الاجتماعات ركزت على مناقشة اعداد وقواعد منشا للسلع العربية ووضع الاسس والمعايير الخاصة بها لاهميتها.

واضاف انه تم في هذا الاطار التوصل الى عدد من المقترحات والتوصيات التي سيعمل على تنفيذها خلال الفترة المقبلة ومن شانها ان تسهم في زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وصولا الى تحقيق التنسيق والتكامل الصناعي بينها في ظل اقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

وقال العجيل ان توصيات وزراء الصناعة العرب تضمنت تكليف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بالتعاون مع الامانة العامة للجامعة العربية بدراسة التدابير اللازمة للاستفادة من الدراسات للصناعات القطرية لتحديد القائم منها في كل قطاع وقدراتها التنافسية.

واضاف ان ذلك يأتي بهدف وضع قواعد منشا عربية تفصيلية للسلع والمنتجات طبقا للنظام الخاص للتصنيف الجمركي على ان يتم الانتهاء من اعداد الدراسة خلال ١٢ شهرا.

واشار الى ان الاجتماع دعا ايضا الى تفعيل دور الاتحادات الصناعية العربية المتخصصة مع التركيز على دعم منطقة التجارة الحرة العربية وتطوير وصياغة التشريعات والسياسات المشجعة والمحفزة للتكامل على مستوى كل الدول العربية.

وقال العجيل انه تقدم الى الاجتماع بعدد من المقترحات من بينها المطالبة بضرورة الاهتمام بوسائل النقل وتبسيط اجراءاته بين الدول العربية لما له من انعكاس ايجابي على دفع عملية التبادل التجاري البيني بالاضافة الى ضرورة التقيد بالمواصفات والمقاييس وتطبيق نظم الجودة التي من شانها ان تكسب السلع العربية القدرة على منافسة السلع الاجنبية.

وكان مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالكويت ورؤساء الوفود العربية المشاركة في الاجتماعات قد اجتمعوا امس الى رئيس الوزراء المصري كمال الجنزوري وتباحثوا معه في عدد من القضايا الخاصة بالقطاع الصناعي بالوطن العربي.



المصدر : الاتحاد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/١١/١٩٩٨

حذر من التخلف عن ركب التكنولوجيا

رئيس مجلس الشعب المصري يدعو الى تكامل اقتصادي عربي

■ شرم الشيخ - أ.ش.أ: أكد الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري رئيس الاتحاد البرلماني العربي أنه يمكن للدول العربية التخفيف من حدة الآثار السلبية للنظام التجاري الدولي «منظمة التجارة العالمية» من خلال اقامة ترتيبات ثنائية واقليمية متعددة الاطراف خارج قواعد الجات ومبادئه وهو نظام يكفل تحقيق التكامل الاقتصادي بين أبناء منطقة واحدة ذات مصالح مشتركة وتاريخ وثقافة واحدة.

وقال الدكتور سرور في كلمة امام المؤتمر الدولي حول «اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وآثارها على اقتصاديات العالم العربي والوسائل السلمية لحسم المنازعات الناشئة عنها» أن هناك محاولات عديدة جرت لتحقيق التكامل العربي صادفتها بعض العراقيل ويبقى الأمل في اقامة سوق عربية مشتركة.

واوضح أن التحديات التي يفرضها النظام التجاري الدولي والمتغيرات العالمية الجديدة تفرض على العرب شكلا واحدا من التعاون الاقتصادي هو التكتل الاقتصادي ليجدوا مكانا لائقا وسط هذا النظام والتكتلات الاقتصادية الاقليمية الاخرى. مشيرا الى أن التكتل الاقتصادي العربي هو المدخل الصحيح لتحقيق التنمية العربية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي العربي.

وأضاف الدكتور سرور في كلمته أمام المؤتمر الذي ينظمة مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي بالتعاون مع منظمة التجارة ووزارة الخارجية وجامعة الدول العربية أن الاتحاد البرلماني العربي لاحظ تصورا في اتجاه تنفيذ قرار مؤتمر القمة العربي بالقاهرة لاقامة منطقة تجارة حرة فأنشأت في كل برلمان لجنة خاصة من خمسة أعضاء لمتابعة انشاء السوق العربية المشتركة وهيئة برلمانية تضم



الدكتور أحمد فتحي سرور

لجان المتابعة و١٢ دولة عربية لكي تتابع مع الحكومات العربية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

وحذر رئيس مجلس الشعب من أن عدم تحقيق التكامل الاقتصادي العربي سوف يقلل من أهمية الدور الاقتصادي للدول العربية وتخلفها في الحصول على الوسائل التكنولوجية الحديثة التي هي اساس المقدرة التنافسية أمام الزحف الاقتصادي العالمي الذي يهدد الاقتصاديات العربية... موضحا أن الحظر الاسرائيلي ليس هو التهديد الأمني الوحيد في المنطقة العربية بل أن ضعف الدور الاقتصادي للدول العربية هو أكبر خطر على نفسها وأكبر عامل من عوامل تهديد الامن القومي على المدى البعيد.

وطالب الدكتور سرور الدول العربية بالارتفاع فوق الخلافات السياسية التي تعوق تحقيق التكتل الاقتصادي العربي لان آثار التأخير في تحقيق هذا الهدف تتجاوز الجوانب الاقتصادية لتمتد الى الكيان السياسي.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨/١١/١٩٩٨

الشورى يتهم دولا عربية بعرقلة السوق المشتركة

لجنة الصناعة تحذر من المخططات الغربية لتدمير الصناعات الوطنية

كتب- صالح شلبى

شن اعضاء لجنة الصناعة بمجلس الشورى امس هجوما حادا على بعض الدول العربية. اتهم الاعضاء في اجتماعهم برئاسة محمد فريد خميس بعض النظم العربية بانها وراء عرقلة اقامة السوق العربية المشتركة. وارجع الاعضاء عدم قيام السوق المشتركة الى غياب الارادة السياسية والصراعات القائمة بين بعض القيادات العربية وقالوا خلال استعراض اللجنة للتقرير المبدئى حول المخاطر التى تهدد الصناعة الوطنية ان ضعف المؤسسات الاقتصادية الى جانب تخوف بعض دول الخليج من الانضمام الى هذه السوق أدى الى تعطيل اقامة السوق المشتركة.

قال النائب سعد هجرس رئيس لجنة الزراعة ان امكانيات التعاون والتكامل العربي ضخمة جدا إلا انها للأسف في تدهور مستمر نتيجة عدم التكامل فيما بينهم الأمر الذى أدى الى تدهور حجم التجارة فيما بينهم ووصولها الى ٩٪ من الحجم التجارى العالمى فيما اكد هجرس ان الدراسات الاقتصادية تؤكد على انه فى حالة التكامل العربى يمكن ان تصل الى ٥٠٪.

وحذر النائب لويس بشارة من الهجمة الشرسة التى تقودها الدول الغربية ضد مصر وما يترتب عليها ومن اغلاق السوق المصري وتشريد العمال خاصة فى صناعة الغزل والنسيج وقال اننى اعطى الضوء الاحمر لهذه المخاطر مشيرا الى ان الدول الصناعية والغربية الكبرى تسعى الى تحطيم الصناعة المصرية باى شكل.



المصدر : الراية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٨

يوميات

تناقض واضح بين الوثائق والقرارات الرسمية التي صدرت عن الجامعة العربية ومؤتمرات القمة العربية عن أهمية دعم التكامل الاقتصادي العربي، وبين الواقع الذي نعيشه. ان القرارات ما زالت حبرا على ورق في انتظار التنفيذ، والنوايا المعلنة تناقض للأسف ما يدور في خبايا النفوس، والدعوة للتعاون الاقتصادي العربى مازالت حلما أو وهما اما الواقع الذي علينا ان نعترف به ونحترمه، هو اننا نتبع مصالحنا القطرية والفردية. وطبيعي اننا كأفراد عرب نريد ان ننتقل في اي ارض عربية دون ان نقف عند حدود او حواجز وقيود جمركية، وطبيعي ان اجراءات جوازات السفر بين بلد عربي وآخر من المضايقات التي نتمنى ان نتخلص بها. ويدهشنا ان الذين يتكلمون لغات مختلفة المانية وفرنسية واسبانية وايطالية ينتقلون الآن في ربوع أوروبا بلا قيود ولا تعترضهم حواجز حدود او جمارك، ونحن اصحاب لغة عربية واحدة ومع ذلك لا يسمح لنا اللسان العربي الواحد بحرية الحركة والانتقال في عالمنا العربي. ويدهشنا اكثر ان البداوة متأصلة في نفوسنا، فنحن بطبيعتنا نحب الترحال والسفر من مكان الى مكان، وذاكرتنا القومية هي ذاكرة علماء وشعراء ورجال دين عاشوا في بلادنا ينتقلون من الشرق الى الغرب كالامام الشافعي او من الغرب الى الشرق كابن خلدون، وكل الشخصيات العربية الهامة انتقلت في الاقطار العربية بلا قيود. ولذلك سوف يقبل الرأي العام العربي ان يتحمل اي تضحيات من اجل تحقيق التعاون العربي، لأنه يؤمن بأن هذا التعاون هو المكسب الحقيقي الذي لا يعادله ربح موقت وكسب سريع على حساب المصلحة القومية. اننا في حاجة الى الى ان نثق في انفسنا، ونتخلص من اوهام عاشت معنا لسنوات طويلة، اننا في حاجة الى التعامل مع الاجنبي لحماية مصالحنا، اما التعاون العربي فيما بيننا فهو مستحيل، لاننا لا نضمن ولا نطمئن الى تطور الخلافات والعداوات. وتسيطر علينا حتى اليوم اشباح حرب الخليج، وهي مهما كان الأمر لا تقارن بالحروب الدامية التي سقط فيها الملايين من الألمان والفرنسيين في قتال لم يهدأ لعدة اجيال، ثم انتهى اكتشاف المتحاربين ان التعاون بل الوحدة، هي مفتاح الاستقرار والطمأنينة في المستقبل. نريد اصواتا عربية شجاعة تقتحم المحظورات القائمة على الخوف والشكوك وتفتح ابواب مستقبل جديد تنتظره شعوبنا العربية وهي تحصل على حرية تنقلها وتعاملها على أية ارض عربية وهي تحتفظ بكامل حقوقها وكرامتها وعزة نفسها.

فتحي غانم



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/ ١١/ ١٩٩٨

السوق العربية المشتركة امام مجلس الوحدة الاقتصادية

يبدا العمل بالبرنامج التنفيذى للسوق العربية المشتركة اول يناير القادم فى كافة الدول الاطراف فى السوق. صرح بذلك د. حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية واشار الى ان هذا البرنامج سيعرض على الاجتماع الوزارى القادم لمجلس الوحدة فى بداية الشهر القادم.

وقال د. حسن ابراهيم ان البرنامج يتضمن التحرير الكامل للتبادل التجارى من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ويتم ذلك على ٣مراحل متدرجة هى ٣٠٪ فى اول يناير ١٩٩٩ و٣٠٪ عام ٢٠٠٠، و٤٠٪ عام ٢٠٠١ وبالنسبة للقيود غير الجمركية فسيتم الغاؤها بالكامل عام ٢٠٠٠.

واشار د. حسن ابراهيم الى انه تم مراعاة ظروف الدول الاطراف فى السوق الاقل نموا، وذلك عن طريق المعاملة الخاصة لكل دولة على حدة وسيتم تطبيق هذه المعاملة بقرار يصدر عن الاجتماع الوزارى لدول السوق.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/١١/١٩٩٨

السوق العربية المشتركة.. والتكامل الاقتصادى العربى

نشأت فكرة السوق العربية المشتركة قبل السوق الأوروبية المشتركة وهذه الفكرة دعت إليها مصر قبل هذه السوق. وقد تحدث ودعا إليها فى كثير من المناسبات الرئيس محمد حسنى مبارك وشجعها ونادى بها فى مناسبات كثيرة والحقيقة أن رئيسنا يعلم تماما فوائد السوق العربية المشتركة على المنطقة.

الدول العربية تمثل قوة اقتصادية كبيرة فى العالم لها تاثير قوى فى الاقتصاد العالمى فإذا تجمعت هذه القوة الاقتصادية يمكنها الوقوف أمام التكتلات الاقتصادية الموجودة الآن فى العالم هذا علاوة على أن منتجات الدول العربية سوف تلقى رواجا كبيرا فى الأسواق العربية. ومن ناحية أخرى تفرض الدول العربية تصدير منتجاتها إلى دول العالم وذلك مقابل استيراد إنتاج هذه الدول وهو كثير وغزير فى الأسواق العربية حيث تعتبر الأسواق العربية من اكثر الأسواق العربية استهلاكا للسلع والخدمات وإذا تحدثنا عن عمليات التكامل الاقتصادى بين الدول العربية نجد أن المنطقة العربية غنية بالبترول والمعادن وهناك شعوب تمتلك رأس المال وبلاد لديها مساحات شاسعة صالحة للزراعة مثل السودان وبلاد لديها جذب سياحى مثل مصر وتونس والمغرب وسوريا وبلاد لديها خبرة فى الصناعة والتكنولوجيا مثل مصر فإذا تمت دراسة هذه الموارد فنجد أنه يمكن أولا عمل التكامل الزراعى ويمكن استخدام رءوس الأموال العربية فى زراعة الأراضى المصرية وكذلك السودان التى بها مساحات شاسعة صالحة للزراعة والدول التى فيها هذه الإمكانيات ويمكن إقامة صناعة للتصنيع الزراعى، عمليات التجفيف والحرث والتغليف وطرحها فى الأسواق العربية والفائض يصدر إلى بلاد العالم وهناك محاصيل مثل القطن وهو محصول استراتيجى ممكن أن يدخل فى صناعة المنسوجات ويمكن تصديرها سواء كان قطنا خاما أو غزلا أو أقمشة أو ملابس جاهزة وأيضا عرضها فى الأسواق العربية كبديل للمستهلك.

ثانيا: صناعة البتروكيمياويات وهذه الصناعة تعتمد على البترول ومشتقاته ويمكن لمجموعة الدول التى تنتجه مثل السعودية ومنطقة الخليج وليبيا أن تقيم صناعة بتروكيماويات ولقد شهدت فى منطقة الدمام بالسعودية مجمعا ضخما لصناعة البتروكيماويات يصدر إنتاجه للخارج ويمكن إقامة هذه الصناعة بصورة أكبر إذا تعاونت الدول المنتجة للبترول فى هذا المجال.

ثالثا: يمكن إقامة صناعات مختلفة مثل صناعة الأسمنت أو الحديد والصلب أو السيارات أو صناعات الأجهزة الكهربائية ويمكن إقامة هذه الصناعات فى منطقة المواد الخام إذا كان نقلها ذا تكلفة عالية وإذا كانت الخامات تكلفتها مخفضة يمكن نقلها إلى البلاد الغنية بالتكنولوجيا والقوى العاملة الرخيصة وبذلك تخرج إلى الأسواق سلع جيدة بأسعار مناسبة يكون لها القدرة على طرد السلع المستوردة من المنطقة العربية لذلك يمكن تصديرها للخارج بأسعار معتدلة تستطيع منافسة مثيلتها فى الخارج

وسوف نتحدث فى الحلقات القادمة عن دور الأموال العربية والتكنولوجيا والسياحة وغيرها.

عصام عبدالقادر



ندوة مصرية ليبية تناقش الديمقراطية والسوق العربية

طرابلس ـ حسين فتح الله:

أكدت الندوة الفكرية التى عقدت أمس بطرابلس حول التجربة الديمقراطية فى مصر وليبيا. أهمية العمل على تعميق التعاون المشترك بين البلدين فى جميع المجالات فى ضوء الروابط التاريخية والمصير المشترك لكلا البلدين.

وشارك فى الندوة وفد من الاحزاب والقوى السياسية المصرية.

ودارت الندوة حول أهمية تعميق المفهوم الديمقراطى واحترام حقوق الانسان فى العالم العربى باعتبارها الركيزة الأساسية لاى تقدم.

ودعت الندوة إلى ضرورة اقامة السوق العربية المشتركة حتى لاتتحول الدول العربية إلى سوق للدول الغربية. وأكدت الندوة أهمية تكثيف الجهود العربية من اجل العمل على رفع الحصار المفروض على شعبى ليبيا والعراق دون مبرر مشروع والذى الحق اضرارا بالغة بمصير الشعبين..



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ / ١١ / ١٩٩٨



الشرق أوسطية مخطط إسرائيلي لابتلاع السوق العربية

مطلوب توحيد القوانين الاقتصادية العربية والتنسيق بين الاستراتيجيات لنجاح السوق

الجات تهمش الصناعة العربية وتهددها



المصدر : الــــوفــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥/ ١١/ ١٩٩٨

تحقيق: أماني سلامة

منذ عشرات السنين ونحن نسمع عن السوق العربية المشتركة. ورغم انعقاد المؤتمرات
والاجتماعات والدعوات للاسراع بانشاء السوق، فان للمشروع يسير بسرعة السلحفاة..
والغريب ان المصالح الاقتصادية وحدت أوروبا التي شهدت حروبا طاحنة بين دولها. بينما لم
تستطع توحيد الدول العربية التي تتحدث لغة واحدة وتدين بدين واحد!
السوق العربية المشتركة مطلب شعبي جماعي غير ان الخلافات العربية السياسية تعيق
كل مشروع على طريق الوحدة او حتي التكامل الاقتصادي العربي.. وبينما هرول العرب
للانضمام الي اتفاقية «الجات» العالمية دون ان يؤهلوا مصانعهم لمنافسة المنتجات العالمية فانهم
صموا آذانهم عن الالحاح والدعوات الصارخة للاسراع بانشاء السوق العربية المشتركة.
منطق معكوس.. وسلوك يتعارض مع المصلحة العامة للدول العربية. ولكن لماذا ساد هذا
المنطق عدة سنوات طويلة وما هو الطريق للوصول إلي تكامل اقتصادي عربي وسوق
مشتركة يوحدان العرب في مواجهة تطبيقات اتفاقية «الجات». هذا ما نناقشه من خلال
التحقيق التالي

السؤال الذي يطرح نفسه في البداية هو لماذا سوق عربية مشتركة
الآن؟!
د. ابراهيم الدسوقي اباظة رئيس لجنة الاقتصاد بالوفد يقول ان هذا
سؤال كبير، ويحتاج الي اجابة كبيرة، فمنذ الخمسينات والعالم العربي
يتطلع الي تكامل اقتصادي عربي في اطار سوق عربية مشتركة وتأكد
ذلك عام ١٩٦٤ عندما اتفقت الدول العربية في اطار جامعة الدول العربية
علي تأسيس السوق العربية المشتركة ومن يومها والي اليوم، وهذا
المشروع يحظي بملايين من الكلمات دون ان يطبق.
فقد ضربت الوحدة العربية في النخاع بفعل السياسات الناصرية التي
رات ان تبني الوحدة العربية من قمتها بدلاً من قاعدتها.. فبناء الوحدة
العربية اساسه التكامل الاقتصادي العربي في اطار سوق عربية مشتركة
تماماً مثل النموذج الأوروبي فهذه هي القاعدة التي تبني عليها الوحدة
العربية، الا ان عبدالناصر رأي ان تكون هذه الوحدة لاحلاف حكام تتلاقي
مصالحهم لحظة فيتلاقون ثم تتباعد مصالحهم بعد ذلك فيتباعدون.
كما ان اسلوب بناء القمة من قمتها اسلوب خاطيء وقد جر علي مصر
القطيعة العربية والتمزق العربي بسبب اساليب التحريض والانقلابات
التي برع فيها عبدالناصر طول فترة حكمه.
بينما كان لابد من بناء الوحدة من القاعدة من خلال التكامل
الاقتصادي العربي، والسوق العربية المشتركة. لقد برزت صورة العالم
العربي عند هزيمة يونيو في شكل ممزق ثم عادت فكرة بناء السوق
العربية المشتركة بعد وفاة عبدالناصر الا انها تعثرت بسبب المقاطعة
العربية لمصر بعد معاهدة كامب ديفيد.
والآن لاح الأمل من جديد بعد عودة مصر الي الصف العربي وعودة
الصف العربي الي مصر الا ان جهود بناء السوق العربية المشتركة مازالت
في المهد!

القضاء علي البطالة

اما د. عارف الدسوقي- فيري في السوق العربية المشتركة امنية
يتمني كل انسان عربي تحقيقها علي أرض الواقع ليس علي الأوراق
فقط. فالاتفاقيات قائمة وبدات قبل السوق الأوروبية بكثير ولكن بكل
اسف فقد تحققت فكرة السوق الأوروبية وفشلت جهود انشاء السوق
العربية.. يضيف ان حجم التجارة البينية في الدول العربية مازال لا
يتخطي حاجز ٨٪ وعلي اقصي تقدير واقصي الأماني القائمة لا
يتخطي ١٠٪ من احتياجات الدول العربية، و٩٠٪ من الاستهلاك
المستورد داخل الدول العربية يأتي من خارج الدول العربية سواء من
الدول الأوروبية او من الولايات المتحدة، ولو أمكننا رفع «التجارة البينية»
بين الدول العربية الي ٥٠٪ من احتياجات الدول العربية فان ذلك سوف
يكون مدخلا الي التقليل من حجم وآثار مشكلة البطالة التي تعاني منها
كثير من الدول العربية. كما سيؤدي رفع حجم التجارة البينية الي ٥٠٪
الي قيام صناعات معتمدة علي المال العربي والأيدي العاملة العربية، وان
كانت ستحتاج الي بعض التقنيات المساعدة من الخارج.
ومردود ذلك سيؤدي الي تزايد الاستثمارات العربية ورؤس الأموال
العربية داخل الوطن العربي حماية لها من تواجدها في مجتمعات غير
عربية تحقق لنفسها النفع علي حساب الصالح العربي- وايضا ستؤدي
الي تشغيل ايد عاملة عربية هي الآن في عداد البطالة.
كما ان السوق العربية ستؤدي الي تعظيم الاستفادة من الخامات
الأولية الموجودة داخل الوطن العربي، والي فتح الحدود مابين الدول
العربية بهدف توحيد الوطن العربي فحدوده هي الدين واللغة فقط بعيداً
عن الحواجز المصطنعة التي تدعمها وتقويها الأهداف الخارجية.

الطريق إلي السوق

ولكن لابد ان يكون لهذه السوق مقومات تعتمد عليها عند اقامتها
حتي لا تهدد بالانهيار مرة اخري فماذا عن هذه المقومات؟!
د. ابراهيم اباظة يري ان المنطق في بناء السوق العربية المشتركة يتمثل
في عناصر اساسية هي:
اولاً: توحيد القوانين الاقتصادية بين البلاد العربية مثل قوانين انتقال
رءوس الأموال، والعمالة بين الدول العربية، وقوانين الاستثمار. والنقل
البحري والجوي، اذ ان تعريفة النقل الجوي والبحري مازالت الي الآن
هي «التعريفة الدولية».



المصدر : الـــــوفـــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥ / ١١ / ١٩٩٨

ثانيا: توحيد القوانين التعليمية، وخاصة نظم التعليم بين البلاد العربية، وتوحيد وتقريب الفكر الثقافي، وليس البناء الثقافي السوري مثلاً أو اليمني أو المصري ولكن ثقافة واحدة عربية.

ثالثاً: لابد من التنسيق بين الاستراتيجيات الانمائية للدول العربية حتي لا تنطلق التنمية من كل دولة عربية وتكون بمعزل عن الدول الأخري. فعناصر التكامل موجودة بالفعل.

فهناك دول عربية منتجة للبترول ودول عربية أخري لا تملك بترولاً، وهناك دول عربية لديها مصادر مائية وقدرات زراعية، ودول أخري تعاني من القحط، والتصحر. وهناك دول عربية بها كثافة سكانية ودول عربية أخري نادرة السكان.. وهناك دول صحراوية وجبلية وأخري زراعية ورعوية مثل السودان والصومال وهناك دول غابوية. فقد أنعم الله علي هذا الوطن العربي بامكانيات تكامل اقتصادي طبيعي لا تضارعه أي بقعة في العالم.

فاذا أضفنا الي كل ذلك اعتدال المناخ والوسطية بالنسبة للعالم والامكانيات السياحية الهائلة وتنوع البحار والمحيطات من بحر أحمر وأبيض ومحيط اطلنطي وهندي والخليج فان التكامل الاقتصادي يصبح قابلا للتحقيق.

عقبات سياسية

وفي النهاية هل هذه المقومات سوف تؤدي الى نجاح السوق العربية كما نجحت من قبل السوق الأوروبية؟

يجيب د. ابراهيم على هذه النقطة قائلاً: ان التوحد غالباً مايتم اذا كان النبع الحضاري واحدا.

ولكننا في الوطن العربي بكل أسف نفتقد وجود أساليب العمل الواحدة والأسس العقلية التي أدت الي نجاح السوق الأوروبية. فالديكتاتوريات الموجودة تمنع وجود حريات وارادة شعبية تحترم.. وكل ذلك من شأنه أن يؤدي الى فشل السوق.. ولكن اذا احترمت الحريات والارادة الشعبية نجحت السوق العربية المشتركة كما نجحت السوق الأوروبية. ولابد لمصر وغير مصر اذا ارادت أن تدخل القرن القادم وتحافظ علي مكان فيه فعليها أن تتجه لتأسيس السوق العربية المشتركة. فهذا المشروع معقد وتحيط به العقبات السياسية والعقد النفسية ومركبات النقص ولكن اذا أخذنا في الاعتبار أن الدخول في السوق العربية المشتركة ليس خسارة لبعض الأطراف ومكسبا لبعض الأطراف ولكنه كسب للجميع، ولو تعاملنا بهذه الروح فان الكل سيستفيد خاصة اذا أسرعنا في انشاء السوق..

السوق الشرق أوسطية!

في الفترة الأخيرة ظهر اتجاه لانشاء سوق شرق أوسطية فهل هذه السوق هي البديل للسوق العربية؟؟

د. عارف الدسوقي يقول: ان السوق الشرق أوسطية ليست بديلا للسوق العربية ولكنها مشروع بديل لمفهوم الوحدة العربية ودخول غير الدول العربية فيها مثل اليونان، وقبرص وبعض الدول في آسيا وأفريقيا. وهنا يصبح المجال لدول غير عربية مفتوحا مما يؤدي الى تمزيق الدول العربية والتوجيهات العربية، وبدلاً من أن تتجه للوحدة تظل كيانات هامشية!

أما د. ابراهيم الدسوقي فيري أن فكرة السوق الشرق أوسطية هي فكرة اسرائيلية غربية لابتلاع السوق العربية المشتركة ولاحتواء هذه الفكرة والقضاء عليها لأن الذي سيتحكم في السوق الشرق أوسطية في النهاية هو اسرائيل والعالم الغربي، لأن الدول الغربية دول صناعية كبيرة وسوف تذوب الاقتصاديات العربية في هذه السوق، ولن يقوم لها مقام. ومن هنا تجتهد اسرائيل وحلفاؤها لفرض هذه السوق على العالم العربي وتقديمها في طبق حلوي جميل يدعي الرغبة في انماء العالم العربي، وافادته من سوق موسع لاسرائيل وتركيا وقبرص وايران.

وعلي ذلك فيجب التركيز على تأسيس سوق عربية مشتركة تبدأ بخطوة من الآن ولا مانع من التعاون مع أي أسواق أخري في المستقبل.

«الجات» والعرب

وعن «الجات» التي تحتم على العربي التوحد لمواجهتها يقول د. عارف الدسوقي: ان اتفاقيات الجات تحتم على دخول الدول العربية الدخول في الاتفاقيات والمقاييس العالمية. ومقاييس الجودة العربية أقل بكثير من الدول الغربية.. ومعني ذلك خروج معظم المنتجات العربية من المنافسة في السوق العالمية.. فهي سياسة ذات حدين أهم ما فيها ومايهم الغرب هو أن تظل الدول العربية سوقا مستهلكة للمنتج الغربي. وفي نفس الوقت هدم وتهميش دور الصناعة العربية القائمة وهي صناعة وليدة.. وأبعدها عن سوق المنافسة.. ونحن اذا كنا وقعنا عليها فقد كان من المفروض أن نطلب وقتا لاعادة تأهيل المصانع في الدول العربية حتي تستطيع المنافسة والدخول في السوق العالمية. لأن المنتج العربي بمواصفاته الحالية غير مطابق للمواصفات العالمية، وهذا سيؤدي الى خروج المنتج العربي من السوق لأنه حتي المستهلك العربي سوف يتجه الى سلعة بمواصفات أعلي وسعر أرخص وبالتالى سيقبل على الصناعات الأجنبية ويبتعد عن الصناعات العربية.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/١١/١٩٩٨

على مسئولية رئيس مجلس الوحدة الاقتصادية

الدول العربية بدون جمارك خلال ٣ سنوات!

خفض الرسوم ٣٠٪ سنويا من يناير

قيام السوق العربية المشتركة اصبح اكثر الحاحا الان عنه فى أى وقت مضى.. أدركت العديد من الدول ذلك لذا كانت اتفاقية اقامة المنطقة الحرة العربية كمقدمة لقيام السوق، وقرار الدول العربية الاخير بالاسراع فى إزالة الحواجز الجمركية وإلغاء الرسوم الجمركية فى مدة لاتتجاوز ٥ سنوات بدلا من عشر سنوات كما كان مقررا من قبل.. اضافة للاتفاقات الثنائية بين العديد من الدول العربية لاقامة مناطق حرة بينها..

ومن هنا كانت جهود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لاستئناف تطبيق احكام اتفاقية السوق العربية المشتركة وتشجيع باقى الدول العربية للانضمام اليها..

وفى حوار مع د. حسن ابراهيم امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اكد ان امر استئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية اصبح فى غاية الاهمية الان اكثر من اي وقت مضى.

وقال: ان اتفاقية السوق موجودة فعلا واقرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى القرار رقم ١٧ لعام ١٩٦٤.. وهذه الاتفاقية وقعت عليها فى حينها سبع دول عربية هى مصر والأردن وسوريا والعراق وليبيا وموريتانيا واليمن.

ويضيف: والاتفاقية جرى تطبيقها بنجاح وتمت انجازات لا تزال فعالة لكن هذا التطبيق توقف فى منتصف السبعينيات لظروف العلاقات العربية وتصاعد الروح القطرية بين الدول المستقلة حديثا اضافة للتأثيرات الخارجية المضادة لهذا التجمع.. كذلك هذا اخر تطبيق الاتفاقية وان كانت بعض الدول لا تزال تطبقها وملتزمة بها..

● أسأله: هل هناك دول عربية جديدة تسعى للانضمام للاتفاقية بعدما ظهرت اهميتها الآن.

●● ويجيب: نعم نأمل ان تنضم فى وقت لاحق كل من السودان وفلسطين ولبنان.. وبعدها نأمل ايضا باقى الدول العربية.

● أسأله: تصريحات أكثر من زعيم عربى وفى مقدمتهم الرئيس محمد حسنى مبارك اشارت جميعها لضرورة قيام السوق العربية المشتركة كمجتمع اقليمى تستطيع به الدول العربية التعامل مع الكيانات الاقليمية الاخرى واتفاقيات التجارة.. فهل هذه التصريحات تدعم جهود مجلس الوحدة الاقتصادية فى هذا الشأن؟

●● يجيب: بالتأكيد فكثير من المسئولين العرب اعلنوا عن ضرورة واهمية قيام السوق المشتركة الآن لمافيه مصلحة الدول العربية والمواطن العربى وحقه فى حياة افضل.. وهذه اشارات مبشرة بأن محاولات تفعيل السوق هذه المرة ستجد صدى ونجاحا بإذن الله..

موضوع التنفيذ

● اسأله: ما الخطوات التى يتخذها الان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لوضع اتفاقية السوق العربية المشتركة موضع التنفيذ..

●● يجيب: وضع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مؤخرا مشروع برنامج تنفيذى لاستئناف التطبيق الكامل لاحكام اتفاقية السوق التى اقرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٤ والقرارات التنفيذية ذات الصلة اللاحقة بها..

ويهدف هذا المشروع الذى يناقش فى اجتماع المجلس فى يناير القادم الى الغاء القيود الجمركية وايضا الغاء الرسوم الجمركية بين الدول العربية الاعضاء فى مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات اعتبارا من اول يناير القادم ١٩٩٩..

ونأمل ان نحصل على موافقة الدول العربية الاعضاء على هذا المشروع.

● اسأله.. وهل تتوقع موافقة تامة من الدول الاعضاء على هذا المشروع؟

●● يجيب: أمل ذلك فالكل يدرك انه فى هذا الوقت بالذات لابد من الاسراع بتفعيل السوق العربية لأنها ستكون عونا كبيرا للبلاد العربية فى التعامل مع المستجدات والمتغيرات الدولية التى تهدف لتنظيم التجارة العالمية.. انها ستفرز الموقف العربى التفاوضى وتمكنه من المنافسة من موقع الندية والقدرة والمصلحة.. كما ان تفعيل الاتفاقية سيعطى الفرصة لزيادة التجارة البينية بين الدول العربية.. اذ ستوفر هذه السوق الأسس لتسهيل تبادل السلع وزيادة هذا التبادل وخلق قاعدة انتاجية عربية مما يؤدى للانتعاش الاقتصادى والقضاء على البطالة بين الشباب العربى.



لدعم التجارة الحرة العربية

4 محاور أساسية لقواعد المنشأ

طالبت دراسة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين فى دراسة عن قواعد المنشأ العربية للسلع الصناعية بدراسة القطاعات الصناعية المختلفة على الوطن العربى وتحديد الصناعات القائمة فى كل قطاع وطاقاتها الانتاجية واحتياجات الوطن العربى منها وقدراتها التنافسية مع الاخذ فى الاعتبار تحديد نقاط الضعف بها وأسلوب علاجها، تحديد نقاط القوة بها وكيفية تعظيم الاستفادة منها وتحديد الفرص والطريق لاستغلالها، تحديد التحديات التى تواجهها وكيفية تحييد آثارها وصياغة برامج تطويرها وإقامة صناعات جديدة إذا اقتضت الدراسة ذلك وتوطينها حيث تتوافر الموارد تحقيقا لأعلى قدرة تنافسية.

وأكدت على صياغة قواعد منشأ عربية تفصيلية لكل قطاع صناعى أو لصناعة معينة بحيث تراعى قدرات الصناعة العربية والتوجه نحو تراكم المنشأ والتكامل فى العمليات الصناعية والمكونات والاجزاء.. وعدم المبالغة فى التشدد أو التبسيط، ضرورة التوافق مع قواعد المنشأ السائدة فى التجمعات والتكتلات الاقتصادية العالمية حتى نستطيع الوصول للاسواق العالمية، وأن تكون هذه القواعد اساسا لكل الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية وكذلك منطقة التجارة الحرة العربية وارتباطات الدول العربية مع التكتلات العالمية ووضع أولويات لدراسة القطاعات الصناعية العربية ووضع قواعد المنشأ لها خاصة الصناعات الهندسية، الغزل والنسيج والملابس الصناعات الكيماوية والغذائية وتكليف فريق من الخبراء المتخصصين والمستشارين العرب باعداد الدراسات وصياغة القواعد اللازمة للقطاعات المختلفة خلال مدة اقصاها 18 شهرا.

وأن يقوم ممثلو الدول العربية بمراجعة القواعد واقتراح التعديلات اللازمة واعتمادها للعمل بها فورا.

وتؤكد الدراسة على ضرورة اعداد تقرير متابعة يعرض على اللجان المختصة التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى.

وتطالب الدراسة بتفعيل دور الاتحادات الصناعية العربية المتخصصة مع التركيز على دعم إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال انشاء مراكز معلومات قطاعية تضم بيانات عامة عن الشركات ومنتجاتها والتوسع فى إقامة المعارض والمؤتمرات لعرض المنتجات والتعريف بها فى الدول العربية ومشاركة رجال الاعمال للتعاون والتنسيق مع التاكيد على اصدار أدلة قطاعية للشركات تتضمن البيانات الاساسية وتعريف المستهلك العربى بالمنتجات.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ١١ / ١٩٩٨

بعد التوسع في مناطق التجارة الحرة

هل تصبح البحرين أول منطقة حرة عربية «للتدريب»؟

روشتة عربية لاكتشاف القيادات الشابة وإعدادها

الاستثمار فى الموارد البشرية اليوم هو الطريق للازدهار فى الغد.. هذا ما أكدت الوفود العربية والدولية المشاركة فى المؤتمر الذى نظمته الجمعية العربية لتنمية الموارد البشرية ومقرها السعودية والتى نظمت المؤتمر فى البحرين ويرأسها الخبير الادارى العربى عبدالعزيز الخيال.

وإذا كان العالم العربى قد ادرك مؤخرا ضرورة الاهتمام بالتدريب وتأهيل الكوادر البشرية بصورة علمية تلائم طبيعة العصر فإن البحرين قد التقطت الخيط مبكرا وأعلنت عن نفسها لتكون أول منطقة حرة للتدريب- على نسق مناطق التجارة- اى بالسماح لكل المؤسسات العربية بالوجود فى البحرين ودون حواجز أو معوقات.

المؤتمر شهد حضورا مصريا مميزا بحضور عدد كبير من المسئولين والمؤسسات ومن بينهم السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والذى وقع مع وزير العمل البحرينى عبدالنبى الشعلة إتفاقية لتنظيم التعاون بين البلدين كما حضر الخبير الادارى المصرى الدكتور عبدالرحمن توفيق رئيس مركز الخبرات المهنية والدكتور عبدالعزيز حجازى رئيس وزراء مصر الأسبق وممثلو الصندوق الاجتماعى كما حضره عدد من الشخصيات الدولية امثال فاليرى جيسكار ديستان رئيس فرنسا الأسبق الذى عرض تجربة فرنسا فى تنمية الموارد البشرية.

وقد عقد على هامش المؤتمر معرض دولى يضم العديد من المؤسسات العاملة فى هذا المجال وقد كشف المعرض عن اتجاه جديد لنقل المعرفة بالاعتماد على تكنولوجيا العصر كالاقراص المغنطة والافلام التدريبية المتخصصة باللغة العربية سواء من الشركات العربية أو الاجنبية وللاسف فقد كان إنتاج الشركات العارضة يغلب عليه النمط التقليدى مما يدفعنا لسرعة إنتاج مستلزمات التدريب المتطورة فى عالمنا العربى للوفاء باحتياجات المستهلك كالشرائط الفيلمية والاقراص والديسكات والملفات التدريبية السابقة التجهيز (اى بدون معلم) حيث من المتوقع خلال السنوات القادمة اختفاء المدرب من قاعات التدريب ويستطيع المتدرب الاعتماد على نفسه باكتساب المهارات بنفسه.

كما ظهرت أيضا التحالفات بين المؤسسات التدريبية الضخمة بهدف الحصول على صفقات ضخمة للوفاء باحتياجات المنطقة العربية والتى تتزايد بسببين أولهما ظواهر البطالة العربية والخليجية مما يستوجب تصميم مجموعة من البرامج التأهيلية.

صندوق عربى

وقد كشف السيد حسين بن عمر بن منصور الخريمى رئيس لجنة القوى العاملة بالسعودية عن أنهم فى السعودية قد نجحوا فى تأسيس مايطلق عليه صندوق عربى لتنمية الموارد البشرية لدعم سياسات الاحلال والتأهيل للكفاءات الوطنية لتطبيق سياسة السعودية وهى نفس الفكرة التى أخذ بها الصندوق الاجتماعى فى مصر واذا كانت فكرة إقامة صندوق عربى لتنمية الموارد البشرية قد وجدت الطريق للتطبيق عربيا ومحليا فإن أول من نادى بها هو الدكتور عبدالرحمن توفيق خبير الادارة المصرى فقد تقدم للمؤتمر بورقة ترسم الطريق لكيفية ايجاد منهج إعداد للموارد البشرية على مستويين وهما المستوى القومى والمستوى المؤسسى وضرورة التركيز على نسق القيم المطلوب تزويدها للنشء وليس التركيز على المهارات التى تتغير بسرعة.

الجذور والبذور

وفى ورقة الدكتور توفيق بعنوان التكامل الاستراتيجى لتنمية القيادات الشابة الجذور والبذور- تبدأ برصد الاسلوب التدريبى الحالى لمعظم مؤسساتنا التدريبية والتى طغى الشكل

وزير العمل البحريني في حوار مع السيد أحمد العماوي والدكتور عبد الرحمن توفيق.

فيها على المحتوى.. والتجارة على الرسالة وتحول التدريب إلى نشاط وتحول مضمون التدريب إلى شيء أشبه ببعض الرسوم المنقوشة على المعابد تنتظر من يفسرها أو يجيب عنها ويرى أن الاسلوب الحالي لتدريب وتنمية القيادات الشابة وإعدادهم وتأهيلهم في بلداننا العربية - أن كان هناك أسلوب يفتقر إلى العديد من المكونات المحددة لقوامه بل يمكن القول انه صار بلا قوام يحدد ملامحه.

ومن بين صور عدم النجاح في إعداد القيادات الشابة غياب الفلسفة أو الخط الاستراتيجي لتبني القيادات الشابة غياب نظم انتقاء واختيار وتقييم القيادات الشابة وكذلك عدم تحديد معنى القيادات الشابة وأيضا عدم وضوح مسار النمو القيادي الواجب اجتيازه. وعلى ذلك فإن الدكتور توفيق يطرح مراحل الاعداد وهي أولا:

على المستوى الكلي وذلك بتدريس مواد الادارة بالمراحل التعليمية المختلفة ابتداء بالمدارس الابتدائية حتى الكليات والمعاهد العليا والتي تؤدي بنا إلى إختبار الصلاحية القيادية لهؤلاء الشباب مع العمل على إنشاء مراكز لإعداد القيادات الشابة.

ثم إقامة بنك معلومات القيادات الشابة لإمداد كافة المؤسسات بتلك القيادات.

وثانيا: على المستوى القطاعي فإن مراحل الاعداد تعتمد على إحاطة تلك القيادات بأهداف وغايات المؤسسات ثم توضع معايير النمو الوظيفي والقيادي لتلك القيادات.

وينتهي د. عبدالرحمن توفيق إلى أن التحدي الذي يواجه المؤسسات العربية المعنية بالتدريب أننا نتحدث عن نظام كلي لإعداد القيادات الشابة بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معان وتحديات وأنه بإمكان المنشآت أن تعيد النظر في أساليب وأدوات التدريب وفق ماتريد أن تحققه من نتائج وليس وفقا لما تريد أن تحققه وفاء لإحتياجات مهارية فردية ترد ببطاقات حماية للوصف كما أن مرآة التدريب يجب أن يتحرك موقعها وفق النتائج المطلوب تحقيقها ولا تتوقف عند حد البراعة أو أكتساب مهارة الاداء اليومي الفردي بل عليها كذلك أن تستجيب لتطلبات أعداد قيادات شابة مهاريا وقيميا.



فى مؤتمر تنمية المشروعات الصغيرة بالكويت:

د.حسين الجمال: دعوة الرئيس مبارك لإقامة سوق عربية مشتركة.. الطريق الأمثل لمواجهة التكتلات العالمية

المنتدى العربى للمشروعات الصغيرة خطوة على طريق السوق العربية



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ /١٢/ ١٩٩٨

خبرة وامكانيات الصندوق الاجتماعى للتنمية في خدمة الدول العربية.. لتطوير المشروعات الصغيرة

أكد الدكتور حسين الجمال الأمين العام للصندوق الاجتماعى للتنمية امام مؤتمر المشروعات الصغيرة بالكويت ان دعوة الرئيس محمد حسنى مبارك لاقامة سوق عربية مشتركة هى الطريق الامثل لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والوقوف امام مشاكل الاغراق نتيجة تطبيق اتفاقية الجات مشيرا الى ان وجود منتدى عربى للمشروعات الصغيرة خطوة على طريق السوق العربية المشتركة وبداية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية.

اضاف ان الرئيس مبارك لم يدخر جهدا فى سبيل تحقيق هذا الهدف العربى وتوجيهاته المستمرة بتذليل الصعوبات التى قد تعوق تحقيق هذا الامل العربى كانت وراء الاتفاق بين مصر ومعظم الدول العربية باقامة منطقة حرة للتجارة بين مصر والدول العربية الاخرى من خلال اللجان العربية المشتركة التى يرأسها من الجانب المصرى الرئيس مبارك او الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء وفيما يلى الكلمة التى القاها الدكتور حسين الجمال امام أعضاء المؤتمر بدولة الكويت الشقيقة.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ١٢ / ١٩٩٨

بالنظر الى تجربة الاتحاد الاوروبى نجد ان هذه التجربة بدأت بأهداف محددة تبعتها اتخاذ سلسلة من السياسات والاجراءات التنفيذية من خلال مؤسسات محددة حكومية واهلية حتى توصلت للانجاز المتمثل فى السوق الاوروبية المشتركة والاتحاد الاوروبى والعملة الاوروبية الموحدة.. وعلى الجانب الآخر عملت الجامعة العربية منذ انشائها فى مارس ١٩٤٥ وحتى الآن على امل تحقيق التنسيق والتعاون الاقتصادى بين اعضائها وتمثل ذلك فى مجلس الوحدة الاقتصادية الذى انضم اليه ١٤ دولة فقط.

وباستعراض التجارب العالمية للتكتلات الاقتصادية الاقليمية وانجازاتها النسبية نجد ان من التكتلات المتقدمة الاتحاد الأوروبى (EC) واتحاد امريكا الشمالية (NAFTA) ومن التكتلات الصاعدة اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) وهى تكتلات بدأت بأهداف محددة وتبعتها سلسلة من السياسات والاجراءات التنفيذية لتحقيق الأهداف من خلال مؤسسات محدودة حكومية وأهلية.

وعلى الجانب الآخر تعتبر السوق العربية المشتركة (ACM) أحد التكتلات المتعثرة وذلك لتباين وتعدد الأهداف وعجز مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عن تنفيذ الاتفاقيات مما ادى لعدم وجود مردود عملى ينوه عن توقع لنجاح هذا التكتل العربى.

ولما كان القرن القادم سيشهد تضاؤل حجم السياسة والتكتلات السياسية ويتعاظم دور التكتلات الاقتصادية الكبرى فيلزم ذلك اعادة الحماس واطلاق الشرارة وتبنى الكيان الاقتصادى العربى المشترك للوصول الى تحقيق احلام الشعوب العربية ولن تتحقق هذه الاحلام بالعمل الفردى للشعوب فى ظل النظم العالمية الجديدة.

ولذلك يظهر بوضوح حتمية التعاون الاقتصادى الايجابى بين الدول العربية للوصول للسوق العربية المشتركة. على ان يكون ذلك بمدخل مختلف عن المحاولات السابقة حتى يمكن تعبئة العمل الاقتصادى العربى من جديد ويكون له مردود ايجابى سريع يدعم مصداقية هذا الانطلاقة.

تعاون عربى

ولذا من الممكن ان يكون المدخل الجديد الملائم للتعاون العربى هو القاعدة العربية للمشروعات الصغيرة وقد يجد هذا المدخل القبول لدى الدول العربية حيث ان:

- وجود نسب بطالة عالية فى الدول العربية بما فيها دول البترول الغنية مثل: الكويت - البحرين - عمان - السعودية مما دفع هذه الدول على العمل على تكوين اجهزة تدعم وتنمى المشروعات الصغيرة حيث ان المشروعات الصغيرة تستقطب عمالة كثيفة اكثر من المشروعات العملاقة فوجود قاعدة من المشروعات الصغيرة والتوسع فيها يعمل بكفاءة اكثر على الحد من البطالة.
- المشاريع العملاقة بالتكنولوجيات العالية

اصبحت قاصرة على التكتلات الاقتصادية الكبرى ومن الصعب الحصول عليها فى ظل النظم التجارية الجديدة.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/١٢/١٩٩٨

● يمتلك العرب قاعدة صناعية وتكنولوجيات تسمح بانتاج المعدات الاستثمارية اللازمة لمجال المشروعات الصغيرة ولذا يمكن بناء قاعدة عربية من المشروعات الصغيرة بالتكامل بين الدول العربية وبدون الاعتماد الاساسي على الغرب.

وبناء على هذه العوامل المشتركة بين الدول العربية فمن الممكن ان يكون التعاون والتكامل العربي في مجال المشروعات الصغيرة - وذلك بالتعريف الملائم للمشروعات الصغيرة - هو المحاولة الجادة والمدخل العملي لاقامة قاعدة تبنى عليها عمليا السوق العربية المشتركة ولاسيما واحتياج العرب لمردود عملي سريع للتعاون يغاير خبراتهم السابقة والمعروف ان المشروعات الصغيرة من اهم خصائصها انها نشاط اقتصادي بمردود سريع.

توازن مشترك

ويكون اهم خصائص هذه القاعدة هو استخدام الميزات والاحتياجات لكل دولة عربية ابتداء من الاسواق والعمالة والتكنولوجيا والخامات الاساسية وخلافه مما يحدث توازنا في العمل المشترك لكل الدول العربية مستخدما ميزات واحتياجات كل دولة مما يدفع التعاون العربي للانطلاق والعمل الذاتي المستمر بدون عمليات الشحن لاعادة الحماس كما كان في السابق.

وحيث ان الصندوق الاجتماعي للتنمية جهاز وطني مشهود له من المؤسسات العالمية بقدرته الفعالة في بناء قاعدة من المشروعات الصغيرة وتنمية العمل الحر وذلك بكفاءة عالية من حيث التكلفة ووقت زمني قياسي.

فيقترح الصندوق اقامة قاعدة للتعاون الاقتصادي العربي في مجال المشروعات الصغيرة وذلك باستخدام خبرات الصندوق في بناء انشطة من المشروعات الصغيرة المتكاملة في الدول العربية ويكون تكاملها في الانشطة والأسواق والانتاج والعمالة باستخدام الميزات النسبية لكل من الدول العربية.

ومن الممكن ان تكون هذه القاعدة تحت اسم: «المنتدى العربي للمشروعات الصغيرة».

المنتدى العربي

وهو جهاز يكون له طبيعة خاصة وله فروع في جميع الدول العربية ويعمل بقوانين خاصة تدعم عمل المنتدى وتدار انشطة المنتدى بواسطة المنظمات الاهلية والقطاع الخاص وذلك في ظل القوانين المنظمة له ويتعاون مع الهيئات الحكومية ذات الطبيعة الفنية لتسهيل وتدعيم عمل المنتدى والعمل بمرونة عالية توسع دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في العمل العربي المشترك وتخلق قاعدة عريضة من المصالح

الاقتصادية العربية المشتركة.

ولذلك يمكن تلخيص الآليات التي تضمن التنفيذ والإسراع في العمل:

● إصدار القوانين الخاصة والمنظمة والملزمة لعمل المنتدى.

● تجميع دراسات الاحتياجات والميزات الموجودة بكل دول عربية في مجال المشروعات الصغيرة.

● عمل خطة عمل متوازنة بين الدول العربية للعمل المشترك في المنتدى.

● انشاء الهياكل والبرامج المطلوبة لتنفيذ الخطة.

هذا ويمكن ان يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتقديم دراسة تفصيلية لهذا المقترح متضمنا اليات العمل المختلفة باستخدام خبرات الصندوق في هذا المجال.

اجراءات تنفيذية

ويبدأ العمل بالبرنامج التنفيذي للسوق العربية المشتركة اول يناير القادم في كافة الدول الاطراف في السوق.

صرح بذلك الدكتور حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية مشيرا الى ان هذا البرنامج سيعرض على الاجتماع الوزاري القادم لمجلس الوحدة في بداية الشهر القادم.

اضاف ان البرنامج يتضمن التحرير الكامل للتبادل التجاري من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل ويتم ذلك على ٣ مراحل متدرجه هي ٣٠٪ في اول يناير ١٩٩٩ و٣٠٪ عام ٢٠٠٠ و٤٠٪ عام ٢٠٠١ وبالنسبة للقيود غير الجمركية فسيتم الغاؤها بالكامل عام ٢٠٠٠.

وقال انه تم مراعاة ظروف الدول والاطراف في السوق الاقل نموا وذلك عن طريق المعاملة الخاصة لكل دولة على حدة وسيتم تطبيق هذه المعاملة بقرار يصدر عن الاجتماع الوزاري لدول السوق.



رأى بالعربى

من حق الجيل الجديد من ابنائنا ان يحلم بغد افضل ، فى الاربعينات والخمسينات كنا نحلم باجلاء القوات البريطانية عن ارض مصر. نادينا باستقلال لبنان وسوريا والجزائر.. داعبت خيالنا فكرة الوحدة العربية والقومية العربية. وفى الستينات كانت الاحلام فى السوق العربية الاشتراكية والوحدة الاقتصادية العربية. ثم بدات بعد ذلك المؤامرات على الدول العربية كلها بعد ان فشلت الوحدة مع سوريا وتحولت حرب اليمن الى مستنقع للمؤامرات ضد جيش مصر وابناء مصر. وبعد ان عانينا مرارة الهزيمة فى ٥ يونيو ٦٧ اصبنا بحالة من الياس المدمر. ولكن آمالنا عادت للانتعاش مرة اخرى عندما خططنا وعملنا فى صمت لنحقق نصر اكتوبر ٧٣. وفى السبعينات بدانا مرحلة جديدة من آمال عريضة وانتصارات كبيرة اقتصادية وسياسية. وفى الثمانينات انتقلنا الى الاقتصاد الحر. اقمنا بنية اساسية قوية. خططنا لمشروعات عملاقة . وضعنا الاساس السليم لانطلاقة اقتصادية وصناعية وسياحية. اتجهنا لتعمير سيناء. اقمنا المدن الجديدة. محافظة جنوب سيناء تحولت عاصمتها الطور من منفى ومعتقل الى عاصمة لاهم منطقة سياحية وهى شرم الشيخ وغيرها مثل دهب ونويبع وراس سدر.

وفى التسعينات بدا تنفيذ الخروج من الوادى القديم الى رحاب جنوب الوادى بدانا اضخم مشروع لتعمير الصحارى بدءا من توشكى وشرق العوينات والواحات ودرب الاربعين. ووضعنا اساس مرحلة جديدة تشع بالامل. انتشرت المشروعات العملاقة فى كل بقعة من ارض مصر. بدأت انظار الدولة تتجه الى الصعيد المنسى. امتدت يد التنمية الى ضفتى النيل على الشريط الضيق الذى يسير فيه النيل من اسوان الى القاهرة. مصانع حديد وصلب عملاقة جنوب اسوان . مصانع اسمنت ومعامل تكرير للبترول فى عواصم الصعيد المختلفة. فرص عمل جديدة امام ابناء الصعيد توفر لهم الرزق والدخل المناسب الذى يبقيهم فى مدنهم وقراهم بدلا من الهجرة العشوائية الى القاهرة.

ان الخروج من الوادى الضيق يجعلنا نحلم فى شبكة طرق سريعة جديدة تربط بين كل محافظات مصر. ليس هذا فقط بل نحلم بطرق سريعة تربط بين مصر والدول المحيطة بنا. اما الحلم الاكبر فهو ان نرى السكك الحديدية تربط بين مصر ودول القارة الافريقية كلها. نرى قطارات تسير بين جنوب افريقيا وشمالها .نرى شركات افريقية تهتم بانشاء السكك الحديدية بين مختلف دول القارة. ان ربط كل مدن افريقيا الكبرى واقاليمها الزراعية والصناعية بخطوط قطارات للركاب والبضائع هو الذى سيحقق لابناء القارة السمراء أمل التقدم والازدهار. قد يؤدى فى النهاية الى اقامة قوة عظمى جديدة اسمها الولايات المتحدة الافريقية. ان الصراعات الدموية الدائرة الآن على الساحة الافريقية هى نتيجة المؤامرات الدولية ضد القارة البكر الغنية والتى لم تستنزف ثرواتها الطبيعية حتى الآن هذه الثروات الطبيعية لن تعود بالخير الوفير على ابنائها الا لو حققوا حلم القرن الواحد والعشرين باقامة وحدة اقتصادية وربط دولهم بالطرق السريعة طرق وشبكات السكك الحديدية التى تسهل عملية الانتقال من دولة الى اخرى. وبعدها التفكير فى تشكيل اتحاد قوى لدول القارة كلها.

ان بداية القرن اصبحت وشيكة وعلينا نحن ابناء القارة الافريقية ان نحقق مالم نحققه فى القرن العشرين.

ما احلى الاحلام.. وما احلى ان نعمل من اجل تحقيقها.

محمد طنطاوى



المصدر : ....الأهـــرام........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ......٦/١٢/١٩٩٨......

وزراء الاقتصاد العرب يناقشون اليوم تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة من أول يناير

كتب ـ محمد مبروك:

تبدأ اليوم بالقاهرة اجتماعات الدورة الـ ٦٨ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية برئاسة وزير الاقتصاد الفلسطيني زهدى النشاشيبى.

وعلم مندوب «الأهرام» ان الاجتماعات التحضيرية للدورة تم الاتفاق خلالها بصورة نهائية على بدء تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة فى أول يناير المقبل وتضم السوق جميع الدول العربية الاعضاء فى مجلس الوحدة.

وصرح السيد حسن ابراهيم الأمين العام للمجلس أن الدورة التى تستمر أعمالها يومين ويشارك فيها ٥ وزراء والمندوبون الدائمون للدول الأعضاء ستبحث عدة بنود مدرجة على جدول الأعمال أهمها التأكيد على قرارات المجلس بشأن المطالبة برفع الحصار الاقتصادى المفروض على العراق وليبيا ودعوة الدول العربية لاتخاذ الاجراءات المناسبة لتخفيف آثار هذا الحصار، والطلب من الدول الأعضاء فى السوق العربية موافاة الأمانة العامة بمعلومات تفصيلية تحدد فيها الصعوبات والمعوقات التى تحول دون تحرير تبادل السلع والمواد فيما بينها.

وتتضمن البنود الموافقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبى ومنع التهرب من الضرائب بين الدول الأعضاء بالمجلس واقرار موازنة الأمانة العامة للمجلس لعام ١٩٩٩، وبحث التعديلات التى أدخلت على الاتفاقية الخاصة بتشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية.

ويبحث المشاركون فى الدورة تقرير الأمين العام الذى يتضمن تطورات الاقتصاد العالمى لعام ٩٧ والأزمة المالية التى شهدتها دول جنوب شرق اسيا وما اذا كانت قد أثرت على معدلات النمو الاقتصادى فى الدول العربية أم لا كما يتضمن التقرير دراسة لتطورات الاقتصاديات العربية فى عام ٩٧ بصفة عامة والاقتصاد الفلسطينى بصفة خاصة والتى حددت أن ٥ دول عربية هى مصر والسودان وقطر وسوريا والعراق استطاعت تحقيق زيادة معدل النمو الى ٦.٨٪ فى المتوسط فى عام ١٩٩٧ مقابل ٤.٨٪ فى عام ٩٦، والارتفاع بقيمة الناتج المحلى الاجمالى الى ٣١.٦٪ من قيمة الناتج المحلى العربى.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/١٢/١٩٩٨

بدء اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

تأكيدات على بدء خطة عمل واضحة للسوق المشتركة

كتب ـ حسام عبد النبى:

اعلن حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان البرنامج التنفيذى لاستئناف تطبيق احكام السوق المشتركة يشتمل على خطة عمل واضحة ومفصلة لاعادة اطلاق مسيرة السوق المشتركة وانجاز هذه المهمة بالكامل خلال فترة ثلاث سنوات تبدأ فى اول يناير ٢٠٠٠ وتنتهى فى يناير ٢٠٠٢ بالاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى والضرائب. وقال فى كلمته فى افتتاح اجتماعات الدورة العادية الثامنة والستين للمجلس صباح امس والتى عقدت برئاسة زهدى النشاشيبى وزير المالية الفلسطينى ان هذا البرنامج يهدف الى تحقيق التحرير الكامل للتبادل التجارى بين الدول الاعضاء من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية.

واضاف ان البرنامج ينجز منطقة التجارة الحرة فى ثلاث سنوات ويغطى الجانب التجارى من السوق فى الوقت الذى تغطى فيه اعمال المجلس الجوانب الاخرى مسيرة التكامل الاقتصادى والتى سبق للمجلس ايضا ان قطع فيها شوطا هاما لم يتوقف خلال الاعوام السابقة. واشاد بالدعوة المستمرة بضرورة قيام السوق العربية المشتركة مشيرا الى ان الرائد الكبير لهذه الدعوة هو الرئيس حسنى مبارك وذلك من اجل صالح الامة العربية كلها.وشن الدكتور محمد مهدى صالح وزير التجارة والاقتصاد العراقى و رئيس الدورة ٦٧ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية هجوما حادا على الولايات المتحدة وبريطانيا. وقال خلال اجتماعات المجلس الوزارى لدول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان تهديدات الولايات المتحدة وبريطانيا بشن عدوان مسلح على العراق تتصاعد من خلال افتعال الازمات المتكررة عن طريق لجنة التجسس التى يراسها باتلر. واضاف ان الادارة الامريكية سنت قانونا ارهابيا. اعطى للارهاب مشروعية دولية من خلال تزويد العناصر الارهابية بالسلاح والمال بغرض القيام بمهام تخريبية ارهابية داخل العراق وبما يتعارض مع القانون الدولى وميثاق الامم المتحدة وحقوق الانسان وحرية الشعوب فى تقرير مصيرها. وصف المهدى مذكرة التفاهم حول صيغة النفط مقابل الغذاء والدواء التى وقعها العراق مع الامين العام للامم المتحدة فى العام قبل الماضى بانها صيغة متواضعة ولا توفر الحد الادنى من احتياجات العراق الانسانية وتتعرض للعرقلة والاعاقة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا من خلال سيطرتهما على قرارات لجنة ٦٦١. وقال ان ما تم تنفيذه من المرحلة الرابعة من المذكرة والمنتهية يوم الاربعاء قبل الماضى لم يتجاوز ١٠٪ للغذاء وبمبلغ ١٨٧ مليون دولار فى حين لم تصل اية مادة بالنسبة للقطاعات الاخرى رغم استلام لجنة التعويضات كامل المبالغ المخصصة لها والتى تزيد على مليار ومائة مليون دولار. واضاف ان قرار مجلس الامن رقم ١٢١٠ الذى حدد الايرادات النفطية لتغطية خطة الشراء والتوزيع للمرحلة الخامسة بمبلغ ٥,٢ مليار دولار غير واقعى وذلك لان الخطة المتوقع تنفيذها لن تزيد على ٢,٥ مليار دولار. وطالب وزير التجارة والاقتصاد العراقى الدول العربية ببذل الجهود الحقيقية لرفع الحصار عن العراق حتى يتم تجنيب قتل ٦٠ الف طفل عراقى سنويا وكذلك الضغط على الولايات المتحدة وبريطانيا لتطبيق الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ ورفع الحظر المفروض على ليبيا والسودان ومساعدة الشعب الفلسطينى على استعادة حقوقه. واكد محمد زهدى النشاشيبى وزير المالية الفلسطينى ورئيس الدورة ٦٨ للمجلس ان اى قطر عربى لن يستطيع بمفرده مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التى تفرضها مخاطر العولمة على الكيانات الصغيرة. وقال ان التكامل الاقتصادى العربى لا يعنى الانكفاء على الذات ومقاطعة الاقتصاد العالمى. وانه يجب على الدول العربية زيادة قدرتها الانتاجية وزيادة كفاءة الاستثمارات بها والعمل على زيادة القدرة التفاوضية والتنافسية عن طريق التكامل الاقتصادى واقامة سوق عربية مشتركة وطالب النشاشيبى الدول العربية بتوجيه استثماراتها الى قطاعات الطاقة والنقل والاسكان والسياحة والتنمية الصناعية والزراعية فى فلسطين لتجنب المحاولات الاسرائيلية لعرقلة الاقتصاد الفلسطينى.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ١٢ / ١٩٩٨

خطة عمل لإعادة تفعيل السوق العربية المشتركة

الانتهاء من إنشاء منطقة التجارة الحرة خلال ثلاث سنوات

كتب ـ محمد مبروك:

أعلن السيد حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن البرنامج التنفيذى لاستئناف تطبيق احكام السوق المشتركة يشتمل على خطة عمل واضحة ومفصلة لاعادة اطلاق مسيرة السوق المشتركة وانجاز هذه المهمة بالكامل خلال فترة ثلاث سنوات تبدأفى اول يناير ١٩٩٩ بالاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى والضرائب.

وقال فى كلمته فى افتتاح اجتماعات الدورة العادية الثامنة والستين للمجلس أمس والتى عقدت برئاسة زهدى النشاشيبى وزير المالية الفلسطينى خلفا للدكتور محمد مهدى صالح وزير التجارة العراقى رئيس الدورة السابقة ان هذا البرنامج يهدف الى تحقيق التحرير الكامل للتبادل التجارى بين الدول الاعضاء من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية.

وأضاف أن البرنامج ينجز منطقة التجارة الحرة فى ثلاث سنوات ويغطى الجانب التجارى من السوق فى الوقت الذى تغطى فيه اعمال المجلس الجوانب الاخرى لمسيرة التكامل الاقتصادى التى سبق للمجلس ايضا ان قطع فيها شوطا هاما لم يتوقف خلال الاعوام السابقة .

وأشاد بالدعوة المستمرة بضرورة قيام السوق العربية المشتركة مشيرا الى أن الرائد الكبير لهذه الدعوة هو الرئيس حسنى مبارك وذلك من أجل صالح الامة العربية كلها.

وقال حسن ابراهيم انه روعى فى البرنامج التنفيذى لدول اتفاقية السوق وهى سبع دول أعضاء المجلس (مصر والعراق والاردن وسوريا وموريتانيا واليمن وليبيا) أن يتسم بالمرونة والواقعية والفعالية حيث أضاف الى خطة تحرير التجارة عناصر هامة للمواءمة مثل الية للانتساب الى السوق من قبل الدول العربية الاخرى واوضاع الاطراف الاقل نموا وقواعد شهادة المنشأ والتصنيف الجمركى والتدابير الوقائية واستئناف العمل من اجل بناء الاتحاد الجمركى باعتباره مرحلة ثانية هامة من مراحل السوق .

وأضاف ان اقرار البرنامج التنفيذى لاستئناف تطبيق احكام السوق العربية المشتركة فى هذه الدورة يعتبر حدثا هاما فى تاريخ العمل الاقتصادى العربى المشترك ومنعطفا مصيريا لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وخطوة رائدة لدخول القرن الحادى والعشرين ودفعة قوية لمستقبل الامة العربية والحياة الافضل لابناء الوطن العربى فى شتى ارجائه لذلك لابد من تضافر كافة الجهود وحشد كافة الامكانات الفنية والعلمية والتكنولوجية والمالية لانجاح هذا الهدف الكبير واعتبار هذه الدورة هى دورة السوق العربية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٧/١٢/١٩٩٨

رئيس اتحاد الاقتصاديين العرب فى تصريح خاص:

طالبنا برفع الحصار عن الدول العربية ومواجهة التحديات

تحديات الخارج ليست هى التحديات الوحيدة التى يواجهها الاقتصاد العربى على اعتاب القرن الحادى والعشرين بل إن التحديات الداخلية اكثر وأبرزها التنمية الاقتصادية الشاملة وتفعيل الآليات نحو التكامل الاقتصادى العربى والالتزام بمواصفات الجودة وإعادة الحياة للتكتلات العربية التى فقدت معالم الدروب التى سارت عليها التكتلات العالمية وابرزها الاتحاد الأوروبى.

د. مصطفى الكثيرى:

قرار السوق العربية المشتركة صدر منذ ١٩٦٤ وظل شكلا بدون مضمون!!

د . مصطفى الكثيرى

■ المفاوضات المنفردة مع الاتحاد الأوروبى لاتحقق مصلحة العرب!!

نقلنا هذه الهموم والتساؤلات وطرحناها امام الخبير الاقتصادى المغربى د. مصطفى الكثيرى رئيس الاقتصاديين العرب والأمين العام لاتحاد المغرب العربى للاقتصاديين فى حوار حول تقييم اوضاعنا الاقتصادية العربية ودور الاتحاد العربى فى التنبيه لتلك التحديات..

فى البداية توجهت صفحة الاقتصادات العربية للدكتور الكثيرى بالسؤال عن جهود الاتحاد خاصة بعد الجولة الاخيرة الناجحة التى قام بها الاتحاد فى اجتماعه الاخير بدمشق..

يرد الخبير العربى اننا سعدنا بالتجاوب العربى مع الاتحاد باعتباره منظمة قومية علمية تجمع كل الجمعيات القطرية للاقتصاديين وكل الفعاليات الاقتصادية الموجودة فى الوطن العربى فى الاتحاد الذى يعود تاريخ إنشائه لعام ١٩٦٤ وتضم رئاسة مجلس الاتحاد ممثلين عن الجمعيات القطرية للاقتصاديين على اساس تمثيل جمعية قطرية لكل بلد عربى بالإضافة للجمعيات والمؤسسات العربية التى تعمل فى ميدان العمل الاقتصادى العربى كمجلس الوحدة الاقتصادية والامانة العامة لمجلس جامعة الدول العربية ممثلة فى الإدارة الاقتصادية ثم ممثلى بعض المؤسسات مثل الصناديق العربية.

وحول اجتماع دمشق قال ان المجلس قد ناقش أليات تنشيط عمل الجمعيات الاقتصادية القطرية وسبل توثيق العلاقات فيما بينها وبين الامانة العامة بالإضافة إلى محاور المؤتمر الثالث عشرللاتحاد الذى سيعقد فى المملكة المغربية بعنوان «رؤية مستقبلية فى استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين فى اكتوبر ١٩٩٩».

ويضيف أن المجلس قد استعرض المخططات الرامية إلى تدمير القدرة الذاتية العربية من خلال الإبقاء على الحصار على العراق وليبيا والسودان وسلب الارادة العربية من خلال استمرار وجود القوات الاجنبيه على اجزاء من الارض العربية، وطالب المجلس بالعمل على إزالة الحصار المفروض على تلك الدول العربية لإيقاف عمليات الإبادة الجماعية ولإزالة الآثار السلبية على اقتصاديات البلدان العربية. كما اكدنا على ان التعامل مع التحديات التى تواجه الاقتصاديات العربية تتطلب العمل دون تلكؤ لإقامة السوق العربية المشتركة والاسراع لإخراج منطقة التجارة العربية الحرة إلى حيز الوجود، حيث اكد المجلس ان المخاطر المصيرية تستدعى تضافر جميع الجهود وتجاوز اخطاء الماضى والوقوف فى وجه القوى الخارجية التى تعمل على إحداث الفرقة بين البلدان العربية واكد ايضا المجلس دعمه لنضال الشعب الفلسطينى والضغط على الكيان الصهيونى لتنفيذ القرارات الدولية للانسحاب الكامل من الجولان السورى والجنوب اللبنانى بدون قيد أو شرط، وقد ناشدنا كل الاقتصاديين العرب بالعمل على توفيق التعاون فيما بينهم والمبادرة الى تمتين وحدتهم لرفع مسيرة التنمية الاقتصادية.

وسألنا الدكتور الكثيرى عن مستوى المبادلات التجارية العربية الحالية فرد قائلا : إنها دون مستوى التطلعات حيث لاتتجاوز ١٠٪ للاسف نظرا لأن كثير من الاقتصاديات العربية مشدودة ومرتبطة تقليديا وتاريخيا بأسواق خارجية مثل الاتحاد الاوروبى خاصة دول المغرب العربى والبلدان العربية حول البحر المتوسط رغم تزامن الدعوة للسوق العربية المشتركة مع الدعوة لإقامة السوق

أجرى الحوار:

أحمد عصمت



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/١٢/١٩٩٨

الاوروبية إلا ان قرار إنشاء السوق العربية الذى صدر عام ١٩٦٤ ظل شكلا بلا مضمون، ويرى رئيس اتحاد الاقتصاديين العرب ان السبيل لتفعيل السوق العربية المشتركة - التى تتخذ الآن شكل مشروع منطقة التجارة العربية الحرة - أمر مرهون بالإدارة السياسية التى يجب أن تكون واضحة المعالم والاهداف ومعبرة بوضوح عن استعداد فعلى لإنجاز هذا المشروع العربى النهضوى.

ويضيف قائلا : ان هناك شروطا لنجاح المنطقة العربية الحرة فلو حرصت الحكومات العربية على السعى لإعطاء هذه المنطقة، محتوى ومضمونا تجاريا واقتصاديا ملموسا، فستكون النتيجة طيبة بمعنى ان تحرص الآليات العربية على تفعيل هذه المنطقة، فهذه ضرورة حتمية تفرضها متطلبات توسيع السوق العربية من اجل تنمية الاقتصاديات العربية ورفع مستوى اداء الاقتصاد الوطنى ودعم القاعدة الوطنية الانتاجية لان هذه السوق ستمكن من استيعاب فوائض للتصدير.

وحول تحديد فترة ١٠ سنوات لإقامة المنطقة الحرة يرى الدكتور مصطفى الكثيرى ان تحديد الفترة بعشر سنوات هو حد اقصى لايجب تجاوزه لكن بالإمكان اختزال هذه الفترة وتقليلها لان التطورات العالمية متسارعة، وهناك تحديات عالية تفرض على الاقطار العربية ضرورة تفعيل هذه المنطقة التجارية الحرة لأن هناك تفعيلا لاتفاقيات التبادل التجارى بين الاتحاد الاوروبى والدول العربية حول البحر المتوسط كل دولة على حدة، ولذلك فإن الامل ان تتم هذه المفاوضات مع الاقطار العربية مجتمعة حتى تكون قدرتها التفاوضية اكبر وافضل.

وهنا سألنا رئيس الاتحاد عن سلبيات التفاوض كدول بشكل منفرد مع الاتحاد الأوروبى مما يؤثر بالسلب على المكاسب التى تحصل عليها الدول العربية، فيرد قائلا : بالطبع ان التفاوض الجماعى افضل من التفاوض الفردى الحالى باستثناء ماتم بالنسبة لمؤتمر برشلونة حيث حرصت الدول العربية التى تفاوضت على التنسيق فيما بينها قبل الشروع فى اى تفاوض مع الطرف الاوروبى.

ويعلق الدكتور الكثيرى على الاتهامات الاوروبية بالإغراق فى مواجهة الصادرات العربية قائلا : ان المتتبع لتاريخ العلاقات التجارية لدول الاتحاد الاوروبى قبل إنشاء الاتحاد يجد ان أوروبا كانت تتعامل مع الدول العربية وغيرها - كاسرائيل وتركيا مثلا - بشكل تمييزى، اى بدون قاعدة العاملة بالمثل، فكانت هناك قاعدة مفاضلة بين الدول بحسب المصالح التى تمليها على البلدان الاوروبية.

لذلك اعتقد ان الضرورة تفرض على الأقطار العربية ان تتخذ موقفا موحدا او على الاقل تقوم بالتنسيق فيما بينها لتوحيد الرؤى والمواقف من أجل تحقيق القوة التفاوضية مع الجانب الأوروبى.

اتحاد المغرب العربى

ويتطرق مع الدكتور مصطفى باعتباره امينا لاتحاد المغرب العربى للاقتصاديين إلى قضية اتحاد المغرب العربى وما يحتاجه من دفعة لتجاوز العراقيل التى تقلل من فاعليته فيرد قائلا اننا نامل ذلك من خلال هذا الاتجاه الذى نعتبره لبنة من اللبنات الاساسية لتكتل اقتصادى قومى لأنه منذ انشائه عام ١٩٨٨ قد بنى على قاعدة اقتصادية صلبة وعلى أرضية اقتصادية متينة لأن البعد الاقتصادى اساسى فى أى تصور وحدوى ولكن الاتحاد قد مر بفترة قصور وركود نتيجة نزاعات جانبية ثانوية وحساسيات كثير ما يكون لها خلفيات سياسية وقد انعكس ذلك على ضعف المبادلات التجارية بين تلك البلدان والتى وصلت إلى ١٠٪ فقط.

وبالرغم من ذلك ومن وجود بعض الظروف غير المريحة خاصة فيما يحدث فى الجزائر الشقيق إلا اننا سجلنا مؤخرا تطورا نسبيا فى معدلات التجارة خاصة بين الجزائر والمغرب من جهة وبين الجزائر وتونس من جهة أخرى مما يعكس الأمل نحو الدعم الشعبى لهذا المشروع الوحدوى من جميع المنظمات والاتحادات الاقتصادية والهيئات المهنية التى يمكنها أن تؤثر فى طريق دفع متخذى القرار إلى تجاوز كل المشاكل والاعتبارات والتجاوز هذا الجمود الذى عانى منه هذا التجمع الذى يظل حاملا رسالة تعبر عن طموحات وتطلعات شعوب المغرب العربى فى التقارب والتعاون وتبادل المصالح فى فتح المجال لتنقل الاشخاص ورؤوس الأموال والمواد الأولية والمنتجات.



فى جلسات أعمال مؤتمر رجال الأعمال المصرى السعودى

حوار صريح حول جدوى إقامة منطقة تجارة حرة مشتركة

المطالبة بتشكيل فريق عمل لتحديث البيانات التجارية بين البلدين

شهدت الجلسة الاولى من أعمال مؤتمر رجال الأعمال المصريين والسعوديين والذى يعقد بجدة تحت شعار مصر والسعودية شركاء القرن الـ ٢١ والتى رأسها خالد أبواسماعيل نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية حواراً صريحا بين رجال الأعمال حول جدوى اقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين ومدى امكانية استمرار العمل باتفاقية التجارة المبرمة والتى سينتهى العمل بها فى ١٨ ديسمبر الحالى. حيث طالب الجانب السعودى بأهمية استمرار العمل بالاتفاقية لمدة عام أخر لحين الانتهاء من المفاوضات بين البلدين حول اتفاقية المنطقة الحرة.

وكانت منظمات رجال الأعمال المصرية قد اعدت ورقة عمل حول جدوى الاتفاقية قام بتقديمها طاهر الشريف سكرتير جمعية رجال الأعمال وعقب عليها كل من محمد المصرى رئيس غرفة تجارة بورسعيد وسكرتير عام اتحاد الغرف التجارية المصرية وأحمد الوكيل نائب رئيس غرفة الاسكندرية.

وتضمنت الدراسة عدداً من المقترحات اهمها الا تتجاوز الفترة الانتقالية لإقامة المنطقة وتحرير التجارة بالكامل عام ٢٠٠٤ وأن يلتزم الطرفان بتطبيق المواصفات والمقاييس الوطنية بالبلد المصدر اليه، وفى حالة عدم وجودها يتم الأخذ بالمواصفات الدولية وأن تعامل السلع ذات المنشأ والمصدر فى البلدين معاملة السلع الوطنية من حيث الضرائب الداخلية، وفى حالة حدوث أى عمليات دعم أو اغراق فانه يمكن اتخاذ الاجراءات الملائمة لمواجهة مثل هذه الحالات، وإن واجه أحد الطرفين مخاطر أو مشاكل أو خلل فى ميزان المدفوعات أو ما يهدد بحدوث ذلك يحق له اتخاذ الاجراءات المناسبة. ويوفر الجانبان الحماية الكافية والفعالة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية، على أن تلغى اتفاقية المنطقة الحرة الاتفاقيات التجارية الحالية وأيضا قوائم الاعفاءات الجمركية للسلع المتبادلة مع ضرورة الاتفاق على فترة انتقالية لتوفيق الاوضاع.

ودارت مناقشات شارك فيها رجال الاعمال من الجانبين وسفير مصر والسعودية، حيث أكد حلمى بدير سفير مصر بالسعودية أن هناك رغبة صادقة لدى الجانبين للوصول إلى ما يخدم مصالح الطرفين، وأن نقاط الخلاف يمكن تجاوزها والخاصة بموضوع منع استيراد البطاطس من مصر بسبب العفن البنى وفرض رسوم على سلع معفاة وفقا لاتفاقية التجارة مثل الشيكولاتة ووقف سلع موجودة بالاتفاقية مثل اللحوم ومنتجاتها بسبب «جنون البقر» ومن المعروف أن مصر لا يوجد بها هذا المرض. إلى جانب بعض المشاكل الخاصة بالشاحنات، وأنه تم الاتفاق فى اللجنة المشتركة بين البلدين على الانطلاق فى مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة من اخر موقف وصلت إليه التجارة بين البلدين، مشيراً إلى انه سيتم خلال اسابيع عقد اللجنة العليا المشتركة لبحث هذا الموضوع، ومؤكداً ضرورة مراعاة الالتزامات المصرية تجاه منظمة التجارة العالمية. وقد اثار خالد ابواسماعيل الاضرار التى لحقت بمصر خلال مفاوضاتها مع الجانب الاوروبى حول القيود المفروضة على البطاطس المصرية بسبب موقف السعودية من منع استيراد البطاطس بحجة وجود عفن بنى بها، مشيراً إلى ضرورة التضامن العربى تجاه المواقف المتشددة من التجارة المصرية.

تابع المؤتمر :
رأفت أمين
محمود المناوى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/١٢/١٩٩٨

وكان المحاور السعودى ناصر القحطان قد أوضح أن مشكلة منع البطاطس هى بسبب الحجر الزراعى، وقد ابدى تحفظه على البيانات الواردة فى الدراسة المصرية حول حجم التجارة المتبادلة بالرغم انها مستقاه من الجهات الحكومية بالبلدين، مشيراً إلى أن العجز فى الميزان التجارى لصالح السعودية جاء نتيجة لحسن اختيار الجانب السعودى للسلع التى تضمنتها القائمة. وانخفاض تكلفة الانتاج السعودى، وطالب باستمرار سريان قوائم السلع لحين الأنتهاء من اتفاقية التجارة الحرة، مؤكداً ضرورة الأخذ بالمواصفات القياسية العالمية المعتمدة لدى المملكة.

وأشار محمد المصرى إلى أنه لا يمكن الحديث عن منطقة تجارة حرة بدون حرية تنقل رجال الاعمال المصريين مطالبا بضرورة حصولهم على تاشيرة متعددة لدخول السعودية.. وأكد أهمية توحيد المواصفات والمقاييس والتفكير الجدى فى توطين الصناعات ذات الميزة النسبية فى البلدين. وقال أحمد الوكيل أنه يجب ألا يكون هناك أختلاف بين الجانبين حول اتفاقية التجارة خاصة وأن حجم التبادل التجارى لا يتجاوز ٦٠٠ مليون دولار بينما الناتج المحلى الاجمالى للبلدين يمثل ٣٥٪ من أجمالى الناتج المحلى للدول العربية وأوصى بمد العمل بالاتفاق الحالى لمدة قصيرة لحين الانتهاء من مفاوضات اتفاقية المنطقة الحرة.

وعقب السفير السعودى بالقاهرة ابراهيم الابراهيمى بأن هناك اجراءات لتبسيط الحصول على التاشيرات فى ظل المتغيرات العالمية والتى تحتم ضرورة التيسير، مشيراً إلى أن الزائر السعودى للقاهرة يعانى من الدخول وهناك شكاوى كثيرة حول ذلك الأمر، إلا أن هذا لم يمنع تدفق السياحة السعودية للقاهرة، واوصى السفير بتشكيل فريق عمل من البلدين للقيام بمهمة تحديث وتدقيق البيانات التجارية.

وطالب سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الاعمال بضرورة ضبط البيانات حتى يمكن اعداد اتفاقية تجارة على أسس صحيحة.

وتحدث محمود العربى رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية عن التطورات التى شهدها الاقتصاد المصرى خلال الفترة الأخيرة وأهمية دور القطاع الخاص فى عمليات التنمية، وصرح بأن اجتماعات مؤتمر رجال الاعمال الثالث ستعقد بالاسكندرية فى خريف عام ١٩٩٩. كما تحدث الدكتور عبدالمنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعات عن فرص الاستثمار فى مصر والمناخ الجاذب للاستثمارات واوضح أن تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادى العالمى صنف مصر فى المركز الأول بالنسبة للدول التى حققت أعلى نسبة فى تحسين السياسات الحكومية التى تساعد على تحقيق الميزة التنافسية.



المصدر : الراية
التاريخ : ١٩٩٨/١٢/٨
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدء تطبيق السوق العربية الاقتصادية

القاهرة – الراية : بدأت اجتماعات الدورة الثامنة والستين للمجلس الوزاري للدول العربية أعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية بمقر جامعة الدول العربية برئاسة الدكتور زهدي النشاشيبي وزير الاقتصاد الفلسطيني وبمشاركة وزراء الاقتصاد في كل من اليمن والعراق والسودان وممثلين عن الدول الأعضاء بالمجلس.

واكد الدكتور حسن إبراهيم امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية في تقرير إلى المجلس ان معدل نمو الاقتصاد العربي خلال عام ١٩٩٧ بلغ ٣ر٤٪ وسجل معدل النمو بالأسعار الجارية بالدولار ارتفاعاً في خمس دول هي قطر ومصر والسودان وسوريا والعراق وانخفاضاً في عشر دول في حين كان المعدل سالباً في أربع دول أخرى.

واشار التقرير إلى أن الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني منذ بدء عملية السلام وحتى نهاية العام الماضي بلغت نحو بليون دولار. وأفرد التقرير باباً حول النتائج السلبية لتدهور عملية السلام على الفلسطينيين حيث كشف أن الناتج القومي لم يتجاوز ٣٪ كما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٪. وتناقش الاجتماعات التي تستمر لمدة يومين المشروع النهائي لاتفاقية الاستثمار المعدلة والتي تهدف إلى تشجيع وحماية الاستثمارات وكيفية انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات إلى جانب الموافقة على بدء تطبيق قرار السوق العربية المشتركة.

وكان نواب وزراء الاقتصاد في المجلس قد قرروا بعد اجتماعات لمدة ثلاثة أيام بمقر الجامعة الموافقة على بدء تطبيق قرار السوق العربية المشتركة.



المصدر : الوفد

التاريخ : ١١/١٢/١٩٩٨ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الجنزوري» و«الطراونة» يؤكدان رغبة الدول العربية في إقامة سوق مشتركة على نمط الاتحاد الأوروبى

عمان - أ. ش. أ: وصف الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء، العلاقات المصرية الاردنية بانها علاقات قوية ومتميزة فى مختلف المجالات. وقال الجنزورى عقب وصوله عمان امس ان الموقف المصرى واضح بالنسبة لعملية السلام فى الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨. واضاف الدكتور الجنزورى ان الرئيس مبارك والحكومة والبرلمان يعلنون دائما اننا مع عودة الارض مقابل السلام. واشار الى ان اتفاق «واى ريفر» الذى تم التوقيع عليه فى واشنطن ليس اتفاقا جديدا، ولكنه تجميع لما تم الاتفاق عليه من قبل ليوضع موضع التنفيذ. ودعا الدكتور الجنزورى الجانب الاسرائيلى لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه لاعادة الثقة الى الجانب الفلسطينى كى يستمر فى اداء دوره فى تحقيق السلام.

واضاف ان هناك رغبة قوية من الدول العربية لاقامة سوق عربيةمشتركة على نمط ما تم فى دول الاتحاد الاوروبى. ورحب الدكتور فايز الطراونة رئيس الوزراء الاردنى بالدكتور كمال الجنزورى والوفد المرافق له.. وقال ان ما توصلت اليه اللجان الفنية والتحضيرية يعتبر نموذجا حقيقيا لما يجب ان تكون عليه العلاقات العربية العربية.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/١٢/١٩٩٨

الرئيس مبارك .. اثناء استقباله لوزير البترول القطرى :

السوق العربية المشتركة الحل الوحيد

تعاون الدول المنتجة للبترول ضرورى وأساسى

العطية : الوضع .. بالغ الخطورة

الأسعار الحالية .. أقل من عام ١٩٢٠



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤/١٢/١٩٩٨

كتب ـ زياد السحار :

أكد الرئيس حسني مبارك أمس خلال استقباله لعبدالله العطية وزير البترول والصناعة القطرى أن السوق العربية المشتركة هى الحل الوحيد أمام الدول العربية لدخول القرن القادم.. ومواجهة التكتلات العالمية القوية الشرسة فى آن واحد.. أضاف الرئيس أنه لابد من التعاون وتبادل المساعدة بين الدول العربية فى عمليات التصنيع والقيمة المضافة والتبادل التجارى.

قال وزير الصناعة والبترول القطرى بعد اللقاء إن الرئيس مبارك أبدى قلقه للأزمة الحالية فى أسعار البترول.. وطالب بضرورة التعاون بين الدول المنتجة للبترول.. بما فيها مصر.. لإيجاد الحلول لدعم أسعار البترول لأن الجميع يتعرض للخسارة.

اوضح عبدالله العطية أن الوضع.. بالغ الخطورة.. وأن سوق البترول ضعيف وهبطت الأسعار بمعدل ٥٠٪ عن العام الماضى من ١٨ دولاراً إلى تسعة دولارات فقط.. وخسرت كل دول البترول هذه النسبة من دخلها. حذر أيضاً من أن الأسعار يمكن أن تهبط أكثر من ذلك.. فمازال السوق ضعيفاً رغم الشتاء ويمكن أن تتأثر أكثر فى الربيع والصيف.

أكد أيضاً أن الأسعار الحالية للبترول.. أقل من أسعار ١٩٢٠.. وأن منظمة الأوابك التى تضم الدول العربية المنتجة للبترول.. ليست ذات فاعلية فى هذا الموضوع.. لكن منظمة الأوبك الدولية هى الأكثر تأثيراً فى هذا الشأن.. ومع ذلك.. فليس فى إمكانها حماية سوق البترول بأكمله.. لأن التعاون ضرورى بين جميع الدول المنتجة للبترول.. لأن الوضع لم يعد سليماً فى أسواق البترول.

أشار وزير البترول القطرى إلى أن انخفاض استهلاك السوق الأسيوية بمعدل مليون برميل يومياً كان فى مقدمة أسباب الأزمة.. كما لم يأت الشتاء بارداً العام الماضى مما أدى إلى تكوين مخزون أكبر من البترول فى العالم كان له تأثيره على عملية العرض والطلب.

صرح الدكتور حمدى البنبى وزير البترول الذى حضر المقابلة.. بأن وزير البترول القطرى أبلغ الرئيس مبارك تحيات أمير دولة قطر.. وكان الحديث ودياً كالعادة.. وتم التباحث حول الشئون العربية والعلاقات المصرية القطرية.

أوضح الدكتور البنبى أن وزير البترول القطرى كان رئيساً لمنظمة أوبك وتطرق الحديث إلى أسعار البترول والأزمة التى تمر بها.. وأهمية التنسيق فى مجالات تصدير الغاز الطبيعى القطرى عبر قناة السويس.. والتسهيلات التى تمنحها للغاز «المسال» وكذلك تصدير الغاز المصرى.

وأكد الدكتور حمدى البنبى أن مصر لم تتوقف عن تصدير البترول الخام المستخرج من حقولها.. لارتباطها بالتزامات محددة تجاه السوق العالمى.. أضاف أن هذه الصادرات تأتى من حصة الشريك الأجنبى.. إضافة للعقود السابقة..

قال إن مصر خفضت إنتاجها بواقع ٢٠ ألف برميل يومياً منذ يونيو الماضى أشار إلى أن التوجه المصرى يعتمد على تصدير المنتجات البترولية بدلاً من البترول الخام لتعظيم القيمة المضافة.

من ناحية أخرى عقد وزير البترول إجتماعاً أمس مع وزيرى البترول فى سوريا وليبيا لبحث أزمة انهيار الأسعار العالمية.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ / ١٢ / ١٩٩٨

كلمة اليوم

السوق العربية المشتركة الرد الوحيد على تحديات التكتلات العالمية

السوق العربية المشتركة هى الحل الوحيد أمام الدول العربية لدخول القرن القادم ومواجهة التكتلات العالمية القوية الشرسة فى آن واحد.. هكذا أكد مجددا الرئيس حسنى مبارك خلال استقباله لعبدالله العطية وزير البترول والصناعة القطرى وطالب العرب مجددا بالتعاون وتبادل المساعدة فى عمليات التصنيع والقيمة المضافة والتبادل التجارى.. مشددا على انه لا بديل عن ذلك اذا كان العرب يريدون ان يجدوا لهم مكانا يحترمه العالم فى القرن القادم. ولأنه كعادته حريص تماما على مصالح امته العربية كلها وليس شعبه المصرى فقط فان الرئيس مبارك ابدى قلقه الشديد بسبب الأزمة الحالية والتدهور الكبير فى أسعار البترول وطالب بضرورة التعاون بين الدول المنتجة للبترول بما فيها مصر لإيجاد الحلول لدعم أسعار البترول لأن الجميع يتعرض للخسارة.

فمن غير شك أن الوضع الراهن لأسعار البترول بالغ الخطورة ويلقى بظلال كثيفة على مستقبل عملية التنمية فى البلاد العربية الخليجية التى يعد البترول الركيزة الأساسية لاقتصادها.. حيث ان سوق البترول ضعيف والأسعار هبطت بمعدل ٥٠٪ عن العام الماضى لتصبح ٩ دولارات فقط بدلا من ١٨ دولارا للبرميل مما ادى الى خسارة كل دول البترول لنصف دخلها وتهديها بهبوط دخلها لاكثر من ذلك مع التدهور المتوقع اكثر فى أسعار البترول رغم برودة الشتاء الحالى واحتمالات استمرار تدهور الاسعار فى الربيع والصيف القادمين.

وتشير الاحصائيات الى ان الاسعار الحالية للبترول تقل عما كانت عليه قبل سبعين عاما وان منظمة الدول العربية المنتجة للبترول «اوابك» ليست ذات فاعلية فى هذا الموضوع وأن منظمة الأوبك العالمية هى الأكثر قدرة وتاثيرا فى الأسعار العالمية للبترول.. ورغم ذلك فليس فى امكان الاوبك الآن حماية سوق البترول باكمله لأن التعاون ضرورى بن جميع الدول المنتجة. من غير شك أيضا ان انخفاض استهلاك السوق الآسيوية بمعدل مليون برميل يوميا كان فى مقدمة اسباب الازمة الحالية فى أسعار البترول كما أن شتاء العام الماضى لم يكن باردا مما أدى الى تكوين مخزون أكبر من البترول فى العالم وكان له تاثيره على عملية العرض والطلب.

بالتالى فأن السوق العربية المشتركة هى بالفعل الحل الوحيد لمشكلات عالمنا العربى الاقتصادية والتى سوف تستمر مالم يوحد العرب صفوفهم ويتفقوا على أن يشكلوا تجمعا اقتصاديا واحدا خاصة فى ظل ما يسمى بالنظام العالمى الجديد وسيطرة اقتصاديات السوق والتكتلات الاقتصادية الكبرى على العالم الذى لم يعد فيه مكان لضعيف ولا لدولة تقف بمفردها امام دولة قوية تسيطر على اقتصاديات العالم.

فكلنا يعلم أن فكرة انشاء سوق عربية مشتركة قديمة وترجع الى ما قبل انشاء الاتحاد الأوروبى الذى اصبح واقعا الآن بل وسوف تبدا ١١ دولة من الدل الاعضاء فيه فى تطبيق نظام العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» اعتبارا من يناير المقبل.

كما ان كلنا يعلم أن عوامل التوحد والعوامل المشتركة بيننا نحن العرب تفوق كثيرا ما بين الدول الأوروبية جميعها من عوامل.. لأن لدينا اللغة الواحدة والدين الواحد والثقافة المشتركة فى حين أن كل تلك العوامل ليست متوافرة لدى الدول الأوروبية التى نجحت بالفعل فى تحقيق الوحدة فيما بينها. هذا يعنى أن الأمر يحتاج بالدرجة الأولى الى قرار سياسى والطفرة التى كانت قد طرات على حياة أهل دول الخليج العربى بسبب البترول الذى كان وراء إرتفاع مستوى الدخل والمعيشة فى تلك الدول وقفت بالمرصاد امام مثل هذا القرار فى الماضى.. وكما يقال «رب ضارة نافعة» فلعل التدهور الحالى فى أسعار البترول يدفع عالمنا العربى الى اعادة التفكير فى القضية وربما يتم الاتفاق بشكل أسرع على انشاء السوق العربية المشتركة لتكون المخرج من الأزمات المستقبلية لعالمنا العربى وكيانا عربيا يحترمه العالم ويحسب للعرب بسببه الف حساب.



المصدر : المســـــاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/١٢/١٩٩٨

السوق العربية المشتركة

الدعوة التى وجهها الرئيس حسنى مبارك لانشاء السوق العربية المشتركة ينبغى ان تاخذها الدول العربية بجدية وان تضع اساساً قويا لتبادل المساعدة بين الدول العربية فى عمليات التصنيع والتبادل التجارى.

هذه الدعوة ليست جديدة لكى نعتقد أن الوقت قد حان كى تؤخذ هذه الدعوة بجدية فى ضوء التكتلات الاقتصادية القائمة وتلك التى تخرج الى الوجود بين حين وآخر.

كما ان الانخفاض الحالى فى اسعار البترول هو فى الحقيقة دعوة الى الاهتمام بهذه السوق التى ستلعب دوراً كبيراً فى تنويع اقتصاديات الدول العربية حتى لاتصبح اسيرة للبترول وحده وتحت رحمة أسعاره المتقلبة والتى وصلت الى اقل من اسعار عام ١٩٢٠

ويهمنا هنا الاشارة الى مبدأ اساسى اكد عليه الرئيس مبارك خلال لقائه ووزير البترول القطرى وهو اهمية تعاون الدول المصدرة للبترول لانقاذ اسعاره من الانهيار وعدم انتظار حل يأتى من الخارج لان الجميع فى النهاية تلحق بهم الخسائر فى هذا الانهيار ولايعقل مثلا ان ننتظر حلاً من الخارج بينما دولة كفنزويلا تنتج ٣٠٠ الف برميل يوميا زيادة على حصتها الانتاجية المحددة لها من جانب منظمة الأوبك.

عربى أصيل



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ١٤/ ١٢/ ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأهرام المسائى

السوق المشتركة.. وقوة العرب

تكشف التصريحات التى أدلى بها الرئيس حسنى مبارك خلال اجتماعه مع عبدالله بن حمد العطية وزير البترول والصناعة القطرى عن مدى حرص الرئيس مبارك على تحقيق حلم اقامة السوق العربية المشتركة وتذليل العقبات امام هذا الحلم الذى يسهم فى دعم قوة العرب وتعزيز موقفهم على المستوى الدولى.

ان تشديد الرئيس مبارك على ان السوق العربية المشتركة هى الطريق امام الدول العربية لدخول القرن المقبل، نابع من رؤية قائد التنمية فى مصر وربان التضامن والسلام فى المنطقة بأن التكتلات العالمية الشرسة تخدم مصالح القوى الكبرى وتتجاهل مصالح دول الجنوب ومن بينها الدول العربية. وفى ظل هذا الوضع المختل، فان الطريق إلى قوة العرب وعزتهم يبدأ بوحدتهم وتضامنهم اقتصاديا وسياسيا حتى تكون كلمتهم واحدة ورؤيتهم مشتركة ويكون صوتهم مسموعا فى المحافل والمنتديات الدولية.

ونحن اذنشارك الرئيس مبارك قلقه ازاء أزمة البترول والتراجع الحالى فى اسعاره، الأمر الذى اضر بمصالح وموارد العديد من الدول العربية المنتجة للبترول، نتفق مع رؤيته الحكيمة التى تنادى بضرورة تعاون هذه الدول العربية لايجاد حلول لدعم اسعار البترول ومواجهة المشكلة الناجمة عن انخفاض اسعار الذهب الأسود بأسلوب واقعى وحلول منطقية.

اننا نرى ان الاتجاه المتنامى فى العالم نحو اقامة تكتلات اقتصادية يجعل فكرة اقامة السوق العربية المشتركة احد ابرز الحلول المتاحة وأحد أهم الاولويات الملحة فى وقتنا الراهن، التى تتطلب استنفار الهمم وشحذ الطاقات للتغلب على العقبات التى تعرقل تحويل هذا المشروع الكبير إلى حقيقة واقعة بعد ٣٤ عاما من التفكير الجدى فيه، عندما أعلنت السوق العربية المشتركة فى القاهرة عام ١٩٦٤.

ان التعاون العربى مطلوب فى جميع المجالات خاصة على المستوى الاقتصادى والتجارى، وذلك فى مواجهة حقائق تثير الاسى وأرقام تكشف عن ضعف التعاون العربى ـ العربى، حتى ان حجم التبادل التجارى بين الدول العربية لا يتجاوز ١٠ فى المائة من اجمالى حجم التجارة العربية.

ورغم ان العرب اكتفوا فى الماضى بالحديث عن السوق العربية المشتركة، فان هناك عوامل جديدة أصبحت تقربهم من بعضهم البعض، منها تزايد دور القطاع الخاص فى الاقتصاد وأدراك أن التفاوض مع التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الاوروبى سيكون اسهل اذا تم من خلال تكتل عربى قوى.

بل اننا نرى ان تدهور عملية السلام وجهودها نتيجة تعنت حكومة «الليكود» اليمينية فى إسرائيل بزعامة بنيامين نتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلى يعد حافزا آخر على توحيد الصف العربى اقتصاديا، بعد ان استوعبت الدول العربية درسا بالغ الأهمية عبر العقود القليلة الماضية مفاده ان قيام تكتل يجمع الاقتصادات العربية سيظهر لإسرائيل بعدا اقتصاديا للسلام.

ودعونا نذكر بان الأزمة الحالية فى اسعار البترول تدفع الدول العربية المنتجة له ـ بما فيها مصر ـ للبحث عن حلول لهذه الأزمة تحفظ مصالحهم وتحمى حقوقهم لان منتجى البترول هم الخاسرون فى النهاية من جراء هذه الأمة التى ادت إلى انخفاض اسعار الذهب الاسود قياسا بأسعار عام ١٩٩٧ بمعدل ٥٠ فى المائة، وبالتالى انخفاض دخل الدول المنتجة بنسبة ٥٠ فى المائة.

وفى اعتقادنا انه وفقا للظروف الحالية فى الشرق الأوسط، فانه من الأفضل اقامة سوق عربية مشتركة تضم جميع الدول العربية، خاصة ان التجمع الاقتصادى العربى سيشكل قوة اقتصادية مؤثرة على الساحتين الاقليمية والدولية، فضلا عن كونه يحقق حلما طال انتظاره ويخطو خطوة كبيرة نحو التكامل بين اقتصاديات الدول العربية ويخفض حجم الواردات وزيادة الصادرات الخارجية وعلاج الاختلال الواضح فى ميزان الصادرات والواردات على المستوى العربى.

ولاشك فى ان اقامة السوق العربية المشتركة وهو ما تنادى به مصر وتتحرك لدعمه واحيائه بكل عزيمة واصرار، ستضرب أكثر من عصفور بحجر واحد، فمن ناحية ستكون الفائدة الكبرى فى مصلحة العرب الذين يواجهون التحديات السياسية والاقتصادية وهم على مشارف قرن جديد. ومن ناحية أخرى فان تقدم التعاون الاقتصادى العربى يسمح بتقدم جهود ومساعى السلام فى الشرق الأوسط الى الامام، ويشكل ضغطا غير مباشر على الجانب الإسرائيلى المتشدد الذى سيجد امامه صوتا عربيا واحدا سواء على المستوى الاقتصادى او السياسى.

ان مناداة الرئيس مبارك باقامة السوق العربية المشتركة ودعمها لانشاء مناطق للتجارة الحرة بين مصر والدول العربية الأخرى تعد خطوة مهمة على طريق تحويل الحلم إلى حقيقة واقعة. ولذا فاننا نعقد امالا عريضة على تحركات مصر وتعاونها مع الدول العربية الشقيقة فى هذا الشأن، على اساس ان هذه المساعى الجادة تعد خطوة فى الاتجاه الصحيح وتحركا فى التوقيت المناسب لتحقيق حلم عربى ممكن وملح، فى مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين.

«المحــــرر»

٣٠٠٩٨٠

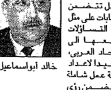


اللجنة التجارية باتحاد الغرف العربية تبحث معوقات تطبيق إقامة المنطقة الحرة العربية

كتب ـ رأفت أمين :

بحثت لجنة التجارة التابعة لاتحاد الغرف التجارية العربية امس برئاسة خالد ابو اسماعيل نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية معوقات تنفيذ المنطقة الحرة العربية والتى بدأ العمل بها منذ اول يناير الماضى وانضمت اليها ١٦ دولة عربية، وكذا اسباب عدم التزام الدول العربية بنسبة التخفيض المقررة وهى ١٠٪ فى السنة الاولى على الرسوم الجمركية بالنسبة للسلع المتبادلة ذات المنشأ العربى، حضر الاجتماع برهان الدجانى امين عام اتحاد الغرف العربية.

وقد اكد رجال الاعمال المصريون المشاركون فى الاجتماع على اهمية المنطقة الحرة باعتبارها البداية الصحيحة لاقامة سوق عربية مشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، ولكن فى الوقت نفسه، اشاروا الى ان معظم الدول العربية التى وقعت على اتفاقية اقامة المنطقة الحرة لم تلتزم بقواعدها سواء من حيث تخفيض الرسوم الجمركية او الاعتداد بشهادات المنشأ الصادرة من الدول العربية، الى جانب وضع الكثير من القيود على حركة تبادل السلع حماية لانتاجها المثيل من هذه السلعة. وقد اعدت امانة اتحاد الغرف العربية مجموعة تساؤلات طرحت على رجال الاعمال للاجابة عليها توضح المعوقات التى قد يواجهونها فى تجارتهم البينية مع الدول العربية، واذا ماكانت هناك دول تضع العراقيل امام انسياب حركة التجارة العربية وهو الهدف الذى انشأت من اجله المنطقة العربية .. وتم الاتفاق على ان تقوم منظمات رجال الاعمال فى مصر باعداد ورقة عمل تتضمن الاجابات على مثل هذه التساؤلات لرفعها الى الاتحاد العربى، تمهيدا لاعداد ورقة عمل شاملة تتضمن رؤى رجال الاعمال العرب فى مدى جدية تنفيذ الاتفاقية، لعرضها على المجلس الوزارى لوزراء التجارة العرب المقرر عقده فى اطار جامعة الدول العربية فى فبراير القادم، والذى خصص لمناقشة خطوات الاسراع بتطبيق اتفاقية المنطقة الحرة.


خالد أبواسماعيل

وعلى الجانب الاخر، اكد رجال الاعمال ان المعوق الرئيسى فى تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة هو الاختلاف الواضح بين النظم الاقتصادية فى البلدان العربية خاصة فيما يتعلق بالقرارات والقوانين المنظمة للتجارة وكذا الاسواق المالية واسعار الصرف .. والمواصفات القياسية وغيرها من النظم التى تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على انسياب حركة التجارة العربية والعمل على تنميتها، مؤكدين ان هناك تكتلات عربية تقوم بالفعل بتقديم تسهيلات لانسياب التجارة فيما بينها، بينما لاتعطى هذا الحق لدول اخرى.

ومن المقرر ان تقوم اللجنة التجارية بزيارة عدد من الدول العربية لاستطلاع رأى رجال الاعمال بها حول مدى الجدية والالتزام بتطبيق قواعد المنطقة الحرة العربية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ١٢ / ١٩٩٨

العــرب ٩٩

نهايـة قــرن وبدايــة الميلاديــة الثالثــة

الســوق المشـــتركة.. حلـم أم حقيقــة؟

بماذا نبدأ: التنمية للتكامل.. أم.. التكامل للتنمية؟

اقتراح بإنشاء سوق نواة نستقبل بها القرن الحادى والعشرين

وفى هذه الحلقة الثانية من «الندوة» يدور الحوار كله حول الاقتصاد - العمود الفقرى للحياة - وتغوص المناقشة فى موضوع السوق العربية المشتركة وتاريخها الطويل منذ بداية الخمسينات، والحاجة الملحة إلى إتمامها، وهل تكون البداية بخفض الرسوم الجمركية تدريجيا.. أم بإقامة المشروعات المشتركة بين أكثر من دولة وصولاً الى التكامل الاقتصادى.. أم تكون البداية بالتكامل إطارا ودفعا لهذه التنمية؟ وهل يتولى رجال الأعمال المسئولية كلها أم تشارك فيها الحكومات لدعمها؟.. ومن خلال الحوار - وفى ضوئه - انبثق إقتراح نتبناه ونطرحه للرأى ونرى أنه يحقق «الوحدة النواة» لتضم عددا محدوداً من الأقطار العربية تشكل هذه «السوق» لتصبح قاعدة للتحرك.. نستقبل بها القرن الحادى والعشرين بقدرة على التعامل مع التكتلات



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ١٢ / ١٩٩٨

والتجمعات الدولية.. وتفتح باب الانضمام إليها مستقبلا للأقطار الأخرى عندما ترى أن أوضاعها تسمح لها بذلك. وبديهى أن السوق العربية ليست هدفا تتحقق «السعادة» بتنفيذها.. وانما هى وسيلة تضيف إلى القوة العربية، وأول عناصر القوة هو «الإنسان» المنتج الذى تتوافر له حياة كريمة، وبديهى أيضا أن السوق ينبغى ان تتواكب معها اجراءات أخرى مهمة..

● **الدكتور مصطفى كامل السيد:** فى رأيى أنه حتى إذا أنجزنا السوق العربية المشتركة فإن هذه الخطوة ستكون متواضعة جدا لأنه من المعروف انه فيما بين الدول النامية توجد ثروات متشابهة. فالعديد من الدول العربية مثلا بها صناعات للملابس الجاهزة والمنسوجات.. ومعظمها مستورد للتكنولوجيا المتقدمة والسلع الوسيطة لذلك فمجرد الغاء الحواجز الجمركية فى حد ذاته لن يؤدى بالضرورة الى زيادة كبيرة فى التبادلات التجارية بين الدول.. وهذه المسألة أصبحت معروفة، فهناك العديد من التجارب بين الدول، فالتجارب فى التكامل الإقليمى فى دول أمريكا اللاتينية تجاوزت هذا.

والطريقة إلى جعل هذا التكامل حقيقة هى الاتفاق على إقامة صناعات مشتركة ذلك أن التطورات التكنولوجية تلغى الحساسية التى كانت موجودة لدى بعض الدول من أنها قد تتخصص فى انتاج سلعة تعتبر أقل من سلع أخرى، لأن بعض الدول كانت تخشى من تقسيم العمل على الصعيد الاقليمى حتى لا تتخصص هى - مثلا - فى إنتاج المنسوجات فى حين أن دولا أخرى تتخصص فى إنتاج السيارات والسلع الصناعية المتقدمة، فالتطور التكنولوجى ألغى هذه المسألة لأنه فى الوقت الحاضر لا توجد سلعة صناعية يتم إنتاجها فى بلد واحد وإنما أصبحت تتعدد مصادر ومراكز إنتاج السلع المختلفة، ولذلك إذا كانت هناك فكرة انتاج سيارة عربية اليوم فيمكن ان يتم إنتاجها فى أكثر من بلد ومن ثم لا يحتكر بلد واحد شرف إنتاج السيارة وحده! وهنا - ورغم أهمية التطور إلا أننا نلاحظ ان العديد من الدول العربية تعانى من عجز فى ميزانها التجارى.. وعدم قدرتها على التصدير!.

نقطة أخرى هى أن الانتقال الى هذه السوق العربية المشتركة يتم فى وقت يجرى فيه تحرير التجارة على تصعيد عالمى، لأن أغلب الدول منضمة إلى إتفاقية الجات الأخيرة، التى تدعو إلى تحرير التجارة ومن ثم فإن الدول العربية لن تتمكن من إقامة حاجز جمركى أمام الواردات الرخيصة التى قد تأتى من شرق اسيا أو الجنوب التى تتميز بانخفاض أجور العمالة فيها وارتفاع مستوى الكفاءة ومن ثم فالسلع يمكن ان تكون رخيصة الثمن بالمقارنة مع السلع العربية.

نقطة ثالثة هى أن بعض الأطراف الخارجية تحث الدول العربية على أن تتكاتف فيما بينها وأذكر فى هذا المثال إعلان برشلونة الذى عبر عن ان الدول الأوروبية تفضل أن تواجه الدول العربية ككتلة واحدة لأن ذلك سوف يساهم كثيرا فى مهمة التفاوض ولذلك على الرغم من الأهمية الكبرى لهذه الخطوة الا أنها فى الظروف الحالية لا تكون كافية!.

دور الدولة ورجال الأعمال

● **الدكتور محمد رضا العدل:** فى الحقيقة نحن نريد أن نفرق بين وجود مؤسسات اقتصادية اقليمية عربية سواء كانت إتحادا إقتصاديا أووحدة إقتصادية.. وبين النشاط الاقتصادى الإقليمى العربى وربما نحن فى حاجة إلى دراسة للتجربة الماضية حتى نأخذ منها العبرة، وربما نجد ثغرة التجربة الماضية وهى أن الحكومات كانت هى التى تأخذ المبادرة وتقوم بالعلاقات الإقتصادية العربية.. ولكن مع الاتجاه الى اقتصاديات السوق سوف يتم التقارب بين رجال الأعمال العرب مع بعضهم بشكل طبيعى، وما عجزنا عن تحقيقه بالحكومات وبالدول فإنه يمكن تحقيقه عن طريق السوق. ولأن الحكومات كانت خلال الفترة السابقة هى المهيمنة فانه عندما كانت تحدث أى مشكلة أو عقبة سياسية نجد العلاقات الاقتصادية تنقطع وتتوقف، اما فى ظل اقتصاديات السوق وقيام النشاط على العلاقات بين رجال الاعمال فسيستمر النشاط الاقتصادى حتى اذا لم تكن فى أفضل أحوالها.. ولهذا فإننى متفائل وإذا قدر لاقتصاديات السوق ان تنتعش فى هذه المنطقة فان هذا يشكل عناصر دفع كبيرة فى إتجاه نشاط اقليمى اقتصادى جيد، والشواهد الموجودة لدينا تقول ان عددا كبيرا من رجال الأعمال العرب بدأ يتجه نحو الاستثمار فى الأقطار العربية وهذا الاتجاه ينبغى تشجيعه وتنشيطه.

الموضوع الآخر وهو خاص بالتنافس والتكامل.. وعنه قام أحد المعاهد الأوروبية بعمل دراسة وهى موجودة عندى وتقول ان عناصر التكامل بين الدول العربية والشرق أوسطية عموما ليست قليلة فهناك إمكانيات عالية للتكامل فيما بين كثير من الدول العربية فى مجال كثير من السلع وقد ذكرت الدراسة كل الدول والسلع الموجودة لديها وأوضحت السلع التى بها زيادة فى دولة ما وأوضحت الدول التى بها نقص فى تلك

السلعة وكذلك بقية انواع السلع بحيث يمكن لدولة أن تتكامل سلعيا مع دولة أخرى ونحن كثيرا نردد أن المنطقة متنافسة ولذلك فإن نسبة التبادل أو حجم التجارة البينية بين الأقطار العربية ضعيف لأن هناك تنافسا.. وهذا غير صحيح، فالموضوع عندما نبحثه بطريقة صحيحة نجده ليس بهذا الشكل وانما نجد أن هناك درجات تكامل لا بأس بها يمكن ان تشكل أساسا أو بيئة ملائمة لموضوع التكامل.

ونتذكر أنه في أول مؤتمر للشرق الأوسط بالدار البيضاء كانت الديباجة الخاصة به تقول: «ان المجتمعين منطلقون من وحدة الهدف» وهذا البيان أذاعه الإسرائيليون فكانت فكرة الإقليم الاقتصادى العربى وهى فكرة ليست بالضرورة مرفوضة من جانب إسرائيل.. فبدلا من ان يأخذ الاسرائيليون سوقا واحدة مثل مصر أو سوريا أو غيرهما من البلاد العربية.. فانه من الممكن أن يتصوروا ان هناك توحدا تحت الإمبريالية الاسرائيلية بشكل عام فهم يريدون السيطرة على البلاد العربية من المحيط إلى الخليج.

وما أريد أن أقوله هو أن التكامل الاقتصادى العربى أو الاقليم الإقتصادى العربى هذا ليس بالضرورة موجها ضد الاسرائيليين أو ضد الأمريكان.. بل ان إزدهار هذا الاقليم قد يكون عاملا مهما وإيجابيا بالنسبة للأمريكان والاسرائيليين فيما إذا أقيمت علاقات ثنائية حقيقية. ومن ناحية أخرى فان إتفاقيات الجات.. أصبحت مؤكدة وسوف تطبق على البلاد العربية، ومعظم الدول العربية منضمة إليها.

● محمود مراد: أريد القول أن السوق العربية المشتركة والتكامل الاقتصادى العربى.. ليس بالطبع موجها ضد دولة أخرى، وانما من المؤكد انه بديل عن الشرق اوسطية التى تعنى فى أهم أهدافها الأساسية ألا تكون هناك سوق عربية مشتركة وانما تكون هناك سوق شرق أوسطية يدخل فيها العرب فرادى كما يدخل فيها غير العرب.. أى لا يكون هناك تجمع عربى إقتصادى، وسياسى، وثقافى.. كما أن الهدف هو أن تصبح إسرائيل هى «السيد» فى المنطقة.. ومن هنا، فإن تجمعنا العربى ليس ضد أحد.. لكنه حماية لأنفسنا.. ومن خلاله تتم المشروعات المشتركة، واذا كان الدور مطلوبا لرجال الأعمال فى اطار اقتصاديات السوق إلا أن دور الدولة مهم. فى الرؤية الشاملة والنظرة المستقبلية والتخطيط والمتابعة..

● الدكتور رضا العدل: ان قيام السوق أمر مهم فعلاً.. خاصة وأن هناك عوامل جذب خارجية من أوروبا لدول المغرب العربى فى شمال أفريقيا.. وهناك دول تدخل فى المنتدى البحر المتوسط.. وهناك عوامل جذب أخرى للخليج العربى تجاه المنطقة الاسيوية والأمريكية.. كما أن الاسرائيليين يلعبون فى هذا الموضوع.. ومن أجل هذا نقول ان السوق موجودة ولكنها فى حاجة إلى بيئة مؤسسيه ملائمة وإلا فان عناصر الجذب هذه تجعل عملية الإنحلال أكبر فى المدى الطويل ويضيع الأمل.

من على حساب من..؟

● مراد أسعد: فى البداية أود أن أقدم شكرى للأهرام.. وأقدم اعتذار سيادة السفير الذى تعذر حضوره وكان يتمنى حضور هذا اللقاء الذى يناقش موضوعات مهمة مطروحة فى الساحة العربية.

أما عن قضية السوق العربية المشتركة فإننى أظن أننا يجب ان نتحلى بنوع من الواقعية فى تناول هذه القضية والسؤال المطروح: لماذا لم نخط خطوات كبيرة فى سبيل هذه الغاية وإقامة سوق عربية مشتركة وتحرير التجارة من القيود الجمركية؟ وأظن أن مثل هذه القضية تخدم بكل صراحة بلدانا عربية أكثر مما تخدم بعضها الآخر لأن هناك اختلافا فى النظم الاقتصادية العربية. واذا كان هناك الآن اتجاه نحو إقتصاد السوق.. فإنه بالأمس القريب كانت هناك دول مثل الجزائر إقتصادها مخطط. فنحن بدأنا مرحلة الاصلاح الاقتصادى منذ بداية التسعينيات فقط، لذلك فالبلدان مثل الجزائر تمر بمرحلة إنتقالية، ورغم أنه لديها امكانيات كبيرة خاصة فى المجال الصناعى حيث ان لديها قاعدة صناعية ونسيجا صناعيا على مستوى عال.. لكن قدرتها التنافسية لا تزال متواضعة.. ونحن الآن فى مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق، فالوسيلة الوحيدة فى الجزائر لحماية انتاجها الوطنى هو القيود والرسوم الجمركية فإذا تخلت عن هذه الرسوم كان معنى ذلك إنهيار الإنتاج الوطنى.. لهذا كانت الجزائر تطلب مرحلة انتقالية حتى تعيد ترتيب نفسها وحتى تستعد للدخول فى اقتصاد السوق وحتى تتمكن من المنافسة وبعد ذلك يمكن التحدث عن التحرير التدريجى للتجارة الخارجية ورفع الرسوم الجمركية..

● الدكتور رضا العدل: التدريج هذه نقطة مهمة بين البلاد العربية للوصول الى نظام السوق أو التحرر الاقتصادى.. فهناك مشاكل كثيرة فمثلا فى السعودية نجد الانتاج الصناعى السعودى والزراعى مدعوما بإعانات عالية جدا فبالتالى تكون السلع السعودية منافسا قويا. وهذه مهمة السياسيين وأجهزة إتخاذ القرار حيث تقوم بعمل خطوات للتدريج بحيث تضع المنتجات العربية على أرضية متكافئة.. وفى هذه الحالة يكون هناك تبادل اقتصادى. وهذا التدرج الذى ذكرته مطلوب وأساسى ولكن يجب أن نخطو من الآن إلى الهدف.. وحتى اتفاقيات الجات تتيح فرصة للبلدان الأقل تطورا فى الصناعة ان تفرض الحماية حتى تصل فيها الى حد القدرة على المنافسة، وهناك عناصر لهذه الحماية فمن باب أولى نستطيع نحن كعرب ان نجتمع ونبحث هذه النقاط، ففى مثل هذه القضايا البسيطة جدا يمكن الاتفاق عليها.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/ ١٢/ ١٩٩٨

● مراد اسعد: ونحن الآن فى الجزائر منفتحون إلى أقصى حد ولكن بتدرج.

● الدكتور رضا العدل: نحن لا نتحدث عن التكامل ليحدث فورا وبأى شكل.. ولكن نتحدث لأننا نستشعر أن التكامل الاقتصادى يمثل المكسب المشترك لنا كمجموعة عربية كما أن فيه مكسبا لكل قطر على حدة.. يعنى لا يمكن ان نتصور ان يكون هناك تكامل اقتصادى عربى إذا كسب قطر من الأقطار على حساب خسارة قطر آخر.. إذ ينبغى أن يكون فى يقيننا أن هذا التكامل فى النهاية يجب أن يؤدى إلى مكسب مشترك ثم مكسب لكل طرف على حدة، وقد يزيد طرف على آخر لكن فى النهاية يجب أن يكون لكل طرف من الأطراف مكسب وهذه المكاسب قابلة للتحديد.. فإنه يمكننا أن نحسبها فالأمريكان مثلا عندما يتفاوضون مع اليابانيين فى المسائل التجارية يكون المكسب معروفا.

● الدكتور أحمد رجائى: الواقع أننا نخطو نحو السوق العربية.. والدكتور مصطفى كان يقول ان هناك صناعة ملابس جاهزة فى أكثر من بلد عربى.. ولكن كل دولة من هذه الدول تتميز فى شىء، فسوريا مثلا تتميز فى صناعة المنسوجات الحريرية.، ومصر تتميز فى صناعة المنسوجات القطنية.. وهكذا. وإذا أخذنا مزايا كل دولةفسوف نجد أننا نخطو طبيعيا كما قال الدكتور رضا العدل إلى السوق المشتركة، فإن العصر يفرض علينا اقتصاديات السوق أو موجبات السوق، والصناعة تقام الآن ليس على أساس قرارات سياسية وإنما انطلاقا من قرارات ربحية.. وقد أظهرت الدراسات انه لدينا عوامل للتكامل أكثر من عوامل التنافس..

● الدكتور محمد السيد سليم: للإجابة عن السؤال الأساسى وهو: هل نخطو بجدية نحو السوق العربية المشتركة؟ فإننى أقول.. لا.. نعم لا.. لأن الأوضاع الموجودة لا تبشر بهذا.. ولكن ليس ذلك معناه أنه ليست هناك رغبة. لكن كما قال الدكتور مصطفى لأن إقتصاديات الدول العربية إقتصاديات متنافسة وليست متكاملة، فهذا يجعل لبعض الدول العربية مصالح معينة فى ألا تسير فى هذا الطريق لأنه يضر إقتصادياتها.. فإذا نظرنا الى مشروع التجارة الحرة نجد أنه جاء بعد طرح المشروع الشرق أوسطى والمشروع الأوروبى المتوسطى كنوع من إثبات الذات العربية ،ولكن فى تقديرى فإن الدول العربية. لم تكن جادة حينما أصدرت هذا القرار فى الجامعة العربية ليس لأنها لا تريد السوق المشتركة، ولكن لأن هذا بالفعل يلحق أضرارا باقتصادياتها، وأيضا فإننا اتبعنا المنهج السلطوى التقليدى بقرار خفض الرسوم الجمركية ١٠٪ كل سنة والمسألة ليست كذلك، وإنما المسألة فى حاجة الى مثل ما كان يحدث فى أوروبا حيث كانت هناك عملية تفاوضية لبحث كل التفاصيل بما فيها المكاسب.. وبما يحقق مصالح جميع الأطراف، فمن أين جاءت نسبة ١٠٪ سنويا ولماذا مثلا ليست ٩٪ ولماذا ليست ١٥٪ إننا لا نجد إجابة إطلاقا.. ولماذا يتم التكامل بعد عشر سنوات وليس عشرين سنة؟ فهل هناك دراسة حقيقية؟

التكامل والفكر العربى

وفى تصورى أن السوق العربية المشتركة ليست هدفا فى حد ذاتها.. وإنما السوق هى هدف لتحقيق التنمية العربية، فإذا كان ممكنا أن نحقق التنمية العربية دون السوق العربية المشتركة تصبح السوق العربية المشتركة بلا فائدة! أى أن المنطلق التقليدى الإقتصادى يقول: انه كل ما وسعت السوق.. كانت هناك إمكانية لزيادة الإنتاج والتصدير.. وهذا ثبت أنه غير صحيح. وأنا أعتقد أنه آن الأوان للإقتصاديين أن يراجعوا هذه المقولة فى ضوء خبرات الآخرين، فعندما ننظر إلى خبرات الدول الآسيوية التى حققت نجاحا فى التكامل، نجد أنها لم تحقق التنمية.. وإنما العكس صحيح فإن الدولة حققت التكامل لأنها حققت التنمية، فهى عملت التكامل من اجل تنمية مشتركة، وعلى سبيل المثال فى الأسيان كان التركيز على مشروعات التنمية المشتركة من خلال عمليات التنمية المشتركة التكاملية.. وليس أن أضع كل شىء جانبا الى حين تحقيق التكامل!.

واعتقد أن الفكر العربى أضاع سنوات طويلة فى التركيز على هذه النقطة دون أن يدرك أن المدخل الحقيقى للسوق المشتركة هى: التنمية المشتركة وهى إقامة مشروعات مشتركة مثل الهيئة العربية للتصنيع التى تم تنفيذها مع السعودية والكويت وقطر فى السبعينات، وتم تفكيكها عام ١٩٧٩م فلو كان هذا المشروع قد استمر لكان قد تسبب فى تكامل عربى أكثر بكثير من عشرات القرارات الصادرة من مجلس الجامعة العربية.

أيضا فإنه ليس بالضرورة ان ننظر الى السوق العربية المشتركة كنقيض للمشروع الأوروبى المتوسطى.. فعلى حد علمى فإن الدول العربية الثمانى الداخلة فى المشاركة الأوروبية المتوسطية بما فيها سوريا.. داخلة فى عملية تنسيق فيما بينها حتى تستفيد من إتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبى.

وفى تقديرى فإن هذه خطوة عملية صحيحة ونحن لم نعطها الاهتمام، فكيف نستطيع الاستفادة من قضية قواعد المنشأ فى اتفاقيات المشاركة العربية المتوسطية لتطبيقها فى قواعد التعامل العربى ـ العربى أى بحيث أستفيد من التكامل مع الإتحاد الأوروبى فى تحقيق تكامل عربى.

النقطة الأخيرة هى تعليق على كلام الدكتور رضا العدل فيما يتعلق بدور رجال الأعمال. فأنا متحفظ على هذا الموقف الذى أصبح نوعا من «الاكلشيه» وهو أن رجال الأعمال يقومون بكل شىء، وانه اذا تركت لهم الطريق فهم الذين يحققون التكامل والتنمية. وأنا موافق ولكن يجب أن نأخذ هذه المسألة فى سياقها الحقيقى، فإن رجال



الاعمال فى الوطن العربى معظمهم ليسوا منتجين حقيقيين فإن معظم هؤلاء وكلاء لشركات دولية. أيضا عندما يستثمرون يتجهون الى مشروعات محدودة، أى المشروعات التى تأتى بالربح السريع، وانا اتحدث عن الأغلبية ،ومن الممكن أن نذكر إسما أو إثنين أو ثلاثة كإستثناء.. لكن الطابع العام لرجال الأعمال انهم حينما يتحركون فى السياق العربى لا يخرجون عن سياسات الحكومات.... وفى النهاية أركز على ان التنمية المشتركة هى المدخل الى تحقيق التكامل والسوق المشتركة .

● **الدكتور رضا العدل:** أعقب بعدة نقاط. الأولى خاصة بموضوع رجال الأعمال هذا موضوع مهم جدا وهو المنظم وبدونه لا نستطيع ان تحقق عوامل الانتاج الأخرى وبدونه لا ننتج ،فالحقيقة يجب ان نأخذ هذا الموضوع بإهتمام أكثر من هذا.

. **والنقطة الأخرى:** ان رجال الأعمال ليسوا - كما قيل - غير منتجين فهناك صناعيون عرب الآن وعلى مستوى راق ،ومن الممكن أن تشكل منهم إتحادات استراتيجية صناعية عربية.. وهم الآن دخلوا فى الصناعات الثقيلة مثل صناعة الحديد والصلب، والصناعات الهندسية، وصناعات الكمبيوتر وصناعة الأليكترونيات وهكذا..

. **النقطة الثالثة:** إننى أتفق مع الدكتور محمد السيد سليم تماما فى موضوع المشروعات المشتركة والهيئة العربية للتصنيع كانت تجربة عظيمة جدا والتى تمت فى اقل من خمس سنوات من سنة ٧٣ إلى ٧٨ فقد نما أكثر من ١٥٠ مشروعا عربيا مشتركا وانا أعتقد أن أحد أسباب شق الصف العربى فى سنة ٧٨ كانت لإيقاف هذا الإتجاه نحو المشروعات العربية المشتركة . وقد فشل مشروع الهيئة العربية للتصنيع بسبب عوامل داخلية وعوامل سياسية ولم نكن كعرب تعلمنا ومارسنا «البيزنس».. واذا كنا قد تعلمناه كما هو الآن لكنا نعمل على أسس بيزنس حتى الانسحاب من المشروع يكون وفق هذا الأسلوب ،لكن التضارب بين الاقتصاد والسياسة هو الذى أفسد العملية، نحن يجب علينا أن نفصل الإقتصاد عن السياسة..

محطات ودراسات تاريخية

● **الدكتور على الدين هلال:** أريد أن أذكر حضراتكم بإيجاز شديد ببعض المحطات التاريخية. فإن حديث العرب عن التعاون الاقتصادى يعود إلى عام ١٩٥٠ حيث تم توقيع إتفاقية إسمها التعاون الاقتصادى، والمحطة الثانية كانت عام ١٩٦٤ حين برزت السوق العربية المشتركة عندما صدقت ست دول عربية على الاتفاقية الخاصة بها. والمحطة الثالثة كانت فى قمة عمان الاقتصادية التى تقرر فيها عقد التنمية والآمال التى رافقتها

فمثلا.. فكرة تحرير التجارة لا تكفى وهذا شىء متفق عليه بين الإقتصاديين العرب وفى عامى ٧٣ و١٩٧٤ نشأ فى الفكر الاقتصادى العربى مفهوم - لم يقولوا تنمية مشتركة. وانما قالوا - مدخل المشروع المشترك ،وهناك كتاب كبير من ألف صفحة يضم البحوث التى أجريت فى هذا العام على مدخل المشروع العربى المشترك.

وأريد أن أصل إلى: هل هناك دراسات اقتصادية قام بها اقتصاديون عرب حول المنافع النسبية للدول العربية؟

نعم.. هذه هى الإجابة، وهناك دراسات عن الإدارة الاقتصادية العربية توضح أن هناك أشياء متاحة. وقد اخذوا مجموعة من السلع ودرسوا وضعها فى البلاد العربية لكى يصلوا الى أنه ليست هناك دولة عربية سوف تكون خاسرة تماما.. أو.. رابحة تماما.. وان هناك نوعا من تكامل العوائد والخسارة. وانا اقول: أن الجانب الاقتصادى البحثى قام به أساتذتنا وزملاؤنا.. وهناك مثلا كتاب للدكتور لبيب شقير - رحمه الله - من جزءين صدرا عام ٧٥، ٧٦ عن مركز بحوث الوحدة العربية فى بيروت بعنوان الوحدة الاقتصادية العربية وناقش كل هذه النقاط التى نتحدث فيها.

وأريد أن أصل إلى نقطة أخيرة، وهى عن العامل السياسى.. أى عدم وجود إرادة سياسية عربية.. وان تدخل العوامل السياسية فى النشاط الاقتصادى هى التى أعاقت ومازالت تعوق هذا الأمر، وانا أعتبر ان الكلام الذى قاله الدكتور محمد السيد سليم عن المتوسطية.. إهانة لى كعربى.. فكيف ان التكامل العربى سوف يحدث كنتيجة لإتفاقيات مع أوروبا.. وانه عندما تدخل ثمانى دول عربية اتفاقية الشراكة المتوسطية فهذا سوف يفرض عليها تعاونا بين بعضها . فكون ان يأتى التعاون العربى



- العربي كنتيجة لأننا وقعنا مع أوروبا إتفاقا ورغم ان هذا الكلام صحيح، إلا أنه يضع غصة فى حلق الإنسان العربي.

● **الدكتور محمد السيد سليم:** لاأعتقد انه يشكل إنقاصا أو تقليلا من أهمية العمل العربى المشترك ولكن ما قصدت قوله انه لا يجب الا يوضع المشروع العربي المشترك كنقيض لعلاقتنا الأوروبية أو علاقتنا مع دول تجمع المحيط الهندى وانما تعتبر هذه اشياء متكاملة.

● **الدكتور عيسى درويش:** فى الحقيقة مع تقديرى لما تفضل به الأساتذة الأجلاء حول الموضوع الاقتصادى فإنى أقول إن بعض ما قام به العرب فى المجال الفردى والحكومى يدعو إلى التفاؤل ويمكن ان ندلل على هذا الموضوع بأنه ليست هناك أزمة فكر اقتصادى كما تفضل الدكتور على.. وفى تقديرى فإن الاقتصاديين العرب يعرفون المشكلة ويعرفون كيفية علاجها والوصول الى حلها. وإنما المشكلة فى الالتزام وفى القرار السياسى الذى يؤدى الي تحقيق القرار الاقتصادى وفى كل الأحوال ،ومن الناحية النظرية سواء كانت التنمية لتحقيق التكامل.. أو التكامل لتحقيق التنمية فأى شيء متوافر هو أمر مقبول، وخاصة ان أوروبا بدأت باتحاد الحديد والصلب ،واتحاد الفحم ثم بدأت فى التطور إلى السوق الأوروبية المشتركة، وقد بدأت بفرنسا والمانيا ثم إنضمت ايطاليا وهكذا حتى كانت السوق الأوروبية المشتركة.

خلاصة القول أننى أريد التكلم فى موضوعين:

- **الموضوع الأول:** ما تم فيه قرارات فى الجامعة العربية فى يناير ٩٨ وما تلى ذلك حيث تم التوصل الى أجندة سلعية فى النشاط الزراعى والصناعى وقوائم فى شأنها وعممت على الدول الأعضاء.. وكما علمت فإن ست دول فقط قررت ان تلتزم بهذه الأجندة السلعية ومازالت الإدارة المختصة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى الجامعة العربية تنتظر مبادرة دول أعضاء أخرى للموافقة عليها.. والدول التى التزمت هى: مصر وسوريا والامارات والسعودية وتونس والمغرب.

- **الموضوع الثانى:** نحن نتفاءل بما يبادر به رجال الأعمال لخلق مشروعات مشتركة إستثمارية من الممكن أن تشكل قاعدة للتكامل فى المستقبل ولكن كاقتصادى أقول: أنه من خلال دراستنا للمدخرات الفردية فى العالم العربى فان هذه الجهود من رجال الأعمال لا تكفى.. ومن الضرورى تضافر الجهود الحكومية مع جهود رجال الأعمال لنخلق هذه المشاريع العملاقة التى تؤدى الى التكامل ولو كانت نسبة المساهمة الحكومية فيها محدودة..

أخيراً.. فإن العمل الاقتصادى العربى يحتاج إلى قرار سياسى ونحن لا نرى هذا قط ومن خلال التكتلات العربية ولذلك أركز على أنه من المفيد جدا أن تقوم دول قيادية فى الإقتصاد العربى بإقامة سوق مشتركة فيما بينها تمثل «نواة» أو القاعدة لبناء سوق عربية أكبر وتضم مثلا سوريا - مصر - السعودية - الجزائر - وبعض دول الخليج العربى والمغرب الخ، وهذا مرهون بالقرار السياسى..

.. وهذا التجمع سيصبح مدخلا الى المستقبل نستطيع به ان نخلق تكاملا اقتصاديا..

● **محمود مراد: ان هذا الاقتراح جيد... وعلينا أن نتبناه ونحشد الجهود لإنجاحه.. لتشكيل سوق عربية مشتركة تضم مجموعة دول عربية.. وهى سوق لا تمثل تجمعا محوريا وإنما أساسا جاذبا لتنضم اليه كل دولة أخرى.. عندما تجد الفرصة مناسبة لها - وأعتقد أنه بهذه السوق يمكن للعرب أن يدخلوا القرن الحادى والعشرين بشيء من التفاؤل والأمل.. و.. أستأذنكم فى إستئناف المناقشة الأسبوع القادم.. بإذن الله.**



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ١٢ / ١٩٩٨

سـونيا.. عفـوا.. لا أتحـدث!

التقيت بالسيدة سونيا غاندى زعيمة حـزب المؤتمر الهندى . الذى تشـيـر التـوقـعـات إلى امكانيـة نجاحـه فى الانتـخـابات النيـابيـة القـادمـة، ومن ثم تصبح هى رئيسة للوزراء . وبعد كلمات الترحيب التقليدية كان طبيعيا أن أطلب منها موعدا للقاء صحفى فإبتسمت وقالت انها تحب مصر.. وتعرف «الأهرام» وقيمته ولكنها لا تجرى حاليا مقابلات صحفية.

كـان ذلك خـلال زيارتها لأعضاء المؤتمر الدولى الذى عقد بالهند لمناقشة قضـيـة الإرهاب ونظمـه المركـز الدولى للدراسـات السـيـاسيـة ودراسات عدم الانحيـاز وهو المركز الذى أسستـه أنديرا غـاندى وتولت رئاسـتـه عندمـا كـانت وزيرة للإعـلام فى حكومـة شاسـترى عـام ١٩٦٦، ولذلك فـان هنـاك عـلاقـة عـاطفيـة بين المركـز وحـزب المؤتمر سواء أيام الزعيمة أنديرا أو بعدها ابنهـا راجيـف ثم مع أرملتـه سونيـا التى تولت زعامة الحزب منذ نحو سبعة أشهر، ونجحت فى دعم صفوفه وتقويته، ونتيجة لهـذه الزيارة فقـد جاءت لزيارة المؤتمر.. وبعد ان تحدثت معها انتقلت للسلام على



ممثلى الدول.. وعندما جلست لتستريح تصـادف ان جـاء ذلك بجوارى فـضـحكت وقـالت «تانى..!» ثم رحنا فى حـديث شخصى وقالت : عـفـوا.. إننى لا اتحدث للصحف.

وهمس لى أحد المرافـقين بان السـيـدة سونيا حريصة على دورها السياسى برغم حسـاسـيـات منها أصلها الإيطالى وعـدم إجادتها الكاملة باللغة الهندية ومفرداتها.. ولذلك فـهى لا تريد التحدث الى الصحافة لأن كل كلمـة مـحـسـوبة عليـهـا.. وعلى مستقبلها السياسى! ■

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ / ٣ / ١٩٩٩

بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والمغرب

الكرة فى ملعب مَنْ: رجال الأعمال .. أم الحكومة؟

رسالة الدار البيضاء

أحمد عصمت

الكرة فى ملعب مَنْ؟ فى ملعب الحكومة أم ملعب رجال الأعمال المصريين والمغاربة؟ أسئلة طرحت نفسها بشدة أثناء اجتماعات مجلس رجال الأعمال المصرى ـ المغربى فى دورته الأولى بالدار البيضاء، بعد أن كشفت الأرقام تدنى حجم التجارة البينية المتبادلة بين البلدين إلى نحو ٣٠ مليون دولار، بالمقارنة بحجم التجارة الخارجية للبلدين التى تصل إلى ما يعادل ٢٦ مليار دولار!! الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين صارح رجال الأعمال بأن المسئولية أصبحت الآن تقع على عاتقهم لمضاعفة معدلات التجارة بين البلدين لمواجهة التكتلات العالمية، بينما رجال الأعمال يحرصون أيضا على تنمية هذا التعاون لكن بمساندة الحكومات أيضا، ويرون أن المسئولية مشتركة فكيف يستطيع هؤلاء أن يتحملوا نفقات تسيير خطوط شحن منتظمة قد تتعرض للخسارة بسبب قلة البضائع.

«اقتصاديات عربية» تابعت هذه الجولة الناجحة لمجلس رجال الأعمال الذى يرأسه من الجانب المصرى السيد يمانى فلفلة الذى عقد اجتماعاته فى المغرب فى إطار الوجود المكثف لجمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة السيد سعيد الطويل واتسمت مناقشاتها بالفعالية نتيجة الإعداد الجيد لها من خلال سكرتير عام الجمعية السيد طاهر الشريف.

وقد اهتمت وسائل الإعلام المغربية بمؤشرات التحسن فى مناخ الاستثمار التى عرضها الدكتور إبراهيم فوزى والذى عرض التيسيرات الاستثمارية لجذب رءوس الأموال وحرص الدولة على توفير الأراضى اللازمة لإقامة المشروعات والمساواة الكاملة فى المعاملة بين المستثمر المصرى والمغربى.

العمق الإفريقى

الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين كانت له أكثر من رؤية لموضوع العلاقات الاقتصادية مع المغرب، أولها بدأت قبل توليه منصبه الوزارى حينما كلف بإعداد دراسة بحكم وظيفته الجامعية عن التكامل الاقتصادى فأوصى فى دراسته بإمكان الاستفادة من خبرات المغرب فى مجال الزراعة فى العديد من القضايا المتعلقة بهذا المجال فى مصر، ويعيد التاريخ نفسه ليصبح الدكتور جويلى واحدا من الذين تركوا بصماتهم على رسم صورة جديدة للعلاقات المصرية ـ المغربية، خاصة من خلال جهوده فى المشاركة فى إعداد اتفاقية منطقة التبادل الحر بين البلدين التى تم التصديق عليها أخيرا بعد أن كان قد تم إقرارها فى اجتماعات اللجنة المصرية العليا المشتركة برئاسة الرئيس حسنى مبارك والملك الحسن أخيرا.

الدكتور أحمد جويلى لم يلعب على وتر العواطف أثناء لقائه مع مجلس الأعمال المصرى المغربى، لكنه ينفذ إلى لب الحقيقة من دائرة المصلحة المشتركة ويقول: إن مصر قد صدقت أخيرا على اتفاقية «الكوميسا»، وبالتالى فهى فرصة طيبة للمنتجات المغربية للنفاذ لأسواق ١٩ دولة إفريقية إذا أمكن تصدير هذه المنتجات إلى مصر من أجل استكمال تصنيعها وإعدادها لتكتسب صفة المنشأ ويعاد تصديرها لإفريقيا. والحال نفسه بالنسبة للمنتجات المصرية حيث تستطيع المغرب أن تكون قاعدة لمصر فى غرب إفريقيا.



د. إبراهيم فوزى

وهنا يتساءل د. جويلى: لماذا لا ندخل تجربة الاستثمار المباشر فى العديد من المجالات؟ لماذا يصدر كل طرف إلى الآخر عن طريق مارسيليا؟ هذه أمور يتعين على رجال الأعمال التكاتف لمواجهتها والعمل بحرص من أجل توفير الخطوط الملاحية لنقل بضائعهم فيما بينهم ولا ينتظروا الحكومات للقيام بهذا الدور، فإن مهمة الحكومات هى مسألة توفير الغطاء التشريعى والقانونى وتهيئة المناخ الملائم.. فإن الحكومات لا تنتج ولا تتاجر ولا تصدر وإنما هذا الدور يقوم به رجال الأعمال. ويقول: لقد حرصنا فى هذه الزيارة على اصطحاب كل المسئولين الذين يتعين عليهم القيام بدور لإزالة أى معوقات تظهر من خلال المعوقات الفنية للتجارة مثل مسئول التجارة الخارجية والمواصفات والمقاييس وغير ذلك.

وإذا كان الدكتور جويلى قد نقل تكليف الرئيس مبارك له بالحضور للمغرب لتحية الجهود التى تبذلها الحكومة المغربية من أجل زيادة معدلات النمو فإن الوزير قد حرص أيضا على نقل صورة حول مؤشرات النمو التى حققها الاقتصاد المصرى أخيرا، وكان من أبرزها زيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى ٨,٣٪ وتخفيض معدل التضخم إلى أقل من ١٪ بعد أن كان من ١٥ إلى ١٦٪، وأيضا تخفيض العجز فى الموازنة العامة إلى أقل من ١٪ وزيادة رصيد احتياطى مصر فى البنك المركزى إلى ٢٠ مليار دولار.

وكشف الدكتور جويلى عن اتجاه مصر حاليا للمشروعات العملاقة لتوسيع الحيز العمرانى الذى يسكنه المصريون ليصل إلى ٢٥٪ من مساحة مصر بدلا من مساحة ٥٪ التى يرتكز فيها السكان فى شريط ضيق حول النيل، ومن ضمن هذه المشروعات توشكى الذى يستهدف زراعة ٢٠٠ ألف هكتار فى مرحلته الأولى، ثم مشروع شرق العوينات لاستصلاح ٢٥٠ ألف فدان، ثم مشروع تنمية سيناء بتوصيل مياه النيل تحت قناة السويس إلى سيناء لزراعة ٢٥٠ ألف هكتار، بالإضافة إلى مشروعى شمال غرب خليج السويس، وشرق بورسعيد.

مشروعات جاهزة





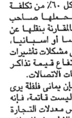
يماني فلفلة

أما السيد يماني فلفلة رئيس الجانب المصرى فى مجلس الأعمال المصرى - المغربى فقد قدم مفهوما جديدا لتحركات رجال الأعمال وعلاقتها بالحكومات، وذلك من خلال إعداد قائمتين من المشروعات الجاهزة المدعمة بدراسات الجدوى بحيث تكون المجموعة الأولى منها مشروعات استثمارية تستفيد بالميزات النسبية لكلا الجانبين، وتتضمن هذه المشروعات إنتاج أسمدة فوسفاتية من فوسفات أبو طرطور وإقامة قرى ومنتجعات سياحية ومحطات لتعبئة الحبوب وإنتاج كيميائيات خاصة بصناعات صباغة وتجهيز الأقمشة. أما المجموعة الثانية من هذه المشروعات فهى تكوين آليات لخدمة وتنمية التجارة البينية وأهمها مشروع إنشاء شركة مشتركة للشحن البحرى وأخرى لإنشاء مستودعات تخزين السلع المصرية بالمغرب والسلع المغربية بمصر، ثم إقامة شركة للصيد البحرى وتصدير الأسماك والسردين المجمد وتعليبه بمصر.

واعترف فلفلة بأن هناك تدنيا واضحا فى معدلات التجارة المتبادلة بين البلدين، لكن علاج هذا التدنى يتم بجهود مشتركة بين رجال الأعمال وحكومتى البلدين لمواجهة هذه الصعاب وفى مقدمتها تأخير تنفيذ الاتفاقيات، وعلى سبيل المثال فإن الاتفاقية المنفذة حاليا يستغرق اعتمادها حوالى ٧ سنوات كاملة، بل إن المهلة المحددة للإعفاءات الجمركية فى الاتفاقية الجديدة طويلة نسبيا وهى تبدأ من ٥ سنوات حتى ١٢ عاما فى حدها الأقصى.

المطالبة بالتوسع فى مناطق التخزين للتغلب على عقبة الشحن

كما يشكو أيضا من نقص المعلومات عن السلع المنتجة فى البلدين، وقد أدى ذلك لحصول كل بلد على بعض منتجات الطرف الآخر عن طريق بلد ثالث، حيث حصلت مصر مثلا على الرصاص وعجينة الورق من المغرب عن طريق شركات سويسرية وفرنسية، وحصلت المغرب على البترول عن طريق شركة بديلة أيضا. وأشار إلى أن صعوبة النقل تجعل النقل بين البلدين يشكل ٦٠٪ من تكلفة السلعة يتحملها صاحب البضائع بالمقارنة بنقلها عن طريق فرنسا أو اسبانيا، بالإضافة إلى مشكلات تأشيرات السفر وارتفاع قيمة تذاكر السفر وخدمات الاتصالات.



ومع ذلك فإن يماني فلفلة يرى أن الصورة ليست قاتمة، فإنه رغم انخفاض معدلات التجارة بصفة عامة إلا أن هذه المعدلات شهدت تزايدا خلال العام الماضى بنسبة ١٠٪، ثم زادت مرة أخرى من ناحية الكميات بنسبة ٢٠٪، إلا أن هذه الزيادة لم تكشف عنها الأرقام بوضوح نظرا لانخفاض الأسعار وذلك يعنى أن حجم التجارة وصل حاليا إلى ٣٢ مليون دولار.

الصناعات الغذائية

وقد أعرب الدكتور إبراهيم فوزى رئيس هيئة الاستثمار عن ارتياحه وتفاؤله بالاتفاقيات التى عقدت بين مصر والمغرب، وذلك خلال رئاسته للندوة التى أقيمت لبحث دعم الاستثمار المشترك بين البلدين، وقال: إن الاتفاقيات ستساعد على نمو حركة الاستثمار والتجارة بين البلدين، وطالب رجال الأعمال والمستثمرين المصريين والمغاربة ببذل جهد مضاعف للاستفادة منه وتفعيل هذه الاتفاقيات، وقال: إن التعاون فى الصناعات الغذائية بين البلدين مرشح لأن يشهد تطورات ضخمة خلال المرحلة المقبلة، وذلك التعاون فى المشروعات الزراعية والتصنيع الزراعى، وقال: إن الإمكانات لدى البلدين ضخمة ومطلوب الاستفادة منها لأنهما يشكلان موقعا جغرافيا فريدا ومتميزا يمكنهما من الانطلاق شرقا وغربا وشمالا وجنوبا فى مختلف أنحاء العالم.

وأضاف أن نجاح البلدين فى تسيير خط طيران مباشر بيهما إضافة إلى قرب توقيع اتفاقية المشاركة المصرية مع أوروبا أسوة بالمغرب ورعاية الرئيس مبارك وجلالة الملك الحسن الشخصية بالمغرب وسياسة التحرير الاقتصادى التى قادتها مصر والحرية والمرونة التى يتمتع بها رجال الأعمال المصريون ستساعد على اتساع الأسواق والانطلاق نحو التصدير للأسواق الخارجية.

العلاقة التاريخية

أما سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال فلم ينس أن يؤكد البعد التاريخى الذى يربط بين التاجر المصرى والمغربى حتى أن المصريين كانوا يسمون أهالى أية دولة من دول الجزائر وتونس والمغرب بالمغاربة. ويجد رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الشجاعة ليقول إن تنمية التجارة والاستثمار مسئوليتنا كحكومة، وإنه قد آن الأوان لكى نكف عن تعليق كل مشكلاتنا على شماعة الحكومة، فإذا كان هناك نقص فى المعلومات فعلى رجال الأعمال أنفسهم تعويض هذا النقص بالسعى للحصول على تلك المعلومات ودراسة الأسواق وإذا كان هناك نقص فى وسائل النقل فعلينا أن نبدأ من الآن بإنشاء الشركات الملاحية التى تقوم بتسيير السفن لنقل تجارتنا.

أما أحمد شيحة عضو مجلس الأعمال المصرى - المغربى ورئيس الجمعية المصرية للتسويق فيقول إن من حسن الحظ قد تم تأسيس الشركة التى أقيمت لإمكان الدخول للأسواق الإفريقية من خلال المشروعات المشتركة والتبادل التجارى ونحن على استعداد للمشاركة مع المقاولون العرب فى فتح مكتب لدعم التبادل التجارى عبر المغرب خاصة أن المقاولون العرب تقوم بتنفيذ مشروع رائد فى المغرب ضمن إنشاءات مطار الناخور والمنطقة السكنية. ويضيف الدكتور شيحة فكرة جديدة بإمكانية الدخول فى مشروعات مع الجانب المغربى على أن يتم الحصول على جانب من مستحقاتنا فى صورة خامات أولية وغير ذلك. وفى الجلسة الختامية وبعد مداولات حاسمة أوصى المجلس بإنشاء قاعدة بيانات لتوفير المعلومات الأساسية حول إنتاج السلع فى كل دولة لمساعدة رجال الأعمال فى البلدين على التعرف على ما ينتجه الطرف الآخر، وكذلك تشجيع إنشاء شركة مشتركة بين البلدين فى مجال الثروة السمكية وتشجيع إنشاء شركة أخرى فى مجال الشحن لتقليل تكلفة الشحن، وأيضا تشجيع إنشاء منطقة تخزين بـ«الدار البيضاء» أو «الجديدة» ليتم تخزين المنتجات المصرية فيها لتكون تحت الطلب للوفاء باحتياجات السوق المغربية أو إعادة التصدير مرة أخرى للأسواق المجاورة، وقد رحب الجانب المصرى بإنشاء مساحة مماثلة فى الأراضى المصرية. كما أوصى المجلس بتشكيل لجنة متابعة لإزالة أى معوقات أولا بأول أو رفعها للجهات المسئولة مع التوصية لدى الجهات المسئولة بالعمل على تسهيل إجراءات تأشيرات الدخول وتقليل نفقات السفر للأفراد ونفقات وشحن البضائع.

سعيد الطويل





المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ / ٢ / ١٩٩٩

بعد الموافقة على ٤ اتفاقيات

مجلس الشورى يبحث «نواة» السوق العربية المشتركة

يناقش مجلس الشورى فى جلساته القادمة برئاسة د. مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس مجموعة من الاتفاقيات التى احالتها الحكومة إلى المجلس لأول مرة.. وبعد موافقة لجنة الانتاج الصناعى والطاقة بالمجلس عليها. الاتفاقية الأولى حول التبادل الحر وبروتوكول قواعد المنشأ بين حكومتى مصر وتونس. والتى قال عنها محمد فريد خميس رئيس اللجنة بأنها من أهم الاتفاقيات حيث تتيح الاعفاء الجمركى لعدد كبير من السلع.. واكد على انها «فاتحة خير للسوق» العربية المشتركة لتتخطى العقبات التى واجهتها منذ الخمسينات مشيرا إلى ان انشاء المناطق الحرة يمكن تحقيقها فى فترة قليلة.

كما أكد ظافر البشرى وزير التخطيط والتعاون الدولى على ان انشاء منطقة التجارة الحرة بين مصر وتونس تعتبر الخطوة الأولى للسوق العربية المشتركة مشيرا إلى أهمية المنطقة الحرة لكل من مصر وتونس. وقال انه طبقا لهذه الاتفاقية يقوم الطرفان بإنشاء المنطقة الحرة خلال فترة لاتتجاوز عام ٢٠٠٧ ويتم تدريجيا الغاء كافة انواع الرسوم والضرائب والجمارك كما تعامل السلع ذات المنشأ المصرى أو التونسى معاملة السلع الوطنية لكلا البلدين. كما وافقت اللجنة على ثلاث اتفاقيات أخرى وهى اتفاقية منحة مشروع دعم قطاع الاتصالات بين حكومتى مصر والولايات المتحدة بمبلغ ٤٠ مليون دولار وذلك لتنفيذ المرحلة الثانية بالشبكة التليفونية على مستوى الجمهورية اضافة إلى اتفاقية المنظمة الدولية للاتصالات والاقمار الصناعية واتفاقية التشغيل الخاص بالهيئة الدولية للاقمار الصناعية وكذلك التعديل الرابع لاتفاقية منحة دعم قطاع الطاقة «مرحلة ثانية» بين مصر وأمريكا.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٣/ ٢/ ١٩٩٩

رئيس وزراء لبنان فى لقائه بأعضاء جمعية الصداقة المصرية ـ اللبنانية لرجال الأعمال

اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ولبنان بداية للسوق العربية المشتركة

ندرس اتخاذ إجراءات لتسهيل دخول رجال الأعمال المصريين إلى لبنان

كتب ـ عبد الناصر عارف:

أكد الدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان أن حكومته تدرس حاليا منح رجال الأعمال المصريين والعرب تأشيرات دخول طويلة ومتعددة إلى لبنان، لتشجيعهم على إقامة مشروعات استثمارية مشتركة، مشيرا إلى أن اتفاقية تيسير التبادل التجارى بين مصر ولبنان التى بدأ تنفيذها ستكون بداية قوية لإنشاء سوق عربية مشتركة.

وقال ـ فى لقائه أمس بأعضاء جمعية الصداقة المصرية اللبنانية لرجال الأعمال ـ إنه يعتزم زيارة جميع الدول العربية فى الفترة المقبلة، ولقاء رجال الأعمال العرب للدعوة إلى تنسيق جهودهم فى تنشيط التعاون الاستثمارى والاقتصادى العربى، الذى أصبح ضرورة ملحة لمواجهة تحديات العولمة والتكتلات الاقتصادية، مشيرا إلى المشكلات التى تواجه الاقتصاد اللبنانى خاصة ارتفاع حجم الديون وعجز الموازنة. وأوضح أن حكومته ستتبنى برنامجا للخصخصة للخروج من الأزمة الاقتصادية، مؤكدا أنه يدرس برنامج الخصخصة المصرية، باعتباره رائدا فى المنطقة للاستفادة منه فى عملية الخصخصة فى لبنان.

وردا على سؤال لـ «الأهرام» حول التسهيلات التى ستقدمها الحكومة اللبنانية لتشجيع الاستثمارات المشتركة مع مصر، قال رئيس الوزراء اللبنانى: إنه فعلا توجد بعض التعقيدات اللبنانية فيما يتعلق بالاستثمار فى لبنان سيجرى دراستها وحلها قريبا، وبالنسبة لمشروع «سوليدير» (إعادة إعمار بيروت)، فله قانون خاص، وهناك بعض الاستثمارات المصرية فى المشروع، مشيرا إلى أن اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين ستزيد من التبادل التجارى الثنائى الذى سيتبعه نشاط استثمارى ومشروعات مشتركة، كما أنه توجد اتفاقية لمنع الازدواج الضريبى وحماية الاستثمار بين مصر ولبنان، مشيرا إلى أن القوانين اللبنانية الحالية تضمن حرية انتقال رءوس الأموال وتحويل العملات.

وحول سؤال لأحد رجال الأعمال حول مدى إمكانية تصدير منتجات المناطق الحرة المصرية إلى لبنان بدون جمارك والعكس، قال رئيس وزراء لبنان: إن الاتفاقية الأخيرة الموقعة بين مصر ولبنان تسمح بدخول منتجات البلدين إلى الآخر بدون جمارك حسب القوائم المرفقة بالاتفاقية، مادامت ذات منشأ لبنانى أو مصرى.

وقال الدكتور سليم الحص إن حكومته وضعت خطة للتنمية المرحلية لمدة ٣ سنوات تركز على إعمار لبنان وتنمية المناطق الأقل تطويرا وزيادة إنتاج قطاعى الصناعة والزراعة مع مراعاة البعد الاجتماعى للمواطنين وتحتاج هذه الخطة إلى مشاركة رءوس الأموال العربية.

وأشار السيد بدران كامل رئيس جمعية الصداقة المصرية ـ اللبنانية لرجال الأعمال إلى الزيارة الأخيرة التى نظمتها الجمعية لرجال الأعمال المصريين إلى لبنان، والتى حققت نتائج إيجابية فى مجال الاستثمارات المشتركة والتبادل التجارى، مؤكدا أن اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين ستشجع رجال الأعمال من الجانبين على إقامة المشروعات المشتركة.

وأوضح السفير حسن شاش أمين عام الجمعية وسفير مصر الأسبق فى لبنان أن نمو وازدهار العلاقات الثنائية بين مصر ولبنان فى ظل الحكومات التى يتولى رئاستها السيد سليم الحص.

وقال السيد فؤاد جورج نائب رئيس الجمعية إن تنسيق وتشجيع التعاون الاقتصادى بين مصر ولبنان يمكن أن يكون بداية قوية لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى، مشيرا إلى دور رجال الأعمال العرب فى هذا المجال.

وأشار السفير عادل الخضرى سفير مصر بلبنان إلى أن العلاقات بين مصر ولبنان ستشهد نموا ونشاطا فى الفترة المقبلة خاصة فى المجال الاقتصادى، حيث تم توقيع عدد كبير من الاتفاقات والبروتوكولات للتعاون بين الجانبين فى جميع المجالات.

وأشاد السفير هشام دمشقية سفير لبنان بمصر بالجهود التى تبذلها حكومتا مصر ولبنان لزيادة التعاون وتنسيق المواقف على جميع المستويات والمجالات.

شهد اللقاء الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال والدكتور محمد زكى أبو عامر وزير الدولة للتنمية الإدارية والدكتور إبراهيم فوزى رئيس هيئة الاستثمار وعدد كبير من رجال الأعمال المصريين واللبنانيين والدكتور عصام خرما أمين صندوق الجمعية وغازى ناصر عضو مجلس الإدارة ومسئول الإعلام.

وكان رئيس الوزراء اللبنانى قد أكد أن مصر هى الشقيقة الكبرى، وأن روابط وثيقة تربط بين لبنان ومصر فى كل المجالات.

وأوضح الحص ـ فى حديث خاص لبرنامج «صباح الخير يامصر» ـ أن الشقيقة مصر تحتل مكانة خاصة جدا ومتميزة فى العالم العربى والدولى.. ومن الطبيعى أن يتوجه إلى الشقيقة مصر فى بداية جولته، وقال إننى أعتبر زيارتى للقاهرة تعبيرا عن الوشائج الوثيقة التى تربط بين البلدين الشقيقين.

وأضاف أن زيارته لمصر كانت مناسبة لعرض ما يتعرض له لبنان من تصعيد فى الاعتداءات الإسرائيلية على أرضه وشعبه.

وقال: لقد بلغت هذه الاعتداءات ذروتها بالتمدد الإسرائيلى الأخير، إذ ضمت إسرائيل بلدة جديدة فى الجنوب هى بلدة «ارنون» إلى الشريط الحدودى المحتل، وكان هذا الموضوع فى مقدمة المواضيع التى



طرحتها فى زيارتى لمصر.

وعما إذا كان قيام إسرائيل بضم قرية «ارنون» الى الشريط الحدودى المحتل سيغير استراتيجية لبنان تجاه قضية السلام، قال: نحن نرسم خطا واضحا بين مسألتين: مسألة الانسحاب الإسرائيلى من الاراضى اللبنانية المحتلة، ومسألة التصعيد.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ / ٢ / ١٩٩٩





مصر والعمل العربى المشترك

مامن شك فى أن العرب يواجهون الآن تحديات خطيرة وتهديدات غير مسبوقة وسط ظروف اقليمية ودولية بالغة التعقيد والتشابك، على نحو يستحيل معه النجاة من فوضى التقلبات الإقليمية لو أن كل طرف عربى تصدى منفردا دون التنسيق مع بقية الأطراف- للواقع الاقليمى الجديد.

ومن ثم فان التنسيق العربى والتشاور المتواصل والمواقف المشتركة هى السبيل الوحيد لحماية ودعم المصالح العربية.

ولن يتحقق ذلك الا بوجود آليات فعالة وقنوات مشتركة يتم فى اطارها ومن خلالها صياغة مواقف عربية واحدة بشأن عملية السلام وغيرها من القضايا التى تمس المصالح العربية عموما سياسية كانت أم عسكرية أو اقتصادية.

والشىء المؤكد أن مصر حريصة على دعم التعاون والعمل العربى المشترك بجميع السبل والإمكانات المتاحة.

ان القيادة السياسية فى مصر لها توجهات واضحة وصريحة فى هذا الشأن، تقوم على ضرورة دعم ومساندة التعاون العربى المشترك والا تتأثر مسيرة العمل العربى المشترك بأى متغيرات أو توترات بين دول الوطن العربى خاصة أن مصر ترى ان العلاقات التجارية يجب الا تتأثر او تتضرر بأى جمود أو جفوة سياسية بين دولتين شقيقتين.

والشاهد أن مصر تطبق هذه الرؤية الواضحة والسياسة بشكل لا لبس فيه ولا غموض.

ويكفى أن نشير الى أن تجارة مصر مع العراق- على سبيل المثال- عادية جدا وقد أقيم معرض بالعراق فى شهر يوليو الماضى.

وهكذا فان العلاقات التجارية والاقتصادية هى التى ستدوم، وقد تم توقيع اتفاق بـ٢٨٠ مليون دولار منتجات مصرية للعراق، وتم تنفيذه بما يدعم التعاون التجارى مع العراق.

والشىء نفسه يتم مع السودان بحكم عضويته فى تجمع «الكوميسا» والعلاقات التجارية المستمرة بين مصر والسودان.

ومما يسترعى الانتباه أن المبادرة المتعددة التى تقوم بها مصر فى مجال انشاء مناطق تجارة حرة ثنائية مع العديد من الدول العربية أكثر من أن تحصى وهى تستهدف فى المقام الأول الاسراع ودفع الجهود الرامية الى تعزيز التجارة العربية.

ومن الضرورة بمكان أن نشير الى النشاط المكثف والتحركات المدروسة والاتصالات رفيعة المستوى التى يجريها الرئيس حسنى مبارك والدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء وعمرو موسى وزير الخارجية وبقية أعضاء مجلس الوزراء من أجل دعم ومساندة التعاون الاقتصادى والتجارى بين مصر وجميع الدول العربية بمختلف أشكاله وصوره.

ويمكن القول بأن مصر تبذل جهودا ضخمة وتقود مساعى على أرفع مستوى من أجل انشاء مناطق للتجارة الحرة بين الدول العربية وتنسيق السياسات المالية والنقدية حتى يتم الوصول الى انشاء السوق العربية المشتركة.

ان من أهم طموحات مصر والدول العربية الوصول الى التعاون والتنسيق العربى الحقيقى.

٠٠٠٩٩٤



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ / ٢ / ١٩٩٩

ودعونا نتذكر أن مصر كانت من أول الدول العربية التى وافقت على السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤.

واذا كانت الدول العربية لم تمر بمراحل انشاء السوق العربية المشتركة من قبل، فان المؤشرات كلها تؤكد أن هناك تحركا جادا وعملا دءوبا نشهده الآن من اجل قطع هذه المراحل، والتى بدأت بانشاء مناطق التجارة الحرة بين الدول العربية التى بدأت فى يناير ١٩٩٨، وتحدد ١٠٪ سنويا خفضا فى الجمارك.

ان هذا يعنى انه خلال عشر سنوات ستصبح الجمارك صفرا بين الدول العربية وبالتالى نصل الى النظام الموحد فى الجمارك.

ومن المأمول أن يصل حجم التجارة العربية البينية قريبا الى ٢٠٪ بما يعادل ٦٠ مليار دولار، وذلك كخطوة أولى نحو دعم وزيادة التجارة العربية البينية لتصل الى المستوى اللائق والرقم المستهدف وعلينا لكى نحقق هذا الهدف المنشود ان نشمر عن سواعدنا وأن نتحرك وفق خطط مدروسة باحكام، خاصة بعد أن بدأ التحرك الجاد لانجاز الأهداف المطلوبة، اذ ارتفع حجم التجارة العربية البينية فى عام ١٩٩٦ حيث وصل الى ٢٨.٥ مليار دولار اى حوالى ٩.٢٪.

ونحن نرى أنه من الضرورى تنمية التجارة بين الدول العربية خلال المرحلة المقبلة حتى نستطيع مواجهة التحديات بقوة وتصميم ونحقق الأهداف التى نصبو اليها.

ان مصر تستورد بحوالى ١٦ مليار دولار وهى ترحب بالاستيراد من الدول العربية على أن يتم تصدير السلع المصرية للدول العربية.

ومن المهم أن نعمل بكل جدية وتصميم على ازالة معوقات التجارة والاستثمار بين الدول العربية والتى تتمثل فى صعوبات النقل والمواصفات الفنية، حتى ندخل مرحلة جديدة ويبدأ تنفيذ مشروعات التعاون العربى المشترك وتحويلها الى حقيقة واقعة.

ان الدول العربية لديها امكانات كبيرة وضخمة، ولزيادة التجارة البينية العربية لابد من تنشيط الاستثمار والمشروعات المشتركة وتطوير البنية الأساسية التجارية من مطارات وموانىء.

وبمثل هذا التحرك الجاد والعمل المستمر والعطاء الدءوب فاننا يمكن أن ندفع قطار التعاون والعمل العربى المشترك خاصة على الصعيد الاقتصادى.

ويقينا فان الفترة الحالية من أصلح وأفضل فترات التعاون الاقتصادى العربى خاصة أن الدول العربية بدأت تتيقن من أنه لا يمكن لقدراتها وطاقاتها أن تجارى أو تواكب المنافسة الدولية، الا من خلال الاتجاه نحو التعاون الاقتصادى العربى، وهو ما تنادى به مصر وتعمل على تحويله الى واقع ملموس وانجاز يتحقق من أجل مصلحة الأجيال القادمة فى وطننا العربى الكبير.

المحرر



لحظة تاريخية تحيى التكامل الاقتصادى العربى

الربط بين مصر والأردن.. خطوة على طريق السوق العربية المشتركة

مزايا

الإفادة المتبادلة فى تفاوت أوقات ذروة الأحمال القصوى اليومية والأسبوعية والموسمية

المشروع

الربط تكلف ١٦٠ مليون دولار مناصفة بين البلدين

ضمان استمرار التغذية الكهربية لنظم الشبكات المختلفة

الربط الخماسى يوفر ٢,٥ مليار كيلو وات من احتياطى الطاقة فى مصر والأردن وسوريا والعراق وتركيا



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٤ / ١٩٩٩

"في لحظة تاريخية ستظل مسطورة في ذاكرة التاريخ لأجيال طويلة قادمة.. لحظة تعبر بصدق عن إحدى صور التعاون العربي الذي يتجاوز الحدود ويؤلف الجهود ويوحد المقاصد.. تلك اللحظة التي افتتح فيها الرئيس حسني مبارك وعاهل الأردن الملك عبد الله بن الحسين مشروع الربط الكهربائي بين البلدين بإعطاء إشارة بدء التشغيل التجاري لخط الربط لشبكتي كهرباء مصر والأردن بعد انتهاء تجارب تشغيلها الفنية بنجاح خلال الأيام الماضية لتحقيق الاستفادة وتبادل الطاقة الكهربائية بين عمان والقاهرة على الجهد الفائق ٤٠٠ كيلو فولت. وليمثل المشروع نظرة تكاملية في إطار السوق العربية المشتركة."

حول هذا المشروع العملاق كان الحديث مع المهندس ماهر أباظة - وزير الكهرباء والطاقة - فقال: إن هذه اللحظة تسجل حدثاً يتحقق فيه حلم طالما عملنا في سبيل أن يتحول إلى واقع ملموس، لنؤكد أن الأحلام الكبيرة دائما ما تلهم أعمالا جليلة يبقى أثرها خالداً لخير الإنسان ورفعته. إن مصر بادرت منذ منتصف الثمانينيات إلى تبني استراتيجية الربط الكهربي مع جيرانها العرب، إيمانا منها بضرورة إيجاد روابط اقتصادية واجتماعية مع الدول العربية.

لقد انبثق حلم الربط الكهربائي من الرؤية الواقعية للتعاون العربي والدولي، والتي أرسى دعائمها الرئيس حسني مبارك.

ويشير الوزير إلى أن فوائد الربط الكهربائي تتمثل في: التقليل من احتياطي قدرات التوليد الكهربائية لكل نظام من النظم المرتبطة، وبالتالي خفض التكلفة الاستثمارية اللازمة لهذا الاحتياطي، كذلك تحقيق التشغيل الاقتصادي الأمثل لوحدات التوليد العاملة في كل نظام، وبالتالي تحقيق التشغيل الاقتصادي لكل النظم، كما تتم الاستفادة باستغلال التفاوت بين أوقات ذروة الأحمال في البلاد المشتركة في الربط لتبادل القدرات فيما بين النظم المرتبطة وبالتالي عدم اللجوء إلى إنشاء وحدات توليد جديدة لتغطية ساعات ذروة الأحمال في كل نظام، أيضا إتاحة تبادل أكبر قدرة ممكنة بين الدول المشتركة في الربط في الظروف الاضطرارية، بينما يضمن استمرار واستقرار التغذية الكهربائية.

ويضيف أباظة أنه بعد ثبوت جدوى المشروع اقتصاديا وفنيا تم تنفيذه مما سيتيح تبادل الطاقة الكهربائية بين البلدين.

ويعتبر المشروع المصري الأردني العصب الرئيسي للربط الكهربائي بين شبكات دول المشرق والمغرب العربي وأوروبا، ويمثل نظرة تكاملية عربية في إطار السوق العربية المشتركة وما تتطلبه توجيهات النظام العالمي الجديد الذي تقوم دعائمه على التكتلات الاقتصادية العملاقة.

ويذكر الوزير أن المشروع يتكون من خط هوائي جهد ٥٠٠ كيلو فولت، من محطة محولات النقب. مارا عبر سيناء بطول ٢٦٥ كيلو متراً، ومحطة محولات النقب جهد ٥٠٠، ٤٠٠، ٢٢٠ كيلو فولت وخط هوائي جهد ٤٠٠ كيلو فولت من محطة محولات النقب إلى بداية الكابل البحري بخليج العقبة بطول ١٨ كيلو متراً، وكابل بحرى جهد ٤٠٠ كيلو فولت يعبر خليج العقبة بطول ١٣ كيلو متراً، على عمق ٨٥٠ متراً تحت سطح البحر وخط هوائي جهد ٤٠٠ كيلو فولت، من نهاية الكابل البحري إلى محطة توليد كهرباء العقبة الحرارية بطول حوالي ٩ كيلو مترات، ومحطة محولات العقبة جهد ٤٠٠/ ١٣٢ كيلو فولت.

وقال أباظة: إن تكاليف الربط الكهربائي



المصـرى الأردنى بلغت ١٦٠ مليـون دولار مناصفـة بين البلدين، وتتحـمل كل دولة تكاليف المهمات فى أراضيها. وقد قام بتمويل المشروع الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، مشيراً إلى أن الخط الهوائى العملاق جهد ٥٠٠ كيلو فولت من القاهرة – السويس يعبر القناة عن طريق أعلى برجين فى العالم على ارتفاع ٢٢٠ متراً ممتداً حتى محطة محولات طابا، ويتم بعد ذلك ربط الشبكتين المصرية، الأردنية عن طريق كابل بحرى عبر خليج العقبة كما سبق أن ذكرت بتكاليف ٧٠ مليـون دولار، وذلك حتى نقطة الربطة الأردنية.

وعبر الوزير عن سعادته بتدشين مشروع الربط الكهربائى المصرى – الأردنى، بوصفه اللبنة الأولى فى صرح الربط الكهربائى الإقليمى الدولى، وقال: إننا لننظر بعين الترقب والأمل والرجاء إلى ذلك اليوم الذى يتحقق فيه الربط الكهربائى للحدود القارية للقارات الثلاث: إفريقيا وآسيا وأوروبا، كما يمتد إلى عمق القارة الأفريقية ذاتها لينشر فى دول الربط جميعها المزايا والمكاسب التى يحققها، ليس فقط على المستوى الفنى والاقتصادى، ولكن أيضا على مستوى التعاون الإنسانى بين الشعوب لأجل الرخاء والتقدم والسلام.

ويستعرض المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء والطاقة مشروع الربط الخماسى بين كل من مصر والأردن وسوريا وتركيا والعراق، فيقول إنه يسير وفقاً للبرامج التنفيذية والزمنية المحددة للربط الكهربائى الأردنى السورى قبل نهاية العام الحالى بتمويل من الصندوق العربى للإنماء فى حدود ١٥٠ مليون دولار، بينما يقوم البنك الإسلامى للتنمية بتمويل استثمارات مشروع الربط السورى – التركى والتى تصل إلى ٣٥ مليون دولار، والمقرر دخوله الخدمة وتشغيله تجارياً عام ٢٠٠٢ إلى أن تتم فى مرحلة لاحقة عمليات الربط السورى العراقى ويتم الربط على جهد ٤٠٠ كيلو فولت.

ويوفر الربط الخماسى مليارين و ٥٠٠ ألف كيلو وات من احتياطى الطاقة، وذلك بنسبة ٥٪ من القدرات المركبة بشبكات الدول الخمس، علاوة على إتاحة تبادل أكبر قدرة ممكنة بين الدول المشتركة فى الربط فى الظروف الاضطرارية بما يضمن استمرار واستقرار التقنية الكهربائية، وتحقيق التشغيل الاقتصادى الأمثل لوحدات التوليد العاملة فى كل نظام، وبالتالى تحقيق التشغيل الاقتصادى بكل النظم.

وأوضح وزير الكهرباء والطاقة أن القاهرة ستكون حلقة الوصل بين شبكات دول المشرق والمغرب العربى، حيث سيقام بها مركز التحكم الرئيسى فى الشبكة على غرار مركز التحكم الأوروبى فى سويسرا، والتى تعتبر بمثابة بورصة كهربائية بين الدول المشاركة فى الربط.

وانتقل الوزير بنا على صعيد المغرب العربى، حيث يجرى حاليا تجارب تشغيل خط الربط الكهربائى بين مصر وليبيا والتشغيل التجارى له فى وقت لاحق بعد أن تم إنشاء خطوط هوائية جهد ٢٢٠ كيلو فولت بالساحل الشمالى حتى السلوم لتعمير المنطقة، وللربط مع الحدود الليبية حتى طبرق كمرحلة أولى تليها مرحلة ثانية للربط على جهدى ٥٠٠، ٤٠٠ كيلو فولت بهدف الوصول بالشبكة الكهربائية إلى امتداد تونس والجزائر والمغرب ثم إلى أسبانيا ودول حوض البحر المتوسط شماله وجنوبه.

واختتم الوزير حديثه بقوله إنه يجرى حاليا تنفيذ قرارات قمة مجلس التعاون الخليجى السابعة عشرة لمشروعات ربط شبكات دول المجلس الست على مرحلتين الأولى: السعودية والكويت وقطر والبحرين، وفى المرحلة الثانية تنضم إليهم الإمارات المتحدة وسلطنة عمان، ومن المقرر أن ينتهى المشروع خلال ٦ سنوات بعدها يتم ربط دول المجلس بشبكات المشرق العربى المرتبطة بالشبكة الأوروبية شرقا عن طريق تركيا.

ويشير أباظة إلى أنه فى القارة الأفريقية، حيث الطاقة المائية الهائلة فى جمهورية الكونجو الديمقراطية لتوليد الكهرباء فقد تم إعداد دراسة الربط الكهربائى الأولية بين مصر والكونجو، وقد ثبتت جدواها اقتصاديا وفنيا، وسوف يتم إعداد الدراسات



التفصيلية لنقل الكهرباء إلى مصر ثم إلى أوروبا.

وهكذا يؤكد الوزير أن قطاع الكهرباء والطاقة المصرى اتخذ الإجراءات التنفيذية الواسعة وكان سباقا لوضع الطاقة الكهربائية فى خدمة قضايا التنمية بمصر، وذلك بملاحقة الطلب المتزايد دائما على الكهرباء وتطوير قدرات التوليد الكهربائى باستمرار فى إطار التطوير الدائم بالشبكة القومية الموحدة، والوفاء باحتياجات التنمية المتواصلة لقطاعات الإنتاج والخدمات بالدولة وتأمين هذه الاحتياجات المتزايدة لمستقبل التنمية بمصر من خلال مساهمة القطاع الخاص الاستثمارى فى بناء وتشغيل مشروعات القوى الكهربائية وتنفيذ مشروعات الربط الكهربائي مع الشبكات الكهربائية لدول المنطقة والبرامج المتقدمة لترشيد الطاقة.



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٢/٤/١٩٩٩

السوق العربية واجب عربى!

طالب الدكتور إبراهيم منصور رئيس مركز دراسات المستقبل بجامعة اسيوط بضرورة اتجاه مصر نحو الأسواق غير التقليدية المجهولة كاسواق أمريكا اللاتينية، والأسواق الافريقية وضرورة التعامل مع إسواق الاتحاد الأوروبى بالمثل من أجل دفعها لاتخاذ سياسات تجارية متوازنة وليس كما حدث من اخطاء فى مشكلة محصول البطاطس الذى تم توريده إلى الاتحاد الأوروبى مؤخراً .. جاء هذا فى أحدث دراسة للدكتور إبراهيم منصور حول السوق العربية المشتركة وإمكانية تحقيقها بعد الإعلان عن اتفاقية منطقة تجارة عربية موحدة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٨/ ٢/ ١٩٩٩

«سرور» يدعو إلي مؤتمر قمة عربي لإنجاز مشروع السوق العربية المشتركة

اكدت اللجنة البرلمانية المصرية لمتابعة خطوات السوق العربية المشتركة، اهمية تفعيل وتحريك دور الشعوب العربية والمنظمات العربية غير الحكومية لدفع العمل العربى المشترك وصولا الى قيام السوق العربية المشتركة.

واوضحت اللجنة فى اجتماعها امس برئاسة الدكتور احمد فتحى سرور، ان مشروع السوق العربية المشتركة لن يخرج الى النور من خلال مؤسسات العمل العربى المشترك القائمة دون ان يتلقى دعما واضحا حاسما من مؤتمر قمة عربى قادم يكون مقرونا بعمل دائب لتنفيذ ومتابعة مستمرة، وان لم يتيسر ذلك فإن المشروع يمكن ان يقام خارج نطاق هذه المؤسسات التى تتمكن من تحقيقه على مدى نصف قرن.

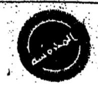
وشددت اللجنة على ان السوق المشتركة هى القادرة على الاستجابة للاحتياجات الراهنة للدول العربية، وتنمية مصالحها المنفردة والجماعية، كما انها تحقق افضل مصالح مصر فى محيطها الاقتصادى العربى والاستراتيجى باعتبارها المؤهلة لشغل الموقع المركزى فى الوطن العربى لتصدير السلع والخدمات والعمالة وجذب رؤوس الاموال وتوطين الاستثمارات.

وانتقدت اللجنة عدم توافر الارادة السياسية الواضحة والحاسمة من الحكومات العربية وراء السوق العربية المشتركة، مؤكدة ضرورة منح مساندة كاملة من الشعوب العربية للمشروع بما يتيح ظروفا افضل لتحقيق الرفاهية ورفع مستوى المعيشة للمواطن العربى فى الحاضر والاجيال القادمة.

ودعت اللجنة الى اشراك الشعوب العربية فى مؤازرة ومتابعة العمل الاقتصادى العربى التكاملى المشترك عن طريق اثارة الوعى العام بالتكامل الاقتصادى العربى ومزاياه الايجابية المؤكدة وحفز الرأى العام للمطالبة بتحقيقه ثم التمسك به والاهتمام بمساراته وتأييد انجازاته.

واكد الدكتور فتحى سرور اهمية السوق العربية المشتركة التى تعد مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادى العربى. وقال سرور ان الاتحاد البرلمانى العربى تبنى هذا الموضوع باعتباره رغبة شعبية عربية وانشأ لجانا فى كل البرلمانات العربية لمتابعته، واعداد تقرير عنه يعرض على الاتحاد كل شهر مايو القادم، واكد ان هذه التقارير تتضمن كل الخطوات التى اتخذتها الحكومات العربية فى طريق انشاء السوق المشتركة.

واضاف سرور أن سبب عدم التوصل حتى الان الى هذه السوق فإننا نسعى الى توقيع الاتفاقيات الثنائية التى تعوض غيابها والتى بها بعض ملامح السوق. وطالب سرور ممثلى الوزارات بسرعة اعداد تقرير عما انجزته فى مجال السوق العربية المشتركة لتذليل الصعوبات التى تواجهها خاصة التشريعية منها.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ / ٤ / ١٩٩٩

مفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بين مصر وليبيا والسعودية والإمارات

انتهى الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين من بحث ترتيبات المفاوضات الخاصة بتوقيع اتفاقيات لاقامة مناطق تجارة حرة مع كل من دولة الامارات العربية والجماهيرية الليبية والسعودية والتى ستعقد خلال شهر مايو القادم.

تسعى مصر إلى تنمية علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول العربية وزيادة التجارة البينية العربية. كان الدكتور «جويلى» قد عقد سلسلة من الاجتماعات خلال الفترة الماضية مع المسئولين فى جهاز التمثيل التجارى وقطاع التجارة الخارجية بالوزارة لبحث الترتيبات الخاصة بالمفاوضات.

ومن المتوقع ان يقوم الدكتور احمد جويلى بزيارة لدولة الامارات العربية المتحدة فى منتصف شهر مايو القادم للتوقيع على اتفاق التجارة الحرة بين البلدين.

صرح الوزير مفوض تجارى نبيل منصور رئيس الادارة العربية بجهاز التمثيل التجارى بأن لجنة تسهيل التبادل التجارى بين مصر والجماهيرية الليبية ستعقد فى القاهرة خلال الفترة من ٢ إلى ٦ مايو القادم تمهيدا لعقد اللجنة العليا المشتركة فى طرابلس فى شهر يونيو القادم.

وصرح بأن مباحثات لجنة تسهيل التبادل التى يرأس الجانب المصرى فيها سيد ابوالقمصان وكيل اول وزارة التجارة ستركز على بحث الموضوعات الخاصة بتوقيع اتفاقية منطقة تبادل تجارة حرة ووسائل الوصول إلى حجم التبادل التجارى فى نهاية العام الحالى إلى ٥٠٠ مليون دولار مقابل حوالى ٢٠٠ مليون دولار خلال العام الماضى. كما تتناول المباحثات المصرية الليبية وضع برنامج تعاون بين وزارتى التجارة فى البلدين وتبادل الخبرات. كما سيتم بحث فكرة اقامة نقطة جمركية موحدة على الحدود بين البلدين وتسهيل مرور الشاحنات المصرية التى تحمل البضائع سواء إلى ليبيا او إلى دول شمال افريقيا.. كما تتناول المباحثات قواعد المنشأ بالنسبة للسلع المتبادلة ووسائل تنشيط دور القطاع الخاص فى تنمية التجارة وانسيابها بين البلدين.

وتعقد بالقاهرة فى الفترة من ٨ إلى ٩ مايو القادم الجولة الثالثة من المفاوضات الخاصة باقامة منطقة حرة بين البلدين حيث يرأس الجانب المصرى فيها السيد فخر الدين ابوالعز رئيس هيئة الرقابة على الواردات.

وكانت الدورة الاولى قد عقدت فى القاهرة فى نوفمبر الماضى اما الجولة الثانية فعقدت فى الرياض فى فبراير الماضى.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٥ / ١٩٩٩

هل ينجح البرلمانيون العرب برئاسة سرور فى الإسراع بإنشاء السوق العربية المشتركة؟!

من المؤكد ان من افضل القرارات التى اتخذها الاتحاد البرلمانى العربى برئاسة الدكتور احمد فتحى سرور رئيس الاتحاد ورئيس مجلس الشعب هو قرار انشاء الية برلمانية بكل برلمان عربى لمتابعة الخطوات التنفيذية لإنشاء السوق العربية المشتركة.

ومن المؤكد ايضا أن مجلس الشعب برئاسة الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس المجلس قد التزم بماأقره الاتحاد البرلمانى العربى وشكل لجنة برلمانية مصرية على اعلى مستوى لمتابعة هذه القضية الخطيرة ولعل الدكتور سرور عندما فكر على المستوى البرلمانى العربى فى تلك القضية كان على حق لأن موضوع السوق العربية المشتركة يبدو انه لن يرى الوجود إلا من خلال إرادة الشعوب العربية من خلال ممثليها فى البرلمانات العربية لأنهم الأقوى من الحكومات العربية ولأن لديهم قدرة الضغط على حكوماتهم للالتزام بما تتخذه البرلمانات العربية بشأن موضوع السوق العربية المشتركة ونظرا لأهمية هذه القضية فقد حرص الدكتور احمد فتحى سرور على حضور اجتماعين للجنة البرلمانية المصرية المعنية بهذه القضية تمهيدا لإعداد تقرير شامل حول السوق العربية لعرضه على المؤتمر البرلمانى العربى الذى سوف ينعقد قريبا فى العاصمة السورية دمشق وفى الاجتماع الذى تم عقده امس وحضره الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين والدكتور محيى الدين الغريب وزير المالية والدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد تم حوار موسع فيما بين الدكتور احمد فتحى سرور والوزراء الثلاثة اشتملت على العديد من القضايا والحقائق المهمة وهذه القضايا والحقائق لم تظهر إلا من خلال الاسئلة الشائكة والساخنة التى طرحها الدكتور احمد فتحى سرور ولعل اهم ماتبلور عن هذا الاجتماع هو ماطلبه د.سرور من الوزارات المعنية بضرورة ارسال خبرائها للتعاون مع مجلس الشعب فى إعداد التقرير الذى سوف يعرض على المؤتمر البرلمانى العربى.

وخلال هذا الاجتماع اكد الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد ان تحرير التجارة بين الدول العربية لن يأتى من خلال توقيع اتفاقات ثنائية أو تخفيض الجمارك أو وجود مصالح مشتركة فقط وانما يأتى من خلال التجانس فى الهيكل الاقتصادى ونظام مؤسسى يتمتع بقدرة وكفاءة ولايخضع لهوى شخص يصدر أى قرارات فجائية موضحا ان اتفاقية التجارة الحرة بين الدول العربية لن تنجح إلا بعد نجاح تطبيق برامج اصلاح اقتصادى فى كل الدول العربية وانشاء مؤسسات وقواعد وقوانين مستقرة ومتجانسة مع باقى دول العالم وانشاء آلية تعوض الدول المضارة من تحرير التجارة.

وقال د. غالى ان تحرير التجارة هو الضمان الوحيد للدول الناشئة لتستطيع أن تندمج فى الاقتصاد العالمى وهو الأمر الذى أصبح حتميا.

وعقب الدكتور أحمد فتحى سرور قائلا اننا نحتاج إلى ان نعرف المحاور التى ذكرها وزير الاقتصاد بالنسبة لجميع الدول العربية حتى نناقش ذلك عند الجلوس مع الدول العربية ونبتعد عن الخلافات السياسية إلى الاختلافات الاقتصادية. وقال د.سرور نرجو من الوزراء تعيين متخصصين وخبراء مع البرلمان لاعداد مشروع ورقة العمل التى سوف تطرح على الدول العربية متسائلا هل يمكن للوزراء تشكيل لجنة برلمانية تنفيذية للاجتماع للتجهيز لمشروع هذا التقرير العلمى الذى يعكس الخريطة الواقعية للدول العربية يعرضها فى اجتماع قادم لأن مصر لابد أن تمسك دائما بزمام القيادة.

واما الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين فقد كان صريحا للغاية كعادته دائما عندما عدد المشاكل التى تواجه مصر فى مجال تحرير التجارة مع الدول العربية والتى تتمثل فى اختلاف التشريعات والمواصفات القياسية للسلع والسياسات المالية المختلفة.

واشار د.جويلى إلى وجود مشكلة اخرى تتمثل فى ارتباط الدول العربية المباشر مع دول الشمال المتقدمة وغياب التجارة البينية وتساءل هل ستكون منطقة التجارة الحرة المتوسطية الاوروبية على حساب منطقة التجارة العربية؟

وطالب د.جويلى بإيجاد قواعد انتاجية جديدة بين الدول العربية لايجاد نوع من التكامل بينها وإلا ستتجه الدول العربية لصناعات متشابهة وانشاء بنك للتنمية العربية لايحل محل الصناديق العربية الموجودة بل يكملها موضحا ان اغلب الاتفاقات الاقتصادية بين الدول العربية لاتنفذ حتى أن السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ بمثابة حبر على ورق. ايضا الدكتور محيى الدين الغريب وزير المالية كان صريحا عندما ابدى دهشته أمام هذا الاجتماع من أن الدول العربية تقوم بتحرير تجارتها مع الدول الاوروبية وتضع قيودا لتجارتها مع الدول العربية. وتساءل هل يمكن ان يستمر هذا الوضع ونحن نريد اقامة السوق العربية المشتركة مشيرا إلى ان تحرير التجارة ليس هدفا فى حد ذاته بل ان الهدف منه هو إعادة تشكيل الهياكل الانتاجية لتكون قادرة على التكامل.

وطالب د.الغريب بضرورة إيجاد جهاز عربى لتطوير التكنولوجيا والبحث العلمى مشيرا إلى انه بدون هذا الجهاز لن تكتمل اتفاقية تحرير التجارة ولن تصمد أمام المناقشة العالمية مع اهمية توحيد مزايا الاستثمار فى الدول العربية. واكد النائب صلاح عبده وكيل لجنة الخطة والموازنة ضرورة انشاء مؤسسة مالية عربية تتولى التنمية داخل المنطقة العربية وتكون حرة فى اتخاذ القرارات الاقتصادية والنقدية.

وعقب د.محيى الدين الغريب موضحا ان الدول العربية انشأت صندوق النقد العربى والصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهناك عدة دول عربية تمتلك صناديق خاصة ساهمت فى العديد من الاستثمارات داخل الدول العربية وخارجها وأشار إلى انه لايمكن جمع هذه الصناديق فى صندوق واحد خاصة أنها صناديق ناجحة.

وفى النهاية لابد من سؤال مهم وهو هل يمكن ان ينجح الاتحاد البرلمانى العربى برئاسة الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس الاتحاد فى الاسراع بإنشاء السوق العربية المشتركة؟ وإجابة هذا السؤال سوف تكون حاسمة وقاطعة إذا كانت البرلمانات العربية فى جميع الدول العربية تأخذ هذه القضية باهتمام كبير مثلما فعل مجلس الشعب المصرى ولذلك يدور هنا سؤال وهو هل قامت البرلمانات العربية بعقد اجتماعات موسعة ودعت إليها ممثلين عن الحكومات؟ إجابة هذا السؤال سوف تتضح فى المؤتمر البرلمانى العربى الذى سوف ينعقد أواخر الشهر الحالى فى العاصمة السورية دمشق ويبقى على اللجنة البرلمانية المصرية للسوق العربية المشتركة والتى يرأسها الدكتور عبدالأحد جمال الدين رئيس اللجنة أن تواصل مناقشاتها حول هذا الموضوع مع خبراء وممثلى الحكومة من اجل اعداد تقرير عنه يكون على نفس المستوى الرائع الذى تتقدم به الشعبة البرلمانية المصرية حول كل القضايا الدولية والاقليمية التى تناقش فى المؤتمرات البرلمانية.

حامد محمد حامد



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٥ / ١٩٩٩

٨ دول عربية تتراجع عن السوق المشتركة!

تحليل إخباري يكتبه: محمود معوض

برغم انها مبادرة برلمانية عربية متحفزة تلهث على خلفية شعار عربي قديم اتخذ منعطفا جديدا مع ظهور عصر الكيانات الدولية «العولمة» إلا أن ساحة النقاش التي انطلقت في وقت واحد في كل البرلمانات العربية ومن بينها مجلس الشعب المصري قد أكدت أن المحصلة مازالت صفرا رغم الإعلانات الحكومية العربية التي تتحدث عن موعد ولادة «جنين» لم يتكون أصلا في بطن أمه.

وإذا كان الاتحاد البرلماني العربي قد عثر - في إطار البحث عن دور في موضوع لا يرقى إلى الصدام المباشر بين الحكومات - على قضية الدعوة إلى إنشاء هذه السوق وشكل لها لجانا خاصة بكل برلمان عربي عقدت اجتماعاتها في وقت واحد خلال الأسبوع الماضي، إلا أن المناقشات التي جرت تحت رئاسة الدكتور فتحي سرور - رئيس الاتحاد - قد كشفت عن الوقائع التالية:

برغم وعي نواب مجلس الشعب بحقيقة الأسباب التي تجعل من هذه السوق أمرا يكاد يكون مستحيلا على الأقل في هذه الفترة المتبقية من هذا القرن.. إلا أن الحوار داخل هذه اللجان مازال مصرا على أن يشير بأصابع الاتهام إلى المؤامرة اليهودية باعتبارها شماعة العجز والتشرذم وبلغة دبلوماسية عربية اختار الدكتور فتحي سرور وصف «الفتور» للمشروع بديلا «للجمود» الذي فرضه العرب - وليس إسرائيل - على اتفاق وقعوه فيما بينهم.

وقال إن التغلب على هذا الفتور يأتي من خلال الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية.

وتدخل المناقشات إلى حيز «الأوهام» حينما يربط كل من ممثل الأغلبية ورئيس اللجنة الاقتصادية عبدالله طايل وممثل المعارضة فؤاد بدراوي قيام السوق العربية بالوحدة العربية، ويبدو أن الإحباط قد سيطر على عقول الجميع فاندفعوا في موجات كلامية إلى ترديد شعارات لا علاقة لها بأرض الواقع.

ويقترب النقاش من أرض الواقع حينما يتحدث رجال الأعمال المصريين الذين اكتووا بنيران الحقيقة.. فالأرقام تقول إن هناك ٨ دول من بين ١٤ دولة عربية أعلنت مؤخرا تراجعها عن الاتفاق الذي سبق أن وقعت عليه على تفعيل التجارة الحرة، وأنه حتى الآن لم يتم الاتفاق بين الدول العربية على تطبيق قواعد المنشأ المحلي، وحتى الاتفاقيات الثنائية مازالت متواضعة للغاية بسبب التناقضات الاقتصادية.. وأن الأمور وصلت إلى الحد الذي فرضت فيه بعض الدول العربية قيودا على السلع التي تدخل إليها فضلا عن اختلاف التشريعات المالية والضريبية والجمركية، بين الأنظمة العربية وعدم التساوي في القدرات والأعباء المالية المفروضة على المصنعين من دولة إلى أخرى.

وارجع بعض رجال الأعمال عملية التوقف عن قيام هذه السوق إلى ما يسمى بـ «هيمنة الدول الأوروبية»، وأن هناك دولا عربية لا يوجد لديها إمكانات للمشاركة في هذه السوق من بينها السودان وموريتانيا وجيبوتي مؤكدا أن الإدارة العربية أصبحت مسلوبة. وأنه آن الأوان أن يتم التركيز على المستهلك المصري.. وأننا فقدنا الهوية المصرية بعد ابتعادنا عن الإنتاج المصري الخالص.. وقال إنه للأسف لا توجد صناعة ذهب مصرية بعد أن أصبحت بحرينية وهندية.

وقد تفاعل الدكتور مع طرح رجال الأعمال الثلاثة الذين تحدثوا بصراحة وهم محمد أبو العينين وأحمد شيحة، وممدوح ثابت مكي وطلب من الحكومة المصرية حقيقة الخطوات التي تم اتخاذها وإرسالها إلى اللجنة الخاصة التي يرأسها الدكتور عبد الأحد جمال الدين لإعداد تقرير يعرض في النصف الثاني من مايو الحالي تمهيدا لطرح حصيلة هذا الاجتماع العاصف الذي استمر ٣ ساعات متواصلة على هامش اجتماعات الاتحاد البرلماني العربي الذي سيعقد في دمشق. ■



المصدر : السياسة

التاريخ : ٤ - ٨ - ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في اجتماعات اللجنة البرلمانية المصرية لبحث ترتيبات السوق العربية المشتركة:

إيجاد قواعد انتاجية جديدة بين الدول العربية قادرة على التكامل

القاهرة - «السياسة»:

■ يواصل مجلس الشعب المصري مناقشاته لمتابعة الخطوات التنفيذية لانشاء السوق العربية المشتركة والالتزام بما اقره الاتحاد البرلماني العربي في دورته الاخيرة والخاصة بانشاء آلية برلمانية بكل برلمان عربي تهدف الى وضع اطار مؤسسي للبدء في تنفيذ خطوات عملية على طريق التكامل الاقتصادي العربي.

وصرح الدكتور احمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري بانه تم تشكيل لجنة برلمانية مصرية على اعلى مستوى لمتابعة هذه القضية والتي يمكن من خلالها الضغط على الحكومات العربية للالتزام بما تتخذه البرلمانات العربية من قرارات في شأن الاجراءات التنفيذية للسوق العربية المشتركة مشيرا ان اللجنة البرلمانية المصرية المعنية بهذه القضية بصدد اعداد تقرير شامل حول السوق العربية لعرضه على الدورة المقبلة للاتحاد البرلماني العربي المقرر انعقاده في العاصمة السورية دمشق قريبا.

ومن ناحيته اكد د. يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد وعضو اللجنة البرلمانية المصرية ان تحرير التجارة بين الدول العربية لن يأتي من خلال توقيع اتفاقيات ثنائية او العمل على خفض نسبة الجمارك على السلع المتبادلة وانما يأتي من خلال التجانس في الهيكل الاقتصادي وتواجد نظام مؤسسي يتمتع بقدرة وكفاءة ولا يخضع لاية قرارات فجائية مؤكدا ان منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية لن ترى النور الا بعد نجاح تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية كافة مع العمل على سن قوانين وتشريعات مستقرة ومتجانسة مع باقي دول العالم مطالبا بضرورة انشاء آلية عربية لتعويض الدول الضارة من انظمة تحرير التجارة العالمية خصوصا وان تحرير التجارة هو الضمان الوحيد للدول الناشئة لتستطيع الاندماج في الاقتصاد العالمي.

اما د. احمد جويلي وزير التجارة والتموين المصري فقد اكد ان هناك الكثير من المشكلات التي تعوق مسيرة تحرير التجارة المصرية مع البلدان العربية وفي مقدمتها اختلاف التشريعات والمواصفات القياسية للسلع والمنتجات والسياسات المالية المتعلقة بتحرير التجارة مشيرا الى مشكلة زيادة ارتباط الدول العربية المباشرة مع دول الشمال المتقدمة وغياب التجارة العربية البينية وتضاؤل ارقامها.

وطالب جويلي بايجاد قواعد انتاجيه جديدة بين الدول العربية لايجاد نوع من التكامل بينها والا تتجه الدول العربية لصناعات متشابهة وانشاء بنك التنمية العربية لا يحل محل الصناديق العربية المتواجدة بل يكملها موضحا ان اغلب الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعت بين الدول العربية مازالت لا تجد طريقها نحو التنفيذ الكامل.



المصدر: الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١ / ٦ / ١٩٩٩

مجلس الشعب يدعو إلى عقد قمة عربية لبحث مشروع السوق المشتركة

المطالبة بإنشاء مؤسسة مالية عربية لتوفير التمويل للمشروعات

كتب - محمود غلاب وجهاد عبدالمنعم:

يستأنف مجلس الشعب جلساته اليوم برئاسة الدكتور أحمد فتحي سرور، يستعرض المجلس تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لمتابعة خطوات السوق العربية المشتركة، دعت اللجنة إلى عقد قمة عربية لبحث موضوع التكامل الاقتصادى العربي ومشروع السوق العربية المشتركة. أكد التقرير أن هذه القمة ستعطي ثقلاً سياسياً مهماً يعزز الجهود المبذولة لدفع وتفعيل المشروع القومى المهم الذي أصبح ضرورة حياة وبقاء.

اكد التقرير ضرورة توافر إرادة سياسية واعية مخلصة تتوافر لها الرؤية السياسية البعيدة المدي لمشروع التكامل الاقتصادى، وتوفير روح الالتزام بقراراته وخطواته لدي المستويات التنفيذية وعدم استكمال مسيرته. نبه التقرير إلى ضرورة وجود مؤسسات تضمن استمرارية السياسة الاقتصادية والتجارية حتى تصدر القرارات على أساس استراتيجية ثابتة، وعدم خضوعها للمزاج الشخصى، وضرورة وجود تجانس في الهيكل الاقتصادي للدول الأعضاء، ووجود نضج مؤسسي لدي المؤسسات التنفيذية التى تهيمن على التجارة الخارجية وارتفاع مستوى الكفاءة الفنية، وتجانس التشريعات، وتطبيقاتها وتطابق المعايير التي تستخدم في إدارة الاقتصاد.

طالب التقرير بأن يظل العمل الاقتصادي العربي هو الأصل لتفعيل التكامل، واعتبار التكتلات الاقليمية القائمة مجرد روافد تصب فى الهدف الأسمي، وتحييد عملية التكامل الاقتصادي في كل مجالاته ومستوياته عن الخلافات السياسية العربية، ودعت البرلمانات العربية إلى المسارعة للتصديق علي الاتفاقيات العربية الثنائية أو الجماعية والالتزام بالاتفاقيات والمواثيق العربية التى تشكل المرجعية للعمل الاقتصادي العربي.

واكد التقرير ضرورة الإسراع فى تطوير وتعجيل خطوات منطقة التجارة الحرة العربية، باعتبارها الخطوة الأولي على طريق إقامة السوق المشتركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة القيود غير الجمركية، وأن تخفف الدول من طلبات الاستثناء التى تتقدم بها للاعفاء من التحرير مما يأخذ شكل الصيغة الحمائية، ووضع قواعد منشأ عربية تفصيلية تقضى علي عمليات التلاعب والغش حتي يعود مناخ الثقة بين الدول الأطراف، ووجود مواصفات قياسية عربية إلزامية موحدة للسلع وتحسين مواصفات المنتج العربي حتى يستطيع المنافسة فى السوق العالمى.

وأوصي التقرير ببحث ودراسة فكرة إنشاء مؤسسة مالية عربية على غرار صندوق النقد الدولى يطلق عليها اسم «مؤسسة التمويل العربية» تشارك فى رأسمالها جميع الدول العربية والمؤسسات المالية العربية الخاصة بهدف توفير التمويل اللازم للمشاريع العربية المشتركة التى يقوم بها القطاع الخاص، والاستعداد لما يستتبع تحرير التجارة من إعادة تشكيل الهياكل الإنتاجية والعمالة ورؤوس الأموال المستثمرة لخدمة التجارة. ودعا التقرير إلى ضرورة توحيد الأنظمة الجمركية فى الدول العربية، وإجراء إصلاحات هيكلية فى مجالات النظم الضريبية، وتطوير النظم المالية والمصرفية، وإنشاء محكمة عدل عربية، وآلية لفض المنازعات التجارية التى تنشأ بين الأطراف، وأن تكون أحكامها ملزمة للجميع.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٦ / ١٩٩٩

أهاب التقرير بالدول العربية بالعمل على الحد من الآثار السلبية للمتغيرات الاقتصادية الاقليمية والدولية. كما دعا التقرير وزراء الاقتصاد العرب إلى دراسة إمكانية خفض المدة المتبقية من تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية من خلال زيادة خفض الشرائح الجمركية إلى ١٥٪ سنوياً بدلاً من ١٠٪، وأن يكون مشروع السوق مفتوحاً لكافة الدول العربية.

وأكد التقرير أن هدف إقامة سوق عربية مشتركة تضم كل الدول العربية، يحقق أمنها ورخاءها وتعزيز هويتها.

